قضايا إسرائيلية

فصلية تصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

السنة الثانية عشرة

العدد السادس والأربعون/ 2012

No. 46

ISBN No. : **978-9950-330-76-4**

تحرير: رائف زريق وأنطوان شلحت

هيئة التحرير: باسم مكحول، نعيم أبو الحمص،

جوني منصور، جميل هلال، أحمد سعدي، منار حسن

المراسلات:

«مدار» فلسطين – رام الله – الماصيون –عمارة ابن خلدون

ص.ب ١٩٥٩ – هاتف : ٢٩٦٦٢٠١ – ٠٢ فاكس : ٢٩٦٦٢٠٥– ٠٢

صفحة «مدار » الإلكترونية www.madarcenter.org

بريد «مدار » الإلكتروني: e-mail: madar@madarcenter.org

http://tiny.cc//nkdop http://tiny.cc//ywgg4

الاشتراكات السنوية: 20 دولاراً للأفراد – 30 دولاراً للمؤسسات (تشمل نفقات البريد)

الاخراج والطباعة: مؤسسة الأيام – رام الله– فلسطين

المواد المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو المركز.

تصدر هذه المجلة بدعم من مؤسسة روزا لوكسمبرغ

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG

"مضمون هذه المجلة هو مسؤولية "مدار"، و لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء مؤسسة روزا لوكسمبرغ".

الغلاف : حسني رضوان

كلمة التحرير

(*) يضم هذا العدد من «قضايا إسرائيلية» محورًا خاصًا حول ثورات «الربيع العربي» وأشكال التعاطي المتعددة معها في إسرائيل، سواء على مستوى مؤسسات الحكم، أم القوى السياسية الفاعلة في صفوف الفلسطينيين في الداخل، أم بعض القوى الناشطة في أوساط اليهود الشرقيين.

وبغض النظر عن تباينات هذه المواقف فإن جميع أصحابها يجمعون على أمر واحد هو أن هذه الثورات من شأنها أن تزلزل «الوضع القائم» على المستوى الإقليمي، فضلا عن تداعياتها الدولية، وعلى مستقبل الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني، وذلك على الرغم من استبعاده من جدول أعمال الحكومة الإسرائيلية الحالية التي تبدو منشغلة بما يسمى «الملف النووي الإيراني».

وتنشغل بهذا الملف جهات إسرائيلية كثيرة، منها مراكز الدراسات الإستراتيجية، وقد صدرت عن أحد هذه المراكز («مركز بيغن– السادات» في جامعة بار إيلان) مؤخرًا مذكرة جديدة تطالعون ترجمة لها في العدد، تدعو إلى الدمج بين ضرب المنشآت النووية الإيرانية وبين إطلاق مبادرة سلام إقليمية من خلال الاستناد جزئيا إلى مبادرة السلام العربية، بغية تجنب التداعيات التي يمكن أن تترتب على مهاجمة إيران.

وفي سياق مختلف تمامًا يؤكد الوزير السابق يوسي سريد، في المقابلة الخاصة المطولة المنشورة في هذا العدد، من ضمن أمور أخرى، أن مبادرة السلام العربية تشكل أسلسًا جيدًا لحل الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني– العربي، غير أن زعماء إسرائيل لا يتعاملون معها حتى الآن بصورة جادة، ويصرون على عدم التوصل إلى حل، وعلى التمسك بالاحتلال، الأمر الذي يجعل الديمقراطية الإسرائيلية عرضة لأخطار كثيرة.

فضلاً عن ذلك، يشتمل العدد على دراسات ومقالات وقراءات تتناول موضوعات مرتبطة بتأليف حكومة الوحدة الوطنية، وحراك اليمين الجديد، ومعركة المثقفين الفلسطينيين في إسرائيل في جبهة الحفاظ على الهوية.

المحتويات

7 **محور خاص- إسرائيل و«الربيع العربي»**

إيال زيسر: إسرائيل والدول العربية المجاورة في ظل «الربيع العربي»

يرى الكاتب أنه بعد أكثر من عام على اندلاع ربيع الشعوب العربية ما زالت إسرائيل غير قادرة على بلورة موقف سياسي واضح من الأحداث الجارية حولها. ويبدو أن الخلاف في وجهات النظر في إسرائيل لا تدور فقط حول سؤال ما الذي يجب عمله إزاء ما يجري في المنطقة، بل قبل كل شيء حول ماهية وطبيعة التحولات المتشكلة في العالم العربي وفي سورية. كما يرى أنه ليس غريبًا أن يبرز توجهان في النقاش الإسرائيلي حول الربيع العربي: الأول، يدعو إسرائيل إلى الانغلاق والاستعداد لمواجهة الأسوأ. والثاني، يدّعي أن على إسرائيل مد يدها والترحيب بالثوار العرب، والعمل بشكل خاص لدفع عمليّة السلام مع الفلسطينيين، ولو بدافع الحفاظ على مسألة الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني كمسألة هادئة حتى لا يتم استغلالها أو تحويلها إلى مسألة مركزيّة في الأجندة العربيّة. ويؤكد أن الصعوبة في الاستجابة للتحدي الذي وضعه الربيع العربي أمام الحكومة الإسرائيليّة تكمن في تركيبة الحكومة الحالية التي تتطلب الحفاظ على الوضع القائم، والامتناع عن أي تحرك فعليّ على الساحة السياسية، ومع الفلسطينيين بشكل خاص.

17 **سليم سلامة: فلسطينيو ٤٨ و«الربيع العربي»- إجماع، تصدٍع فانقسام...**

قراءة في مواقف الأحزاب والحركات السياسية الفاعلة بين الأقلية الفلسطينية في داخل إسرائيل، ويشير كاتبها إلى أن هذه الأحزاب والحركات اختلفت في تحديد العوامل المفجرة للثورات العربية وفي تقييمها وفي الموقف من بعضها، بينما أجمعت على تأثيرات إيجابية مفترضة (متوخاة) على وضعية هذه الأقلية ومعاركها المستقبلية إلى ناحية تشكيلها رافعة مهمة جدا لمكانة هذه الأقلية القومية المميزة في داخل إسرائيل ترفد

معاركها النضالية ضد العنصرية ومن أجل المساواة بعوامل قوة وتصليب لم تكن متوفرة من قبل.

28 **عاموس يادلين: عام على الانتفاضة العربية**

الكاتب هو رئيس «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب. وهذا المقال يستند إلى محاضرة ألقاها في مؤتمر عقد في المعهد في شهر كانون الثاني ٢٠١٢، وكرس لمناقشة ثورات «الربيع العربي» بعد مرور عام على اندلاعها. ويعرب فيه عن اعتقاده بأن مصطلح «الربيع العربي» لا يقدم وصفا صائبا للظاهرة التي عصفت بالشرق الأوسط في العام ٢٠١١، فالحديث لا يدور عن انبثاق ثورة تقود إلى نموذج ليبرالي، علماني أنجلو-أميركي من الديمقراطية، أو تغيير سلمي غير عنيف، كذلك لا يدور الحديث على انهيار وتغيير بطريقة «الدومينو» كما حدث في أوروبا الشرقية، غير أن الحديث يدور فعلا على ظاهرة تغير وجه الشرق الأوسط بأكمله.

35 **مـرزوق الحلبي: اجـتـهـاد إسرائيلي للإمساك بـ «الربيع العربي» وسط رمال متحركة!**

قراءة في كتيّب صادر حديثا عن معهد دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب، يراجع الأحداث الأخيرة في العالم العربي من كل زاوية ممكنة، بما في ذلك انعكاس هذه الأحداث في المرآة إسرائيل التي جعلتها هذه الأحداث تواجه واقعًا جديدًا وضغوطًا على كل الجبهات.

42 **الطيّب غنايم: حـواران برسم «الربيع العربي» مع مثقفين إسرائيليين شابين**

حـواران مع الشاعرين والناشطين الاجتماعيين الإسرائيليين الشابين ماتي شموئيلوف وألموج بيهار، وكلاهما من أصول شرقية، ومع أن الهدف منه بالأساس كان استشفاف رأيهما إزاء ثورات «الربيع العربي» وتداعياتها عليهما وعلى هويتهما الثقافية والسياسية، إلا أنـه سرعان ما انتقل الحوار معهما إلى مواضيع أخرى تتعلق بنتاجهما، والمشهد الثقافي في إسرائيل، وغير ذلك من قضايا ومسائل. وقد تم إرفاق المادة بترجمة خاصة لنماذج من شعرهما.

54 **يوسي سريد: لا بديل عن تسوية وفق حدود ١٩٦٧ وتقسيم القدس كأساس للمفاوضات**

في هذه المقابلة الخاصة التي أجراها أنطوان شلحت وبلال ضاهر يطرح يوسي سريد، الذي أشغل في السابق مناصب وزارية عديدة ومنصب عضو كنيست عن حزب العمل ورئيس حزب ميرتس، آراءه إزاء الواقع السياسي الراهن وإحالاته، مؤكدًا أن ثمة حلا للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني وهو كامن مثلاً في مبادرة السلام العربية التي ما انفكت إسرائيل تتجنب التعامل معها بصورة جادة، وأنه لا بديل عن تسوية وفق حدود ١٩٦٧ وتقسيم القدس كأساس للمفاوضات. كما حرص على أن يشدّد على أن حرب حزيران ١٩٦٧، التي تعتبر أنجح حرب خاضتها إسرائيل، تعتبر كارثة كبرى وربما تهدّد وجودها في الصميم.

66 **مذكـرة خاصة**

يـحزقئيل درور: عن ضـرورة الدمج بين ضـرب الـمـنـشآت الـنـوويـة الإيـرانـيـة والتقدم بمبادرة سلام إقليمية

في هذه المذكرة الخاصة الصادرة حديثًا عن «مركز بيغن-السادات للدراسات الإستراتيجية» في جامعة بار إيلان، يوصي الكاتب بضرب المنشآت النووية الإيرانية جنبا إلى جنب مع طرح مبادرة سلام شرق أوسطية، مؤكدًا أن لها احتمالية عالية في اجتياز اختبار التنفيذ، وأنه إذا ما اقتنع رئيس الحكومة الإسرائيلية بجدوى وضرورة الدمج بين مهاجمة المنشآت النووية

الإيرانية وبين عرض مبادرة سلام إسرائيلية شاملة، فإنه سيتمكن من القيام بذلك وسط مخاطرة سياسية ضئيلة.

83 **مقالات**

برهوم جرايسي: إلغاء الانتخابات الإسرائيلية المبكرة لحل أزمات ساخنة توافقيا

يرى الكاتب أن التقلبات السياسية التي شهدتها إسرائيل في الأسابيع الأخيرة كانت إفرازا لأزمات أعمق مما ظهر على سطح الخطابات السياسية والإعلامية، ولذا فإن حلها في غضون أسابيع وشهور قليلة هو أمر خارج المنطق والواقع، وبناء عليه فإن حكومة الوحدة الحالية ستسعى أساسا إلى البحث عن صياغات تبقي من حيث الجوهر على الوضع القائم، مع محاولات تغيير طفيفة نسبيا، وهذا يسري أساسا على مسألة تجنيد الحريديم، ولكن أيضا على ما يتعلق بتغيير طريقة الانتخابات.

95 **مهند مصطفى: حركة «إم ترتسو»: حدود الحرية الأكاديمية وتعريف الصهيونية من جديد**

يقدم هذا المقال دراسة حول حركة «إم ترتسو»، مؤكدًا أنها جزء من جهود اليمين للسيطرة على الحيز العام الإسرائيلي وتعريف الصهيونية من جديد بما يتلاءم مع التصور اليميني لدور الصهيونية في هذه المرحلة، وهذا الأمر يحتاج إلى إعادة امتلاك الصهيونية من جديد واحتكارها في المفهوم اليميني الاستيطاني الجديد. ويشير إلى أن الجهود التي تقوم بها هذه الحركة غير منقطعة عن المناخ السياسي العام في إسرائيل والناتج عن سياسات الحكومة الحالية في الانقضاض على الحيز العام وإعادة ترتيبه من جديد فكريا، سياسيا واجتماعيا، ولا تنفصل عن مجمل الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة من جانب مؤسسات يمينية أخرى على اختلاف تخصصاتها في إعادة ترتيب الحيز العام وتعريف الصهيونية من جديد بما ينسجم مع الرؤية اليمينية والاستيطانية.

108 **قراءات**

أوري رام: المثقفون الفلسطينيون في إسرائيل و»نموذج العتبة»!

قراءة في كتاب هنيدة غانم «بناء الأمة من جديد: المثقفون الفلسطينيون في إسرائيل» الذي يعتبر أول كتاب (على الأقل باللغة العبرية) يتناول بشكل جذري ومنهجي دور المثقفين الفلسطينيين في بناء وإنشاء المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل منذ العام ١٩٤٨. كما يتناول النص الفكري في سياقه الاجتماعي والتاريخي والسياسي، ويُحلل أنماط الخطاب والتصورات الأيديولوجية لهؤلاء المثقفين.

114 **أودي أديب: الاحتلال كنتيجة ناجمة عن ماهية النظام الإسرائيلي**

قراءة في كتاب أريئيلا أزولاي وعدي أوفير «نظام ليس واحدًا» (صدر أخيرًا بترجمة عربية عن مركز مدار)، الذي يؤكدان فيه أن «منظومة السيطرة» الجديدة المعمول بها في المناطق الفلسطينية ليست إلا استمرارا للنظام الإسرائيلي القديم الذي أُقيم بعد حرب ١٩٤٨. وكانت النتيجة بنظرهما تغيير شكل النظام الإسرائيلي، أو ما يسميانه «المنظومة السلطوية» الإسرائيلية الجديدة القديمة التي أصبحت ذات وجهين: مدني (داخلي) وعسكري استبدادي في المناطق المحتلة.

118 **المكتبة**

عرض موجز لأحدث الإصدارات الإسرائيلية

إيـال زيسـر*

إسرائيل والدول العربيّة المجاورة في ظل «الربيع العربي»

مقدمة

لقد تحوّل الربيع العربي الذي اندلع فجأة في أواسط الشتاء الشرق أوسطي العام ٢٠١١ في نظر العديد من الإسرائيليين صيف قائظ حار. ففي مصر وتونس استبدلت الحركات الإسلامية شبان جيل الفيسبوك في قيادة التغيير، بل وربما الثورة؛ وفي ليبيا واليمن تم طرد الحكام السابقين، لكنهما تعيشان الآن حالة من الاضطرابات والفوضى بسبب الصراعات القبلية غير المتناهية؛ أما في سورية، فقد بدأت الثورة تتحول إلى حرب أهلية دامية تمزّق الدولة وتقسمها على أساس ديني، وطائفي، وطبقي أو مناطقي.

على الرغم من ذلك، ليس ثمة شك في أن أمرًا ما قد وقع في الشرق الأوسط. ففي نهاية المطاف لم تشهد هذه المنطقة مثل هذا الزلزال منذ عدة عقود، وبالتحديد منذ نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات، أي فترة ثورة الضباط الأحرار في مصر، والثورات العسكرية في سورية وغيرها من الدول العربية. بالطبع ما زال الوقت مبكرًا لمعرفة إلى أين يتجه الشرق الأوسط، ومع ذلك من الواضح أن ما كان موجودًا في السابق لن يتكرر، وأنها نهاية الأنظمة الشمولية (مؤقتًا على الأقل)، التي حكمت الشرق الأوسط بيد من حديد خلال عشرات السنين. أما بالنسبة لإسرائيل، فإن الحديث عن تغيير دراماتيكي قد يقوّض العديد من الفرضيات الأساسية التي تستند إليها السياسات الإسرائيلية في المنطقة في العقود الأخيرة. ففي نهاية المطاف لم يكن نظام حسني مبارك (كنموذج) نظامًا ديكتاتوريًّا فحسب، بل أيضًا كان نظامًا التزم بالحفاظ على اتفاقيّة السلام مع إسرائيل. في المقابل، فإن القوى الصاعدة في مصر، تلك من بين الأخوان المسلمين أو غيرهم، لا تخفي انتقاداتها، بل عداءها، لإسرائيل، وتعلن عن نيتها إعادة النظر في، وربما تغيير أو إلغاء، اتفاقية السلام هذه. وفي سورية

* أستاذ تاريخ الشرق الأوسط– جامعة تل أبيب.

لا عجب أن نهج الحكومة الإسرائيلية الحالية، الحكومة التي اختارت مسبقًا تكريس الوضع القائم، يقوم على اعتبار ما يجري في المنطقة كمصدر للقلق والخطر، وبسبب التحولاتَ الإقليمية، على إسرائيل الامتناع عن القيام بأي خطوة حتى مرور العاصفة وانقشاع الغيوم، وبالطبع عدم محاولة تحريك عملية السلام مع الفلسطينيين.

حرص نظام البعث بقيادة سلالة الأسد على الحفاظ على الهدوء المطلق في جبهة هضبة الجولان على طول الحدود المشتركة بين الدولتين. ويعني السقوط المحتمل لهذه السلالة نشوء حالة الفوضى على الحدود الأكثر هدوءا بين إسرائيل وجاراتها العربيات خلال العقود الأخيرة.

فلا عجب أن تستجيب إسرائيل لهذا الوضع، ولكن بقلق غير مخفي، على ضوء التطورات في المنطقة المحيطة بها، ولا عجب أن يدور النقاش في الرأي العام الإسرائيلي حول هل يجب اعتبار التطورات في المنطقة مصدر تهديد جديد لإسرائيل، أم فتحة أمل بالذات ونافذة فرص على إسرائيل استغلالها من أجل تعزيز مكانتها في المنطقة؟. حاليًا يبدو أن التشاؤم، أو على الأقل الحذر، هو الذي يطغى على الخطاب العام في إسرائيل. ففي النهاية، ما يحكم نظرة الجمهور الإسرائيلي إلى ما يجري حوله، وخاصة نظرة متخذي القرارات، هو المصالح الأمنية. أما اعتبارات تعزيز الديمقراطيّة في الدول العربيّة، أو تعزيز حقوق الإنسان، فتكاد لا تجد لها مكانًا في الخطاب الإسرائيلي. أضف إلى ذلك فقدان الصبر والتركيز بسبب استمرار الربيع العربي لأكثر من عام دون حسم. ويجب أن نتذكر أيضًا أن إيران احتلت مكان العالم العربي كموضوع للمخاوف الإسرائيلية، وتحولت أنظار الإسرائيليين إليها. نظرا لما تقدم، لا عجب أن نهج الحكومة الإسرائيلية الحالية، الحكومة التي اختارت مسبقًا تكريس الوضع القائم، يقوم على اعتبار ما يجري في المنطقة كمصدر للقلق والخطر، وبسبب التحولات الإقليمية، على إسرائيل الامتناع عن القيام بأي خطوة حتى مرور العاصفة وانقشاع الغيوم، وبالطبع عدم محاولة تحريك عملية السلام مع الفلسطينيين.

مصر: ميدان التحرير ليلاً .

إسرائيل وربيع الشعوب العربية

عشية اندلاع الربيع العربي كانت إسرائيل تنعم بالاستقرار الإقليمي الذي ساد المنطقة حتى تلك الفترة. وساد الاعتقاد أن هذا الاستقرار بمنأى عن أي تحد أو تغيير، يخدم المصالح الأمنية والسياسية لدولة إسرائيل. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن خريطة الشرق الأوسط الماثلة أمام إسرائيل خلال الألفية الحالية تختلف جذريّا عما اعتادته لدى إقامتها وخلال العقود الأولى لتأسيسها. وبالفعل، تمت خلال النصف الثاني من القرن العشرين إعادة النظر إلى الصراع الإسرائيلي العربي كأحد محاور عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، وكسبب مباشر لسلسلة من الحروب أو المواجهات التي جذبت إليها اللاعبين الإقليميين المختلفين. على أي حال، فإنه تم التعامل مع الدول العربية المحيطة، ومع العالم العربي عامة كمصدر مركزي للتهديد والخطر على إسرائيل. لكن صورة الواقع هذه كانت قد تغيّرت خلال السنوات الماضية، حيث وقّعت إسرائيل اتفاقيات سلام مع بعض جاراتها العربيات، وبدأت مفاوضات سلام مع غيرها. إضافة إلى ذلك، فلقد غرقت الدول العربية في صعوبات شائكة ومشاكل داخليّة نأت بها عن التدخل الفعّال في الصراع مع إسرائيل مما أزال التهديد الذي شكلته في الماضي، على الأقل من وجهة نظر إسرائيل نفسها. هكذا بدأ الصراع الإسرائيلي العربي يفقد أهميته، وبدا أن عداء العالم العربي لإسرائيل قد تراجع وخفت. واحتلّت صراعات أخرى مكان الصراع الإسرائيلي العربي، مثل الصراع في العراق، وأفغانستان، والسودان وصراعات عديدة أخرى.

ليس عبثًا نظر العديد من الإسرائيليين إلى حرب لبنان الثانية بين إسرائيل وحزب الله العام ٢٠٠٦، كحرب إيرانية إسرائيلية وليس كجولة أخرى من المواجهة الإسرائيلية العربية، والتي أيّدت خلالها غالبية الأنظمة العربية إسرائيل مقابل إيران التي اعتبرتها هذه الأنظمة، وخاصة دول الخليج، تهديدا وعدوا رئيسا. مع ذلك ليس ثمة شك في أن الصراع الإسرائيلي العربي ما زال يلعب دورًا عاطفيّا لدى العديد من الدول العربية والإسلامية. من هذه الناحية وعلى ضوء تعزز المشاعر الإسلامية بالذات، يبقى العالم العربي محورا وسببا لعدم الاستقرار. وبالفعل، فقد استمرت المواجهات بين إسرائيل والفلسطينيين تثير أصداء واسعة في المنطقة وفي العالم العربي الإسلامي كله، وتشهد على أن الصراع لم يعد صراعا إسرائيليا فحسب، بل ربما صار قبل كل شي صراعا إسلاميا إسرائيليا، كما تشهد على ذلك أحداث «الرصاص المصبوب» في غزة بداية العام ٢٠٠٩، أو أحداث أسطول الحرية إلى غزة في شهر أيار ٢٠١٠.

فاجأ الربيع العربي إسرائيل الرسميّة، التي تفاخر أنها تفهم ما يجري في المنطقة أكثر من غيرها، وأكثر من الدول الأوروبية ومن الولايات المتحدة على سبيل المثال. إضافة إلى المفاجأة برزت فورا حالة الهلع والتخوف من فقدان حلفاء تقليديين، مثل حسني مبارك الذي حافظ على السلام مع إسرائيل بكل ثمن، اقلقت الطريقة التي أدارت بها إدارة أوباما ظهرها لحسني مبارك العديد من الإسرائيليين، الذي اعتبروا ذلك دليلاً على أن الدعم الأميركي، ومهما يكن جازمًا، قد يتحول إلى سند لا يعوّل عليه.

إذن ليس صدفة أن يثير الربيع العربي جدلا حادا في إسرائيل حول تأثيره على المنطقة وعلى إسرائيل بالطبع. فالكثير من الإسرائيليين تحسّروا على رحيل أصدقائهم من الحكام العرب أمثال حسني مبارك، الذين حافظ استمرارهم في الحكم على اتفاقيات السلام وعلى التفاهمات بين إسرائيل وبين جاراتها العربيّات. وكان هؤلاء الحكام شركاء لإسرائيل في المفاوضات مقابل اشتداد التهديد الإيراني الذي تخشاه إسرائيل كما يخشاه الحكام العرب في القاهرة، وعمّان والرياض. زد على ذلك أن العديد من الإسرائيليين قلقون من إمكانية استبدال الاستقرار الأمني والسياسي الذي ساد المنطقة بحالة من الفوضى العارمة.

كما أن انتشار النار إلى سورية، التي اعتبرت أكثر حصانة من شقيقاتها، فاجأ العديد من الإسرائيليين الذين اعتقدوا أن نيران الثورة لن تصل إلى سورية.

وهذا ما اعتقده أيضًا بشار الأسد، الذي حاول تهدئة الصحافيين القلقين من خلال مقابلة أجرتها معه صحيفة «وول ستريت جورنال» في أواخر شهر كانون الثاني ٢٠١١، فقط قبل بضعة أيام من سقوط نظام حسني مبارك في مصر، وقال لهم: «سورية ليست مصر». وشرح خلال المقابلة لماذا يعتقد أن الهزة الأرضية التي أصابت العالم العربي لن تصل إلى سورية، وقال: «رغم المشاكل الصعبة التي نعاني منها أكثر من غيرنا من الدول، فإن الاستقرار يسود بلادنا. وذلك لأننا نصغي أكثر لأبناء شعبنا وأقرب إلى مواقفهم وتصوراتهم.. مصر مدعومة ماليا من الولايات المتحدة بينما سورية تحت الحظر الدولي ومع ذلك لم يخرج الناس لدينا للتظاهر في الشوارع. فالأمر الذي يدفع الناس للخروج إلى الشارع ليس مطلب الإصلاح أو المشاكل الاقتصادية بل معتقداتهم الأيديولوجية».

وسارعت وسائل الإعلام السورية بعد وقوع الأمر في مصر تردد أقوال الرئيس، بل ذهبت أكثر من ذلك وربطت سقوط نظام حسني مبارك بالتزاماته باتفاقية السلام مع إسرائيل، وكأن مسألة العلاقات مع إسرائيل هي التي أخرجت الحشود إلى شوارع القاهرة، وبالتالي فإن التزام سورية في معسكر المقاومة هو الذي سيضمن كرسي بشار الأسد للأبد. فهكذا على سبيل المثال جاء في جريدة «الوطن»، التابعة لرجل الأعمال رامي مخلوف ابن خال الرئيس بشار الأسد، في الثلاثين من كانون الثاني ٢٠١١ «يبدو حتى ساعة كتابة هذه السطور أن نظام مبارك لم يتعلم الدرس التونسي، وأصر على المضي في سياسته، رغم بلاغة الرسالة ووضوحها التي وصلته من نظام زين العابدين بن علي، بأن الاستقواء بالخارج لا يحمي أنظمة، وأن تلك الأنظمة تكون قوية فقط عندما تستقوي بشعوبها. التصميم على التغيير سبق أن عبرت عنه أغلبية الشعب المصري إبان احتلال العراق العام ٢٠٠٣ وخلال العدوان على جنوب لبنان العام ٢٠٠٦ وعلى غزة العام ٢٠٠٨ حين كانت حكومة بلاده تساند واشنطن وتل أبيب في كل خطواتهما. فالثورة المصرية لم تقم فقط ضد النظام المصري، بل أولا وقبل كل شيء ضد المخططات الأميركية البريطانية الساعية إلى خلق شرق أوسط جديد بناء على تصورات لندن وواشنطن». كما انضمت صحيفة «تشرين» الناطقة باسم النظام السوري إلى هذا الخط، حيث كتبت في تاريخ ١٣ آذار ٢٠١١ «لقد اسقط الشعب المصري نظام كامب ديفيد الذي صادر لقمة عيشه. وعادت الثورة المصرية لتؤكد أنه رغم مرور ٣٥ عاما منذ انفصال مصر عن العالم العربي لا يستطيع أحد تغيير هويتها وطابعها العربي، ولا يستطيع أحد وضعها في المعسكر المعادي لجبهة المقاومة والقوى العربية القومية». لكن سرعان ما اتضح لبشار الأسد أنه رغم مركزية المسألة الإسرائيلية في الخطاب العربي، إلا أنها غير قادرة على إنقاذه من إرادة شعبه في التغيير والحرية.

إذن ليس صدفة أن يثير الربيع العربي جدلا حادا في إسرائيل حول تأثيره على المنطقة وعلى إسرائيل بالطبع. فالكثير من الإسرائيليين تحسّروا على رحيل أصدقائهم من الحكام العرب أمثال حسني مبارك، الذين حافظ استمرارهم في الحكم على اتفاقيات السلام وعلى التفاهمات بين إسرائيل وبين جاراتها العربيّات. وكان هؤلاء الحكام شركاء لإسرائيل في المفاوضات

مصر: تغير لم تكتمل ملامحه .

مقابل اشتداد التهديد الإيراني الذي تخشاه إسرائيل كما يخشاه الحكام العرب في القاهرة، وعمّان والرياض. زد على ذلك أن العديد من الإسرائيليين قلقون من إمكانية استبدال الاستقرار الأمني والسياسي الذي ساد المنطقة بحالة من الفوضى العارمة التي ستتيح للإرهابيين، والذين يعملون عادة بتوجيه من تنظيم القاعدة، ممارسة أعمالهم بشكل حر ضد إسرائيل.

لهذه الأسباب ظهرت في إسرائيل أصوات تنادي حتى ببقاء بشار الأسد في الحكم. صحيح أنه لم يكن حليفًا لإسرائيل، بل على العكس، حيث عمل على تسليح حماس وحزب الله ووثق علاقاته مع إيران ، لكنه وفي الوقت نفسه حافظ على حدود آمنة مع إسرائيل في هضبة الجولان.

كما أعرب العديد من الإسرائيليين عن مخاوفهم من صعود قوة الأوساط الإسلامية المعروفة بعدائها الأيديولوجي لإسرائيل. وساد الافتراض في إسرائيل بأن التغيير الجوهري في الدول العربيّة وإقامة أنظمة شعبوية أكثر إصغاء لصوت الشارع من الأنظمة السابقة، يشكِّل كارثة بالنسبة لإسرائيل، لأن إسرائيل هي التي ستدفع الثمن بكونها القاسم المشترك الأدنى والأساس الذي يمكن توحيد جميع السكان حوله، كما يمكن الركوب على أكتافها للحصول على الشعبية وتأييد الرأي العام.

نظر بعض الإسرائيليين، من الطرف الآخر، إلى التطورات في العالم العربي بمنظور إيجابي، رافضين تجاهل طابع الاحتجاجات كما تجلى على شاشات التلفزيونات في شوارع القاهرة أو تونس؛ جماهير الشبان المثقفين، من أصحاب الثقافة الغربية إلى حد كبير، الذين يستمعون إلى الموسيقى نفسها، ويستعملون عجائب التكنولوجيا نفسها، مثل اليوتيوب والفيسبوك والإنترنت تماما مثل أبناء جيلهم في إسرائيل، لقد آمن العديد من الإسرائيليين أن هؤلاء الشبان سوف يغيرون الشرق الأوسط من منطقة فقيرة إلى جنة عدن من الازدهار الاقتصادي، وإلى دفيئة

وبيت لنمو أنظمة ديمقراطية تستبدل الأنظمة الاستبدادية التي انهارت بشكل فجائي واحتدامي. ففي نهاية المطاف، كل من تابع البث المباشر من ميدان التحرير في قلب القاهرة اعتقد أن هؤلاء الشبان المصممين ، أبناء جيل الإسبرسو، والإنترنت، والفيسبوك، واليوتيوب، والهواتف النقالة، سوف يحدثون ثورة في مصر، وفي أعقاب ذلك في غيرها من الدول العربيّة، على غرار الثورة التي أطاحت بالأنظمة الشيوعيّة في شرق أوروبا، والتي حوّلت الدول التي درت في فلك الإتحاد السوفياتي سابقًا إلى دول ديمقراطية تشكّل جزءًا من الإتحاد الأوروبي، وفي بعض الحالات جزءًا من حلف الناتو.

وكان في إسرائيل، طبعًا، من ذكّرنا أن كل سيرورة تاريخيّة تحتاج إلى الوقت، وإلى الصبر بشكل خاص، ولذلك لا يجب التأثر بعمليات الصعود والهبوط التي هي جزء من كل سيرورة، ولا من الصعوبات التي تواجهها العديد من الثورات في الاستقرار والوصول إلى خط النهاية. كما لا يجب التأثر من حقيقة أن شباب الثورة قد أسقطوا الأنظمة الديكتاتورية بينما من استولى على الحكم في نهاية المطاف هي الأوساط الإسلامية بالذات.

زيادة على ذلك، لا يمكن تجاهل الحقيقة الساطعة بأن إسرائيل لم تلعب أي دور في ربيع الشعوب العربيّة. أي، لم تشكل إسرائيل موضوعًا، ولا حتى ثانويًا، بالنسبة للمتظاهرين في طريقهم إلى إسقاط الحكام المستبدين الذين تحكّموا في بلادهم. وجاء ذلك على النقيض التام لواقع سنوات الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي خلال التحولات التي تشبه التحولات الحاليّة في حجمها. ففي حينه كانت التحولات التي نبعت هي الأخرى من إرادة القوى الاجتماعية الصاعدة التي تحدت النظام الاجتماعي والسياسي السائد في العالم العربي، إلا أن تلك الثورات كانت تمحورت كلها حول إسرائيل، وجاءت في أعقاب الهزيمة العربيّة في العام ١٩٤٨، وكانت الشعارات التي ترددت في مدن الدول العربية تتعلق أساسًا بإسرائيل. بمعنى أن تلك الثورات جاءت ضد النظام السائد أو تحت شعارات تجنيد القوى والاستعداد لمواجهة إسرائيل. هذه الأمور لم نسمعها خلال الثورات العربيّة الحالية، التي غابت عنها إسرائيل وكأن المسألة الإسرائيليّة لم تكن جزءا من أي أجندة. ويبدو أن شارع الربيع العربي قد بعث برسالة إلى إسرائيل تفيد بالاعتراف بحضورها في المنطقة والاستعداد للتوصل معها إلى تسوية مؤقتة، حتى وإن لم يتضمن ذلك تطبيعا كاملا وعلاقات صداقة مع إسرائيل، وشريطة أن يتم حل الخلافات العالقة بين إسرائيل والدول العربيّة وعلى رأسها المسألة الفلسطينية. وهو عكس ما حدث في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، حيث طغى الالتزام بالنضال دون هوادة ومحاربة إسرائيل حتى القضاء عليها.

مع ذلك، كان واضحًا حتى لهؤلاء الإسرائيليين الذين رحبوا بربيع الشعوب العربيّة أن مكانة إسرائيل في الخطاب الثوري العربي لن تغيب لفترة طويلة. ففي نهاية المطاف سيعود الشارع العربي إلى التعامل مع إسرائيل لأن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي يشكل بالنسبة لهم مسألة عاطفية مهمة، بل قاسمًا مشتركًا وعاملا موحّدا، يكاد يكون وحيدا، للشارع العربي من المغرب وحتى الخليج.

إذن، ليس غريبًا أن يبرز توجهان في النقاش الإسرائيلي حول الربيع العربي: الأول، يدعو إسرائيل إلى الانغلاق والاستعداد لمواجهة الأسوأ. والثاني، يدّعي أن على إسرائيل مد يدها والترحيب بالثوار العرب، والعمل بشكل خاص لدفع عمليّة السلام مع الفلسطينيين، ولو بدافع الحفاظ على مسألة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني كمسألة هادئة حتى لا يتم استغلالها أو تحويلها إلى مسألة مركزيّة في الأجندة العربيّة. وغني عن القول إن الصعوبة في الاستجابة للتحدي الذي وضعه الربيع العربي أمام الحكومة الإسرائيليّة تكمن في تركيبة هذه الحكومة التي اختارت الحفاظ على الوضع القائم، والامتناع عن أي تحرك فعليّ على الساحة السياسية، ومع الفلسطينيين بشكل خاص.

إسرائيل وسوريـة

كما ساد في إسرائيل توجّه مماثل خال من التماهي الشخصي لدى تفجر الاضطرابات ضد نظام بشار الأسد. فبشار الأسد، ومن قبله والده حافظ الأسد، كانا شريكين مريحين حافظا على الهدوء على الحدود مع إسرائيل على مدار السنين، وامتنعا عن خرق هذا الهدوء حتى في الحالات المتطرفة مثل حرب لبنان الثانيّة، أو الهجوم على المفاعل النووي السوري في أيلول ٢٠٠٧. وبكلمات أخرى، خلال العقد الأخير، ومنذ تسلم بشار الأسد الحكم بعد وفاة والده، لم يكن لحكومات إسرائيل شريك أفضل منه للحفاظ على واقع اللاسلم واللاحرب، والحفاظ على الوضع القائم. فلقد كانت سياسة الوضع القائم السياسة المفضلة على غالبية الحكومات الإسرائيليّة، التي امتنعت عن أي مجازفة تتعلق بالعملية السلمية، وفي الوقت نفسه، رغبت في استمرار الهدوء على الحدود في هضبة الجولان.

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى المقابلة التي أدلى به قريب بشار الأسد ورجل الأعمال السوري رامي مخلوف لصحيفة «نيويورك تايمز» في العاشر من أيار ٢٠١١، والتي قال فيها إنه

وأخيرا، على عكس الحالة التونسيّة المصريّة حيث تم توجيه الاحتجاجات ضد الحاكم والمقربين منه، كان واضحًا أن الاحتجاجات السوريّة لا تستهدف فقط مصير بشار الأسد، بل هدف المتظاهرون إلى إسقاط النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي القائم في سوريـة وعلى رأسه أبناء الطائفة العلويّة وشركاؤهم في الحكم. وهذا ما يُفسر إصرار النظام السوري والقوى الاجتماعية الموالية له على خوض معركة المواجهة أو الحرب (الحياة أو الموت) من أجل ضمان استمرار النظام والنهج السياسي القائم في سوريـة منذ عقود عدة.

إذا لم يكن هناك استقرار هنا في سوريـة فمن المستحيل أن يكون هناك استقرار في إسرائيل. وقال مخلوف: «لا يوجد أحد ليضمن ما الذي سيحصل بعد، إذا ما حصل أي شيء لهذا النظام. لا أقول إن الحرب ستندلع. ما أقوله هو: لا تدعونا نعاني، لا تضعوا الكثير من الضغوط على الرئيس». أدت هذه التصريحات بطبيعة الحال إلى الحرج في دمشق عبر عنه السفير السوري في واشنطن، عماد مصطفى، بعد بضعة أيام من النشر، في رسالة إلى «وول ستريت جورنال»، قال فيها إن رامي مخلوف هو إنسان عادي ولا يعبر عن مواقف الحكومة السوريّة.

وكان في إسرائيل من حاول أن يجد في أحداث يوم النكبة في الخامس عشر من أيار ٢٠١١، وفي أحداث يوم النكسة في الخامس من حزيران ٢٠١١، إشارة إلى مستقبل الحدود الإسرائيليّة السوريّة. ففي هذه الأحداث حاول آلاف اللاجئين الفلسطينيين اختراق الحدود على هضبة الجولان في منطقة عين التينة في مجدل شمس، والحدود الإسرائيليّة اللبنانيّة في منطقة بوابة فاطمة. خلفت هذه الأحداث عشرات القتلى والجرحى، وكان من الصعب معرفة هل النظام السوري هو الذي بادر إلى هذه الأحداث في محاولة للتنفيس عن الغضب، وربما في محاولة لتحويل الأنظار عما يجري في سوريـة، أو لإرسال رسالة إلى إسرائيل، أو ربما تعبيرًا عن فقدان السيطرة وتعبيرًا عن ضعف النظام. تجدر الإشارة إلى أن بعض المتظاهرين الفلسطينيين قد خرجوا، بعد أن عادوا إلى بيوتهم في مخيمات اللاجئين في اليرموك جنوب دمشق في مظاهرات ضد النظام السوري، وضد قادة التنظيمات الفلسطينية في دمشق. وعليه يمكننا الافتراض أن فقدان السيطرة لم يكن جزءا من إرادة النظام السوري.

على كل حال، تعلمنا هذه الأحداث عمّا يمكن أن يحدث على الحدود الإسرائيليّة السوريّة في حال سقوط نظام بشار الأسد؛ أي حالة من الفوضى قد تؤدي إلى أحداث شبيهة بما حدث يوم النكبة ويوم النكسة، أو أحداث على غرار ما حدث في سيناء بعد سقوط حسني مبارك.

ومن بين الأمور التي أثرت على الموقف الإسرائيلي وعلى موقف المجتمع الدولي من سوريـة، حقيقة أنه على خلاف الدول العربيّة الأخرى مثل تونس ومصر حيث تم حسم المعركة فورًا بعد اندلاع المظاهرات الأولى في شوارع المدن الكبرى، وعلى خلاف الحالة الليبيّة أو اليمنيّة حيث انتشرت النيران بسرعة في جميع أنحاء البلاد، كانت السيرورة نفسها في سوريـة بطيئة وتدريجيّة عرفت الكثير من الكرّ والفرّ، مما وضع هذه البلاد ومواطنيها تحت صراع عنيد ومتواصل، بل ودموي. وبالفعل، من الصعب الإشارة إلى حدث احتدامي معين يمكنه أن يبشر أو يدل على تحوّل في سيرورة الانتفاضة السورية، أو حتى على الانتقال من مرحلة إلى أخرى. فالحديث هو عن غوص بطيء لسوريـة في مستنقع من الصعب أن تخلِّص نفسها منه. هكذا تحوّلت المظاهرات المتفرقة (المهمّة بحد ذاتها) إلى احتجاج شعبي واسع، والذي تحوّل بدوره إلى صراع عنيف لا هوادة فيه بين النظام ومعارضيه، إلى أن وجد السوريون أنفسهم في حالة حرب أهلية بمعنى الكلمة.

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى الأمور التاليّة:

أولا، بدأ الربيع السوري بأحداث متفرقة ومظاهرات محدودة وعينيّة لم يرفع خلالها مطلب إسقاط نظام بشار الأسد، بل رفعت مطالب تنادي بالعدالة الاجتماعية وإطلاق الحريات. لذلك، لم تكن ثمة إمكانية في بداية الأحداث للاعتقاد أن الحديث عن احتجاجات شعبية واسعة وجذرية، ستعم وتشعل سوريـة كلها.

ثانيا، لقد زعزعت الاحتجاجات سوريـة وأخلّت في الاستقرار الذي سادها على مدار السنين، لكنها لم تنجح (على الأقل في بدايتها) في تقويض تماسك العائلة الحاكمة، والنخب الحاكمة وقوات الأمن والجيش.

الثورة السورية: الثمن الأكثر دموية .

ثالثا، لم تتوسع الاحتجاجات في بداياتها لتشمل الطبقات الوسطى في المدن الكبرى، التي بقيت على الحياد متحفظة من النيران المنتشرة في أرجاء الدولة. على كل لم تكن هذه احتجاجات الطبقات الوسطى التي تحمل الدولة على أكتافها. والأهم أن هذه الاحتجاجات ومنذ لحظتها الأولى أثارت تخوف، بل وتحفظ الأقليات في سورية، مثل: المسيحيين، الدروز، العلويين والأكراد. حيث واصل معظمهم التمسك بالتحالف الذي يربطهم مع القيادة العلويّة وعلى رأسها عائلة الأسد، على شكل ائتلاف أقليات يحكم سورية خلال العقود الأربعة الماضية.

رابعًا، أعربت الاحتجاجات التي عمّت أرجاء سورية ليس فقط عن اشمئزاز العديد من المواطنين من النظام الحاكم، بل أيضًا عن حالة الانقسام والتشرذم التي تميّز المجتمع السوري، والذي يقوم غالبًا على أساس مناطقي، طائفي ديني أو اجتصادي. لم تساعد حالة الانقسام والتشرذم هذه على تشكيل جبهة موحّدة لمعارضي النظام، والقادرة على قيادة الاحتجاجات المندلعة.

وأخيرا، على عكس الحالة التونسيّة المصريّة حيث تم توجيه الاحتجاجات ضد الحاكم والمقربين منه، كان واضحًا أن الاحتجاجات السوريّة لا تستهدف فقط مصير بشار الأسد، بل هدف المتظاهرون إلى إسقاط النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي القائم في سورية وعلى رأسه أبناء الطائفة العلويّة وشركاؤهم في الحكم. وهذا ما يُفسر إصرار النظام السوري والقوى الاجتماعية الموالية له على خوض معركة المواجهة أو الحرب (الحياة أو الموت) من أجل ضمان استمرار النظام والنهج السياسي القائم في سورية منذ عقود عدة.

على هذه الخلفيّة، ليس غريبًا أن يكون الموقف الإسرائيلي وموقف المجتمع الدولي من الأحداث في سورية في بدايته ضعيفًا ومتلعثمًا. فالدول العربيّة كانت غارقة كل في مشاكلها وفي الضائقات والثورات الداخلية، ولم تتفرغ للمسألة السوريّة، أو حتى لبلورة موقف موحّد منها.

وفي الوقت ذاته سارع حلفاء سورية، إيران وحزب الله، إلى الوقوف إلى جانبها، كما أعربت تركيّا عن موقفها الداعم للاستقرار في سورية وعن ثقتها بقيادة بشار الأسد للبلاد. أيضًا الموقف الروسي الصيني كان صارمًا في دعمه للنظام السوري. والمثير بشكل خاص هو موقف الدول الغربيّة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركيّة. لم تكن هذه الدول مستعدة لمواجهة موجة الاحتجاجات التي عمت أرجاء الشرق الأوسط، وسرعان ما وجدت نفسها غارقة حتى العنق في الواقع المأزوم المتشكل في مصر،

ما زال الاعتراف بأن عهد الأنظمة الاستبدادية قد ولّى بدون رجعة يقلق العديد من الإسرائيليين، وهو على سبيل المثال الذي يقف خلف دعوة وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان في نهاية نيسان ٢٠١٢ إلى الاستعداد للمواجهة على الجبهة الجنوبيّة بسبب ما يجري في مصر، أو خلف إدعائه بأن ما يحدث في سورية يهدد إسرائيل أكثر من الخطر الإيراني.

تونس، ليبيا، اليمن والبحرين. وبسبب خشيّة التدخل والتورط في جبهة مواجهة جديدة احتمالات النجاح فيها غير واعدة، وبسبب الطابع المحدود للاحتجاجات في سورية والاعتقاد أن النظام السوري قادرٌ على إخمادها، وأيضًا بسبب التخوف من أن البديل لنظام بشار الأسد سيكون حالة من الفوضى العارمة في المنطقة كلها (لبنان وإسرائيل وفلسطين والأردن، وحتى العراق)، بسبب هذا كله فضل المجتمع الدولي خلال الأشهر الأولى للاضطرابات في سورية الوقوف على الجدار ومراقبة الأحداث عن بعد، بل ومنح بشار الأسد الدعم في جهوده لتهدئة الاضطرابات العاصفة وإعادة الاستقرار في سورية.

لكن على الرغم من مرور الأسابيع والأشهر، إلا أن الاحتجاجات في سورية لم تهدأ، بل ازدادت وتعززت وبدأ يظهر تحوّل احتدامي في موقف الشارع العربي ومواقف الدول العربيّة، كما في موقف المجتمع الدولي من الأحداث الجارية في سورية ومن نظام بشار الأسد. ويعود هذا التحوّل أولا إلى التقييم الجديد بأن نظام بشار الأسد يتجه نحو الانهيار، كما حدث في تونس ومصر وليبيا، وكذلك بسبب بدء كشف وسائل الإعلام عن القمع الوحشي والعنيف وقتل عشرات المتظاهرين يوميا.

وفي إسرائيل أيضا، ومع نهاية العام ٢٠١١، بدأوا يتوصلون تدريجيّا إلى الاستنتاج بأن مصير بشار الأسد قد حُسم. لذلك بدأت تصريحات غالبيّة المسؤولين الإسرائيليين، مثل تصريح وزير الدفاع إيهود باراك أمام لجنة الخارجية والأمن البرلمانية في الثاني من كانون الثاني ٢٠١٢، بأن أيام بشار الأسد باتت معدودة. كما نُسب لقائد الأركان بيني غانتس التصريح بأن إسرائيل تستعد لاستقبال لاجئين علويين سيهربون إلى الجولان في حال سقوط النظام السوري. مع ذلك، يبدو أن ما أصبح يقلق إسرائيل حقًا ليس مسألة قدوم أو عدم قدوم اللاجئين إلى إسرائيل، بل مسألة السلاح المتطور الذي يملكه النظام السوري، والذي من الممكن أن يقع في أيد معادية، إن كان ذلك في أيدي أوساط إرهابية مثل القاعدة، أو في أيدي المنتفضين، بل أسوأ من ذلك بالنسبة لإسرائيل في أيدي حزب الله الذي قد يستغل علاقاته مع نظام بشار الأسد ويحاول استغلال حالة الفوضى في سورية لتهريب السلاح إلى قواعده في لبنان.

في كلتا الحالتين، بدأت الأصوات الداعية إلى ترك بشار الأسد ينزف ويسقط تستبدل الأصوات الداعية إلى عدم التدخل في الأحداث، وتستبدل الأصوات التي تتمنى بقاء نظام بشار الأسد، لأن ذلك أفضل لإسرائيل ولحليفاتها الولايات المتحدة والدول الغربية، ولأن ذلك سوف يُضعف المحور الراديكالي في الشرق الأوسط، الأمر الذي سيخدم إسرائيل. فإلى جانب الحفاظ الصارم على الهدوء، لا يمكن تجاهل تعزيز العلاقات بين سورية وبين إيران وحزب الله، ومن هنا الإدعاء بأن سقوط بشار الأسد سوف يخدم إسرائيل. وفي بداية شهر آذار ٢٠١٢ اقترح وزير خارجية إسرائيل أفيغدور ليبرمان على إسرائيل أن تقف على رأس الداعين إلى سقوط نظام بشار الأسد وتشجيع حليفاتها للعمل من أجل هذا الهدف. وفي بداية شهر نيسان ٢٠١٢ قال وزير الدفاع باراك خلال زيارته إلى واشنطن إن على الولايات المتحدة العمل بشكل فعّال من أجل إسقاط بشار الأسد.

نفترض على الرغم من ذلك أن إسرائيل كما المجتمع الدولي

برمته سوف تترك للسوريين أمر حسم مصيرهم بأنفسهم. وبالفعل، فإن مصير سورية لن يُحدد بيد جاراتها ولا بيد الدول الغربية، بل بيد السوريين أنفسهم، إن كانوا من معسكر مؤيدي بشار الأسد أم من معسكر المعارضين الذين يناضلون من أجل إسقاطه. ويبدو أن الحديث هو عن صراع على الحياة والموت وسينتهي بانتصار معسكر وسقوط المعسكر الآخر.

في السياق ذاته، أيضًا، سادت بين مواطني إسرائيل العرب الخلافات بخصوص الموقف من سورية. فمن جهة وقفت الحركة الإسلامية وحزب التجمع الوطني الديمقراطي في أعقاب قائده السابق عزمي بشارة، ضد النظام السوري وأدانوا القمع الوحشي للمتظاهرين من قبل النظام. وفي الطرف الثاني ادّعت الأوساط المقربة من الحزب الشيوعي الإسرائيلي وغيرهم، أن سورية ضحية مؤامرة إمبريالية، وأن الصراع ليس بين متظاهرين يطالبون بالحرية وبين نظام قمعي طائفي، بل بين نظام مقاوم يصارع ضد إسرائيل والغرب وبين متعاونين مع الولايات المتحدة وحليفاتها في الغرب.

ملخص

بعد أكثر من عام على اندلاع ربيع الشعوب العربية ما زالت إسرائيل غير قادرة على بلورة موقف سياسي واضح من الأحداث الجارية حولها. ويبدو أن الخلاف في وجهات النظر في إسرائيل لا يدور فقط حول سؤال ما الذي يجب عمله إزاء ما يجري في المنطقة، بل قبل كل شيء حول ماهية وطبيعة التحولات المتشكلة في العالم العربي وفي سورية.

من الواضح أن النظرة الإسرائيلية للأمور هي من وجهة نظر أنانية ومن منظور المصالح السياسية والأمنية. فالفرضية التي سادت إسرائيل وما زالت، وخاصة في جهاز الحكومة والدولة، هي أن الأنظمة الاستبدادية تخدم المصالح الإسرائيلية لأنها لا تعتمد على الرأي العام وعلى مزاج الشارع، أو كما قال رئيس الحكومة الأسبق إسحق رابين في فترة التوقيع على اتفاقيات أوسلو: «سوف يعالج عرفات الإرهاب الفلسطيني بدون المحكمة الإسرائيلية العليا».

ما زال الاعتراف بأن عهد الأنظمة الاستبدادية قد ولّى بدون رجعة يقلق العديد من الإسرائيليين، وهو على سبيل المثال الذي يقف خلف دعوة وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان في نهاية نيسان ٢٠١٢ إلى الاستعداد للمواجهة على الجبهة الجنوبيّة بسبب ما يجري في مصر، أو خلف إدعائه بأن ما يحدث في سورية يهدد إسرائيل أكثر من الخطر الإيراني.

الحقيقة أنه على الرغم من الاضطرابات في مصر لم يقترح أي من المسؤولين التعرض لاتفاقية السلام مع إسرائيل، وأنه على الرغم من الفوضى المنتشرة في سورية ما زال الهدوء يسود الحدود، هذه الصورة تدعو إلى الاطمئنان، وتؤكد مرة أخرى أن إسرائيل ليست في مركز الأحداث الجارية في العالم العربي. لكن ذلك ليس كافيًا لدفع الحكومة الإسرائيليّة لاتخاذ سياسة مختلفة بالنسبة لما يدور حولها.

الحكومة الإسرائيليّة غير معنية بتغيير الوضع القائم الراهن في المنطقة، وخاصة بينها وبين الفلسطينيين. حيث أن استمرار هذا الوضع القائم يتيح للحكومة الإسرائيلية عدم الحسم في قضايا مهمة قد تؤدّي إلى سقوطها. ويشكل الربيع العربي إلى حد كبير ذريعة في يد الحكومة الإسرائيليّة لعدم القيام بأي خطوة بحجة انتظار مرور العاصفة. المشكلة هنا هي أن سياسة الحفاظ على الوضع الراهن قد تضمن الهدوء على المدى القصير، لكن على المدى البعيد سيكون ثمنها باهظًا بشكل خاص.

[مترجم عن العبرية. ترجمة نواف عثامنة]

سليم سلامة*

فلسطينيو ٤٨ و«الربيع العربي»- إجماع، تصدّع فانقسام...

اختلفت الأحزاب والحركات السياسية الفاعلة في أوساط الأقلية الفلسطينية داخل إسرائيل في تحديد العوامل المفجرة للثورات العربية، وفي تقييمها وفي الموقف من بعضها، بينما أجمعت على تأثيرات إيجابية مفترضة (متوخاة) على وضعية هذه الأقلية ومعاركها المستقبلية

خصوصية تقييم الفوارق

يجوز الادعاء بأن منسوب الأمل والتفاؤل الذي أنتجه الفعل الخارق الذي أقدم عليه محمد البوعزيزي، يوم ١٧ كانون الأول ٢٠١٠، في كونه تأشيرا على أفق جديد غير متخيل من قبل في الوطن العربي، قد فاق بالنسبة إلى الفلسطينيين المواطنين في دولة إسرائيل (فلسطينيو ٤٨) جميع الآمال العريضة التي بعثتها في نفوس عموم العرب، على اختلاف دولهم وشعوبهم. فالحالة الفريدة التي يعيشها فلسطينيو ٤٨، وحقيقة أنهم السكان الأصليون في أرضهم ووطنهم، يعيشون كمواطنين في «دولة اليهود» وتحت سلطتها، جعلتهم ينظرون إلى البوعزيزي والثورة التونسية، أولا، وما تلاها في دول أخرى، باعتبارها «عودة الروح» إلى جسد كينونتهم المثخنة بالجراح على امتداد عقود من الزمان – الجراح الناشئة عن الصدام المباشر والوجودي، بين انتمائهم المواطني إلى دولة قامت على احتلال أرضهم، بيوتهم، قراهم، فضائهم ووطنهم، وتشريد الجزء الأكبر من شعبهم، وبين انتمائهم الوطني والقومي إلى شعوب ودول تعتبرها دولة مواطنتهم «أعداء» لها، بالتعريف وبالممارسة.

هي عودة الروح والثقة بشعوب عربية ضاق الفلسطينيون ذرعا وخيبات بعجزها عن إحداث اختراق جدي وجوهري في نقل الدعم

* صحافي وحقوقي فلسطيني– المكر، الجليل.

وحين اندلعت الشرارات الأولى لانتفاضات الشعوب العربية على حكامها، شعر الفلسطينيون في كل مكان بأنهم أصبحوا يشرفون على مرحلة جديدة يتم تدشينها في مسيرة قضيتهم، تحمل في طياتها بذور، بل براعم، تغيير موازين القوى وتباشير اصطفافات جديدة سيكون الفلسطينيون وقضيتهم الرابح الأول والأكبر منها، بعد أن تمسك الشعوب العربية بزمام إرادتها وناصية كلمتها.

الكلامي – المعنوي للقضية الفلسطينية إلى فعل مادي ملموس ووازن يفرض نفسه، وقوته، في حسابات السياسات والمشاريع المختلفة التي يتم رسمها لدولهم ومصائرهم.

وهي عودة الروح والثقة بأن عهدا قد انتهى من زعماء عرب يخاطبون إسرائيل ويتفاهمون معها من فوق رؤوس شعوبهم، ورغما عن إرادتها، ما يضع هذه الشعوب عامة، والفلسطيني خاصة – والجزء الباقي منه في وطنه، في ٤٨ تخصيصا – موضع سخرية واستهتار، لا قوة لها ولا حول.

وانطلاقا من هذه الخصوصية، كان فلسطينيو ٤٨، على الدوام، يتوقون إلى يوم تتوحد فيه كلمة شعوب أمتهم مع كلمة زعمائها، فتصبح هذه الأخيرة هي القول الفصل تعبيرا صادقا ومصداقا عن هذه الشعوب، آلامها وآمالها، مصالحها وإرادتها. فلقد أدرك فلسطينيو ٤٨، منذ زمن بعيد، حقيقة العلاقة الجدلية الوثيقة بين هوان «ظهرهم القومي العربي» وبين افتقار موقفهم إلى ما يكفي من القوة والتأثير في مقارعة سياسات التمييز والقهر والاضطهاد التي دأبت المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة على اعتمادها في التعامل معهم، منذ اليوم الأول لقيام الدولة، باعتبارهم «خطرا أمنيا» و«طابورا خامسا»، اشتقاقا من وضعية الصدام المستمر بين انتمائهم المواطني وبين انتمائهم الوطني والقومي.

ولطالما واجه فلسطينيو ٤٨ الزعم الإسرائيلي بشأن انعدام الديمقراطية وغياب أي اعتبار أو قيمة للإنسان الفرد / المواطن، أو للشعوب بأسرها، في الدول العربية مقابل كون إسرائيل «واحة الديمقراطية في محيط الدكتاتوريات العربية»، هذا الزعم الذي كان يتبعه تحريض إسرائيلي، رسمي وشعبي، على فلسطينيي ٤٨ ، وتبرير ما يعتمد بحقهم من سياسات التمييز العرقي والاضطهاد العنصري، بل وتحميلهم «الجمايل» بـ «أنكم تنعمون هنا بخيرات الديمقراطية الإسرائيلية وأفضالها» وأن «ما تحصلون عليه هنا لا يحلم به أشقاؤكم في الدول العربية»، حتى إذا ما اشتد أوار الأجواء العنصرية صدحت الدعوات أن «اذهبوا إلى الدول العربية واحصلوا على ما تريدون»!

وعلى نطاق أوسع، يعرف الفلسطينيون، معرفة أكيدة، مدى الضرر الجسيم الذي لحق بقضيتهم الوطنية على مدار عقود من الزمن، ترتبا على بؤس حال الشعوب العربية وعلى اغتراب أنظمتها الحاكمة عن نبضها وإرادتها، فلم يكن ذلك الضرر قصرا على أوضاع الفلسطينيين وتردي أحوالهم المعيشية في مواقع اللجوء والشتات والتشرد بعيدا عن أرضهم ووطنهم، بل تعداه إلى ما يتصل بآفاق وفرص الحلول السياسية المنصفة لقضية فلسطين وشعبها.

وحين اندلعت الشرارات الأولى لانتفاضات الشعوب العربية على حكامها، شعر الفلسطينيون في كل مكان بأنهم أصبحوا يشرفون على مرحلة جديدة يتم تدشينها في مسيرة قضيتهم، تحمل في طياتها بذور، بل براعم، تغيير موازين القوى وتباشير اصطفافات جديدة سيكون الفلسطينيون وقضيتهم الرابح الأول والأكبر منها، بعد أن تمسك الشعوب العربية بزمام إرادتها وناصية كلمتها.

وفي أجواء الأمل والتفاؤل هذه، سارع الفلسطينيون، وفلسطينيو ٤٨ بضمنهم، إلى وضع أنفسهم في مرتبة عليا بين أصحاب الآمال، التوقعات والطموحات، متفائلين بأنها إنما ستقود إلى تحرير هذه الشعوب من ربقة أنظمة فاسدة، ظالمة، مضطهدة، تجاه الداخل، متهادنة متواطئة مع أعداء هذه الشعوب وأعداء مصالحها، تجاه الخارج.

وحتى قبل أن يسقط زين العابدين بن علي في تونس، وقبل أن تتسع دوائر الحراك الشعبي العارم في مصر، سوية مع بروز بوادر التململ والانتفاض في ليبيا، اليمن، البحرين، الأردن وغيرها، تعززت لدى فلسطينيي ٤٨ ثقة واضحة بأنهم قد أصبحوا قاب قوس واحد وأدنى من مغادرة قمقمهم الإسرائيلي إلى عمقهم القومي العربي، ليتحقق تواصل قومي حقيقي، بين شعوب ترنو إلى الحرية والاستقلال الحقيقي وإلى الإمساك بزمام مصيرها بأيديها.

وتأسيسا على هذا كله، كان من الطبيعي حد البداهة أن يرفع

شكلت الحالة التونسية، ثم المصرية واليمنية تحديدا، موضع إجماع بين فلسطينيي ٤٨ الذين توحدت أحزابهم وحركاتهم السياسية - بعدما أخذت، جميعها بدون استثناء، مهلتها الكافية، ويزيد، من الترقب والمراقبة والتقييم - في اعتبارها ثورة شعب، تلقائية، عفوية، غير محكومة إلى مركز واحد وغير مدفوعة بتأثيرات غريبة أو أجنبية، فتوحدت، بالتالي، حول تأييدها ودعم منطلقاتها، مطالبها وأهدافها.

فلسطينيو ٤٨ عقيرتهم، بكل ما أوتوا من صوت وصدى، مؤيدين داعمين للشعوب العربية التي لاحت بشائر ربيعها، قبل ما هو متوقع ومأمول بوقت كثير، حتى إذا ما توالت الأيام وتضافرت الأحداث، أخذ الصوت بالخفوت والصدى بالتراجع...

تونس الإجماع

شكلت الحالة التونسية، التي يمكن النظر إليها باعتبارها شرارة «الربيع العربي»، حالة اختبار جدية واجهت العرب الفلسطينيين في داخل إسرائيل، وهم الذين لم يكن في متناولهم أكثر مما كانت تضخه – إليهم، كما لغيرهم – وسائل الإعلام المختلفة اللغات (العبرية، العربية والأجنبية) والمنطلقات والأجندات، فلم يكن ثمة ما يدلهم على حقيقة ما يعتمل في أعماق هذه التحركات ولا ثمة ما يؤهلهم لاستشراف نتائجها واستقراء مآلاتها.

وهذا، تحديدا، ما جعل الحركات والأحزاب السياسية تعتمد موقفا واضحا من الحيطة والحذر، في التريث والتأني، ريثما «تتضح الصورة» وقبل الجهر بمواقف وتقييمات لتطورات وأحداث متسارعة تتفاعل في المدن والميادين العربية. ومن المعروف أن هذه الحركات والأحزاب، والأساسية منها بوجه خاص، تعتمد، منذ سنوات طويلة، نهجا محاذرا في ما تعلنه من مواقف حيال ما يجري من تطورات في العالم العربي – حذر يأخذ في الحسبان حقيقة كونها تقول من داخل وطنها (دولة إسرائيل) ما قد يؤثر على أبناء أمتها في الدول العربية المجاورة.

ومن الجهة الأخرى، وعطفا على ما أوردناه قبلا عن الآمال والفرص التاريخية التي ظهرت بشائرها، فقد شكلت الحالة التونسية، ثم المصرية واليمنية تحديدا، موضع إجماع بين فلسطينيي ٤٨ الذين توحدت أحزابهم وحركاتهم السياسية – بعدما أخذت، جميعها بدون استثناء، مهلتها الكافية، ويزيد، من الترقب والمراقبة والتقييم – في اعتبارها ثورة شعب، تلقائية، عفوية، غير محكومة إلى مركز واحد وغير مدفوعة بتأثيرات غريبة أو أجنبية، فتوحدت، بالتالي، حول تأييدها ودعم منطلقاتها، مطالبها وأهدافها.

وكان الموقف الرسمي العلني الأول الذي صدر عن الحزب الشيوعي الإسرائيلي (المركب الأساسي في «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة») قد ورد في بيان مكتبه السياسي الذي صدر في نهاية كانون الثاني ٢٠١١ (ونشر في صحيفة «الاتحاد»، يوم ٢٠١١/١/٣١)، بعد فرار زين العابدين بن علي وفي خضم التظاهرات الشعبية في مصر، الأردن البحرين واليمن، وقبل اندلاع التظاهرات في ليبيا (التي بدأت في أواسط شباط ٢٠١١). فقد اعتبر البيان، تحت عنوان «ثورة من أجل الخبز والحرية»، أن «الاحتجاجات الجماهيرية التي تقوم بها جماهير العاطلين عن العمل، الفقراء والنشطاء من أجل الديمقراطية والحرية ضد الطغاة الموالين لأميركا في الدول العربية، والتي بدأت في تونس وانتقلت إلى مصر والأردن واليمن والجزائر ودول أخرى، هي تحوّل مهم جدا في التطورات الإقليمية والدولية».

ورأى البيان أن الشعوب العربية «تدرك مدى قوتها على التأثير وتغيير الواقع باتجاه تقدمي»، وذلك «بعد عشرات السنوات من سحق حقوق العمال والعاطلين عن العمل، من كم أفواه المنتقدين والمعارضين»، ومعتبرا أن هذه التحركات «تدحض الادعاء الذي رددته طوال سنوات المؤسسات الحاكمة في البلاد الرأسمالية بأن الخيار الوحيد في العالم العربي يراوح ما بين حكم الطاغية المستبد والأصولية الإسلامية»، وتثبت خيار «الحركة الشعبية الجماهيرية في الدول العربية، والتي تستمد قوتها من غضب الجماهير على ارتفاع أسعار الأغذية والنقص المتزايد في أماكن العمل وعلى غياب حقوق المواطن الأساسية، التي تبدو سببا سياسيا واقعيا».

وعلى الرغم من انتباه الحزب الشيوعي، في بيانه ذاك، إلى أنه «من الصعب التقدير، حاليا، أين ستتوقف حركة الاحتجاج الشعبية في الدول العربية: هل ستؤدي إلى إسقاط الطغاة في كل الأماكن

تونس: الاجماع بعد تحفظات.

كما حدث في تونس؟ وهل ستؤدي أيضا إلى تغييرات في جوهر الأنظمة والسياسات وطابعها؟ وأي قوى سياسية ستستمد القوة المتجددة بفعل الاحتجاجات؟»، لكنه رأى أنه «من الآن، بالإمكان التقدير بأننا قادمون على مرحلة جديدة في التطور الاجتماعي والسياسي في الشرق الأوسط – بإضعاف الأنظمة المستبدة الموالية لأميركا والتي قادت سياسات الخصخصة في خدمة الرأسمال الكبير، ومنحت ظهرا للعدوانية الأميركية في العراق وأفغانستان».

وبعد أن شدد البيان على أن الحزب الشيوعي«ككل التواقين إلى الديمقراطية وحقوق الشعوب في العالم، متضامن مع نضال الشعوب العربية من أجل الخبز والحرية»، ختم بالإشارة المهمة إلى أن «تمرد الشعوب هو مصدر لتشجيع نضالاتنا في إسرائيل وللدفاع عن الديمقراطية والعاملين، ضد العنصرية ومن أجل المساواة السياسية والاجتماعية في الحقوق».

كذلك جاء موقف «التجمع الوطني الديمقراطي» (والذي صدر عن «المجلس العام للحزب»، يوم ٢٠١١/٣/٢٥) داعما «لثورة الشعوب العربية ضد الطغيان والفساد والقمع ومن أجل الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والاستقلال الوطني». وهو الموقف الذي عاد وأكده حزب «التجمع» في قرارات مؤتمره السادس (حزيران ٢٠١١) وبيانه الختامي، فوجه التحية «إلى الشعب التونسي، على كنس الطاغية زين العابدين بن علي وعلى نجاح ثورته الديمقراطية» و«إلى الشعب المصري العظيم ويهنئه بنهاية الطغيان وبداية عهد مصر الحرة والديمقراطية»، مؤكدا «وقوفه إلى جانب المطالب العادلة للشعوب العربية بالحرية والعدالة والديمقراطية، وبنهاية الطغيان والاستبداد والفساد والقمع».

كما وقفت «الحركة الإسلامية»، بشقيها الشمالي والجنوبي، مؤيدة لثورات الشعوب العربية «التي لم يكن يتخيل أحد أن تحدث من قبل»، كما قال الشيخ كمال خطيب نائب رئيس الحركة الإسلامية – الجناح الشمالي (في «مهرجان الأقصى في خطر» – تشرين الأول ٢٠١١)، معتبرا أن «ما حصل صفحة وانطوت في تاريخ العرب... فالأمة أيقنت مبدأ الموت ولا الذلة»، ليعود لاحقا إلى التأكيد على أن «أسباب اندلاع الثورات في العالم العربي كلها بتقدير من الله أولا»، وذلك في ندوة عقدها «مركز الدراسات المعاصرة» التابع للحركة الإسلامية (تشرين الثاني ٢٠١١). وفي تلك الندوة، اعتبر رئيس «مركز الدراسات المعاصرة»، د. إبراهيم أبو جابر، أن «الثورات العربية تبشر بالخير وأن فلسطينيي الداخل هم من سيقطفون ثمارا يانعة من هذه الثورات وهذا سيحتاج إلى وقت»، لأن «الثوار الآن في مرحلة ترتيب أمورهم الداخلية، ومن ثم سيكون توجههم إلى قضايا القدس والأقصى وهموم الداخل الفلسطيني والشعب الفلسطيني عامة».

أما الحركة الإسلامية – الجناح الجنوبي، فقد اعتبرت أن «الثورات الشبابية في عالمنا العربي هي ثورات من نوع جديد، ثورات تريد بناء دول ديمقراطية حرة تحترم إرادة شعوبها». وقال مسعود غنايم، النائب في الكنيست عن هذه الحركة، إن حركته تتعاطف «مع الشعوب العربية التي أسقطت الطغاة... ونحن الآن في مرحلة هدم الدكتاتوريات وتفكيكها، ننتظر مرحلة البناء ونتمنى نجاحها».

وقال رئيس «الحزب الديمقراطي العربي»، النائب عنه في الكنيست، طلب الصانع، إن حزبه «يقف دوما إلى جانب الشعوب ضد الاستبداد، إذ نشهد ربيعا عربيا وثورات ضد الأنظمة الدكتاتورية والقمعية».

واعتبر رئيس «الحركة العربية للتغيير» والنائب عنها في الكنيست، أحمد طيبي، أن «ما نشهده اليوم هو الاستقلال العربي الثاني، وهذه المرة من الاستبداد والفساد...»، مضيفا أن «هناك حقيقة لا يمكن تجاهلها وهي أن الديمقراطية العربية عدوة للهيمنة الإسرائيلية، والاستبداد العربي رديف للهيمنة الإسرائيلية. وفي

ولئن كانت الحالة الليبية قد أظهرت خلافات واختلافات في المواقف والتقييمات بين الأحـزاب والحركات السياسية الفاعلة بين فلسطينيي ٤٨، فإن الحالة السورية قد رفعت إلى السطح مشهدا لم يكن مألوفا على الساحة السياسية المحلية من قبل - خلافات واختلافات، بل تناقضات حادة، في داخل هذه الأحزاب والحركات نفسها.

وخلافا لوحدة المواقف التي سادت في تأييد الثورة الليبية ودعمها في مراحلها الأولى، قبل بدء الحديث عن تدخل أجنبي، فإن الحالة السورية قد شكلت موضع خلاف واختلاف فيما بين الحركات السياسية، بل وفي داخل هذه الأحزاب والحركات نفسها، منذ أيامها الأولى.

اعتقادي أن هذه الثورات من تونس إلى مصر هي لصالح الأمة العربية ولصالح القضية الفلسطينية».

ليبيا ... تصدع الإجماع

هذا الإجماع، التام، الذي تجسد في الموقف من الثورات والحراكات الشعبية في تونس ومصر تحديدا، وفي اليمن والبحرين والأردن والجزائر وغيرها، أخذ يتصدع إزاء الحالة الليبية، التي اندلعت ثورتها الشعبية في أواسط شباط ٢٠١١.

ومن المهم التنويه، بداية، إلى أن مواقف الحركات والأحزاب السياسية الفاعلة بين فلسطينيي ٤٨ في الشأن الليبي توحدت في بداياتها، بمجملها، بالتزام الصمت الناجم عن حرج كبير أصاب قادة هذه الأحزاب وممثليها، على اختلاف انتماءاتهم وأطيافهم، بعد أن كانوا زاروا ليبيا، قبل ذلك بأقل من عام واحد (في نيسان ٢٠١٠)، ضيوفا على الرئيس الليبي آنذاك، معمر القذافي، شخصيا.

لكن الأنباء التي تواترت عن مجازر يرتكبها نظام القذافي وقواته ضد أبناء الشعب الليبي المنتفض، وخاصة الأنباء عن مرتزقة يتم استجلابهم من أنحاء القارة الإفريقية المختلفة، لم تُبق مجالا لمزيد من التلكؤ أو التهرب، فبدأت المواقف تتوالى في بيانات التنديد بالمجازر وتأييد ثورة الشعب الليبي ومطالبها.

وللتدليل على روح هذه المواقف، في تلك اللحظة التاريخية، يكفي أن نسوق هنا موقف «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة»، وهي التي حصل التغير الأساس في موقفها لاحقا، بتأثير التدخل العسكري الأجنبي بشكل خاص.

فبعد أن استنكرت «الجبهة» (بعد عدة أيام من اندلاع الثورة الليبية) «المذابح التي يرتكبها نظام القذافي ضد الشعب الليبي الذي ينتفض على الظلم والاستبداد السلطوي، وأكدت على حق الشعب الليبي في أن يحظى بعيش كريم وحرية في وطنه، وأن لا يكون خاضعا لنظام يقمع حريته الفردية والجماعية، ومحروم من التوزيع العادل لثروات وطنه»، فقد رأت الحاجة إلى التوضيح بأن «موقف الجبهة بالنسبة للوضع في ليبيا هو الموقف المناصر للإرادة الشعبية، كما هو الحال في الثورة المصرية ومن قبلها التونسية، وكل مظاهر الثورة والانتفاض على أنظمة الاستبداد والإفقار والملاحقة، في العالم عموما والعالم العربي خصوصا.... إن من السخرية أن يغلف القذافي دعواته الدموية الإجرامية بتعابير ثورية، وهو الذي قضى على كل الآمال التي علقت على الثورة الليبية التي قادها في العام ١٩٦٩، ضد النظام الملكي السابق». وقد عكس هذا الموقف، كما أشرنا، الأجواء العامة التي سادت فلسطينيي ٤٨ تجاه ما كان يحصل في ليبيا.

لكن الخلاف سرعان ما بدأ يظهر جليا وحادا مع بدء الحديث عن التدخل الأجنبي، سواء بقرارات سياسية متتالية من مجلس الأمن الدولي، أو باستعدادات وتحركات عسكرية غربية. ومع كل يوم، كانت تتعمق، أكثر فأكثر، هوة الخلاف في المواقف بين ملضٍ في تأييد غير مشروط ودونما تحفظ لثورة الشعب الليبي ضد حاكم لا يبدو أن من بين نواياه، على المدى المنظور، مغادرة سلطة ممتدة منذ ٤٢ عاما، من جهة، وبين رافض استقواء الثورة بالأجنبي واستنجادها بـ«مساعدات» عسكرية من جهات لا يشهد لها التاريخ، على الأقل، بمساندة هذا الشعب ومصالحه.

وفي هذا الشأن، اعتبر الحزب الشيوعي الإسرائيلي (في قرارات لجنته المركزية - ٢٠١١/١) أن «التدخل الامبريالي في ليبيا وفي الانتفاضات الشعبية في سائر دول المنطقة لا يهدف إلى تحرير الشعوب، بل استعبادها، مثلما حدث في العراق وأفغانستان، وأن مصلحة الشعوب تتطلب منع عدوانية الناتو في المنطقة ومنع تفكيك المنطقة»، فيما ذهب أمينه العام، محمد نفاع،

إلى أبعد من ذلك حين رأى أن «جزءا مهما من المعارضة الليبية طلب التدخل الخارجي، والذي تمثل عمليا بحلف شمال الأطلسي العدواني الاستعماري، وهذا ما كان، وبرأيي كل معارضة تطلب التدخل العسكري الامبريالي هي خائنة لقضية وطنها وشعبها، وحتى للقضايا التي تدّعي أنها تناضل من أجلها. هذا ما جرى في ليبيا بالرغم عن كل تنديدنا بسياسة معمر القذافي واستعمال السلاح وقتل المدنيين».

أما الشيخ كمال خطيب، نائب رئيس الحركة الإسلامية– الجناح الشمالي، فقال إن حركته «ترفض أي تدخل أجنبي في أي ثورة» لكنه أكد أن «نظام القذافي هو السبب في التدخل العسكري الأجنبي، وهو نظام غربي عميل فاسد أكثر من أي نظام آخر»! بينما تلخصت مواقف الأحزاب والحركات السياسية الأخرى الفاعلة بين فلسطينيي ٤٨ بالتالي: تأييد نضال الشعوب العربية وثوراتها العادلة ضد حكامها ومن أجل حريتها، إلى جانب الرفض القاطع للتدخل الأجنبي فيها، سواء السياسي منه أو العسكري، والدعوة إلى عدم إعطاء الفرصة للقوى الأجنبية المعادية للركوب على موجة الثورات لتحقيق مآربها.

واستمرت هذه الحال حتى سقوط القذافي، ومن ثم قتله، في آب ٢٠١١، وهو ما بيّنته المواقف المعلنة التي أعقبت هذين التطورين الفاصلين.

فقد اعتبرت الحركة الإسلامية أن «ثوار ليبيا كان لهم شرف دحر الطاغية القذافي بعد ٤٢ عاما من العبودية والظلم»، وأن «ليبيا اليوم هي ليبيا حرة عربية تقف أمام مسؤوليات البناء والتنمية والتغيير من أجل بناء ليبيا الحرة والانتقال إلى ليبيا الدولة والمؤسسات وصناديق الاقتراع لتكون أول دولة عربية تبني دستورها وتنطلق إلى سلطة تشريعية برلمانية وانتخابات حرة مباشرة وانتخابات ديمقراطية، تبني ليبيا وتعيد المجد للشعب العربي الليبي بقوة، ولتكون ليبيا عروس البحر المتوسط وعروس إفريقيا، ولتشكل أول تجربة على المستوى العربي في صناعة الديمقراطية بعيدا عن حكم الدكتاتوريات، ومن أجل حكم ديمقراطي بعيدا عن القبائل وحكم الأشخاص، بل استنادا إلى المصالحة الوطنية ومن أجل بناء مجتمع مدني آمن وصياغة روح المحبة والثورة والبناء والتنمية».

بينما اعتبر الأمين العام للحزب الشيوعي الإسرائيلي، محمد نفاع، أن ليبيا أصبحت «محتلة من قبل حلف الأطلسي، عمليا» وأن «هؤلاء الأنذال من المعارضة الليبية ما هم إلا مطية للاستعمار» (جريدة «الاتحاد»– ٢٠١١/١٠/٢٤). ولم يكتف نفاع بذلك، بل وجه نقدا واضحا لصحيفة الحزب («الاتحاد») جراء استخدامها عبارة «الطاغية الليبي»، معتبرا أن «الطغاة الأكثر طغيانًا هم غيلان الاحتلال، غيلان النفط، غيلان الاستغلال، ينصّبون أدوات طيّعة محلية عميلة، تسهّل لهم النهب والسلب والاحتلال، وهدفهم القضاء على كل من يقف في طريق لصوصيتهم في الشرق الأوسط والعالم».

سورية... إرباك وانقسام

ولئن كانت الحالة الليبية قد أظهرت خلافات واختلافات في المواقف والتقييمات بين الأحزاب والحركات السياسية الفاعلة بين فلسطينيي ٤٨، فإن الحالة السورية قد رفعت إلى السطح مشهدا لم يكن مألوفا على الساحة السياسية المحلية من قبل – خلافات واختلافات، بل تناقضات حادة، في داخل هذه الأحزاب والحركات نفسها.

وخلافا لوحدة المواقف التي سادت في تأييد الثورة الليبية ودعمها في مراحلها الأولى، قبل بدء الحديث عن تدخل أجنبي، فإن الحالة السورية قد شكلت موضع خلاف واختلاف فيما بين الحركات السياسية لدى فلسطينيي ٤٨ وتقييماتها، بل وفي داخل هذه الأحزاب والحركات نفسها، منذ أيامها الأولى.

وبدت واضحة، تماما، حالة الانقسام بين فلسطينيي ٤٨ في الموقف من الثورة السورية، بين داعم مطلق لها ولسبل إنجاحها وإسقاط النظام الحاكم، حتى وإن بلغ ذلك حدود التدخل العسكري، وبين من يرى أن أجزاء من المعارضة مجيرة للقوى الامبريالية ومدفوعة من أسوأ الديكتاتوريات في العالم العربي.

وفي موازاة وحدة الصف والموقف في هذا الشأن لدى الحركة الإسلامية (بجناحيها، الشمالي والجنوبي) من حيث التأييد الجارف لثورة الشعب السوري، برزت التباينات، بل التناقضات، في صفوف الحزبين العلمانيين الأساسيين، بصورة أساسية – الحزب الشيوعي الإسرائيلي (والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة) والتجمع الوطني الديمقراطي. وقد تم التعبير عن هذه التباينات، والتناقضات، بصور شتى وبنبرات مختلفة، دوّت أصداؤها في مستويات العمل السياسي – الاجتماعي المتنوعة.

فقد اعتمدت الحركة الإسلامية، منذ اليوم الأول، خطابا مؤيدا للثورة السورية معاديا للنظام السوري، في مزج واضح وصريح للحجج والاعتبارات القومية – الوطنية والدينية – المذهبية، مع تغليب بيّن وبارز للثانية. وكان من ذلك، مثلا، تأكيد الحركة الإسلامية على أن «أمة الإسلام قد ابتليت، منذ أن سقطت آخر قلاع الإسلام – الدولة العثمانية – بحكام عملاء للصليبية

وفي مقابل الوحدة التي ميزت موقف الحركة الإسلامية، في الموضوع السوري نشبت نقاشات حادة، بلغت حد التصادم المباشر، في صفوف الحزب الشيوعي (والجبهة) وفي صفوف التجمع الوطني الديمقراطي، سواء على مستوى الكوادر والنشطاء الميدانيين أو على مستوى القيادات، ما بين مؤيد للثورة باعتبارها جزءا أساسيا من حالة السأم التي بلغتها الشعوب العربية وتطورا طبيعيا وحتميا في مسار الصحوة، بل النهضة، القومية من جهة، وبين معارض لحراك تعبث به وتوجهه أياد ومصالح أجنبية، عربية وغربية، غايته التخلص من القيادة السورية.

والصهيونية العالمية وناصبوا شعوبهم العداء وساموهم سوء العذاب وكانوا دعاة على أبواب جهنم، من تبعهم هلك وأهلك، وعلى أعواد مشانقهم، وفي دهاليز مخابراتهم بمختلف مسمياتها سقط آلاف من الشهداء في مسيرة العدل والحرية والكرامة... النظام السوري البعثي الطائفي العشائري العائلي من ضمن هذه الأنظمة، وخزيه وما فعله مع الفلسطينيين في مخيمات لبنان وما فعله مع أبناء شعبه المناوئين لنظامه البعثي العلماني لا يخفى على أحد، وقد سعى لستر عورته وحقيقة منهجه بالتلفع بوشاحات المقاومة والممانعة واحتضانه للمقاومة الإسلامية السنية والشيعية فيما على ترابه اغتيلت قيادات من الصف الأول من الجانبين وبتورط شخصيات رسمية عميلة»، ثم أن «هذا النظام أبى إلا غرورا واستعان بشبيحة من طائفته ومن شيعة العراق وإيران ولبنان ليفتضح أمر هذا النظام وعمق طائفيته وعفونة أخلاقه وسلوكياته ...».

وفي موقف مكمل، أعلنته في سياق التجنيد المحلي لـ «الحملة العالمية لنصرة الشعب السوري»، اعتبرت الحركة الإسلامية أن «الثورة السورية اليوم ليست على نظام بشار الأسد وحسب، وإنما هي ثورة أيضا ضد الظلم ومحاولات الهيمنة على الأمتين العربية والإسلامية»، في إشارة غير خفية إلى إيران والمذهب الشيعي، ثم دعت إلى «دعم الجيش الحر للحفاظ على سلمية الثورة ومنع الحرب الأهلية التي يسعى إليها النظام».

ونظمت الحركة الإسلامية في الداخل العديد من الفعاليات، المهرجانات والمظاهرات، للتعبير عن دعمها لثورة الشعب السوري (ذي الأغلبية السنية) ضد النظام البعثي (الشيعي)، كما خصصت «خطبة الجمعة» في المساجد التابعة لها، في أكثر من أسبوع، للحديث عن هذا الموضوع.

وفي مقابل هذه الوحدة التي ميزت موقف الحركة الإسلامية، نشبت نقاشات حادة، بلغت حد التصادم المباشر، في صفوف الحزب الشيوعي (والجبهة) وفي صفوف التجمع الوطني الديمقراطي، سواء على مستوى الكوادر والنشطاء الميدانيين أو على مستوى القيادات، ما بين مؤيد للثورة باعتبارها جزءا أساسيا من حالة السأم التي بلغتها الشعوب العربية وتطورا طبيعيا وحتميا في مسار الصحوة، بل النهضة، القومية التي تجسدت في الثورات السابقة، في تونس ومصر وليبيا وغيرها، من جهة، وبين معارض لحراك تعبث به وتوجهه أياد ومصالح أجنبية، عربية وغربية، غايته التخلص من القيادة السورية.

سعيا إلى تحقيق ما تعذر تحقيقه في تغيير مواقف قومية، مقاومة وممانعة، يترتب عليها تغيير خريطة صداقاتها، تعاوناتها وتحالفاتها.

واللافت أن البيانات الرسمية التي صدرت عن هذين الحزبين في تبيان الموقف من مجريات الأحداث في سورية شددت على أركان أساسية تتمثل في:

١. دعم مطالب الشعب السوري في الحرية، الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، إلغاء جميع أشكال الفساد، القمع الأمني، نهب ثروات البلاد والدعوة إلى إجراء إصلاحات داخلية جذرية وعلى المستويات كافة،
٢. معارضة اللجوء إلى الحلول الأمنية في مواجهة الحراك الشعبي وإدانة عمليات القتل والتنكيل التي يتعرض لها المواطنون، من المتظاهرين أو المحتجين،
٣. التحذير من خطر عسكرة الثورة الشعبية، الانزلاق نحو الحرب الأهلية أو الاحتراب الطائفي – المذهبي،
٤. إدانة الدعوات إلى التدخل الأجنبي، سواء السياسي أو العسكري، في سورية والتحذير من خطر استغلال هذه الثورة وتسخيرها في خدمة المصالح والمطامع الغربية، التي تصب في نقطة النهاية في مصلحة الولايات المتحدة

وقد وصف الأمين العام لحزب التجمع عوض عبد الفتاح هذه الحالة من «الانقسام الحاد والصدامي داخل صفوفه، كما نشهده إزاء ما يجري في سورية» بأنها حالة فريدة «لم يشهد التيار القومي والوطني، أو تياراته المختلفة، مثلها من قبل»، بينما اعتبر رئيس الحزب، واصل طه، أن «ما يحصل في سورية أحدث ارتباكا لدى كوادرنا، فكانت الآراء والاجتهادات متضاربة»

وإسرائيل،

٥. الدعوة إلى وقف سفك الدماء والجنوح إلى حوار وطني جدي وحقيقي وشامل، لتنظيم عملية الانتقال السلمي نحو الديمقراطية، بما فيها إجراء انتخابات ديمقراطية حرة.

ولكن، في نظرة تتجاوز رقعة هذه البيانات تحديدا وترى إلى ما هو أوسع من نصوصها، من السهل تلمس حدود الموقفين الرسميين لهذين الحزبين وقراءتهما على النحو التالي:

عارض الحزب الشيوعي الإسرائيلي الثورة السورية في صورتها الراهنة، متكأ بشكل أساس على الفرز بين معسكري المؤيدين والمعارضين، بما يشمله معسكر المؤيدين من جهات يربأ هذا الحزب بنفسه عن التموقع معها في خندق واحد (الولايات المتحدة والدول الغربية، وكذلك إسرائيل، ودول عربية معينة)، على ما يستبطنه هذا الفرز من تنازع مصالح، وعلى ما تُظهره أجزاء من المعارضة السورية من ارتباطات وتوجهات سياسية، حالية ومستقبلية. وهذا فضلا، بالطبع، عن التجربة الليبية التي رأى فيها هذا الحزب برهانا قاطعا جديدا على خطأ الاستقواء بالأجنبي وتوفير أسباب وظروف تدخله، العسكري والسياسي، بما لا يخدم مصالح الشعب والوطن الليبيين، بل يتعارض معها.

وإذا كان الحزب قد صاغ موقفه (في مؤتمره الـ ٢٦ / آذار ٢٠١٢) بالتشديد على «التزامه بنضال الشعوب من أجل الديمقراطية، العدالة الاجتماعية، ضد أنظمة القمع والرجعية العربية وإلى جانب هذا فإننا نعارض خدمة المصالح الامبريالية في المنطقة، والنظر بعين القلق إلى التدخل الامبريالي المنافق ضد النضالات الداخلية للشعوب»، فقد كان الأمين العام للحزب شديد الوضوح في رسم معالم الموقف، مرتكزاته ومقوماته: «بمنتهى الصراحة، إذا كانت كل شياطين العالم في مواجهة أميركا بكل جرائمها ومصالحها واستغلالها وخطرها وطغيانها فالحق كل الحق مع الشياطين. دعوا كل شعب يتعامل مع نظامه كما يريد، بشرط دون التوجه والتدخل الاستعماري، هل يريد أصحاب هذا الفكر أن يكون مصير كل من يقول لا لأميركا وإسرائيل ورجعية الخليج وبقية الشّلّة كما حدث في العراق، وكما حدث في ليبيا، بوركت لكم هذه المواقف، مواقف حرية التعبير، وحرية الرأي الموجّهة من اللصوص الأميركيين والأطلسيين والخليجيين» (محمد نفاع – «الاتحاد»، ٢٠١١/١٠/٢٤). وفي هذا، أوجز نفاع الموقف الحزبي القائل بمعارضة السياسات الداخلية، الاقتصادية، الاجتماعية والأمنية، التي انتهجها النظام السوري عبر عقود من الزمن، من جهة، سوية مع معارضة استغلال انتفاضة الشعب السوري ضد هذه السياسات ومطالبه العادلة والمشروعة وتسخيرها في خدمة مؤامرة إمبريالية – صهيونية – عربية رجعية تسعى إلى ضرب قوى المقاومة والممانعة في المنطقة، وفي مقدمتها سورية، تمهيدا لبسط الإرادة الأميركية – الإسرائيلية على دول المنطقة وشعوبها.

وحتى هذا الموقف لم يلق قبولا تاما وشاملا لدى عموم كوادر الحزب وقياداته، فذهب البعض منهم إلى تسجيل معارضته وانتقاده العلنيين معتبرا أن الحزب، بذلك، إنما يرتكب خطأ مبدئيا، أيديولوجيا وقيميا – أخلاقيا، في الوقوف ضد ثورة شعبية، بما فيها من مركبات طبقية – اجتماعية، ناهيك عن المركبات الأخرى، من جهة، مقابل الانتظام في صف نظام يعتمد القمع والقتل والتنكيل لغة للحوار مع أبناء شعبه، من الجهة الأخرى. بيد أن هذا «البعض» في هذا الحزب بقي في حدود أفراد قلائل، لم يستقطب التفافا عدديا يقود إلى تشكيل وزن نوعي.

أما التجمع الوطني الديمقراطي، فقد اعتمد في البداية موقفا مؤيدا للثورة، تماما، ومناوئا للنظام، من خلال التأكيد على أن «موقفنا داعم للثورة السورية ولمطالبها العادلة في الحرية، وفي إنهاء القمع والاستبداد والفساد ولا نستثني الثورة السورية بما يتعلق بمطالب شعبها من مطالب الشعوب العربية التي انتفضت وثارت ضد أنظمتها ضمن الربيع العربي»، إلى جانب تحميل النظام السوري تبعات وإسقاطات «استشراسه في قمع الثورة السلمية

عارض الحزب الشيوعي الإسرائيلي الثورة السورية في صورتها الراهنة، متكأ بشكل أساس على الفرز بين معسكري المؤيدين والمعارضين، بما يشمله معسكر المؤيدين من جهات يربأ هذا الحزب بنفسه عن التموقع معها في خندق واحد (الولايات المتحدة والدول الغربية، وكذلك إسرائيل، ودول عربية معينة)، على ما يستبطنه هذا الفرز من تنازع مصالح، وعلى ما تُظهره أجزاء من المعارضة السورية من ارتباطات وتوجهات سياسية، حالية ومستقبلية. وهذا فضلا، بالطبع، عن التجربة الليبية التي رأى فيها هذا الحزب برهانا قاطعا جديدا على خطأ الاستقواء بالأجنبي

في بداية انطلاقها» والتأكيد على أن «اعتراف النظام بمطالب الشعب وإعلانه الاستجابة مع هذه المطالب الشعبية يتناقض مع الحديث عن المؤامرة.... نعم هناك قوى خارجية استعمارية تركب على موجة الثورة في سورية ويريدونها ثورة مضادة تخدم مصالح هذه القوى وأعوانها. ولكن شعب سورية يريد حرية، تعددية، كرامة، يُريد سورية قوية وهو يستحق أن يحظى بالتغيير».

هذا الموقف أثار، منذ إعلانه، نقاشا في صفوف أعضاء هذا الحزب وقياداته، تصاعد واحتدّ واتسع باستمرار، مع استمرار سقوط الضحايا في القرى والمدن السورية من جهة، واستمرار تكشّف الخيوط الممتدة بين أجزاء من الداخل السوري وبين جهات وأطراف خارجية مختلفة، عربية وغربية، وتواتر التصريحات الصادرة عن أطياف في المعارضة السورية (وخاصة الخارجية منها) ضد المقاومة اللبنانية وإيران ومغازلة إسرائيل والغرب، ناهيك عن المطالبة الصريحة بالتدخل الأجنبي في سورية. ويوما بعد يوم، تعمق شرخ المواقف في داخل التجمع بشكل عام، وعلى مستوى القيادات بشكل خاص، إذ أخذ البعض بتعديل مواقفه وتغييرها والانتقال من موقع التأييد المطلق للثورة السورية إلى تسجيل ملاحظات وتحفظات، سرعان ما استحالت إلى معارضة تامة لما يجري ونزع صفة «الثورة» عنه.

وقد وصف الأمين العام لحزب التجمع عوض عبد الفتاح هذه الحالة من «الانقسام الحاد والصدامي داخل صفوفه، كما نشهده إزاء ما يجري في سورية» (موقع «عرب ٤٨» – ٢٠١٢/١/٢٧) بأنها حالة فريدة «لم يشهد التيار القومي والوطني، أو تياراته المختلفة، مثلها من قبل»، بينما اعتبر رئيس الحزب، واصل طه، أن «ما يحصل في سورية أحدث ارتباكا لدى كوادرنا، فكانت الآراء والاجتهادات متضاربة» (موقع «عرب ٤٨» – ٢٠١١/٦/٢٣).

وفي حين رأت النائبة عن حزب التجمع في الكنيست، حنين زعبي، أن «التداعيات التي تحدث اليوم هي تداعيات قمع الثورة السورية وليست تداعيات الثورة السورية، ولو أصغى النظام إلى المطالب الشرعية للشعب في الإصلاح لما وصلت سورية إلى هذه المخاطر وإلى دخول أطراف عربية وغير عربية غير معنية بمصلحة سورية ومصلحة الشعب السوري، وإنما بمصالح استراتيجية خاصة في المنطقة. وعليه، فإن على الشعب السوري أن يرفض بشكل كامل ما يبدو خيارا سهلا (لنجاح الثورة بعسكرتها أو بتدخل أجنبي)، وزيادة الضغوطات العربية أساسا على النظام السوري، لأنه لم يعد بإمكان هذا النظام أن يستمر في الحكم ويجب أن تستلم الثورة الحكم في سورية وتقيم فيها نظاما ديمقراطيا بدون تشكيل خطر على وحدة سورية ودورها الاستراتيجي القومي»، رأى زميلها في الكنيست (عن التجمع، أيضا)، جمال زحالقة، أنه «من الضروري في الحالة السورية أن تكون خطوط حمراء ومحاذير تتعلق أولاً بدور سورية كبلد وشعب مناهض لمشاريع الهيمنة الأميركية – الإسرائيلية في المنطقة، ومناصر للحق في مقاومتها، وكل ما قد يمس ذلك الدور يجب الوقوف ومواجهته بلا هوادة».

وعبر عوض عبد الفتاح عن فداحة المنزلقات التي تدهور إليها «الانقسام الحاد والصدامي» في التجمع إزاء الحالة السورية بالقول إنه «لا يُعقل أن يُنعت الذين يؤيدون النظام وكأنهم مجرمون وفاسدون والذين يؤيدون الثورة وكأنهم متعاونون مع الخارج»، محاولا أن يجند في صفّه موقف حسن عبد العظيم، زعيم التيار الناصري والمنسق العام لهيئة التنسيق الوطنية في سورية، لدرء ما يتعرض له موقفه من انتقادات واعتراضات، على الأقل، فتساءل: «هل يقلل موقفه (عبد العظيم)، على سبيل المثال لا الحصر، من وطنيته حين يقول إن الثورة هي ثورة شعب وليست نتيجة مؤامرة؟»!

سورية تحطم الإجماع حول الثورات العربية.

بينما اعتبر واصل طه، في المقابل، «أن مد يد العون للذين ما زالوا من العرب والمسلمين يعانون من مرض التبعية للاستعمار، ولم يتخلصوا من قابليتهم لعودته بعد إلى أوطاننا، هي خيانة للأمة ولشهدائها الذين قضوا في معركة التحرر الوطني منه ومن ممارساته البشعة بعد الحرب العالمية الأولى».

وبينما رأى عبد الفتاح أن «أي عربي ذي ضمير وطني لا يقبل أن ينتهي دور سورية القومي وأن تتحقق أحلام القوى الامبريالية والصهيونية بإخراج سورية كدولة وكشعب من معسكر المقاومة للهيمنة الإسرائيلية والأميركية، لكن أيضًا لا يقبل أي عربي ذي بصيرة وذي ضمير أن يبقى الوضع الداخلي السوري على ما هو عليه، وأن يقبل الاستبداد وسحق المجتمع والفرد وقتل المتظاهرين»، مشددا على أن «التجمع كتيار قومي وديمقراطي لا يمكن إلا أن يكون مع الشعوب العربية في تحركاتها ولا يمكن أن يكون مع سياسة الاستبداد والقمع والقتل التي تستهدف هذه الشعوب»، رأى طه أن «الحرية والديمقراطية التي يطالب بها المحتجون في سورية نتعاطف معها. فالشعب السوري والعرب في كافة أوطانهم يستحقون ذلك، ونحن على يقين أن القيادة في سورية قد أعلنت عن استعدادها للإصلاح والانتقال إلى التعددية الحزبية. ولكن، كيف يمكن تنفيذ ذلك والحراب مسلطة على رقاب المعارضة والنظام والدولة؟»، مؤكدا على أنه «نحن في التجمع ..... على يقين أن أعداء سورية والممانعة، يسعون لاستغلال المطالب المشروعة للشعب السوري، كي يمزقوا سورية ويهدموها كما حدث في العراق»، وأنه قد «أصبح واضحا للقاصي والداني أهداف أعداء الأمة، الناتو وأدواته في المنطقة... بهدف جر دمشق إلى الفتنة التي تذكي نارها القوى الظلامية دعاة التدخل الأجنبي الاستعماري بهدف إسقاط قلعة الممانعة وحامية المقاومة»!

ولم يقتصر الانقسام ومظاهره على البيانات والمقالات فحسب، بل تعداه أيضًا إلى ساحات الناشطين، إذ نظم مؤيدو كل من الفريقين مظاهرات ومهرجانات جماهيرية عبروا فيها ومن خلالها عن مواقفهم، كما بُينت أعلاه. بيد أن اللافت في الأمر أن المظاهرات والمهرجانات المعارضة لـ «الثورة» السورية، أو المؤيدة للنظام السوري، شهدت حضورا مركزيا وبارزا لقيادات من الصف الأول في كلا الحزبين.

بقي مكان للإشارة هنا إلى أن موقفي الحزبين العربيين الآخرين بين فلسطينيي ٤٨، الحركة العربية للتغيير والحزب الديمقراطي العربي، من الأحداث في سورية بقيا على خيط الوصل بين تأييد مطالب الشعب السوري، من جهة، ومعارضة التدخل الأجنبي من الجهة الأخرى.

تشكل المواقف المعروضة سالفا حيال تحركات الشعوب في بعض الدول العربية، أو ما أطلق عليه توصيف «الربيع العربي»، نتاجا طبيعيا للوضعية المميزة التي يعيشها الفلسطينيون المواطنون في دولة إسرائيل، من الجهة الأولى، وللمرجعيات الأيديولوجية الفكرية التي تتكئ عليها الأحزاب والحركات السياسية الفاعلة بين هؤلاء الفلسطينيين وتنطق باسمهم، من الجهة الأخرى.

في الختام

تشكل المواقف المعروضة سالفا حيال تحركات الشعوب في بعض الدول العربية، أو ما أطلق عليه توصيف «الربيع العربي»، نتاجا طبيعيا للوضعية المميزة التي يعيشها الفلسطينيون المواطنون في دولة إسرائيل، من الجهة الأولى، وللمرجعيات الأيديولوجية الفكرية التي تتكئ عليها الأحزاب والحركات السياسية الفاعلة بين هؤلاء الفلسطينيين وتنطق باسمهم، من الجهة الأخرى.

ويبدو جليا تماما أن تلك المواقف كانت محكومة لاعتبارات الانتماءات المركبة التي تتداخل وتتقاطع، فيما تضبطها علاقة جدلية من التأثر والتأثير، وفي صلبها: الانتماء القومي، الانتماء الوطني، الانتماء المواطني والانتماءات الفكرية العقائدية (المختلفة). وبرسم واقعها في هذا المحيط الجغرافي – السياسي، حرصت هذه الأقلية القومية في دولة تحتل وطنها وشعبها وتعادي أمتها على اشتقاق مواقفها المستحقة من تداعياتها المحتملة على الوضع الإقليمي الذي تشكل فيه إسرائيل لاعبا مركزيا وأساسيا.

وبالنظر إلى الحركات والأحزاب السياسية بين فلسطينيي ٤٨، يصح هذا التقييم، بصفة أساسية، على الحزب الشيوعي والجبهة الديمقراطية، المنطلقين من الفكر الطبقي بوجه أساس، كما على التجمع الوطني الديمقراطي، المنطلق من الفكر القومي، بينما لا يصح تماما على الحركة الإسلامية التي تنطلق من كونها جزءا من الحركات الإسلامية الأصولية على امتداد العالم بأسره.

فقد رأى الحزب الشيوعي إلى هذه الثورات باعتبارها «حركة شعبية جماهيرية في الدول العربية تستمد قوتها من غضب الجماهير على ارتفاع أسعار الأغذية والنقص المتزايد في أماكن العمل وعلى غياب حقوق المواطن الأساسية»، وأنها ثورات ضد أنظمة رجعية تابعة للغرب الرأسمالي بقيادة الإمبريالية الأميركية، من أجل الخبز، الحرية، العدالة الاجتماعية والاستقلال الوطني. واعتبر الحزب الشيوعي أن «تمرد الشعوب هو مصدر لتشجيع نضالاتنا في إسرائيل وللدفاع عن الديمقراطية والعاملين، ضد العنصرية ومن أجل المساواة السياسية والاجتماعية في الحقوق».

بينما اعتبر التجمع الوطني الديمقراطي أن «ما حصل هو أمر هائل غيّر صورة العربي الذي صوّر على أنه مدمن على الخنوع والعبودية» وأن هذه الثورات «تؤكد على إمكانية الربط والتوفيق بين العروبة والديمقراطية... فالتجمع قام على أساس هذين المبدأين قبل ١٥ عاما» وأن «هذه الثورات وما سيأتي بعدها سيقود إلى نهضة قومية عروبية ديمقراطية جديدة» وأن «الربيع العربي أعاد وسوف يكرس الكرامة الفردية والجماعية للأمة».

في حين اعتبرت الحركة الإسلامية، التي اتضح موقفها بشكل خاص بعد انتصار الثورتين في تونس ومصر وتحقيق الحركات الإسلامية هناك إنجازات سياسية في صناديق الاقتراع، أن «أسباب اندلاع الثورات في العالم العربي كلها بتقدير من الله» وأن «ما يحدث اليوم من ثورات مباركة يؤكد أن الأمة لمّا تهاجر إلى الله تعالى بقلوبها يكرمها الله تعالى بالفرج والنصر والتمكين» وأنه «في الواقع الجديد، واقع الثورات العربية، بات قيام دولة فلسطينية أمرا قريبا، لكن الأقرب هو قيام دولة خلافية إسلامية».

والإجمال، أن جميع الأحزاب والحركات السياسية بين فلسطينيي ٤٨ قد رست، في تقييمها لإسقاطات هذه الثورات وتأثيراتها على وضعية الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، على أن هذه الثورات، في محصلتها، تشكل رافعة مهمة جدا لمكانة هذه الأقلية القومية المميزة في داخل إسرائيل وترفد معاركها النضالية ضد العنصرية ومن أجل المساواة بعوامل قوة وتصليب لم تكن متوفرة من قبل.

وأما ما أفرزته هذه الثورات، أو بعضها – وفي سورية تخصيصا – من خلافات في الرؤى والمواقف في داخل الأحزاب نفسها – الحزب الشيوعي والتجمع الوطني الديمقراطي، بصفة خاصة ومع قدر أكبر من العمق والاتساع في الثاني، عما هو في الأول– فإنه يفجّر غير قليل من الأسئلة التي تلحّ على اجتراح الأجوبة الجديرة بسبر غور هذه الخلافات / الاختلافات، منطلقاتها، بواعثها، مراميها ومفاعيلها المستقبلية المحتملة سواء على هذه الأحزاب عينها، تنظيميا وربما فكريا أيضا، وعلى الخريطة الحزبية – السياسية بين فلسطينيي ٤٨ وعلى آفاق الاصطفافات والتحالفات الحزبية – السياسية.

عاموس يادلين*

عام على الانتفاضة العربية

جرت مياه كثيرة في نهر النيل منذ اندلاع المظاهرات في ميدان التحرير بقيادة الشبان الليبراليين والعلمانيين، والتي أدت إلى الإطاحة بالرئيس حسني مبارك، الذي أحيل للمحاكمة أمام القضاء المصري.

وقد ثبت أن ما صرح به مبارك، من أن نظامه يشكل عائقا أمام صعود الإسلاميين، كان تشخيصا ثاقبا ودقيقا. فقد حصلت الأحزاب الإسلامية– الأخوان المسلمون والسلفيون– على ٧٥٪ من الأصوات في انتخابات حرة ونزيهة، فيما أقصي الشبان الليبراليون والعلمانيون عن التأثير السياسي في مصر. في المقابل تحالف الجيش، الذي ظل ممسكا بزمام الحكم، مع الأحزاب الإسلامية، وهو يواصل في الوقت ذاته التنازل في أي مواجهة مع «الشارع»، متراجعا عن نيته إقرار «الدستور أولا»، دستور يضمن حقوقا أساسية، وديمقراطية مستقرة.

لقد تغير اتجاه «رياح التحرير» وما كان في بدايته «ربيعا عربيا» انتهى كسنة إسلامية، وتلك هي البداية فقط. نحن ندرك الآن أن مصطلح «الربيع العربي» لا يقدم وصفا صائبا للظاهرة التي عصفت بالشرق الأوسط في العام ٢٠١١. فالحديث لا يدور على انبثاق ثورة تقود إلى نموذج ليبرالي، علماني أنجلو– أميركي من الديمقراطية، أو تغيير سلمي غير عنيف، كذلك لا يدور الحديث على انهيار وتغيير بطريقة «الدومينو» كما حدث في أوروبا الشرقية، غير أن الحديث يدور فعلا على ظاهرة تغير وجه الشرق الأوسط بأكمله.

والآن، بعد مرور عام على بداية هذه العملية، وبنظرة إلى السنوات القادمة، يمكن اقتراح عشر مقاربات حول «الانتفاضة العربية»، وهو المصطلح الأدق لوصف سلسلة الثورات في العالم العربي.

*رئيس شعبة الاستخباراتالعسكرية الاسرائيلية "أمان" سابقاً، وحالياً رئيس «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب. هذا المقال يستند إلى محاضرة ألقاها الكاتب في مؤتمر عقد في المعهد في شهر كانون الثاني ٢٠١٢، وكرس لمناقشة ثورات «الربيع العربي» بعد مرور عام على اندلاعها.

الانتفاضات العربية ثورة بدون قيادة. فمن الصعب علينا الإشارة إلى أسماء قادة الثورة، إذ لا وجود لشخصية كاريزماتية، مثل لينين أو الخميني، تقود الثورة. كذلك فقد اندلعت الثورات في تونس وليبيا وسورية ومصر من دون وجود أيديولوجيا محددة وواضحة. ولكن منذ اللحظة التي أتى فيها «الأخوان المسلمون» والسلفيون و«خطفوا» الثورة بدأت هذه الثورة تأخذ بعدا أيديولوجيا يتمثل في الإسلام السياسي. في جميع الدول التي اكتملت فيها الثورة، وكذلك في الدول التي ما زالت الانتفاضة مستمرة فيها، تم الامتناع عن تحديد ماهية مصدر الصلاحيات السياسية

١. ما مدى أهمية الظاهرة؟

دخل الشرق الأوسط في العام ٢٠١١ عملية تبشر بتغيير بمقاييس تاريخية، يضاهي في أهميته النهضة العربية في نهاية القرن التاسع عشر، ونشوء الدول القومية العربية (غير الإسلامية) بعد الحرب العالمية الأولى ورسم حدودها بموجب اتفاقية سايكس–بيكو (بين فرنسا وبريطانيا)، والتغيير في منتصف القرن العشرين، والذي طرد العرب في نطاقه نهائيا الامبريالية وأطاحوا بعدد كبير من الأنظمة الملكية وسط محاولة لتجسيد فكرة الوحدة العربية المدمجة بالاشتراكية على طريقة جمال عبد الناصر وحزب البعث (العربي – الاشتراكي في سوية والعراق).

٢. لماذا حدثت الانتفاضة الآن وليس في العقود السابقة؟

لقد كانت جميع الظروف مهيأة لاندلاع الثورات منذ سنوات طوال. ففي ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي أطيح بالعديد من الأنظمة الاستبدادية في مناطق كثيرة من العالم: في أوروبا الشرقية وأميركا الجنوبية وشرق آسيا. وقد شهد العالم تغييرات في الكثير من الدول ذات الأنظمة الشمولية، وتحولات نحو أنظمة أكثر ديمقراطية، مصحوبة بنمو وتطور اقتصادي وتكنولوجي. وطرح في الكثير من المرات السؤال: لماذا لم تشهد الدول العربي عملية مشابهة؟ في العام ٢٠٠٢ شخص تقرير Arab Human Devlopment Report ثلاث نواقص تشكل عوائق مهمة أمام النمو والتطور والتغيير في العالم العربي: الحرية، والوعي والمعرفة، ومكانة المرأة. في إشارته للمعرفة تحدث التقرير بشكل مفصل عن التخلف التكنولوجي للعالم العربي، فانتشار الانترنت كان في ذلك الوقت بنسبة تقل عن ١٪.

طرأ بعد عشر سنوات تغيير دراماتيكي في المجال التكنولوجي، حيث ساهم انتشار الانترنت والقنوات الفضائية وشبكات التواصل الاجتماعي في جعل قطاعات واسعة من الطبقة المتوسطة تدرك أن التغيير ممكن، وأن من حقها أن تنعم بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، ودفع مكانة المرأة، والتحرر من الحكام المستبدين. من هنا فقد أطلق عن حق، على الثورات العربية في العام ٢٠١١ «ثورة الفيسبوك». مع ذلك سوف نبين في مكان لاحق، محدودية تأثير شبكة التواصل الاجتماعي والقنوات الفضائية مثل محطة «الجزيرة». وبمقدار ما يمر العالم العربي بعملية يستبدل فيها الهوية العربية (التي يمكن لها أن تحتوي أبناء ديانات مختلفة) بالهوية الإسلامية كهوية متصدرة، تثار أسئلة لا تتوفر إجابات لها حتى الآن، من قبيل: كيف يمكن للاتجاهات الإسلامية أن تعالج مسائل التقدم والتطور والتطلع إلى الحرية التي تحملها موجات الانترنت؟ هل ينجح التيار الإسلامي في إخماد الفهم بأن «الشعب هو السيد» وأن له صوتا مهما في تشكيل وصوغ طابع الدولة؟ هل ستكون الانتخابات المقبلة في مصر حرة ونزيهة مثل الانتخابات التي جرت بعد الثورة مباشرة؟!

هذه الأسئلة تعتبر مفتاحية بالنسبة لمستقبل الانتفاضات العربية.

٣. ثورة بلا قيادة وأيديولوجيا!

الانتفاضات العربية ثورة بدون قيادة. فمن الصعب علينا الإشارة إلى أسماء قادة الثورة، إذ لا وجود لشخصية كاريزماتية، مثل لينين أو الخميني، تقود الثورة، كذلك فقد اندلعت الثورات في تونس وليبيا وسورية ومصر من دون وجود أيديولوجيا محددة وواضحة، ولكن منذ اللحظة التي أتى فيها «الأخوان المسلمون» والسلفيون و«خطفوا» الثورة بدأت هذه الثورة تأخذ بعدا أيديولوجيا يتمثل في الإسلام السياسي. في جميع الدول التي اكتملت فيها الثورة، وكذلك في الدول التي ما زالت الانتفاضة مستمرة فيها،

مصر: الاسلام السياسي " يقطف".

تم الامتناع عن تحديد ماهية مصدر الصلاحيات السياسية:

هل هو الشعب الذي حصل على صوته، أم الله ورسوله؟! كذلك لم يجر تحديد الأيديولوجيا التي ستقود التغيير الاجتماعي والاقتصادي؟

ففي الخمسينيات، بدا أن الاشتراكية هي النموذج الصحيح الذي يتعين على العرب تبنيه، وفي التسعينيات كان من المفروض أن تكون الرأسمالية، وفي مركزها المبادرة الحرة والخصخصة والانفتاح على العالم، هي قاطرة التنمية. ترى، ما هي النظرية الاقتصادية التي يمكن لها إنقاذ مصر من أزمتها الاقتصادية المزمنة: اشتراكية مدروسة ومخططة في دولة مشلولة لا تؤدي وظائفها، أم رأسمالية تفاقم انعدام المساواة والفقر وغضب الجماهير؟!

٤. ليس على طريقة «الدومينو»!

انتشرت رائحة «ثورة الياسمين» من تونس، بواسطة وسائل الاتصال الجماهيرية، إلى سائر أنحاء العالم العربي. مع ذلك فإن كل دولة عربية هي لوحة فسيفساء طائفي، ديني، اجتماعي واقتصادي، مختلفة، لها تقاليد سياسية خاصة، وتاريخ خاص. وتجري في كل دولة من هذه الدول عمليتا تأثير، إحداهما عرضية، حيث توجد أوضاع مشابهة من الاستبداد والتطلع للحرية الذي أخذ ينتشر بسرعة في أوساط قطاعات واسعة من الجماهير. في المقابل هناك عمليات عمق خاصة بكل دولة وتتضمن عوامل من قبيل طوائف وأديان، أغنياء وفقراء، تاريخ، شرعية وغيرها. من هنا فإن موازين القوى للسيرورات العرضية، إضافة للسمات المحلية الخاصة، هي التي تملي اتجاهات تطور الثورات. في نهاية العام الأول لبدء الحراك، اندلعت الثورة في ٦ دول فقط من أصل ٢٢ دولة عربية، لكنها لم تبلغ النجاح في الدول الست جميعها. ففي تونس وليبيا استبدل الحكام والأنظمة، وفي مصر واليمن استبدل الحكام فقط، بينما ما زال الحكام وأنظمتهم باقين على حالهم في سورية والبحرين، على الرغم من استمرار الاضطرابات، وظهور بوادر حرب أهلية في هذين البلدين.

٥- ما الذي يحول دون تحول الانتفاضات إلى ديناميكية الدومينو؟!

في مقابل التوجهات المتفائلة التي رأت أنه لا يمكن كبح قوة الشبكات الاجتماعية والجماهيرية التي تحرك بواسطتها

إن الرابح الأكبر في السنة الأخيرة هو الإسلام السياسي- في تونس وليبيا ومصر، وفي سورية مستقبلا. وعلى ما يبدو فإن عملية صعود وتنامي قوة الطائفة الشيعية في الشرق الأوسط توقفت في هذه المرحلة، وأن الطائفة السنية هي المنتصر أو الرابح الأكبر في الانتفاضات العربية. كذلك فإن تركيا تعتبر أيضا مستفيدة على الرغم من أنها دفعت ثمنا سياسيا لترددها في اتخاذ موقف واضح تجاه الأزمة في ليبيا، حيث خسرت استثمارات اقتصادية في ليبيا وسورية تقدر بمليارات الدولارات، كما أنها تواجه تحديات لا يستهان بها جراء استمرار القمع في سورية والتمرد الكردي داخل تركيا ذاتها.

الانتفاضات، علينا أن ندرك بأنه توجد في الشرق الأوسط والدول العربية شبكات اجتماعية أقوى من شبكات الفيسبوك أو محطة «الجزيرة». فالشبكات الاجتماعية للمساجد التي ترتادها جماهير غفيرة من العرب (المسلمين) خمس مرات في اليوم، وشبكات الرفاه والتعليم والعون الاجتماعي و«الدعوة» التي يديرها الأخوان المسلمون، هي التي حسمت نتائج الانتخابات في مصر وتونس. أما السعودية، التي قادت «الثورة المضادة»، فقد وظفت مواردها المالية التي تراكمت في سنوات ارتفا ع أسعار النفط، وذلك في رزمة من الإجراءات والوعود للشعب شملت مجانية التعليم والخدمات الصحية والسكن الرخيص ورواتب للموظفين عن ١٣ شهرا (في السنة)، وقد كانت هذه الإجراءات، التي بلغت تكلفتها الإجمالية ١٣٥ مليار دولار، كافية كما يبدو لتنفيس الاحتقان والتوتر في المملكة. وفي سورية فإن قوة السلاح هي التي تمكن النظام من منع المنتفضين من إسقاطه، كذلك فإن تضافر عاملي المال والاستعداد لاستخدام القوة في البحرين هو الذي ما زال يحول دون امتداد التمرد والثورة.

من الجدير بالملاحظة، في هذا السياق، أن هناك مجموعتين من الدول (العربية) لم تلتحقا بموجة التغيير والثورات، وهي تشكل الأغلبية الساحقة من الدول العربية.

المجموعة الأولى تضم الدول الملكية ودول الإمارات، ويمتلك بعضها موارد نفطية ومالية تمكنها من إجهاض أي محاولة للتمرد أو الثورة، مع ذلك فإن بعض هذه الدول، والتي لا تمتلك الكثير من الموارد الطبيعية مثل المغرب والأردن، استطاعت أن تواجه بشكل أفضل الانتفاضة العربية. وعلى ما يبدو فإن تضافر عوامل الشرعية في صفوف الجمهور، والإدارة السليمة للتوقعات، وإتبا ع خطاب أفضل في الحوار مع الجمهور وإجراء إصلاحات في الوقت المناسب... كل ذلك ساهم في وقف وإبقاء ثورات «الربيع العربي» خارج دائرة هذه المجموعة من الدول التي بدت تاريخيا أكثر هشاشة.

المجموعة الثانية هي مجموعة الدول التي شهدت في العقدين الأخيرين حروبا أهلية، وتقلبات سلطوية، وحالات عدم استقرار سياسي. فالثمن معروف جيدا لمواطني هذه الدول: قتل متبادل وتدمير لبنى تحتية دولانية ومؤسسية، وإرهاب دموي، وتخريب للاقتصاد والنسيج الاجتماعي. لذلك رأينا أن العراقيين والجزائريين واللبنانيين، وحتى الفلسطينيين، لا يسارعون للعودة إلى حالة الفوضى وعدم استقرار وانعدام الأمن التي تسم فترات التغيير والثورات.

٦- المنتصرون والخاسرون الرئيسون؟

يبدو أن من السابق لأوانه تحديد الرابحين والخاسرين (في جولات «الربيع العربي») ذلك لأن الوضع يتسم بالديناميكية والتطور في اتجاهات مختلفة ومتناقضة، وبالأساس لأن الجزء الأكبر من العملية ما زال أمامنا. فضلا عن ذلك فإن معظم اللاعبين الإقليميين يرون ميزانا مختلطا. غير أنه يمكن مع ذلك الإشارة إلى عدد من النتائج الأولية.

إن الرابح الأكبر في السنة الأخيرة هو الإسلام السياسي– في تونس وليبيا ومصر، وفي سورية مستقبلا. وعلى ما يبدو فإن عملية صعود وتنامي قوة الطائفة الشيعية في الشرق الأوسط توقفت في هذه المرحلة، وأن الطائفة السنية هي المنتصر أو الرابح الأكبر في الانتفاضات العربية. كذلك فإن تركيا تعتبر أيضا مستفيدة على الرغم من أنها دفعت ثمنا سياسيا لترددها في اتخاذ موقف

التغيير في مصر: انعكاس منتظر على الموازين الاستراتيجية.

واضح تجاه الأزمة في ليبيا، حيث خسرت استثمارات اقتصادية في ليبيا وسورية تقدر بمليارات الدولارات، كما أنها تواجه تحديات لا يستهان بها جراء استمرار القمع في سورية والتمرد الكردي داخل تركيا ذاتها.

أما الخاسرون بشكل مؤكد فهم الحكام الذين أطيح بهم، وعشرات الآلاف الذين قتلوا في ليبيا وسورية، والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول الست التي وقعت فيها الانتفاضات، والنساء اللائي توقعن الحصول على مكانة متساوية فحصلن على مكانة دونية أكثر في أنظمة إسلامية، وكذلك الأقلية المسيحية، التي وجدت نفسها في مكانة متدنية ووضعية مهددة.

بالإضافة إلى هؤلاء، يبدو أن الولايات المتحدة تعتبر أيضا في عداد الخاسرين جراء «الربيع العربي»، فقد خسرت حلفاء مهمين في مصر وتونس، كذلك من الصعب على حليفتي واشنطن، السعودية وإسرائيل، أن تغفرا لها تخليها عن (الرئيس المخلوع) حسني مبارك، من جهة أخرى، فإن حالة عدم الاستقرار السائدة في ليبيا واليمن، يمكن أن تؤدي إلى تعزيز قوة منظمة «القاعدة».

في المقابل فإن رؤية الرئيس الأميركي السابق جورج بوش بشأن تغيير الأنظمة في الشرق الأوسط وتحولها إلى أنظمة ديمقراطية أكثر، تبدو اليوم أكثر من أي وقت مضى أقرب إلى التحقق، حتى وان كان الأمر يتم في نطاق عملية داخلية وليس خارجية.

تبدو إسرائيل أيضا في عداد الطرف الخاسر، ولئن كان الأسوأ ما زال أمامها: نظام جديد في مصر، وربما تغيير في الأردن، إضافة إلى استمرار التمرد المدني في سورية ومحاولات (النظام) تصدير المشكلة إلى الحدود مع إسرائيل.

إيران بدت راضية في بداية العملية إزاء سقوط أنظمة موالية للغرب ومتحالفة مع إسرائيل، وتنامي قوة العناصر والتيارات الإسلامية في المغرب ومصر، والانتفاضة الشيعية في البحرين، إضافة إلى ارتفاع أسعار النفط. ولكن حين تبين فيما بعد أن النظام السوري، الحليف المركزي لإيران في العالم العربي، أصبح في عداد المتضررين من هذه العملية، وأن المعسكر السني وعلى رأسه المملكة السعودية أخذ يزداد قوة، وأن الانتفاضة قد تصل إلى طهران أيضا، فإن الميزان الاستراتيجي بات يبدو مختلفا.

٧. سورية: الدولة الوحيدة التي لم تحسم فيها الجولة الأولى للانتفاضة العربية

نجد بالانتقال من العام ٢٠١١ إلى العام ٢٠١٢، أن سورية هي الدولة الوحيدة التي لم تنته فيها الجولة الأولى للانتفاضة. فوجود نظام قوي ووحشي مقابل معارضة ضعيفة تفتقر للبنية

ينطوي ما يحدث في سورية على مخاطر وفرص بالنسبة لإسرائيل. وفي حال أن سورية المستقبلية أخرجت نفسها من المحور الراديكالي، فإن ذلك سينطوي على تغيير إيجابي جداً من ناحية إسرائيل. لقد أوصت المؤسسة الأمنية الإسرائيلية على مدار سنوات طوال بالتوصل إلى اتفاق سلام مع سورية ولو بثمن إقليمي باهظ، وذلك بغية إبعادها عن إيران ووقف دعمها وتأييدها لمنظمتي «حزب الله» و«حماس». وإذا ما أطيح بالنظام السوري في المرحلة الحالية، فإن هذه العملية الايجابية يمكن أن تحدث دون تدخل إسرائيل ودون حاجة لتقديم تنازلات إقليمية مؤلمة.

التنظيمية، يضع نظام الحكم أمام حرب أهلية غير متناظرة، لا يمكن لأي طرف فيها أن يخرج منتصرا. ويتمتع النظام السوري بميزتين أو أفضليتين لم تتوفرا للرئيسين المخلوعين مبارك والقذافي: جيش مخلص وموال مستعد لفتح النار على مواطنيه، وحماية من روسيا ضد أي تدخل دولي. وخلافا لمصر فإن جذور المعارضة السورية تتركز في الأرياف، وهي تعتمد على الاستياء الواسع في صفوف المتضررين من سنوات الجفاف وارتفاع الأسعار والفساد والضغينة السنية- الإسلامية المكبوتة تجاه حكم الأقلية العلوية. مع ذلك فإن استعداد الجماهير في سورية لمواصلة التظاهر والاحتجاج رغم ضعفها والثمن الباهظ الذي تتكبده، يعتبر لافتا للنظر. وفيما كان كسر حاجز الخوف من النظام لدى الجماهير في مصر، التي حرص الجيش فيها على عدم المس بالمتظاهرين، عاملا رئيسا في إسقاط مبارك، فإن كسر حاجز الخوف لدى الجماهير في سورية التي يطلق الجيش فيها النار على المتظاهرين، يستحق التقدير بشكل أكبر، وهو ما يميز أيضا سورية عن إيران أو البحرين، حيث تمكن النظام هناك من إعادة الخوف وإخماد المظاهرات.

وسورية، التي تعتبر دولة سنية مركزية في الشرق الأوسط، وجدت نفسها، لأسباب جيو- سياسية كثيرة، في المعسكر الإيراني- الشيعي، وفي تحالف مع إيران و«حزب الله». وقد بدا لافتا للانتباه ذلك التردد الذي أبدته، في البداية، محطة «الجزيرة» والمملكة السعودية حول ما إذا كان يجب مساندة النظام في دولة عربية- سنية مركزية، والذي طور علاقات مع إيران وتركيا و«حزب الله»، أم أنه يجب عليها دعم ومساندة قوى المعارضة. غير أن هذا التردد لم يدم طويلا، حيث تعاونت الجامعة العربية، بقيادة السعودية ودول الخليج، مع تركيا في نطاق الجهود والمساعي الرامية لاستبدال النظام في سورية.

ينطوي ما يحدث في سورية على مخاطر وفرص بالنسبة لإسرائيل. وفي حال أن سورية المستقبلية أخرجت نفسها من المحور الراديكالي، فإن ذلك سينطوي على تغيير إيجابي جداً من ناحية إسرائيل. لقد أوصت المؤسسة الأمنية الإسرائيلية على مدار سنوات طوال بالتوصل إلى اتفاق سلام مع سورية ولو بثمن إقليمي باهظ، وذلك بغية إبعادها عن إيران ووقف دعمها وتأييدها لمنظمتي «حزب الله» و«حماس». وإذا ما أطيح بالنظام السوري في المرحلة الحالية، فإن هذه العملية الايجابية يمكن أن تحدث دون تدخل إسرائيل ودون حاجة لتقديم تنازلات إقليمية مؤلمة.

٨. في أي اتجاه تتطور الانتفاضة العربية؟

إن التكهن بمستقبل الانتفاضة العربية يتطلب حذرا شديدا. فالتغيير يتشكل ويرسم في مساكن الطلبة الجامعيين وغرف الطعام في المصانع، وفي الأسواق والمساجد، كما أن من الصعب قياس ومعرفة مدى تأثير التكنولوجيا العصرية. مع ذلك، واستنادا لما حدث في فترة العام المنصرم، يمكن الإشارة إلى أربعة مؤشرات مركزية من شأنها أن تؤثر على اتجاه تطور الأحداث مستقبلا:

أولا- ولاء الجيش للنظام واستعداده للعمل بالقوة ضد التغير.

ثانيا- تأييد المؤسسات الدينية للنظام أو وقوفها ضده.

ثالثا- استعداد المجتمع الدولي للوقوف ضد الأنظمة القائمة.

رابعا- الاقتصاد.

يعتبر الموضوع الاقتصادي مهما جداً من حيث تأثيره الحيوي على المدى البعيد. فكل دولة عربية تقريبا ملزمة بتحقيق نمو اقتصادي بمستوى كاف من أجل توفير أماكن عمل للشباب المنضمين إلى دائرة العمل. ومن الواضح أن الانتفاضات العربية

سوف تواجه كل من مصر وليبيا وتونس وسورية في المستقبل، بعد الإطاحة بحكامها، نوعين من التحديات: الفترة الانتقالية، والتغيير البنيوي. وتشمل متطلبات «العملية الانتقالية» وضع دستور جديد للبلاد وإقامة المؤسسات وضمان التوازنات في الديمقراطيات الفتية. وتتطلب هذه العملية العسيرة في مصر نقل السلطة وتحديد مكانة الجيش إضافة إلى إعادة تفعيل أجهزة الأمن الداخلي التي لم تعد تؤدي مهامها، وفي ليبيا ثمة حاجة لبناء مؤسسات ديمقراطية جديدة وجيش مهني، وفرض القانون والنظام. والأهم من كل ذلك وجوب تحقيق استقرار الاقتصاد وإعادته إلى مسار النمو.

عطلت عملية النمو الاقتصادي، فمصر وسورية تعانيان من تراجع في النشاطات الاقتصادية، حيث توقفت السياحة والاستثمارات الأجنبية، وارتفع الإنفاق العام، كما تناقصت أرصدة البلدين من العملة الأجنبية. لقد ساء الوضع الاقتصادي لمصر بدرجة ملموسة مقارنة مع وضعها قبل عام، وهناك قرابة مليون من الأفواه الجديدة التي يجب إطعامها.

٩- تحديات الفترة الانتقالية في مقابل استكمال التغيير البنيوي

سوف تواجه كل من مصر وليبيا وتونس وسورية في المستقبل، بعد الإطاحة بحكامها، نوعين من التحديات: الفترة الانتقالية، والتغيير البنيوي. وتشمل متطلبات «العملية الانتقالية» وضع دستور جديد للبلاد وإقامة المؤسسات وضمان التوازنات في الديمقراطيات الفتية. وتتطلب هذه العملية العسيرة في مصر نقل السلطة وتحديد مكانة الجيش إضافة إلى إعادة تفعيل أجهزة الأمن الداخلي التي لم تعد تؤدي مهامها، وفي ليبيا ثمة حاجة لبناء مؤسسات ديمقراطية جديدة وجيش مهني، وفرض القانون والنظام. والأهم من كل ذلك وجوب تحقيق استقرار الاقتصاد وإعادته إلى مسار النمو.

على المدى البعيد، وفي ضوء المشاكل البنيوية والثقافية والاقتصادية، سيكون العالم العربي مطالبا بأن يبرهن على أنه لا يختلف عن دول أخرى في العالم، وأن من الممكن أن يقوم فيه أيضا مجتمع حر وديمقراطي يحترم حقوق الإنسان. ومثل هذا التغيير لم يحدث في تاريخ البشرية خلال سنوات معدودة، ونحن ما زلنا في بداية عملية تستغرق سنوات طوال، حتى لو ساهمت وسائل الاتصالات والتكنولوجيا الحديثة في حث وتسريع هذه العملية.

١٠- ٢٠١٢: هل ترتقي الانتفاضة درجة أخرى؟!

ما لم تصل الانتفاضة العربية إلى القوتين الإقليميتين الرئيسيتين في الشرق الأوسط– السعودية وإيران– فإن تأثيرها سيبقى محدوداً، على الرغم من أهميته.

فالسعودية مازالت لغزا يصعب حله أو التكهن به، علما أن النظام السعودي نجح حتى الآن في صد ومواجهة رياح التغيير التي تهب على العالم العربي. ولكن إذا ما حدث تغيير في المملكة السعودية، فإنه سيكون بحجم مختلف تماما عن التغيير في ليبيا أو حتى في مصر. وتشكل الأماكن الإسلامية المقدسة وآبار النفط في المناطق الشرقية من المملكة طاقة كامنة لأزمة كفيلة بزعزعة العالم بأسره، والسؤال: هل يمكن للسياسة وتحمل المسؤولية أن يغيرا الإسلاميين، أم أن هؤلاء سيغيرون الطريقة التي تدار بها العمليات السياسية في العالم العربي؟ وهل يمكن لتحمل المسؤولية أن يؤدي إلى الاعتدال والبراغماتية، أم أن الإسلام السياسي المتطرف سيجر العالم العربي إلى مسالك ودروب أكثر خطورة من تلك التي سارت فيها الأنظمة السابقة؟!

أخيرا، على الرغم من كل مخاطر تحول «الربيع العربي» إلى «شتاء إسلامي»، إلا أنه يمكن القول إن امتداد رياح التغيير في العالم العربي نحو الشرق وصولا إلى طهران، سوف يشكل، إذا ما حدث ذلك، التغيير الاستراتيجي الأكثر إيجابية في الشرق الأوسط.

[مترجم عن العبرية. ترجمة نواف عثامنة]

مرزوق الحلبي*

اجتهاد إسرائيلي للإمساك بـ «الربيع العربي» وسط رمال متحركة!

[قراءة في كتيب إسرائيلي بعنوان «سنة على الربيع العربي: الإسقاطات الإقليمية والدولية»]

* اسم الكتاب: «سنة على الربيع العربي: الإسقاطات الإقليمية والدولية»

* إعداد وتحرير: يوئيل جوجانسكي ومارك هيلر

* إصدار: مذكرة رقم ١١٤ - آذار ٢٠١٢، معهد دراسات الأمن القومي - INSS - جامعة تل أبيب

تمهيد

القراءة الإسرائيلية لأحداث «الربيع العربي» أعمق مما تصوّرها البرامج التلفزيونية ومما تحفل به الصحافة الإسرائيلية في جاري عملها. وكان إيهود يعاري المحلل السياسي «المختص» في الشؤون العربية قد تحوّل في ضوء أحداث الربيع العربي وبالذات على خلفية «تحليلاته»، إلى أضحوكة مع تدحرج الأحداث ونسفها لتقديراته ومقولاته وجزمه في الحكم على الأمور، إذ يتضح من قراءة أكثر تعمقا لقراءات إسرائيلية غير «إعلامية» أن في إسرائيل مَن يرصد بيقظة وبكثير من الأدوات الذكية التحولات الإقْليمية منذ انطلاق

* كاتب وحقوقي فلسطيني- دالية الكرمل.

الربيع العربي. هذا هو الانطباع الذي ينشأ من مراجعة كتيّب صادر حديثا عن معهد دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب. والكتيّب الواقع في نحو ٨٠ صفحة يراجع الأحداث في العالم العربي من كل زاوية ممكنة بما في ذلك انعكاس هذه الأحداث في المرآة الإسرائيلية. وهو يفعل ذلك بمنهجية علمية يؤكد المعهد مُصدر الكتيّب أنه ملتزم بأعلى معاييرها في البحث وإعداد أوراق العمل ووجهات النظر في مثل هذه الشؤون.

يتألف الكتيّب من أربعة فصول وفي كل فصل عدد من المحاور. يبدأ الكتيّب بنظرة من فوق على التطورات وضعها الجنرال احتياط عاموس يادلين، رئيس معهد دراسات الأمن القومي، ثم ينتقل إلى رصد الأبعاد الدولية للربيع العربي وينتقل في الباب الثالث إلى رصد المحور الإقليمي ثم يأتي الفصل الرابع ليدخل في تفاصيل انعكاس الربيع العربي على بعض المحاور الإسرائيلية لا سيما بالنسبة للاستراتيجيا العسكرية. وقد عكست المقالات التحليلية في ماهيتها «نضجا» إسرائيليا واستقامة أكاديمية بعيدة عن غائية أو قصدوية. ربما لأن الأمر بشأن قراءة بحثية لأناس يشتغلون بالاستراتيجيا والأمن القومي، وليس بشأن قراءات من سياسيين يصوبون القراءة إلى أهداف سياسية محددة، أو يجيرون الأحداث ضمن أفكارهم ومشاريعهم ومصالحهم بعيدا عن الإحاطة بالظاهرة أو تفكيكها إلى عواملها. وهو مثال آخر على المفارقة الحاصلة في السياسة الإسرائيلية التي شهدت في السنوات الأخيرة «اعتدالا» في الأوساط الأمنية والاستراتيجية وتنظيراتها المعلنة على الأقل، مقابل تطرف في خطاب الأوساط السياسية وجنوحها نحو التصعيد ـ على الأقلّ مقابل الفلسطينيين.

نظرة من علٍ. الربيع غير المكتمل!

يدّعي يادلين في تحليله أن «الربيع العربي» لم يكتمل حتى الآن لا في سيروراته الأفقية ـ العددية ـ ولا في سيروراته النوعية ـ عُمق التحولات. شمل «الربيع» في طلّته ست دول عربية من أصل ٢٢ دولة عربية وبشكل متفاوت. فقد تبدل النظام في تونس ومصر وليبيا (بعد تدخل عسكري لقوات الناتو) ونُحّي الرئيس في اليمن بينما، الأمور في سورية والبحرين لا تزال في ذروتها من حيث الوقائع. ظاهرة الدومينو توقفت عند هذه الدول وكأنها علقت في رمال الصحاري العربية ـ على الأقلّ مؤقتا. وأشار يادلين إلى جدلية الأثر الذي شكلته التحولات في تونس ومصر وليبيا. صحيح أنها تشجع الجماهير على الثورة والتمرّد لكنها علّمت الأنظمة دروسا وأكسبتها حنكة استثمرتها في احتواء حركات احتجاج احتمالية وتنفيس الغضب الشعبي. ففيما أقدم الملك الأردني على إجراء إصلاحات وزارية وتعديلات في نظام الحريات السياسية بزّته الأسرة الحاكمة في السعودية بإغداق الأموال على المواطنين بصورة مباشرة أو غير مباشرة (١٣٥ مليار دولار في سنة واحدة). هذا فيما عمدت الأنظمة إلى سياسات اليد الحديدية والقمع والتدمير للحفاظ على نفسها ـ اليمن وسورية والبحرين. يشير يادلين إلى التململ الحاصل في بعض الدول العربية خاصة الأردن والمغرب وإلى احتمالات هذا التململ، لافتا إلى أن الأنظمة تتعاطى معه باستراتيجيات مختلفة، أهمها الاحتواء بالتقدمات المالية وإجراءات الحكم والقبضة الحديدية. ويعتقد أن التغيير إذا ما حصل في السعودية سيكون أكثر دوياً وتأثيرا في المنظومة الدولية ولو لسببين، الأول ـ وجود المدينة والحرم ووجود احتياطي نفط أساس. والتغيير إذا ما حصل في سورية سينعكس بشكل إقليمي، كأن ينكسر المحور الإيراني في إحدى حلقاته ويتعزز المحور التركي السعودي الناشئ الآن.

يعتقد يادلين أن الإسلام السياسي هو أبرز المستفيدين من الحاصل عربيا بدلالة أنه يتصدر الآن القوى الفاعلة ـ مصر وتونس وسورية ـ ويبدو مرشحا أكثر من غيره لتسلم دفة القيادة في المرحلة المقبلة انتقالية كانت أو تحوّلية. ومن هنا تساؤله ما إذا كان هذا مبشرا بتحول الربيع العربي إلى «خريف إسلامي». وهذا الموقع بالذات للقوى الإسلامية من شأنه ـ حسب يادلين ـ وآخرين أن يغيّر في طبيعة هذه القوى وفي أدائها السياسي خلافا لذلك الذي أنتجته خلال عقود كانت فيها معارضة أو ممنوعة. فالمسؤولية عن أوضاع اقتصادية متأزمة وقاصرة وعن حالة من تفكك الدولة العربية قد يجعل هذه القوى تغيّر من توجهاتها وصورتها كما انطبعت في الذهنية العامة. بمعنى، أنه سيقف الإسلام السياسي ـ مع قوى المجتمع الأخرى ـ أمام أسئلة صعبة، ومنها تطوير المبنى الديمقراطي الذي بدأ بانتخابات تشريعية إلى نظام دستوري ديمقراطي، وإن كان الانتكاس واردا، أيضا [طالع ترجمة كاملة لمقال يادلين في هذا الكتيب في سياق لاحق من هذا المحور– المحرّر].

البُعد العالمي. حدث عالمي بامتياز

يشكل الشرق الأوسط لا سيما العربي مثار صراع بين قوى إقليمية ودولية عديدة، وذلك للأسباب التالية: ١. كونه أحد أهم مصادر النفط في العالم. ٢. كونه مفصلا مهما بين ثلاث قارات. ٣. كونه ممرا تجاريا مهما ـ قناة السويس. ٤. كونه الفناء الخلفي

يشكل الشرق العربي الآن مساحة جاذبة للعمل القاعدي لا سيما اليمن والعراق وليبيا حيث ضعفت سيطرة الدولة وانهارت منظمات الأمن وأجهزته التي كانت القاعدة على مهدافها. يبرز الوضع في اليمن كنموذج لما يُمكن أن يكون في هذا الباب. هناك، سيطرت القاعدة على مساحات واسعة وعلى مدن وقرى ورسخت من وجودها ومن حضورها. تعمل القاعدة كمنظمة إرهابية دولية ذات أيديولوجية تقويضية للدولة على الاستفادة من الوضع العربي الجديد لجهة إقامة مشاريعها السياسية حيث تستطيع

لأوروبا وشريك أوروبا على البحر المتوسط. ٥. يقع على الحدود بين الاتحاد الأوروبي وبين روسيا والشرق الأقصى. ٦. تركيبة ديمغرافية عرقية متوترة العلاقات لا سيما بين غالبية سنية ومحور إيران الشيعي. كل هذه الأمور هي الخلفية لفصل في الكتيّب يتناول الربيع العربي ضمن هذه المنظومة من الكتل والدول والمحاور.

تجد الولايات المتحدة نفسها مثلا ـ حسب عوديد عيران ـ في موقف حرج أمام تحولات أتت على حلفاء لها ـ مبارك وعبد الله صالح ـ وقد تجرف آخرين فيما تواجه المدّ الإيراني ونزعته للتأثير الاستراتيجي عبر المشروع النووي. وهذا في وقت تعصف بها أزمة اقتصادية، وكذلك بأوروبا، الأمر الذي يحدّ من قدرتهما ومرونتهما على التدخل لضمان مصالحهما. وعليه، بدأت تتعاطى مع الأمور بكثير من الحذر، تحاول إنقاذ ما يُمكن إنقاذه وبثمن التخلي عن شركاء وحلفاء! وأعطى مثلا على محدودية التأثير الأميركي على مجريات الأمور بعجزها عن تحريك مسار التفاوض الإسرائيلي ـ الفلسطيني. أما المدّ الإسلامي فتراهن عليه أن ينسجم مع السياسات السعودية والقطرية المتفقة مع السيناريوهات الأميركية العينية والاستراتيجية.

بدا الاتحاد الأوروبي متفاجئًا مما حصل أمام ناظريه، فهو الساعي إلى تعزيز الديمقراطيات وقواها في الدول العربية حتى الآن سيكون ملزما ـ حسب شمعون شتاين ـ بقبول حق المجتمعات العربية في اختيار موديلها الاجتماعي ـ الاقتصادي في حوض البحر المتوسط. هذا مع العمل الجاد لحفظ استقرار المنطقة العربية الواقعة على عتبة أوروبا بدعم متفاوت حسب مدى التزام الشركاء العرب الجدد بمبادئ الاتحاد الأوروبي وقيمه في الحلبة الدولية. فإذا اتسعت الإصلاحات الديمقراطية يُتوقّع أن يتسع الدعم الأوروبي علما أن دول الاتحاد منفردة ومجتمعة تعاني أزمة اقتصادية حقيقية قد تحدّ من التدخل والدعم.

أما روسيا، فتعبّر بوضوح عن رغبتها في وراثة الدولة السوفياتية في السياسات الإقليمية فتبدو ـ حسب تسفي ماغين– وهي حذرة، تحاول أن تستثمر ما يطرأ ويتغيّر لصالحها. تستفيد من الوضع القائم إلى اللحظة التي تكتشف فيها أنه سيتغيّر. ونذكر لها أداءها في الحالة الليبية مثلا. ففي البداية عارضت إرسال قوات عسكرية غربية للإطاحة بمعمر القذافي، وفي الخلفية نشاط الشركات الروسية في ليبيا خاصة في مجال النفط. لكن بعد أن اتضح لها أن الغرب مصرّ على التدخل، وبعد أن تلقت وعودا بضمان مصالح شركاتها هناك، دعمت التدخل، وإن أسمع قادتها ملاحظة هنا أو هناك خلال سير المعارك. بمعنى، أنها مستعدة لتغيير مواقفها وفق إيقاع مصالحها كما تريدها أو كما تتحصّل لها في واقع التحولات. وهو ما يُمكن أن ينسحب على الحالة السورية التي لا يشكّل الموقف الروسي فيها الموقف النهائي والأخير. بل يبدو ـ والكلام لماغين ـ أنها تدحرجت إلى وضع مفخخ تضطرّ فيه إلى حماية نظام الأسد، وإفشال الإجراءات ضد إيران، فيما الأمور لا تسير لصالح هذا المحور. ومن هنا سعيها ـ روسيا ـ إلى إيجاد مخرج من وضعية قد تؤدي بها إلى اختيار الخاسرين، الأمر الذي سيورّطها مع المنتصرين! وهذا مصدر محاولاتها التوصل إلى تسوية مع الغرب بشأن المنطقة، والتحولات فيها، باعتبارها المجال الحيوي المباشر الواقع على حدود روسيا الجنوبية.

لن يظل الاشتغال بالشرق الأوسط المتحول محصورا في المحاور الإقليمية والدولية، بل يتعداه إلى منظمات غير دولانية مثل القاعدة. فحسب يورام شفايتسر يشكل الشرق العربي الآن مساحة جاذبة للعمل القاعدي لا سيما اليمن والعراق وليبيا حيث ضعفت سيطرة الدولة وانهارت منظمات الأمن وأجهزته التي كانت القاعدة على مهدافها. يبرز الوضع في اليمن كنموذج لما يُمكن أن يكون في هذا الباب. هناك، سيطرت القاعدة على مساحات

واسعة وعلى مدن وقرى ورسخت من وجودها ومن حضورها. تعمل القاعدة كمنظمة إرهابية دولية ذات أيديولوجية تقويضية للدولة على الاستفادة من الوضع العربي الجديد لجهة إقامة مشاريعها السياسية حيث تستطيع. وقد يكون هذا ما يدفعها لناحية الصدام مع الإسلام السياسي الذي يبني على وجود الدولة كفرصة له للحكم والسؤدد. لا تزال الأمور غير واضحة من حيث طبيعة العلاقة بين الأنظمة التي ستنشأ وبين القاعدة. لكن من الواضح للإسرائيليين أن إسرائيل قد تجد نفسها في مواجهة مباشرة مع القاعدة في سيناء أو الجولان وغيرهما من حدود!

أبعاد إقليمية. إيران

أول الضاحكين وآخر الباكين!

شهدت السنة الأخيرة ـ حسب شلومو بروم ـ وقوع اضرار بالمصالح الأميركية الإسرائيلية الأوروبية نتيجة الربيع العربي. فقد تبدل نظامان حليفان ـ في مصر وتونس ـ وشهدت كل الدول صعودا للقوى الإسلامية التي لا تمتاز بودّها للغرب أو إسرائيل. لكن هذا الضرر قد يتوازن مع سقوط سورية من المحور الإيراني. وقد يتحول إلى ربح، إذا ما نحت الأنظمة الجديدة منحى متفاهما مع الغرب وسياساته على غرار ما هو الوضع في السعودية أو تركيا، التي خففت من غضبها حيال إسرائيل، لصالح جهود استغلال ضعف إيران وحليفته سورية، واستثمار الفرص المفتوحة لها الآن على الخط السعودي.

رُصد في المقابل سعي إيراني غير مسبوق لاستثمار الأحداث، خاصة في أشهرها الأولى عندما بدا أن الدول الحليفة لأميركا هي المرشحة للتحولات. وساد الاعتقاد لدى إيران، ولكن في السياسة العربية أيضا، أن ما حصل لمصر أو تونس أو اليمن أو البحرين هو بسبب ولاء النظامين فيهما للغرب. لكن عندما اتضح أن سورية اشتعلت بالتحولات انحسر الشعور الإيراني بالنشوة وتحفزها للانقضاض على المتغيرات. فقد أملت إيران أن تنضوي قوى إسلامية صاعدة تحت لوائها كقائدة الصدامية الإسلامية مع الغرب. لكن هذه القوى تبدو حذرة وممتنعة حتى الآن عن الدخول إلى هذا الموضع. بل يبدو الخطاب العربي أقرب إلى تبني الموديل التركي منه إلى تبني الموديل الإيراني. هذا فيما يزداد الخوف من سقوط النظام في سورية ضحية لتحولات الربيع العربي، وهو ما يُمكن أن يضرّ المصالح الإيرانية في مستويين، سقوط الحليف العربي الأبرز لإيران، وإمكانية انتقال التحولات إلى داخل إيران التي كانت شهدت في العام ٢٠٠٩ أحداث عصيان مدني ضد النظام تم قمعها بالحديد والنار. فالنجاح العربي في قلب أنظمة القمع والفساد والاستبداد سيتحوّل إلى قوة دفع إقليمية تمتد مفاعيلها إلى داخل إيران، فتكون خسرت خاصرتها السورية وعلقت النار بأذيال عباءة الفقيه. وهي التي ضحكت أولا قد تجد نفسها الباكية الأخيرة.

بالنسبة لاحتمالات التحول في دول الخليج يقول يوئيل جوجانسكي: إنها أقلّ بسبب طبيعة المجتمعات في هذه الدول حيث مبناها عشائري لم تستطع عقود من النفط وريعه أن تغيّره. ويشير إلى أن النظام العائلي القائم هو النموذج الذي يناسب طبيعة هذه المجتمعات العشائرية. وهي مجتمعات غير جائعة ولا فقيرة بل ميسورة الحال تغرق أحيانا بالمدخولات التي تزيد عن حاجتها. ومن هنا استبعاد أن تغزوها تحولات الربيع العربي. وفي الخلفية سعي الأنظمة إلى الاحتواء بالتقدِمات والإجراءات الأخرى. أما البحرين فتبدو مشهدا مغايرا لأن التوتر بين المواطنين والنظام ينبع أكثر من حقيقة وجود نظام أقلية سنية على أكثرية شيعية (على العكس من الحال في سورية) ووجود منظومة من القيود المفروضة عليها وتدخل إيراني واضح من خلال الورقة الشيعية. وهو ما استقدم تدخلا سعوديا عسكريا ساعد قوات نظام البحرين على قمع التململ الشعبي وتخفيف حدته مؤقتا على الأقل. بمعنى، أن الأنظمة في هذه الدول لجأت إلى التقدِمات وإلى القمع كاستراتيجيتين للاحتواء من خلال مراعاة كل دولة لتركيبتها الديمغرافية.

أما الأردن ـ وتربطها معاهدة سلام مع إسرائيل ـ فتشكّل مثار اهتمام لإسرائيل في مستويين إثنين، في الأول ـ كونها الدولة العربية الثانية بعد مصر التي ارتبطت مع إسرائيل باتفاقية سلام وأن هناك خوفا إسرائيليا على الأردن من تغيير النظام الملكي أو من صعود الإخوان المسلمين وإلغاء الاتفاقية. لكن في المستوى الثاني، فإن التغيير، إذا أفضى إلى تسلم الأكثرية الفلسطينية لمقاليد الحُكم، فقد يكون الأمر في صالح إسرائيل جديا ـ حسب عوديد عيران.

فإقامة نظام أردني ذي قيادة فلسطينية قد يسهّل على إسرائيل تمرير «الخيار الأردني» كتسوية للمسألة الفلسطينية بادعاء وجود دولة فلسطينية شرق الأردن فما الحاجة إلى دولة ثانية غربي نهر الأردن! مع هذا فإن إسرائيل معنية في الوقت الراهن باستمرار النظام الملكي وسيطرته باعتباره صمام أمان للحدود الشرقية، ومن هنا يُمكن أن نفهم الإشارات الإسرائيلية للملك عبد الله أنها معنية به ومستعدة للتعاون معه في ضمان استقرار المملكة.

إلا أن انسحابا أميركيا من العراق قد يشتغل في اتجاه

أما الأردن ـ وتربطها معاهدة سلام مع إسرائيل ـ فتشكّل مثار اهتمام لإسرائيل في مستويين إثنين، في الأول ـ كونها الدولة العربية الثانية بعد مصر التي ارتبطت مع إسرائيل باتفاقية سلام وأن هناك خوفا إسرائيليا على الأردن من تغيير النظام الملكي أو من صعود الإخوان المسلمين وإلغاء الاتفاقية. لكن في المستوى الثاني، فإن التغيير، إذا أفضى إلى تسلم الأكثرية الفلسطينية لمقاليد الحُكم، فقد يكون الأمر في صالح إسرائيل جديا ـ حسب عوديد عيران. فإقامة نظام أردني ذي قيادة فلسطينية قد يسهّل على إسرائيل تمرير «الخيار الأردني» كتسوية للمسألة الفلسطينية

معاكس ضد الاستقرار ويدفع حركة التململ الأردنية، ويلاحظ عيران أنه لم يعد تململ فلسطيني ضد قانون الانتخابات الذي يحدّ من التمثيل الفلسطيني في البرلمان ومؤسسات الحكم بل انضمت إليه فئات شعبية أردنية ذات أصول عشائرية وتوجهات إسلاموية سلفية أو سواها. هنا، يمتدّ السؤال إلى مستقبل العلاقات الداخلية في الأردن بين العشائر والنظام الذي أنتجته، وبين الفلسطينيين الوافدين في حين أن التواجد العراقي الذي قد يتلوه تواجد سوري كثيف (لاجئون محتملون) سيزيد من التوترات الداخلية في الأردن. ومن هنا ربما اهتمام إسرائيل أن يُضمن الهدوء على الجبهة الشرقية.

الوضع في سورية قد ينزلق، أيضا، إلى الساحة اللبنانية. ومن عادته أن ينعكس هناك بشكل كبير خاصة بعد ٣٠ عاما من السيطرة على كل صغيرة وكبيرة هناك ـ حسب بنديتا برتي. وتؤكّد أن سقوط نظام الأسد سيحرر لبنان من الأسر وإن كانت جهة التحرر غير مضمونة لجهة التسوية والديمقراطية والتعافي من نظامه الطائفي المسكون بالسلاح والبارود.

قد تكون تركيا حتى الآن الأكثر استفادة من الربيع العربي ـ حسب جاليا ليندشتراوس ـ كمحور إقليمي يحاول أن يطور موقعه في أوروبا وفي العالم العربي. فقد برزت كنموذج لنظام سياسي إسلامي ديمقراطي سيستفيد من القوى الحاكمة الجديدة التي ستستعين به وتعوّل عليه ليطور مركزه الإقليمي. في المستوى الثاني، تعزز موقعها بسبب الضعف الإيراني في خاصرة إيران السورية. وإيران هي المنافسة الإقليمية لتركيا. وبدأت في الوقت ذاته التحول إلى محور ملطف للأجواء في نظر أوروبا وأميركا، وهو ما قد يرفع من أسهمها في نظر المنظومة الدولية كعامل مؤثّر باعث على الاستقرار ووسيط مع الأنظمة التي قد تنشأ. كما أن اهتمام السعودية وتقاربها من اسطنبول يشكل لبنة أخرى في بناء الموقع المتقدم لتركيا في المرحلة الحالية.

إسرائيل مقابل واقع جديد ـ ضغوطات على كل الجبهات!

يسلط أحد مقالات الكتيب تسلط الضوء على موضوع السلاح غير التقليدي ـ كيماوي وبيولوجي ونووي ـ في المنطقة المتشكلة من جديد. فقد تجد إسرائيل نفسها أمام انتقال غير آمن للسلاح غير التقليدي الذي قد يتحول إلى استخدام لهذا السلاح ضدها. والعيون شاخصة إلى الأرض السورية، حيث تعتقد إسرائيل وجود نظام متطور من الأسلحة الكيماوية والبيولوجية. وقوع هذا السلاح ـ أو السلاح المماثل في مصر ـ في أيدي جهات ومنظمات إرهابية قد يضعها أمام امتحان صعب. في مستوى السلاح النووي، فإن نشوء أنظمة إسلامية قد يعيد المنطقة إلى سباق لامتلاك سلاح نووي، إلا أن الاعتقاد الآن أن الأمر مؤجّل وقد لا يبرز في الأمد المنظور.

سيعيد انفتاح الربيع العربي على احتمالات أوسع في المرحلة المقبلة، كإلغاء اتفاقية السلام مع مصر أو الأردن أو كلتيهما مثلا ، الجيش الإسرائيلي إلى مرحلة كان فيها قبل اتفاقيات السلام عندما كان مضطرا لبناء هيكلياته وتسلحه وقواه البشرية من جديد على أساس فرضية عمل تقضي بمواجهة ما قد ينشأ على جبهتين هادئتين، الشرقية والجنوبية. وهذا ما يتطلب ميزانيات هائلة، وتغييرات

الوضع في سورية قد ينزلق، أيضا، إلى الساحة اللبنانية. ومن عادته أن ينعكس هناك بشكل كبير خاصة بعد ٣٠ عاما من السيطرة على كل صغيرة وكبيرة هناك ـ سقوط نظام الأسد سيحرر لبنان من الأسر وإن كانت جهة التحرر غير مضمونة لجهة التسوية والديمقراطية والتعافي من نظامه الطائفي المسكون بالسلاح والبارود.

جذرية في النظرية العسكرية الإسرائيلية ـ حسب جابي سيبوني.

وتتعقّد الأمور أكثر في حال انفتحت الجبهة الشمالية السورية في إطار مواجهة النظام لمصيره أو نشوء نظام جديد أو غياب سيطرة على هذه الجبهة. أما الحالة الفلسطينية الراكدة نوعا ما في هذه المرحلة فقد تتفجر هي أيضا، فارضة على الجهاز العسكري في إسرائيل تحديات جديدة في المنطقة بين البحر والنهر.

ربما أن عنات كورتس التي تناولت الحلبة الإسرائيلية الفلسطينية في ظل التحولات العربية سمعت إشارات سيبوني خاصة فيما يتصل بالجبهة مع الفلسطينيين، ومن هنا توصيتها أن تبادر إسرائيل إلى احتواء جزء من التحولات العربية بتفعيل المسار التفاوضي مع الفلسطينيين وقبول الحراك الفلسطيني نحو مصالحة فتح وحماس، كخطوة تبعث على الاستقرار في المناطق الفلسطينية، وتعزز وجود سلطة قادرة على التعامل مع احتجاجات جماهيرية فلسطينية أو توجهات صدامية مع الجيش الإسرائيلي. وتخلص إلى القول إن الاستقرار في المناطق المحتلة هو مصلحة مشتركة للقيادتين الإسرائيلية ـ الفلسطينية، اللتين ينبغي أن تكونا مستعدتين لإمكانية تفجّر انتفاضات كجزء من التمرّد على الوضع الفلسطيني الداخلي، وعلى الاحتلال، وسعيا للخروج من عنق الزجاجة.

القراءات وحدها لا تكفي!

يتضح أن القراءات مهما تكن حكيمة وذكية لن تكفي إسرائيل التي لن تستطيع التأثير على الأحداث أو تحديد وجهتها ـ كما يقول بعض واضعي المقالات في الكتيّب. ومع هذا فإن القراءات تزودها بخيارات استراتيجية وتعدّها للسيناريوهات الأسوأ من ناحيتها. وهذا هو أساس التفكير والتخطيط الاستراتيجي؛ أن يزوّد مواقع صنع السياسات بمعرفة وأدوات للتعامل مع ما قد ينشأ عن الربيع العربي غير المكتمل، يوجّه الفعل والتدخل والتعاطي العام لإسرائيل الرسمية. وهو ربيع بدأ من حلقة المطالبة بالحريات السياسية والكرامات الإنسانية، أول حلقات الحقوق المدنية في الدولة الحديثة.

وعلى الرغم من أن أن مُحركي هذا الربيع جاؤوا من الفئات الوسطى ذات الفكر اليساري الليبرالي إلا أنها انحكمت في امتحانها الأول ـ الانتخابات ـ لمنطق القوة الانتخابية وهي قوة تحصّلت للإسلاميين أكثر من غيرهم. وقد رأينا ذلك لوجود محورين بانيين لهذه القوى، الأول ـ تلك المعارضة السياسية للحكم التي تشكل شرعية لهذه القوى. والثاني ـ تلك المعارضة الهويتية الثقافية للغرب. وبينهما محاور أخرى مثل الإيمان الديني كبديل عن الفكرة السياسية المُخفقة مثل الدولة والقومية والاشتراكية وكون هذه الحركات دول ظل داخل الدول من حيث تنظيمها ومقدراتها وموارادها المالية التي تحولت لعقود إلى نظام رفاه اجتماعي وشبكة أمان بديلة لما أخفقت الدولة في توفيره. هذا فيما ساعدتها تلك الهجرة الجماعية للعقول والأدمغة والإنتلجينتسيا العربية الطوعية والقسرية إلى المنافي الأمر الذي ترك المجتمعات بين قوتين ـ السلطة ومؤسساتها والجامع ومؤسساته. ومن هنا ميل بعض الكتاب المشاركين في الكتيّب إلى النظر إلى الربيع العربي كأنه متدحرج حتما إلى «خريف إسلامي»!

أحداث بدأت بتقويض النظام العربي الذي قام بعد اتفاقية سايكس- بيكو ورحيل الاستعمار، لكن من السابق لأوانه معرفة وجهتها النهائية وخط سيرها. ومن أوجه الصعوبة أن قيادات التحركات الشعبية لم تكن معروفة ـ وفي غالبيتها شبابية ـ وليس

«سيعيد انفتاح الربيع العربي على احتمالات أوسع في المرحلة المقبلة، كإلغاء اتفاقية السلام مع مصر أو الأردن أو كلتيهما مثلا ، الجيش الإسرائيلي إلى مرحلة كان فيها قبل اتفاقيات السلام عندما كان مضطرا لبناء هيكلياته وتسلحه وقـواه البشرية مـن جديد على أسـاس فرضية عمل تقضي بمواجهة مـا قـد ينشأ على جبهتين هـادئـتـيـن، الشرقية والجنوبية. وهذا ما يتطلب ميزانيات هائلة، وتغييرات جذرية في النظرية العسكرية الإسرائيلية».

لها أيديولوجيا واضحة أو معلنة ـ كما يقول يادلين. وهو ما يصعّب أيضا التنبؤ ويفتح باب التقديرات والتخمينات. لكن يبقى هذا الكتيّب في لغته وطبيعة الجهد المبذول فيه مؤشرا على جدّية التعامل الإسرائيلي مع أحداث الربيع العربي. وهو تعامل يتمّ بمفردات بحثية غير انفعالية ولا عصبية تحكمها أفعال العقول لا الميول والرغبات. وهي الأفعال التي ينبغي أن تكون في صلب كل تفكير استراتيجي أو تحليل استراتيجي لأحداث بحجم الربيع العربي. جدية تعكس مسؤولية في التأويل والتفكيك باعتبارهما من نوع الأفعال التي ينبغي على قيادة كل دولة أو شعب أن تضطلع به لغرض استعادة زمام المبادرة أو الإمساك بحركة التاريخ، وإن تعرضت للزلزال كما تجسّده أحداث الربيع العربي.

يرى الكتيّب إذن إلى الربيع العربي بأدوات الدولة القومية وسوسيولوجيتها وما تفتق عنها من مفاهيم أمن قومي ـ وهنا إسرائيلي ـ ومنظومات دولية وإقليمية ومواقع نفوذ. وهو أمر يبدو طبيعيا في ظل المرحلة السابقة في العلوم السياسية التقليدية، وما أعقب اتفاقية وستفاليا بخصوص الدولة القومية الإقليمية. لكننا نقترح منهجية أخرى لرؤية الأمور تتعدى هذا المنظور إلى علوم العولمة وضعف الدولة القومية وسيطرتها وسيادتها وأمنها وإمكانية تفككها إلى دويلات أو كيانات أصغر يحميها نظام العولمة، هذه المظلة التي تبدو الآن مستعدة لقبول لاعبين غير الدولة القومية المعهودة.

وقد تكون المنطقة العربية المرسومة بقلم الاستعمار القديم ومصالحه ستتفكك في المرحلة المقبلة بأيدي شعوب عافت الحدود المرسومة والأنظمة التي كرّستها مصرّة على رسم حدود على هواها. والرمال العربية متحركة وحبلى بمشهد قد يكون مغايرا كليا لما عهدناه أو لما أراده مُحدثو الثورات أو قوى الثورة المضادة. وهنا قد يكون الإسرائيليون وغير الإسرائيليين بحاجة ماسة إلى أدوات أخرى للقراءة والتعامل. أو أن العالم سيضطر إلى إنتاج لغة جديدة للتعريف.

ليست مبالغة أبدا إذا قلنا باحتمال نشوء دولتين في «القُطر» السوري مثلا أو في لبنان. أو بنشوء اتحاد بين مصر والسعودية ـ أنظر فكرة الاتحاد الخليجي مثلا. كأن المجتمعات العربية عادت إلى مربعاتها الأولى، إلى حالتها الخام، إلى هيولتها لتبدأ التشكّل من جديد في صور وكيانات لم نعهدها من قبل، فلا يُمكن تسميتها الآن، ولا تكفينا أدوات المعرفة والحفر المعرفي المتوافرة لنا لنُمسك الأحداث ونعقلها، وهذا ما يُغفله الكتيّب الجاد موضوعنا!

الطّيّب غنايم *

حواران برسم «الربيع العربي»
مع مثقفين شابين إسرائيليين من أصول شرقية

تعريف

كان الهدف من هذين الحوارين مع الشاعرين والناشطين الاجتماعيين الإسرائيليين الشابين ماتي شموئيلوف وألموج بيهار، وكلاهما من أصول شرقية، هو بالأساس استشفاف رأيهما إزاء ثورات «الربيع العربي» وتداعياتها عليهما وعلى هويتهما الثقافية والسياسية، لكن سرعان ما انتقل الحوار معهما إلى مواضيع أخرى تتعلق بنتاجهما، والمشهد الثقافي في إسرائيل، وغير ذلك من قضايا ومسائل.

١- عروبتي ويهوديّتي لا تتناقضان

حوار مع الشّاعر والنّاشط الاجتماعيّ الشّاب ماتي شموئيلوف

«نحن إسرائيليون وأحفاد وذريةُ ليهود عاشوا منذ مئات بل آلاف السنين في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث ساهم آباؤنا وأمهاتنا في تطوير ثقافة المنطقة، وكانوا جزءًا لا يتجزّأ منها. هذا هو الحال بالنسبة لنا نحن أيضًا؛ فالثقافة العربية الإسلامية والشعور بالانتماء المتجذّر في نفوسنا، هما جزء لا يتجزأ من هويتنا ونظرتنا لذاتنا. نحن نحسّ بانتماء عميق للموروث الديني والثقافي واللغوي التابع للفضاء والواقع الشرق أوسطي والشمال إفريقي، على الرغم من أننا قد «نُسينا» أو تم التناسي بأننا تابعون لهذا التاريخ وهذا المجال: بدايةً من طرف إسرائيل، والتي تتخيل نفسها بأنها واقعة بين قارة أوروبا وأميركا الشمالية؛ وثانياً من

* شاعر ومترجم- باقة الغربية. القصائد المنشورة داخل الحوارين هي من ترجمة المحاور.

ماتي شموئيلوف

طرف العالم العربي، الذي وكما يبدو لنا قد قبل في العديد من المناسبات بهذا الانشطار وهذا التضادّ بين العربي واليهودي وسلم بتخيل اليهودي على أنه غربي أو أوروبي، وآثر تناسي – أو قل دفع– التاريخ اليهودي– العربي جانباً، باعتباره جزءًا ثانويًا بالنسبة له، أو كأنه لم يكن أصلاً جزءاً من تاريخه.... هذا العصر الذهبي لا يمكن أن يحصل من دون تجذر المواطنة الحقّ والديمقراطية بما تعنيه من التداول السلمي للسلطة وسيادة دولة القانون وضمان الحريات واحترام الأقليات والعدالة الاجتماعية والمحاصصة العادلة لثروات ومقدرات الدول بين أفراد شعبها، وتساوي الفرص في التعليم ومساواة النساء بالرجال وقبول الناس أجمع على اختلاف معتقداتهم وألوان بشراتهم ووضعهم الاجتماعي وموروثهم الثقافي وجنسهم وميولهم الجنسية وطوائفهم وأعراقهم ولغاتهم، كجزء لا يتجزأ من مساعينا لبناء هذا المجتمع الجديد الذي نصبو له جميعاً. نحن ملتزمون بمساعينا في تحقيق أهدافنا هذه، وفي استمرار الحوار الدائم بين كل مواطني المنطقة، وبحوارنا أيضاً مع فئات ومجموعات يهودية أخرى في البلاد وخارجها». [من وثيقة روح جديدة، التي وَقَّعَ عليها أكثر من خمسين كاتبًا وأديبًا يهوديًا من أصول شرقيّة][1]

وُلِدَ ماتي شموئيلوف في مدينة حيفا، العام ١٩٧٢، لوالدين من أُصُول عراقيّة. يسكن في مدينة تل–أبيب. حاصل على اللقب الأوّل من جامعة تل أبيب في المسرح، وعلى اللقب الثّاني في التّاريخ العامّ من جامعة حيفا. يعدّ لنيل الدّكتوراه من الجامعة العبريّة في القدس. دَرَّسَ في كلية منشار للفنون. يعلّم كتابة إبداعيّة في ورشات بإرشاده. يكتب في جريدة «يسرائيل هيوم». ناشط في كثير من الجمعيّات التّطوعيّة الشّبابيّة الاجتماعيّة. أصدر حتّى الآن ثلاث مجموعات شعريّة، حرَّر عدّة مختارات شعريّة، عمل محرّرًا في عدّة مجلاّت من بينها «هكيفون مزراح».

سـؤال: مـن مكانِك ومكانتِك فـي المشهد الشّعريّ الإسرائيليّ الشّابّ، وانتمائك إلى ثلّة معيّنة من تيار الشّعر الاحتجاجيّ، وددتُ لو نبدأ حديثنا عن شعر الاحتجاج، الشّعر كـأداة اجتماعيّة، وعن التّنافر- التّجاذب ما بين الأخلاقيّ والجَمَاليّ في الشّعر؟

جواب: بدأ شعر الاحتجاج يتبلور لديّ فقط مع صدور مجموعتي الشّعريّة الثّانية، والتي صُوحِبَت بوعي فكريّ سياسيّ، اجتماعيّ وعرقيّ، حيث فُزْتُ بجائزة صندوق الثّقافة التي تمنحها بلديّة حيفا في مجال الشِّعر، كان ذلك العام ٢٠٠٦، وفي أعقاب هذا الفوز، خابَ أملي بإيجاد دار نشر تقوم بنشر مجموعتي الأُولى، والتي عَنْوَنْتُها «بين شموئيلوف وبين حزاز»، عودةً إلى اسمي عائلتَي في سورية والعراق. في الوقت الذي لم أَجِد فيه ناشرًا يطبعُ كتابي الأوّل، اتّخذتُ قرارًا بطباعة الكتاب في دار نشر خاصّة (دار نشر يارون جولان) بإمكانيّاتي الذّاتيّة، وحينها سأُهدي كتابي إلى غَضَبِي، وسأكون حرًّا في المضامين، بمفهوم هويّتي اليهوديّة العربيّة، حيث عاشت عائلتي طيلة أكثر من ألف عام داخل العالم العربيّ، فيه أنتَجَت، وَتَفَاعَلت وتَأجَرَت واندَمَجت. هكذا كانَت انطلاقَتي الشّعريّة. في تلك الفترة كنتُ أعمل في «القوس الدّيمقراطيّ الشّرقيّ» (هكيشت هديموقراطيت همزراحيت) والتي يظّنها الكثير مؤسّسة تُعْنى بقضايا اليهود الشّرقيّين فقط، وهو أمر غير صحيح، حيث أنّ هذه المنظّمة عمليًا تسعى إلى خلق معادلة متكاملة وجديدة فيما يتعلّق بالعلاقات والقيم بين الدّولة وبين المجتمع، بالمفاهيم الاجتماعيّة والاقتصاديّة أيضًا.

في السّنة ذاتها (٢٠٠٦)، دُعِيتُ إلى مهرجان المطلّة للشعر، أحد أهمّ المهرجانات الشّعريّة في البلاد. كانَ اشتراكيّ محطّ أنظار ولاقيتُ انتقادًا وتهجّمًا حادّين، وذلك لمضمون قصيدة قرأتها، تتحدّث عن أخلاقيّة الحديث عن الكارثة اليهوديّة، في الوقت الذي نقوم نحن أنفسنا بقمع شعب آخر! هذه المقارنة أقامت الدّنيا ولم

١. للوثيقة كاملة، يمكنكم تصفّح العنوان:
http://arabjews.wordpress.com

يحمل الشّعر في إسرائيل رسالة مزدوجة، يحمل الجَمَالِيّ ويحمل المضمون السّياسيّ، فعلى سبيل المثال لا يمكننا ألاّ نحتجّ ضد النيوليبراليّة التي تُخَصْخِصُ كلَّ ما حولنا من موارد، لا يمكننا ألاّ نحتجّ ضد قمع الفلسطينيّين داخل إسرائيل، بالضّبط كما لن نقبل أن تظلّ إسرائيل جسمًا غريبًا في الشّرق الأوسط. أنا كإميل حبيبي، أحمل بطيختين بيد واحدة، بطيخة الأدب وبطيخة السّياسة. لا أستطيع التّنازل عن أي عنصر من هذين العنصرين.

تقعدها، أثرت غضبَ الجميع تقريبًا.

في العام نفسه، باشرتُ بتحرير مجلّة «هكيفون مزراح» (الاتجّاه، شرقًا) حيث حَرَّرَت الأعداد ١٢–١٥ بالتّعاون مع المحرّرة بت شاحر جورفرنكل. في هذه المنبر المهمّ قمتُ بطرح قضايا مهمّة وجوهريّة لكافّة شرائح المجتمع الإسرائيليّ، ففي العدد ١٢ على سبيل المثال لا الحصر، قمنَا بالتّطرق لقضيّة التّمازج الثّقافيّ فمنحنا العدَدَ العنوان «يُطْلِقُون اسمكَ بلغاتٍ كثيرة».

ومما جاء في افتتاحيته:

«يبحث هذا العدد في الهُجَانَة، أي في الشّكل الذي تلتقي فيه ثقافتان – أو أكثر –، ثقافتان غير متناغمتين ولا متشابهتين على الصّعيد القوميّ، الاجتماعيّ، المجتمعيّ، العائليّ أو الشّخصيّ: تسكنان قسريًّا بعضهما مع بعض داخل جسم واحد. وعلى الرّغم من أنّ الهُجَانَة هي مصطلح نظريّ، إلا أنه يقوم بتمويل تنظير ثقافيّ متطوّر (خاصّة في الحقل المعرفيّ المُسَمَّى ما بعد الكولونياليّة)، كما أنّه في الواقع اليوميّ يتحوّل لأجزاءٍ مكوّنة من ممارسات وجوديّة ملموسة للغايّة، وصراعات تتعلّق بالشّكل الذي يشابه به البشر والمجتمعات الصّراعات اليوميّة الصّارمة وأُحاديّة المعنى».

وفي العام ٢٠٠٨ حظيت بدعوة مهمّة لإعداد أنتولوجيا للشعر الطَبَقِيّ، شَرَتها كل من مجلات «إتجار» (تحدّ)، «معيان» (نبع) و«هكيفون مزراح» (الاتّجاه، شرقًا). كنتُ محظوظًا بالمشاركة في صناعة مثل هذه الأنتولوجيا، التي أطلقنا عليها اسم «حمراء»، والتي حرّرها شعراء عرب ويهود، بمشاركة وتعاون كاملين. هذه المختارات أثارت اهتمام النّقاد وأثارت أصداء إيجابيّة. نَجَحت الأنتولوجيا أيضًا في مجال المبيعات، حيث بعنا العدد بقيمة ٢٠ شيكلاً، بالضّبط كتسعيرة ساعة العمل في إسرائيل.

بعنَا آلاف النّسخ من هذه الأنتولوجيا، لكننا شدّدنا على ألاّ نبيعها في أكبر شبكتي كتب داخل إسرائيل، ستيماتسكي وتسومت سفاريم، احتجاجًا على احتكارهما سوق الكتب داخل إسرائيل، بعنا نسخًا في المظاهرات والاحتجاجات والأُمسيات الشّعريّة، وأيضًا كانت هناك طلبات شخصيّة لشراء المختارات.

سؤال: زمالتك مع هذه العيّنة بالذّات من الشّعراء الملتزمين وحاملي الأجندة تؤتي أكلها، حيث يبدو وكأنّ اللقاء بينكم يحثّكم على إصدار المزيد والمزيد، نتاجًا أدبيًا متلاحمًا مع السّياسيّ؟

جواب: بعد «حمراء» فكّرت أنا وتشيكي[٢] ما هي الخطوة القادمة في برنامجنا الإصداراتيّ الأدبيّ–السّياسيّ، كيف يمكننا أن نكّلل نجاحنا بنجاح آخر. تَزَامَنَ تفكيرنا هذا مع مظاهرات للنّادلات العاملات في كافيتيريا جامعة تل أبيب على خلفيّة أُجُور غير ملائمة، أجريتُ اتّصالاً لأسألهنّ إن كنّ يوافقكن على تلقّي دعم منّا، نحن الشّعراء المحتجّين، فوافقنَ بترحاب. بعد انضمامنا لاحتجاج النّادلات بيومين فقط، استطعنا أن نرفع من الحدث إعلاميًا وأن نسلّط الأضواءَ عليه، الأمر الذي أرغَمَ المُشَغِّلَ أن يتساومَ مع النّادلات ويزيد من مستحقاتهنّ.

وبعد ذلك أسّسنا جريلا تربوت (عصابة ثقافة) وهي منظّمة غير ربحيّة، شعريّة احتجاجيّة، حيث قمنا بتوظيف الشّعر أداةً تَقُومُ بالتَّحْريض، بالفعل، بالممارسة، فأقمنا وشاركنا بمظاهرات في كلّ من الشّيخ جرّاح في القدس، الرّملة واللد، قرية دهمش، قرية العراقيب، قرى متاخمة للجدار الفاصل، والكثير الكثير من الفعّاليّات التي كَلَّلَت الشّعر تاجًا لها.

يحمل الشّعر في إسرائيل رسالة مزدوجة، يحمل الجَمَالِيّ ويحمل المضمون السّياسيّ، فعلى سبيل المثال لا يمكننا ألاّ نحتجّ ضد النيوليبراليّة التي تُخَصْخِصُ كلَّ ما حولنا من موارد، لا يمكننا

٢. روعي تشيكي أراد: شاعر، محرّر، ناشط اجتماعيّ وصحافيّ. محرّر مجلّة معيان الأدبيّة الفكريّة، من مؤسّسي «جريلا تربوت» (عصابة ثقافة) التي يشترك بها شموئيلوف وآخرون.

نَجَحْنَا بخلق منبر مسرحيّ شعريّ وإيجاد فضاء/ منبر في أماكن تسُودها الصّراعات والاحتجاجات. إلى تلك النّقطة قمنا بتوجيه بوصلتنا. ويا للمفارقات، في وقت لا تُبَاع فيه المجموعات الشّعريّة بأكثر من ٥٠٠ نُسخة في أفضل الأحوال، نَجحْنَا نحن، أن نقوم بتوزيع رائع لكافّة إصداراتنا، من مجلاّت، مختارات شعريّة، كُرّاسات مختلفة.

هذه معتقداتي، هذا ما أؤمن به، أعتقدُ أنّ الشِّعْرَ في إسرائيل لن يتواجدَ دون السّياسة، أو بكلمات أُخرى لن تتمّ الجماليّة في المشهد الشّعريّ الإسرائيليّ دون السّياسة.

ألاّ نحتجّ ضد قمع الفلسطينيّين داخل إسرائيل، بالضّبط كما لن نقبل أن تظلّ إسرائيل جسمًا غريبًا في الشّرق الأوسط. أنا كإميل حبيبي، أحمل بطيختين بيد واحدة، بطيخة الأدب وبطيخة السّياسة. لا أستطيع التّنازل عن أي عنصر من هذين العنصرين.

سؤال: الشّعراء والفنّانون اليهود الذين شاركوا في مثل هذه التّظاهرات، هل يمثّلون الشّارع الإسرائيليّ، أو على الأقلّ الحركة الشّعريّة الشّابّة؟

جواب: هذه الفعّاليّات لم تقتصر على تيّار واحد، على الرغم من تأسيسنا نحن هذه المنظّمة، إلاّ أنّ كثيرًا من الشّعراء من تيّارات شعريّة أُخرى ومن انتماءات حزبيّة سياسيّة أقلّ أو أكثر راديكاليّة منا، كلّها شاركت، لكننا جميعًا، على اختلاف تيّاراتنا ومذاهبنا وانتماءاتنا، نَجَحْنَا بخلق منبر مسرحيّ شعريّ وإيجاد فضاء/ منبر في أماكن تسُودها الصّراعات والاحتجاجات. إلى تلك النّقطة قمنا بتوجيه بوصلتنا. ويا للمفارقات، في وقت لا تُبَاع فيه المجموعات الشّعريّة بأكثر من ٥٠٠ نُسخة في أفضل الأحوال، نَجحْنَا نحن، أن نقوم بتوزيع رائع لكافّة إصداراتنا، من مجلاّت، مختارات شعريّة، كُرّاسات مختلفة.

هذه معتقداتي، هذا ما أؤمن به، أعتقدُ أنّ الشِّعْرَ في إسرائيل لن يتواجدَ دون السّياسة، أو بكلمات أُخرى لن تتمّ الجماليّة في المشهد الشّعريّ الإسرائيليّ دون السّياسة.

أقاطعُ شموئيلوف، سائلاً إيّاه عن أيّ مفهوم سياسيّ يتحدّث، فيقول:

«سياسة بمفهوم الهويّة. هويّةٌ تُولَدُ داخلها، وتُطَوِّرُها، فعلى سبيل المثال، في حالتي، أنا أتحدّث عن هويّة رجل، شابّ، يهوديّ، أنتمي إلى طبقة اجتماعيّة اقتصاديّة معيّنة. عليك أن تكتب من هويّتك، وألاّ تلتزم بحدود مسبقة أقرّها المجتمع، بل المساءلة والنّبش في هويّتي وتعانُقها مع هُويّات أُخرى».

سؤال: تنعكسُ هذه الحلقات المتداخلة في هويّتك، بشكل جليّ في مجموعتك الأخيرة «لماذا لا أكتب غَزَلِيَّات إسرائيليّة»؟

جواب: أكثر من ذلك، فقصائدي تمّ التّعامل معها وتصنيفها بشكل مسبق على أنّها قصائد داعمة للعرب وللمسلمين، في قصائدي أكتبُ مواقفي وأعبّر عن غضبي وأرسم تصوّري للمستقبل في البلاد. الأمر ليّ يأتي بوعي وبلا وعي.

على سبيل المثال، اقرأ قصيدتي «ملائكة بابل» في مجموعتي الشّعريّة الأولى، «بين شموئيلوف وحزاز»، تجد فيها وجهتي ومفهومي لهويتي في هذا المدى الجغرافيّ الذي نحيا. أتوبيوغرافيا أوّلاً، ثانيا بابل هي عراق، عراق الموطن الذي وُلِدَ وترعرع فيه آبائي وأجدادي، ثالثًا وَحَّدْتُ ما بين جنين ومدينة حولون، إضافةً إلى التّناصّ الذي أعملته في هذا النّصّ مع قصيدة «لربما» للشاعرة راحيل، أمّا الجَرّة، فهي تلك الجرّة المقبورة فيها ذكرياتي في موطن آبائي، كمن يحرقون جثّة ويضعون رمادها في قارورة، أقصد بذلك أنني أنتمي إلى أُمّة عربيّة. هل تفهم ذلك؟

سؤال: ما هي ماهية هذا الانتماء؟

جواب: ليس شرطًا أن يكون انتمائي عِرْقِيًّا أو كوني داعمًا للأُمّة العربيّة، وإنما بأبسط المفاهيم، مفهوم الواقع البسيط والمركّب، واقع فيه جدّتي عراقيّة، قدمت من العراق وذكرياتها مستلّة من الفضاء العربيّ، العربيّة العراقيّة هي لغة أُمّي.

ليس شرطًا أن يكون انتمائي عِرْقِيًا أو كوني داعمًا للأُمّة العربيّة، وإنما بأبسط المفاهيم، مفهوم الواقع البسيط والمركّب، واقع فيه جدّتي عراقيّة، قدمت من العراق وذكرياتها مستلّة من الفضاء العربيّ، العربيّة العراقيّة هي لغة أُمّي.

النقطة التاريخية المفصلية لدي هي ١٩٤٨ وليس ١٩٦٧

سؤال: كيف يمكنك أن تقول إنّ العربيّة هي لغة أُمّك على الرّغم أنّك لا تتقنها؟

جواب: لا حاجة لأن أتقنها، فأنا أقصد أن لغتي الأم هي عربيّة لأنّ أُمّي وأبي تَحَدَّثَا العربيّة العراقيّة معًا في البيت، وكذلك جدّتي وأُمّي، كلّهم تحدّثوا العربيّة كلغة أُم، وأنا كمُسْتَمِعٍ حُرِمْتُ تعلّم هذه اللغة لأنها كانت جزءًا من العالم العربي المسلّم الذي توجّب التخلّص منه والتّنكّر له في إسرائيل وتبنّي وُجْهَة أخرى – غربيّة. أمّي هي حلقة الوصل بيني وبين العربيّة. فلا يمكنك مقارنتي بكاتب أشكنازيّ مواقفه داعمة للفلسطينيّين، أنا أكتب وأعبّر عن مواقفي كابن للحضارة العربيّة الإسلاميّة. الأمر ليس متناقضًا، خسارة أن يتمّ تفسيره من منطلقات سياسيّة ضيّقة، حيث أن هويّتي وموقفي هما نتاج تمازج وتداخل بين حضارتين عربيّة ويهوديّة، ولا تخيّروني بين عروبتي وبين يهوديّتي. فعروبتي ويهوديّتي لا تتناقضان، وأرفض أن أختار حلقةً واحدة من بينهما. هذا مكان سائل، حدوده متداخلة، غير واضحة، قابلة للتمدّد والتقلّص، هذه حدود لا يمكنني أن أرسمها بشكل مضبوط بين يهوديّتي وعروبتي، بين العرب واليهود، بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين. هذه الهويّة أعمق من كليشيهات دولتان لشعبين، و»أنا يهوديّ أعترف بدولة فلسطينيّة وأُعَرِّف كداعم للفلسطينيين». يدور الحديث عن الهوية بتفاعلاتها العميقة المركّبة. للوهلة الأُولى يمكن أن نقول أن واليّ قَدِمَا إلى البلاد على متن طائرة، إلاّ أنّه يمكن القول أنّنا من ذات الفضاء والحيّز، فطالما كانت عائلتي في الشّرق الأوسط.

من يريد أن يكتب ويتحرّر من الأخلاقيّات في تيمات كتاباته، فليفعل، كلٌّ حرٌّ في هذا العالم، أمّا بالنّسبة لي أنا شخصيًا، في ظلّ واقع أليم ومتطرّف في بلادنا، وفي ظلّ الاحتلال، الحروب، الفروقات الطّبقيّة الكبيرة، في ظلّ مشاكل الهويّة العميقة، كيف يمكن ألاّ تكتب عن السّياسة، ومن يفعل ذلك، فحسب رأيي في موقفه نوع من الهروب، على الرّغم من أنني لا أتّهم، لكنني لست راضيا عن هذا النّوع من الكّتاب، فحتّى لو كنت أشكنازيا، أظّنني كنت سأكتب بنفس الطّريقة عن ذات الموضوعات. النقطة التاريخيّة المفصليّة لديّ هي العام ١٩٤٨ وليس ١٩٦٧، في العام الذي تمّ فيه تجميع عرب حيفا داخل غيتوهات في المدينة التحتا، فبعد أن انكشفت على الرّواية الفلسطينيّة لا يمكنني أن أظلّ لا مبالٍ وأن أواصل التّجاهل، وأن أكتب الغزليّات.

سؤال: كيف انكشفتَ على الرّواية التّاريخيّة الفلسطينيّة؟

جواب: أظّن الأمر ابتدأ حينما كنتُ في الخدمة الإلزاميّة للجيش الإسرائيليّ، قامُوا بإرسالنا لحماية مستوطنين، في قلب الضّفّة الغربيّة، وحينها بدأتُ أفهم أنّ الواقعَ مجنونٌ، واستوعبتُ أنّ خدمتي غير أخلاقيّة، فذهبتُ إلى الضّابط المسؤول عن الكتيبة، وقلتُ له إنّه في حال لم يسرّحني من الخدمة في الضّفّة الغربيّة، سأقوم باستصدار أمر إعفاء بحجّة مرض الشّقيقة (الميغرينا)، فقام بإرسالي إلى الثّكنة العسكريّة للحراسة. هذه من جهة واحدة.

من جهة أُخرى، حينما باشرتُ دراسة علم الاجتما ع السّياسيّ، للقب الثّاني، قرأتُ الكثير الكثير، واطّلعتُ على مؤلّفات مهمّة في حقل النّقد، إضافةً إلى أنّ نصيبي كان رائعًا حيث حظيتُ بمعلّم مثل إيلان بابه، الذي كانَ يدرّسنا في الجامعة، وكان يقترح على طلاّبه تدريسهم وإكمال نقاشاتهم في بيته. اقتنصتُ الفرصة ودرست عند بابه سنةً كاملةً في بيته، قرأ لنا نصوصًا في غاية الأهميّة، كشَفَنَا على شهادات للفلسطينيّين من العام ١٩٤٨، أطلعنا على خطاب كامل لم ندرسه في المدرسة. فهمتُ لماذا يسكن العرب وادي النّسناس، فهمتُ أنّ فلسطين احتوت على مراكز مدينيّة مهمّة كحيفا، يافا، نابلس والخليل، ولم تكن «بلادًا بلا شعب، لشعب بلا بلاد».

سؤال: أحد الحقول التي تمتاز بها كشاعر، هو ارتباطك الوثيق مع عالم الإنترنت، ابتداءً من مدوّنتك[٣] (مطلوب

٣ http://matityaho.com/

أنا إنسان يؤمن بالدّيمقراطيّة، إذا كان العربُ أكثريّة فليتسلّموا مقاليد الحكم، هذا ردّي على من ينعتني بالخائن! لا يمكن لأقليّة (الأشكنازيّة) أن تظلّ حاكمة للبلاد، بسبب قوّتها، يجب أن نقول هذا عاليًا، خُذ مثالاً جنوب إفريقيا وسياسة الفصل العنصريّ التي تمّ كسرها عبر الإصرار، ربّما ما زال نفوذ البيض أكثر من السّود حتّى اليوم، إلاّ أنّهم تغيّروا ثقافيًا وديمقراطيًا.

رقم ٢) مرورًا بتوثيق فعاليّاتك/م عبر التّصوير، وفي مجلّة TimeOut التّل-أبيبيّة اختاروك من بين ٥٠٠ شخصيّة مؤثّرة في الفضاء الثّقافي-السّياسيّ؟

جواب: حظيتُ بأن أفهم عالم الإنترنت، لا برمَجَةً، وإنما مضمونيًا، أستخدمُ هذا الأمر لكي أعبّر عن أمور لا يمكن للصحافة المكتوبة أن تستوعبها، أنا لا رقيب لي في هذه الفضاءات، حتى «الشاباك» (المخابرات الإسرائيليّة) لا يمكنه أن يشطب معلومات من مدوّنتي، لأنّه في حال إعلاء معلومات للشبكة الإنترنتيّة، لا يمكن استلالها ثانيةً. على الرغم من كتابتي في جرائد مختلفة، إلا أنّ المدوّنة تبقى المكان المفضّل ليّ حيث الحرية والقوّة على خلاف باقي المنابر. قوّتنا اليوم كبيرة، الإنترنت هو المكتبة الجديدة، ومن يدأب على تحديث صفحته/ مدوّنته/ موقعه سيكسب كثيرًا من هذا التّواصل. بالنسبة لمجلّة «تايم أوت»، كان تعريفهم لي جميلاً: «يطلقُ النيران لكل صوب، ويكاد يصيب»، هذا صحيح، أنا أنتقد وأكتب وأتفاعل في جميع الجهات. لكنني أنظر إلى نفسي أيضًا بعين ناقدة.

قمّة الزّيارات لفعاليّاتنا الإنترنتيّة كانت «روح جديدة»، والتي استقطبت زوارًا من جميع أرجاء العالم، عربًا يهودًا وأجانب، تلقّينا الكثير من الترحاب بالفكرة، انكشفنا على عوالم أخرى جديدة، من جهات لم نكن مطّلعين عليها. الإنترنت يتعدّى الخطوط والحدود.

سؤال: إلى أين تسعى عمليًا عبر مشروعك الأدبي-السّياسيّ، وأيّ تَصَوُّر مستقبليّ يمليه عليك هذا المشروع؟

جواب: تصوّري هو أن يتمّ التقاء بين الشّعبين، لا حاجةَ لخلق نظامين سياسيّين في بقعة صغيرة، يمكننا أن نندرج تحت إطار واحد، يكون فيه مكانٌ ومشَّعَ للجميع. أنا لا أعلم ما هي الصّيغة المثلى، لربما اتّحاد، ما أطمحُ إليه هو حدود كحدود أوروبا، حدود غير معيقة. أنا إنسان يؤمن بالدّيمقراطيّة، إذا كان العربُ أكثريّة فليتسلّموا مقاليد الحكم، هذا ردّي على من ينعتني بالخائن! لا يمكن لأقليّة (الأشكنازيّة) أن تظلّ حاكمة للبلاد، بسبب قوّتها، يجب أن نقول هذا عاليًا، خُذ مثالاً جنوب إفريقيا وسياسة الفصل العنصريّ التي تمّ كسرها عبر الإصرار، ربّما ما زال نفوذ البيض أكثر من السّود حتّى اليوم، إلاّ أنّهم تغيّروا ثقافيًا وديمقراطيًا. الثّوابت اليهوديّة هي السّكن والشّعور بأمان دون تهديدات وجوديّة.

وأحلمُ بكتابة هجانة بين العربيّة والعبريّة، عرب يكتبون عبريّة جديدة ويهود يكتبون عربيّة أُخرى، أحلم بإدخال كلمات من اللهجة العراقيّة إلى أغنيات وقصائد.

في المستقبل، أعتقدُ أنّ أعمالنا وأحلامنا ستؤتي أكلها وسننجح.

نماذج من أشعار ماتي شموئيلوف صناعة الإسرائيليّة

لا تُحَدِّثُنِي عن الكَارِثَة *

بينما تعذّبون الشّعب الفلسطينيّ المُحْتَل

لا تحدّثوني عن الكارثة

بينما تميّزون الفلسطينيّين – الإسرائيليّين

لا تحدّثوني عن الكارثة

بينما تنسون فَرَحَ الفقراء والمستضعفين

لا تحدّثوني عن الكارثة

بينما تولولون كالقرَدَة على ملاعب كرة القدم ساعَةَ

يمسّ الطّابة لاعبون أثيوبيّون

لا تحدّثوني عن الكارثة

بينما تلقّبون الرّوسيّين نَتِنينَ ولزوجاتهم تقولون زانيات

لا تحدّثوني عن الكارثة

بينما ترفضون دخول الهويّة الشّرقيّة لمقرّرات التّدريس

الرّسميّة

لا تحدّثوني عن الكارثة

بينما تملكون سلاحًا نوويًّا

لا تحدّثوني عن الكارثة

بينما تبيعون سلاحًا فتّاكًا لكلّ سائل

لا تحدّثوني عن الكارثة

لأنهم لم يموتوا تضحية لهكذا دولة.

---

* المحرقة النازية.

نصف دمعة من ديمونا

إلى آلاف السّجناء الفلسطينيّين المسجونين تحت حزن إداريّ

سمعتُ دويّ انفجار هائل، يصيرُ

أنغامًا بطيئةً طويلةً، حين

يولدُ نَفَسُ اليائس.

للفضاءات لم أختَرْ حدودًا

للشوارع لم أختَرْ اسمًا

بئرًا هي التي اخترتُ، وقفتُ

بها

ملائكة بابل

شُعُورٌ لَزِج

إرهلصَة

خَلْفيّة المُجَمَّعِ التّجاريّ جنين- حولون *

التي كانوها وكُنتُها

أو أنّي طافِحٌ بقارورةٍ من رماد من عظام

أُمَّة عربيّة

---

* مدينة جنوب شرقيّ تل أبيب.

زهرة الإسلام

ظِلُّ العربسك

يسقطُ على النّقب والجليل

تنامُ الجبال

أَسْوَدُ بحرُ المَوْت.

هَا شْعرٌ يَتَرَتَّب*

ها لغة عاجزةٌ عن الاستراحة في مَجَازٍ مُرِيح

ثَانيةً يتمَزَّقُ تشبيهُ

لُغَةٌ تَتَكَثَّفُ

عَبرَ الرّفض، المشاركة، الانفعال المتواصل

تستفزُّ وتخترقُ

---

* قصيدة كُتِبَت خلال مظاهرة شعريّة لـ«عصابة ثقافة».

ألموج بيهار

٢- لا يمكن فهم اليهودية من دون معرفة العربية

حوار مع الشّاعر والنّاشط الاجتماعيّ الشاب ألموج بيهار

وُلِدَ ألموج بيهار، في مدينة نتانيا العام ١٩٧٨، لوالدين يهوديّين جَمَعَا كثيرًا من أعراق اليهوديّة، حيث أن جذوره هي عراقيّة– تركيّة– ألمانيّة. من هذه الحلقات التي وُلِدَ داخلها الشّاعر، نَجَحَ في حياكة حلقات أُخرى مجازيّة تتعانق فيها فضاءات ثقافيّة مختلفة ومتنوّعة تتشابك معًا وتتحاور، أحيانًا بحدّة.

حازَ ألموج بيهار العام ٢٠٠٥ على جائزة القصّة القصيرة، تحت عنوان «أنا من اليهود». كَتَبَ قصّته بالعبريّة، عَنْوَنَهَا بالعربيّة. خطوة تعني الكثير في عالمه الشّعريّ والنّثريّ. أصدر حتّى الآن مجموعتين شعريّتين عن دار النّشر المهمّة «عام عوفيد»، «ظمأ الآبار» (٢٠٠٨)، و«خيط معقود في اللسان» (٢٠٠٩) والتي نالَ عنها جائزة برنشطاين للشعر، ومجموعة قصصيّة تحت عنوان «أنا من اليهود» (دار نشر بابل، العام ٢٠٠٨)، وفي العام ٢٠١٠ دَخَل ألموج عالم الرّواية عبر مؤلّفه «تشخلة وحزقل» (دار كيتر، ٢٠١٠). وهو حاصل على اللقب الأوّل في الفلسفة وعلى اللقب الثّاني في الأدب العبريّ. حاليًا يعدّ لنيل شهادة الدكتوراه في قسم الأدب في جامعة تل أبيب.

مسار ألموج بيهار لافت للأنظار، محطّاته أيضًا، من شعر إلى نثر قصصيّ إلى نثر روائيّ، ناهيك عن نشاطه الأدبيّ– السّياسيّ– الاجتماعيّ والذي يكلّله بيهار أيضًا بمدوّنة فعّالة[٤]، توثّق أعماله وتفتح أفقًا للحوار مع القارئ. يستلّ ألموج بيهار من عالمه الشّخصيّ قوّة تنعكس في كتاباته، من أصله الشّرقيّ الذي يشكّل عنده موتيفًا بارزًا في أدبه، إلى أصله الألمانيّ والتركيّ. يتحاور ألموج مع الماضي، لا يستغني عنه، لا عن الماضي اليهوديّ ولا عن الماضي العربيّ (العراق على وجه الخصوص). عن هذه «الخلطة» المميّزة، وعن نكهتها أفتتح حواري مع بيهار، وبالأخصّ عن العلاقة بين اليهوديّة والعوالم العربيّة على المستويين الشّخصيّ والأدبيّ:

«بدايةً، في حياتي الشّخصية توجد ثنائيّة تبدو وكأنّها متناقضة للوهلة الأُولى، ثنائيّة العروبة واليهوديّة، حيث أُمّي لغتها عربيّة، وُلِدَت في بغداد، وترعرعت في حضن الثّقافة العربيّة العراقيّة، بالمقابل الكنيس يحوي لغة عربيّة في كثير من الطّقوس، الكلمات عربيّة في الفضاء اليهوديّ، من جهة ثانية من الواضح أنّ العربيّة التي هي لغة عائلتي في البيت، غير مرغوب فيها في الشّارع الإسرائيليّ، مسكوت عنها، فهي مدعاة للخجل وفقًا للثقافة الجديدة التي خلقوها في إسرائيل. ومن الحوادث المؤثّرة في طفولة والدتي، والتي سرَدَتها لنا طبعًا، بعد قدومها إسرائيل حينما كانت في سنّ الخامسة، جاء مربّي صفّها إلى بيت جدّي وجدّتي (كانت أمي حينها تبلغ من العمر ١٣ عامًا) وطلب من والديها ألاّ تتكلّم العربيّة مطلقًا. فَكِّرْ في الأمر! مذهل. والداها (يعني جدّي وجدّتي) لم يتوقّفا عن تكلّم العربيّة، إلاّ أنّ والدتي توقّفت عن الرّدّ عليهم باللغة العربيّة التي استبدلتها بعبريّة جديدة. أمي شَكَّلت في عائلتنا مرحلة العبور من العربيّة إلى العبريّة، حيث أن أختيها الكبيرتين لم تتنازلا عن العربيّة، أما أختاها الصغريان (وأخوها الأصغر) فلم تتحدّثا العربيّة وتبنّتا العبريّة. كان واضحًا بالنسبة لي هذا الانفصام. في المكان الذي ولدت فيه، لم يكن من السهل علي أن أعترف بذلك الجانب العربيّ من ناحية أصولي، استغرق الأمر كثيرًا من الوقت لأصل إلى وعي ورضا وإصلاح (عبر تعلّم العربيّة).

٤. للاطلاع على مدوّنة بيهار: http://almogbehar.wordpress.com/

يجب أن نعلم أنّ العربيّة هي جزء من اليهوديّة، على الأقل ابتداءً من القرن العاشر. جزء لا يتجزّأ، فكثير من المؤلّفات اليهوديّة المهمّة كُتِبَت بالعربيّة، من جميع الحقول المعرفيّة، ابتداءً من الفلسفة وانتهاء بالشّريعة اليهوديّة، حتّى كتب الألسنيّات العبريّة كُتِبَت بالعربيّة، في كثير من مركّبات اليهوديّة نجد العربيّة، أي لفهم اليهوديّة عليك معرفة العربيّة. العروبيّة صَقَلت اليهوديّة، واليهوديّة صقلت العروبيّة- اليهوديّة.

سؤال: هل فقدان أجدادك وجدّاتك حَثَّكَ على دراسة العربيّة والانكشاف على ثقافتها والمجاهرة بهذا الانتماء؟

جواب: بالتأكيد، كان لوفاتهم الأثر الكبير على تفكيري في الماضي وفي المستقبل. فجأةً اعترتني كثير من الأسئلة التي تتعلّق بالهويّة، ورحت أتساءل عن مستقبل أبنائي وأحفادي، ماذا سيتعلّمون؟ فمن الطّبيعيّ أنهم سَيَتَلَقُّونَ رسالةً سَلْبِيَّةً من بيئتهم حول كلّ ما يتعلّق بالعربيّة. من هنا قرّرت أن أعلّم أبنائي العربيّة، كنوع من الإصلاح لما كُسِرَ. لكنني، وبنوع من تفكير أشمل، آمنت أنّ المهمّة أبعد وأعمق من أن أتعلّم بنفسي العربيّة، يجب أن يتعلّم جميع اليهود الإسرائيليّين العربيّة، ليس الشّرقيّين فقط، بل الأشكناز أيضًا.

سؤال: هل هو نوع من رسالة أو أيديولوجيّة؟

جواب: نعم. حينما يتمّ تشخيص مشكلة، والتي تكون بحدّ ذاتها مرضًا اجتماعيًا، يجب تغييرها. يجب أن نعلم أنّ العربيّة هي جزء من اليهوديّة، على الأقل ابتداءً من القرن العاشر. جزء لا يتجزّأ، فكثير من المؤلّفات اليهوديّة المهمّة كُتِبَت بالعربيّة، من جميع الحقول المعرفيّة، ابتداءً من الفلسفة وانتهاء بالشّريعة اليهوديّة، حتّى كتب الألسنيّات العبريّة كُتِبَت بالعربيّة، في كثير من مركّبات اليهوديّة نجد العربيّة، أي لفهم اليهوديّة عليك معرفة العربيّة. العروبيّة صَقَلت اليهوديّة، واليهوديّة صقلت العروبيّة– اليهوديّة.

بالطبع كلّ ما ذكرت يرتبط مباشرة بالوضع الاقتصاديّ والسياسيّ في الرّاهن. عدا عن موت أجدادي وجدّاتي، سبب آخر لدخولي هذه السّاحة الثّقافيّة هو محاولة فهمي لذاتي ولما يحيط بي، حيث فهمتُ ووعيت لقمع اليهود الشّرقيّين اقتصاديًا في البلاد، الذي ترافقَ مع القمع الثّقافيّ لهم. وعمليًا يتوجّب الأمر إصلاحين وليس واحدًا: الأوّل إصلاح للقمع الاقتصاديّ، والثّاني للقمع الثّقافيّ. نحن اليهود الذين قَدِمنَا من الدّول العربيّة، ثَمَّة ارتباط وثيق بيننا وبين الشّعب الفلسطينيّ وروايته، فعلى سبيل المثال لا الحصر، يمكنني أن أقول إنّ الفلسطينيين المُرَشَّحُون الطبيعيّون والأوائل كشركاء لخلق نسيج وتواصل مجدّد بين اليهودي– المسلم والعربيّ– العبريّ، والذي تواجَدَ في السّابق، لكن ليس في هذه البلاد، وإنما أكثر في دول مثل العراق، تركيا، المغرب واليمن. كشرقيّ، أحسّ أنّ احتمال استمراريّتنا الثّقافيّة منوط بالكنيس وبالفلسطينيّين. أي استلال القيم من اليهوديّة العتيقة، على خلاف الذّاكرة الثّقافيّة الإسرائيليّة قصيرة المدى التي تنحصر في القرن الأخير، والاتّكاء على اليهوديّة ذات آلاف السّنين، شريعتها، ثقافتها، وعلى الفلسطينيّين، كجار وشريك محاور ومحاوَر. بما أنّ اليهود الشّرقيّين مرّوا بقمع اقتصاديّ ثقافيّ على مدار ٦٠ عامًا، نحتاجُ إلى وسيطٍ معيّن، في حالتنا الوسيط هم الفلسطينيّون، وسيط يعيننا على تخّطي هذا القمع الذي مررنا به. وعلينا أن نتعاون مع الفلسطينيّين في احتجاجنا على ممارسة القمع ضدّهم، من منطلق التّضامن والوعي بأنّنا أصحاب مستقبل مرتبط بالطّرفين.

سؤال: بما أنّ وُجْهَتَكَ هي محور يهوديّة- عروبيّة- شرقيّة، ماذا ترد على المعادين للخطاب الشّرقي المطالِب بإحلال عدل وتصليح ظلم، والقائلين بأن خطابكم يعتمد التّباكي ولا يستشرف المستقبل؟

جواب: أولاً، هذا ردّ فعل إسرائيليّ، فأنا لا أعتقد أنّ ردودًا من هذا القبيل يمكن أن تسمعها من غير إسرائيليّين. أؤمن بحقائق معيّنة، كقمع الشّرقيين اقتصاديًا وثقافيًا، وبتر لغاتهم، كالعربيّة، الكرديّة، الفارسيّة وغيرها، ناهيك عن القمع الثّقافيّ، الاقتصاديّ والسّياسيّ تجاه الفلسطينيّين في إسرائيل، في الضّفة الغربيّة وفي قطاع غزّة. من يشارك في قمع الآخرين،

كما أنّنا نجد الرّبط بين الشّعر والسّياسة في القرن العشرين، أمثال بابلو نيرودا، ناظم حكمت، وبالطّبع محمود درويش. لا أؤمن أن موضوع القصيدة هو ما يجعلها جيّدة أو سيّئة. شاعر جيّد يمكن أن يكتب بجودة عالية عن السّياسيّ أيضًا، السّياسيّ لا يقلّل من الجَمَاليّ. الرّعويّة ليست شَرْطَ الجماليّة. في الشّعر اليابانيّ مقبول جدًا كتابة قصائد حول المرحاض، في الشّعر العبريّ والعربيّ، لن تَجِدَ ذلك. المجتمع يُملي أفْقَ الإمكانيّات لدى الشّاعر.

غالبًا ما نجده يُخفِّف من حدّة أفعاله عبر تصريحات واهية، وعبر ادّعاءات هزيلة كمثل «هؤلاء ليسوا ناجحين»، «هذه معاناة شخصيّة». لا يمكن أن ندّعي أنّ المعاناة هي مشاعر شخصيّة، قالوا ذلك عن الفلسطينيين، عن السود في الولايات المتّحدة الأميركيّة. أوّلاً، يجب الاعتراف بالغُبْن التّاريخيّ، وفقط حينها يمكن حلّه عبر خلق مجتمع مغاير.

قمع الفلسطينيين يختلف كثيرا عن قمع اليهود الشّرقيين، ومن الواضح أنّه أصعب وأقسى، لكنه يختلف عن قمع الشّرقيّين – حيث أنّه في حالة الشّرقيّين تمّ منع الذّاكرة من استرجاع مسلسل القمع، تلك الذّاكرة التي نحتاجها بغية أن نحتجّ، حيث أنّ هذا القمع تمّ «داخل العائلة»، مارسه اليهود الأشكناز ضدّ اليهود الشّرقيّين. لكنني أؤمن أنّه عبر الاعتراف بالغبن الذي حَلَّ بالطّرف الآخر، يجب التّعاون، التّفاهم والتّفهّم والعمل معًا على فضّ العوائق والغبن التّاريخيّ. لا يمكن القول عن هذه الرؤيا بأنّها تَبَاكٍ بل استشراف للمستقبل. نحن نقدّم نوعًا من حلول.

القمع وإن لم يكن بالقوّة نفسها وبالمعايير ذاتها، إلاّ أنّ قاسمًا مشتركًا يوحّد بين اليهود الشّرقيّين وبين الفلسطينيّين، حيث تمّ النّظر إلى كلتا المجموعتين عبر نظّارات كولونياليّة، وما يُسَمَّى في مصطلحات هذا الخِطَاب «الأصلانيّين». هذا الفهم، من ناحيتي، أدّى بي إلى إيماني بوجوب التّعاون المشترك مع الفلسطينيّين، على أمل أنّ هذا الحوار يمكن له أن يكون باتّجاهين وليس باتّجاه واحد.

سؤال: أنت تشارك بشكل منهجيّ ومكثّف يمكنني القول، باحتجاجات، مظاهرات، ورشات. هل النّاشط الاجتماعيّ الذي فيك يُوجّهُ الشّعر أم أن الشّعر يُوجّه نشاطاتك؟

جواب: ربّما أنطلق من الشِّعر ومكانته في اليهوديّة، حيث أنّ كثيرًا من الشّعراء كانوا أنبياء، يمكنني أيضًا أن أدرج مغنّي وكتّاب الأغاني الدّينيّة (بَيْطَانِيم)، كلّهم انطلقوا من مكان واحد، تصليح الأخطاء، الغبن، الإجحاف، محاولة إحلال العَدل، كمثل الأنبياء– الشّعراء الذين وَقَفُوا في وجه الملوك الظّالمين وقالوا كلمة حقّ. أشاروا إلى الأخطاء دون تردّد ودون خوف. جزء من وظيفة المُبدِع المؤلّف هو الإشارة إلى الغُبن، ومحاولة الإصلاح. فعلى سبيل المثال نأخذ الشّاعر اليهوديّ اليَمَنِيّ رابي سالم شبازي، من القرن السّابع عشر، قالَ في أحد قصائده الدّينيّة: «إذا أُغْلِقَت أبواب الكُرَمَاء، لن تُغْلَق أَبْوَاب السّماء»، نملك جميعًا بابًا مشرعًا دائمًا، باب الرّب. القصائد الدّينيّة طالبت بالعدل، وقلبت الترتيب الطّبقيّ، فلا تتردّد بأن تتخطّى مكانة الملك والقاضي وتتوجّه مباشرة لمن هو أعلى شأنا ومكانة، الله.

كما أنّنا نجد الرّبط بين الشّعر والسّياسة في القرن العشرين، أمثال بابلو نيرودا، ناظم حكمت، وبالطّبع محمود درويش. لا أؤمن أن موضوع القصيدة هو ما يجعلها جيّدة أو سيّئة. شاعر جيّد يمكن أن يكتب بجودة عالية عن السّياسيّ أيضًا، السّياسيّ لا يقلّل من الجَمَاليّ. الرّعويّة ليست شَرْطَ الجماليّة. في الشّعر اليابانيّ مقبول جدًا كتابة قصائد حول المرحاض، في الشّعر العبريّ والعربيّ، لن تَجِدَ ذلك. المجتمع يُمْلِي أفْقَ الإمكانيّات لدى الشّاعر، لكن هناك الكثير من الشّعراء الذين نجحوا في توسيع أُفْقِ الإمكانيّات في مخزونهم ووسّعوا الشّعر، كمحمود درويش السّياسيّ، حيث نَجِدُ أنّ الموضوع الشّعري يقوم بتصفية الشّعر، عَبْرَ الالتزام، الأمر الذي يخلق عَظَمَةً شعريّة.

الجواب القصير لسؤالك، هو أنني لا أَجِدُ تناقُضًا بين الشِّعرَ وبين النّشاط الاجتماعيّ. فكما أُشارك في فعّاليّات احتجاجيّة بشكل يوميّ، أكتبُ الشِّعْرَ يوميًّا أيضًا. بالصُّدْفَة الأمران يتزامنان معًا.

«الربيع العربي» قدّم لنا نموذجًا للصراع السّياسيّ الاجتماعيّ

سؤال: هل كانت الثّورات العربيّة، الرّبيع العربيّ، إلهامًا شعريًا نشاطيًا لكَ ولزملائك الشّعراء النّاشطين؟

جواب: بالطّبع، فرسالة روح جديدة، تثبت ذلك. باشرنا بالتّكاتب بشأن هذه الرّسالة مع مجموعة من الكتّاب، بعد انتهاء ثورتي تونس ومصر، وكانت بداية الثّورات في سورية، ليبيا، اليمن والبحرين. كان لهذه الرّسالة سببان، الأوّل أنّنا شعرنا بأن خطاب الإعلام داخل إسرائيل عن الثّورات العربيّة، تعتريه نبرة من الشّك والتّخوّفات والاغتراب تجاهها، وليس من منطلق شعب يقاتل من أجل حريّته. شعرنا، على خلاف الإعلام الإسرائيليّ، أنّه يمكننا، أخيرًا، أن نأخذَ نموذجًا للصراع السّياسيّ الاجتماعيّ، واستيراده لإسرائيل. السّبب الثّاني الذي دَفَعَنا نحو روح جديدة، كان شعورنا أنّ هذه الثّورات يحرّكها جيل شاب يستحقّ منا التّضامن على شجاعته، الذي لم يكن لدينا حتّى تلك اللحظات (قبل قيام احتجاج الخيام في تل أبيب والمدن الإسرائيليّة المُخْتَلفة، المُسْتَوحَى من ميدان التّحرير والرّبيع العربيّ). في الوقت الذي لم نفعل شيئًا احتجاجيًا، ولم نجرؤ على رفع صوتنا، فاجأنا هذا الجيل الشّجاع بثوراته وإصراره، كان مهمًا لدينا إيصال تحيّاتنا وتضامننا لهذه الطّبقة المكافحة. تأتي هذه المحاولة أيضًا في سعي منها لإيقاف عملية المَحْو التي مررنا بها، نحن اليهود الشّرقيّين، تم محونا من خريطة إسرائيل، ومن خريطة العالم العربيّ. هكذا نبني صوتنا من جديد. ذاكرتنا مكلومة، نحاول ترميمها. توّجهّنا كان لكلا الطّرفين، الإسرائيليّ والعربيّ. تلقّينا الكثير من ردود الفعل من العالم العربيّ، حيث أنّه داخل إسرائيل، تَمَّ نشر الرّسالة في منابر إعلام بديلة، مثل مواقع إنترنتيّة مختلفة، لكن في العالم العربيّ، فقد قامت الدّنيا ولم تقعد، ابتداءً من صحيفة «الشّرق الأوسط»، مرورًا بصحيفة «الحياة»، إذاعات من الخليل، غزّة المغرب.

في رسالتنا تذكير لليهود– العرب أيضًا، الذين يحاولون التّنكّر لعروبيّتهم. هذا يذكّرنا جميعًا بعلاقتنا الوثيقة مع العالم العربيّ. هذا اقتراح لحوارٍ مُجَدَّد.

الفلسطينيّون في الضّفّة الغربيّة والقطاع، هم أساس الثّورات، حسب رأيي، بمفهوم معيّن لا يمكن التّحدّث عن عدل اجتماعيّ داخل إسرائيل في الوقت الذي نقمع فيه الفلسطينيّين، كان لنا واضحًا أنّ الخطوة الأُولى من ناحيتنا هي دعم الفلسطينيّين والتّضامن مع نضالهم نحو عدل تاريخيّ.

سؤال: هل تكتب لتحتمي، كما قال الأديب أنطون شمّاس، وأنا هنا أعتمد على ديناميكيّة بطل قصّتك «أنا من اليهود»؟

جواب: الكتابة بالأصل هي علاج قبل كلّ شيء، قبل الهويّة، وقبل الوعي، وقبل الاحتجاجات. الكتابة ساعدتني على فهم ذاتي، وحثّتني على دخول حوار، فالكتابة هي نوع من الحوار، تكتب لنفسك في البداية، وفي النّهاية تنشر ما تكتب. النّشر هو أوّل خطوة في الحوار، إشهار تجربتك ووضعها على المحكّ. الكتابة تفسّر مكانك، تموضعك. الأسئلة المركّبة تدخل كتابتك من السّاحة الخلفيّة، من الأمام، من كلّ صوب أحيانًا. أنا أكتب كي أمنح هويّتي مكانًا داخل الثّقافة، ليس فقط كتابة مقابل الأشكنازي الذي يتنكّر لليهوديّ – العربيّ، بل حّتى للشرقيّين اليهود، خاصّة الجيل الجديد، الذين يتنكّر جزء كبير منهم لأصله العربيّ. أعتقد أنّ حلقات الهويّة لدينا أكثير تركيبًا من حالة شمّاس، لأنّنا مقابل آخر خارجيّ، وآخر داخليّ، من اليهود أنفسهم.

سؤال: هل تكتب لتحتمي، كما قال الأديب أنطون شمّاس، وأنا هنا أعتمد على ديناميكيّة بطل قصّتك "أنا من اليهود"؟

جواب: نحن الكتاب لا نَكْتُبُ نصّنا على صفحة بيضاء، بل على نصوص أُخرى سابقة، نصوص لكتاب آخرين، قد كَتَبُوا. ربما تغار من هذا الكاتب، ربما أنت غاضب عليه، ربما تتماهي معه، ربما تتضامن، الكاتبُ في مُحَاججة ديناميكيّة دائمة. في النّصّ الجديد تعامل دائم مع القديم. وهذا ناهيك عن الجانب الشّخصيّ، الذي يحمل في ثناياه كثيراً من التّاريخ، دون أن نذكر تعاملنا مع شعرك كإنسان شابّ، ينظر بعين فاحصة إلى طفولته، إلى والديه، إلى بيئته، ويرتّب الأوراق من جديد. الماضي هو الزّمن الوحيد الذي نعرفه، حيث أنّنا غير مطّلعين على المستقبل، نكتب عمّا نعرفه. الحاضر للتوّ جاء ولم نكتب عنه بعد، حّتى يصير ماضيًا.

قراءتي لمجموعات درويش الشّعريّة كان لها بالغ الأثر عليّ، أدهشني كيف كَتَبَ رواية شعبه، عبر شخصه أحيانًا، أدهشتني جماليّات النّص لديه ودمجها النّاجح جدًا مع السّياسة. أعجبتني مجابهة درويش الواقع المرير، حالة الحصار التي فَجَّرَت فيه أشعارًا رائعة.

قراءتي لمجموعات درويـش الشّعريّة كان لها بالغ الأثر عليّ، أدهشني كيف كَتَبَ روايـة شعبه، عبر شخصه أحيانًا، أدهشتني جماليّات النّص لديه ودمجها النّاجح جـدًا مع السّياسة. أعجبتني مجابهة درويش الواقع المرير، حالة الحصار التي فَجَّرَت فيه أشعارًا رائعة.

نماذج من أشعار ألموج بيهار

نابلس، ١٩٦٧

ها فدوى طوقان تصمتُ قَصَائِدَ
على عتبة بيتها النّابلسيّ.
بينما ضبّاط الجيش يقفون في باحتها خائفين
متسائلين:
أَلن ينطلق بيت قصيد واحد
من قلم فدوى طوقان
فيجابهنا؟
شهر يعقبه آخر
صَمْتُها يَسْتَطِيلْ
وفي كلِّ بيت وحقل
من المساحات التي احتلّها الجيش
فإنّها تَصْمِتُ قصائدَ
أمام فوّهات البنادقْ.
توجِّهُ كَلِمَاتٍ مِنْ مدادٍ أَبْيَضَ
صَوْبَ فُوَّهَات البنادقْ.
ها فدوى طوقان تصمتُ قصائدَ
داخلَ بيتها النّابلسيّ.
يَقِفُ الجيش في باحتها
وهي تلوّح من شُبَّاكِها
قصائدَ من مدادٍ أبيض.
لا تلملم أغراضها وتسافر نحو الغربة
لكن قصائدها قد صارت غريبةً عنها.
شهر يعقبه آخر

سنتان قبل الصَّخِب

«إمّا أن تكون الكعكة لجميعهم، وإمّا ألاّ تكون كعكة»
سعاديا مرتسيانو (١٩٥٠–٢٠٠٧)
فهد أسود ومقاتل من أجل العدل
كُتِبَت هذه القصيدة سنتين قبل الصَّخَبْ
بينما جلسنا في البيوت، ولفترات
متباعدة خرجنا للتظاهر، وعلى الغالب
لم نغلق الشّوارع، لم نُقْتَدْ للأسر، لم
نشوّش حياة أحد. لن يعاود
تيدي كوليك بالصّراخ نحونا: «أيّها المخربون
ابتعدوا عن النّجيل»، وعنّا لن تقول جولدا:
«هم ليسوا بلطفاء»، ومعنا
لن يتكلّم أحد. بعد أربع سنوات
تقريبًا، حينما نكون بعد الصّخب بسنتين،
لن نذكر لماذا وَلِصَلْنَا الجُلوسَ في البيوت،
لِمَ لَمْ نَقُلْ شَيْئًا فظًّا، لِمَ
لَمْ نَصْرُخ، لَمْ نحاول التّظاهر قبل الوقت،
قبل الصَّخَبْ. الآن بالذات يَسْهُلُ الحُبَّ،
سنتين قبل، سَهُلَ الابتسام للحياةِ، سَهْلُ
حتّى أن أَعِدَ باحْتِمَالِ لِقَائِنَا
بَعْدَ انْتِهَاءِ كلّ شيء، سنتين أو أكثر
بَعْدَ الصَّخَبْ

مقابلة خاصة

أجرى المقابلة: أنطوان شلحت وبلال ضاهر

يوسي سريد: لا بديل عن تسوية وفق حدود ١٩٦٧ وتقسيم القدس كأساس للمفاوضات

اغتيال رابين تسبب باغتيال طريقه أيضًا، وسلوك باراك في كامب ديفيد زلزل العملية السياسية وأصاب «اليسار» كله في مقتل!* الاحتلال والديمقراطية لا يسيران معًا، وبما أننا لا نتنازل عن الاحتلال فإن نظامنا الديمقراطي يواجه خطرًا كبيرًا

نظرة إلى الوراء، وأخرى إلى الأمام

في نظرة إلى الوراء يعتقد يوسي سريد، الذي أشغل في حياته السياسية الطويلة مناصب كثيرة منها وزير جودة البيئة ووزير التربية والتعليم وعضو كنيست عن حزب العمل ورئيس حزب ميرتس، أن اغتيال رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق إسحق رابين في العام ١٩٩٥ تسبب باغتيال طريقه لتسوية الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني، إذ سرعان ما أدى ذلك إلى صعود رئيس الليكود بنيامين نتنياهو إلى سدّة الحكم، وقد تركز جلّ همّه منذ ذلك الوقت في كبح الاتفاقات التي تم التوصل إليها. ويؤكد أن مؤتمر القمة الذي عقد في كامب ديفيد العام ٢٠٠٠ زلزل العملية السياسية برمتها، وأنه حذّر رئيس الحكومة في ذلك الوقت إيهود باراك من مغبة الذهاب إليه لاعتقاده بأنه لم يُجهز مسبقًا بما فيه الكفاية للتوصل إلى اتفاق بشأن الحل النهائي، ولم يكن وحيدًا في تحذيره هذا، من دون أن يستبعد احتمال أن باراك ذهب إلى تلك القمة لغايات أخرى غير غاية التوصل إلى اتفاق كهذا، كما قال بلسانه في وقت لاحق، لافتًا إلى أن أداء باراك في القمة وبعدها أصاب «اليسار» الإسرائيلي كله في مقتل، بحيث لم تقم له قائمة حتى الآن.

وحرص سريد في نظرة أخرى إلى الأمام على أن يشير إلى أنه على الرغم من استحالة التوصل إلى حل للصراع في الوقت الحالي، إلا إنه ثمة حل له بطبيعة الحال، وهو كامن مثلاً في مبادرة السلام العربية التي ما انفكت إسرائيل تتجنب التعامل معها بصورة جادة، وإلى أنه لا بديل من تسوية وفق حدود ١٩٦٧ وتقسيم القدس كأساس للمفاوضات. كما حرص على أن يشدّد على أن حرب

حزيران ١٩٦٧، التي تعتبر أنجح حرب خاضتها إسرائيل، تعتبر كارثة كبرى وربما تهدّد وجودها في الصميم، وعلى أن إسرائيل بعد مرور ٤٥ عامًا على تلك الحرب باتت واقفة أمام خيار فحواه: إمّا الاحتلال وإمّا الديمقراطية، ونظرًا إلى حقيقة «أننا لا نتنازل عن الاحتلال فإن نظامنا الديمقراطي يواجه خطرًا كبيرًا».

وبين هاتين النظرتين كشف سريد، في سياق هذه المقابلة الخاصة التي أجريناها معه في بيته في تل أبيب، أنه درج على إجراء «محادثات حميمة من القلب إلى القلب» مع رابين، وكان أبرزها محادثة في القاهرة عشية توقيع الاتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية، وقال له هذا الأخير خلالها إنه توصل إلى الاستنتاج بأن للقوة مهما يبلغ بأسها حدودًا، كما أكد سريد أن رابين ردّد على مسامعه أنه تنازل عن هضبة الجولان.

وتحدث سريد أيضًا عن مقاطعته منتجات المستوطنات في المناطق المحتلة، وكيف واتته فكرة تضمين قصائد لمحمود درويش ضمن منهاج التدريس الإسرائيلي، وسخر من رئيسة حزب العمل وزعيمة المعارضة الحالية شيلي يحيموفيتش التي تقول إنها ستعالج قبل أي شيء آخر المشكلات الداخلية، وفقط بعد ذلك ستتفرغ للشؤون الخارجية، مؤكدًا أنه لا يمكن التفريق بين الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأنه يستحيل حل مشكلة اجتماعية واحدة في إسرائيل من دون أن نتحرّر من الحدبة التي اسمها احتلال.

الولادة في رحوفوت وتأثير وطأة المحرقة

يقول سريد:

«ولدت في العام ١٩٤٠، في مدينة رحوفوت. وكان والداي مدرسين. وقد هاجرا إلى البلد في العام ١٩٣٠ من بولندا هربا من هتلر والنازية. والمنطقة التي هاجرا منها كانت حينذاك جزءا من بولندا، وهي اليوم جزء من أوكرانيا. قسم من عائلتي تمكن من الهجرة (إلى فلسطين) قبلهما وبعدهما، لكن هؤلاء كانوا من عائلة أمي بالأساس، كون عائلتها كبيرة وعائلة أبي صغيرة. والذين لم يهاجروا، قُتلوا. اسم عائلتي السابق لم يكن سريد، فهذه كلمة عبرية (تعني بقايا)، بل كان شنايدر، واسم عائلة والدتي كان غروبر. وشنايدر تعني خياطا، وعلى ما يبدو أحد جدودي كان خياطا. وغيّر والدي اسم عائلتنا في نهاية العام ١٩٤٥، أي بعد الحرب العالمية الثانية، إلى سريد، لأنه اعتقد أنه الوحيد في عائلته الذي بقي على قيد الحياة بعد المحرقة. وقد تشاور والدي، الذي كان مربيا، معي في ما إذا كان هذا اسم عائلة ناجحا. كما سألني عما إذا كنت أفهم ما الذي تعنيه كلمة سريد، لكني كنت مذهولا من أنه لم يبق أحد من عائلتي على قيد الحياة سوى أنا ووالدي. وكانت هذه الذكرى الحادة الأولى في حياتي، فكلمة سريد تعني لاجئًا أيضا».

سؤال: هل تعتقد أن موضوع المحرقة أثّر عليك؟

سريد: موضوع المحرقة أثّر على الجميع. ولا شك في أن للمحرقة تأثيرًا بالغًا. والسؤال هو بأي شكل كان هذا التأثير؟. قد يؤثر بهذا الشكل، وقد يؤثر بشكل مختلف تماما. والتأثيرات قد تكون سيئة، وقد تكون جيدة. ومن الجائز جدا أن تكون لذلك تأثيرات قومية، وقد تكون هناك تأثيرات إنسانية. يبقى السؤال الأهم هو: ما هي العبرة التي نستخلصها من المحرقة؟. أعتقد أن التأثير لدي هو أنه في كل لحظة وفي كل مكان ينبغي أن تكون على أهبة الاستعداد وبالمرصاد لأي طارئ، لأن المحرقة كانت جريمة ضد الإنسانية بحجم عالمي وليس محليا. في الوقت نفسه، لا بُد من مراعاة أن الألمان لم يولدوا كي يكونوا قتلة، واليهود لم يولدوا كي يكونوا قتلى. وعموما فإن البشر الأفراد هم أناس طبيعيون وينشدون الخير، إلى أن يأتي زعماء وينفخون فيهم روحا شريرة. وأنا عادة أروي في هذا السياق القصة التالية: في العام ١٩٩٩ – ٢٠٠١ كنت أسكن في بلدة مرغليوت القريبة من الحدود الشمالية. وكان بيتي يبعد مسافة خمسين مترا عن الحدود. ولبنان كان قبالتي على الجبل. وعندما كنت أنظر من النافذة كنت أشاهد رجال حزب الله من مسافة قصيرة. وكنت ألوح لهم بيدي تحية سلام، وبدورهم كانوا يردون عليّ التحية بالحركة نفسها. وكنا نصرخ الواحد تجاه الآخر، وهم كانوا يعرفون تماما من أكون، لأنه تم النشر في وسائل الإعلام آنذاك عن انتقالي للسكنى هناك. وقد اعتقدت طوال الوقت أن هؤلاء الأشخاص هم أشخاص طبيعيون، إلى أن جاء زعماؤهم الحاليون وأثاروا روح الشر فيهم.

سؤال: إنك تتحدث عن نوعين متناقضين من تأثيرات المحرقة، فما هو مصدرهما؟

سريد: إن مصدر ذلك هو التربية قبل أي شيء آخر. وأنا شخصيًا تربيت في البيت على النظر إلى المحرقة من دون أن أفقد إنسانيتي، وكذلك في المدرسة، فقد تعلمت في مدارس متقدمة وليبرالية. وعدا ذلك هناك أسئلة تتعلق بالتاريخ البديل، أي ماذا كان سيحدث، مثلا، لو كان لدى كليوباترا أنف أطول؟. فبعد حرب الأيام الستة (حزيران ١٩٦٧)، وتحديدًا في شهر آب ١٩٦٧، سافرت مع زوجتي وابني البكر إلى الولايات المتحدة للدراسة.

وفي هذه السنوات، المؤسسة والمبلورة، من آب ١٩٦٧ وحتى آب ١٩٦٩، لم أكن هنا وإنما هناك. وقد حدث أمران: الأمر الأول هو أنني تمكنت من النظر إلى الوضع في البلد عن بعد، إذ إن هناك أمورا لا تراها عن قرب. ومن خلال رؤيتي للأمور من هناك لم أفهم ماذا يفعل المجانين هنا. والأمر الثاني وربما الأهم، هو أني تعلمت في حرم جامعي راديكالي. وينبغي أن نذكر أنه في تلك الفترة كانت تنشط حركات الطلاب الاحتجاجية وحركة معارضة الحرب في فيتنام. كانت هذه سنوات متميزة. ففي تلك الفترة قُتل روبرت كنيدي، شقيق الرئيس الأميركي جون كنيدي الذي قُتل قبل ذلك بعدة أعوام. وفي تلك السنوات قُتل مارتن لوثر كينغ أيضا. وأعلن الرئيس جونسون أنه لن يرشح نفسه مرة أخرى. كانت هذه سنوات عاصفة وكان الحرم الجامعي الذي درست فيه عاصفا. وكل هذا ترك تأثيره عليّ.

سؤال: هل كنت نشطاً سياسيًا قبل سفرك إلى الولايات المتحدة؟

سريد: نعم، ولا. فبعد أن تسرحت من الجيش عملت في إذاعة إسرائيل لمدة ثلاث سنوات. بعد ذلك اقترحوا عليّ بشكل مفاجئ، وكان عمري ٢٤ عاما، أن أكون متحدثا باسم حزب مباي. وفي تلك السنوات إذا لم تكن في الستين من عمرك لا يسمحون لك في مباي بالدخول من الباب أصلا. ورأيت أن هذا يشكل عرضًا جيدًا، إذ أنني سأتحدث باسم جميع القادة الكبار في الدولة، دافيد بن غوريون وغولدا مئير وبنحاس سابير ويغئال ألون وموشيه دايان... إلخ. وبعد مرور عام قالوا أني نجحت في عملي. ثم جرت انتخابات عامة، وكانت هذه انتخابات مهمة، لأن بن غوريون خاضها مستقلا، من خلال حزب رافي. وهذا كان يعني أنني سأخوض المعركة الانتخابية كمتحدث باسم مباي ضد رافي. وعقب الانتخابات طلب مني (رئيس الحكومة الجديد) ليفي أشكول أن أكون مستشارا سياسيا له. وكنت حينذاك في الخامسة والعشرين، وهذا منصب محترم جدا. وقد عملت في هذا المنصب لمدة عام وبعد ذلك قدمت استقالتي. أشكول كان رائعا وقد أحببته جدا، فقد كان رجلا نزيها وطبيعيا، لكنه كان يخضع لتأثيرات، وطوال الوقت كان هناك من يهمس أمورا في أذنه. وأنا لم أكن مبنيا لذلك، كنت مدللا، ولذلك تعبت وتركت المنصب. وعندما سافرت إلى الولايات المتحدة لم أكن قد فعلت شيئا يذكر هنا، ولم أكن شخصا مستقلا. رغم ذلك كتبت خطابات مثلا، إلى أن قررت يوما ما بأني سأكتب خطاباتي فقط وليس للآخرين.

سؤال: لقد عملت أيضًا فترة طويلة مع بنحاس سابير...

سريد: الإجابة هنا أيضا هي نعم ولا. كانت بيننا صداقة غريبة من نوعها، بسبب فارق السن الكبير جدا وبسبب كوننا شخصين مختلفين جدا، لكنه أحبني كثيرا وأنا أحببته. وهو اعتقد أنني سأصبح أهم شخص في البلد. وقد أراد دائما أن أعمل معه. لكنني لم أكن خبيرا في الشؤون الاقتصادية والمالية، فقد تم تعيينه وزيرا للمالية وأراد أن أعمل معه. وقد عملت إلى جانبه في معركتي الانتخابات في العام ١٩٦٥ والعام ١٩٦٩، وكان سكرتيرا للحزب حينها. وقد عملت رئيسا للدائرة الإعلامية في كلتا المعركتين الانتخابيتين. كذلك فإنه على مدار عشر سنوات، وهذه فترة طويلة، كنت ألتقي معه في بيته في كفار سابا صباح كل يوم سبت. وكانت علاقتي به متميزة جدا ولم تكن لدي علاقات شبيهة مع أي سياسي آخر. وهي لم تكن مبنية على مصالح ضيقة.

سؤال: هل كانت لدى والدك ميول سياسية؟

سريد: كان والدي منتميًا إلى حزب مباي. وكان رجلا مهما. وقد عبر جميع المراحل في الحزب. وتولى منصب المدير العام لوزارة التربية والتعليم، عندما كان المديرون العامون جديرين بمناصبهم، وعندما كانت وزارة التربية والتعليم جديرة بهذا الاسم. وكان آخر زعيم لتيار العاملين، الذي كان نشطًا في مباي إلى أن ألغاه بن غوريون. وقد حاول قادة الحزب جذب والدي إلى العمل السياسي لكنه رفض ذلك، إذ كان يرى أنه رجل تربية وتعليم ورفض الذهاب إلى الكنيست. وكان والدي راضيًا عن نفسه، سواء عندما عمل أو عندما خرج إلى التقاعد.

سؤال: فيما يتعلق بموضوع المحرقة وتأثيرها، أنت تحدثت عن تأثير قومي متطرف، هل نفهم من أقوالك أنك تلمح إلى جوهر استخدام رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو للمحرقة اليوم...

سريد: أنا لا ألمح، بل أقول ذلك بشكل واضح وصريح. لست رجل غمز ولمز، ولو كنت كذلك لربما أصبحت رئيسا للحكومة. استخدام نتنياهو للمحرقة وتشبيه أشخاص بهتلر هما أمران يثيران حنقي. كذلك فإن استخدام المحرقة لأغراض سياسية يثير الغضب. وسأروي لكما قصة، والقصة تكون أحيانا أفضل من الجواب المباشر. لدي ثلاثة أبناء: ذكران بينهما بنت، وجميعهم رائعون وموهوبون. ومثل جميع الأولاد

الألمان لم يولدوا كي يكونوا قتلة واليهود لم يولدوا كي يكونوا قتلى. وعموما البشر الأفراد هم أناس طبيعيون وينشدون الخير، إلى أن يأتي زعماء وينفحون فيهم روحا شريرة

في البلد سافرت ابنتي عندما كانت في المدرسة الثانوية إلى بولندا، إلى معسكري أوشفيتز وبيركناو. وأنا شخصيا اشتركت مرتين في «مسيرة الحياة» (التي تجري في معسكرات الإبادة النازية)، مرة كوزير جودة البيئة، ومرة أخرى كوزير للتربية والتعليم. وينبغي المقارنة بين أقوالي هناك وأقوال آخرين. وعندما عادت ابنتي من هناك، وكان هذا قبل ٢٢ عاما تقريبا، ذهبنا لاستقبالها في المطار. وعندها سألتني: «أبي، هل تعرف أحدا يدعى بيبي، شخصًا اسمه نتنياهو؟». فقلت نعم، أنا أعرفه جيدا. لماذا تسألين؟ فقالت: «أنا لا أريد أن أسمع شيئا عن هذا الرجل بعد اليوم». فسألتها: لماذا؟ ماذا فعل؟، وعلى ما يبدو أنه كان المسؤول الذي ترأس «مسيرة الحياة» في تلك السنة. وقالت: «اسمع، لقد تحدث هناك في أوشفيتز، ولم أتمكن من تحمل أقواله. كانت السياسة في رأسه طوال الوقت. قال إن هتلر هو ياسر عرفات، والفلسطينيون هم نازيون، ويريدون إبادتنا. لم أتمكن من تحمل هذا الأمر ولا أريد أن أسمع شيئا عن هذا الرجل بعد اليوم». وفي حينه لم يفكر أحد بأن نتنياهو سيصبح في يوم ما «كينغ بيبي» (في إشارة إلى التوصيف الذي خلعه عليه تقرير نشرته مجلة «تايم» الأميركية، مؤخرا). هذا جواب عن السؤال. بالتأكيد يتم استخدام المحرقة بشكل يثير الحنق، وها هو قد أثار غضب فتاة في السابعة عشرة من عمرها. ولا أعرف عدد الفتية الذين أثارت أقوال نتنياهو غضبهم، حينذاك.

وعندما كنت وزيرا للتربية والتعليم حاولت إجراء بحث حول تأثير المحرقة في أعقاب هذه الرحلات المدرسية إلى بولندا. وكانت النتيجة واضحة جدا. كل واحد يعود معززا بالأفكار التي حملها عندما سافر إلى هناك، أي أن هذا لا يغير الآراء القائمة وإنما يعززها. فإذا خرجت قوميا – تعود قوميا أكثر. وإذا خرجت إنسانيا – تعود إنسانيا أكثر. وهذا هو المهم.

ورطة الاحتلال ومقاطعة منتجات المستوطنات

سؤال: ما هي أهم الاستنتاجات الفكرية التي تكونت لديك في أعقاب حرب الأيام الستة في العام ١٩٦٧؟

سريد: عندما كانت نشوة الانتصار الإسرائيلية في أوجها، لم أكن شريكا فيها. كنت شابا. وعموما عندما تكون هناك نشوة لأي سبب كان، فأنا لا أشارك فيها. وأذكر أنه عندما وصلت النشوة إلى أوجها، بعد احتلال القدس والصراخ هنا بأن «جبل الهيكل في أيدينا»، قلت لنفسي أننا تورطنا. والحقيقة هي أني لم أتخيل إلى أي مدى تورطنا، لأني لم أتخيل أن يبقى الاحتلال لمدة ٤٥ سنة. وأن يصبح هناك أكثر من ٢٥٠ ألف إسرائيلي مستوطن. وهذا بالتأكيد ليس تغييرا للأفضل بالنسبة إلى إسرائيل، على ما أعتقد. وهناك جملة شهيرة كان يستخدمها سابير، وقد كان أبو الحمائم في إسرائيل، وهذه الجملة هي: «إلى أن نتمكن من السيطرة على المناطق (المحتلة) فإن هذه المناطق ستسيطر علينا»، وأنا كتبت هذه الجملة في خطاب لسابير في العام ١٩٦٩. وكتبت الكثير عن حرب الأيام الستة. وهذه الحرب التي تعتبر حربا ناجحة للغاية وحققت فيها إسرائيل النصر الأكبر وما إلى ذلك، تبين أنها كارثة كبرى وقد تهدد وجود دولة إسرائيل في الصميم. ليس صدفة أن أي دولة في العالم كان لديها سلطة احتلال في مكان ما، وصلت إلى اللحظة التي تعين فيها عليها أن تقرر عما ستتنازل، إما عن الاحتلال وإمّا عن الديمقراطية. والاحتلال والديمقراطية لا يسيران معا. وجميع الدول المتنورة والديمقراطية تنازلت عن الاحتلال من أجل إنقاذ الديمقراطية. ونحن لا نتنازل عن الاحتلال، ولذا فإن نظامنا الديمقراطي يواجه خطرا كبيرا. ورغم أن إسرائيل توصف كدولة يهودية وديمقراطية، بإمكاني أن أقول لكما إن إسرائيل غير الديمقراطية لن تتمكن من البقاء. ولذا فإن رؤيتي ليست متفائلة، وليس لدي أي توقعات متفائلة يمكنني أن أطرحها أمامكما. هناك أشخاص، وهم أصدقائي وهم جيدون،

الزعيم الراحل ياسر عرفات يصافح سريد.

كانوا دائما ضد المستوطنات، لكن دائما كانت لديهم مرحلة تبنوا فيها مقولة خطأ ما. واحد قال إنه ضد المستوطنات لكن لا بأس ببقاء مستوطنة أريئيل. وآخر قال إنه ضد المستوطنات لكن لا بأس ببقاء الأحياء (الاستيطانية) وراء الخط الأخضر في القدس. أو أنه ضد المستوطنات لكن غوش عتسيون لا بأس، أو الغور لا بأس. لدي لن تجد أي لا بأس. لقد عارضت المستوطنات لأنني رأيت فيها العقبة الأكبر أمام أي تسوية بيننا وبين جيراننا. وأقصد جميع المستوطنات وفي جميع الأوقات ومن دون أي استثناء. عندما كنت شخصا رسميا، وزيرا للتربية والتعليم، كان اليهود، وبضمنهم المستوطنون، والعرب متساوين في نظري. وكان لدي عمى ألوان كون الأولاد غير مذنبين بأي شيء. لكن اليوم، وفيما أنا مواطن عادي، لا أرى الأمور على هذا الشكل. ومنذ وقت طويل لم أتجاوز الخط الأخضر، كما أنني لا أشتري بضائع من صنع المستوطنات.

سؤال: هل تقاطع منتجات المستوطنات مثلما فعلت جنوب إفريقيا مؤخرا؟.

سريد: نعم. وأنا لا أفهم الضجة التي تفتعلها إسرائيل ضد جنوب إفريقيا. فهم لا يقاطعون إسرائيل، ولا حتى منتجات المستوطنات. وكل ما قاله الجنوب إفريقيون هو أنهم يريدون وضع إشارات على منتجات المستوطنات من أجل أن يتعرف عليها المستهلك، وإذا ما أراد أن يشتريها فليفعل. وهذه مسألة نزاهة تجارية. أنا لا أشتري منتجات المستوطنات لأني لا أريد تقويتها وتقوية اقتصادها. وسمعت أخيرا أن الدانماركيين يريدون وضع إشارات على منتجات المستوطنات في حوانيتهم. وهذا أمر مشابه، فهم لا يقاطعون إسرائيل ولا بضائعها، ولكن إذا ما أراد المستهلك هناك ألا يشتري منتجات المستوطنات فسيكون بإمكانه فعل ذلك من خلال وضع إشارة عليها، أي أنه لا ينبغي تضليل المستهلك.

سؤال: لكن المستوطنين أصبحوا الآن جمهورا أكبر، ويزيد عددهم عن نصف مليون، سواء في الضفة الغربية أو في القدس الشرقية...

سريد: هذا منوط بكيف يتم إحصاؤهم. أعتقد أنه في القدس (الشرقية) انتهى الأمر، والحل يجب أن يكون وفق مبدأ الأحياء اليهودية لليهود، والأحياء الفلسطينية للفلسطينيين. أنا لا أتحدث الآن بشكل مبدئي وإنما بشكل واقعي. من ناحيتي بالإمكان طرد الجميع من الأحياء اليهودية في القدس الشرقية، لكن هذا ليس واقعيا، خاصة وأنني لا أعرف أيضًا كيف سيكون بالإمكان إخلاء مستوطنات في الضفة. ولهذا السبب أوجدنا معادلة تبادل الأراضي، أي أن تتنازل من أجلي عن ٢ بالمئة من أراضي الضفة وسأعوضك في مكان آخر، إذ أنه يتم فرض وقائع على الأرض وتوجد صعوبة في إزالتها. وسيكون هذا عندما نصل إلى اليوم الذي نتفق فيه على تسوية لحل الصراع، إذا ما جاء هذا اليوم أصلا. وبناء على تلك الوقائع يتزايد عدد الذين يتحدثون عن دولة واحدة للشعبين بدلا من دولتين للشعبين. لكن يبدو لي أن هذه الفكرة سيئة جدا.

«حرب الأيام الستة»، التي تعتبر حربا ناجحة للغاية وحققت إسرائيل فيها النصر الأكبر، وما إلى ذلك، تعتبر كارثة كبرى وقد تهدد وجود دولة إسرائيل في الصميم

سؤال: لماذا؟

سريد: في الظاهر تبدو فكرة الدولة الواحدة للشعبين رائعة. لكننا لا نعيش في واقع يتيح إمكان تحقيقها. وبرأيي نموذج الدولة الواحدة، وهي ليست دولة قومية، وإنما دولة ثنائية القومية، لن يصمد. هذه وصفة لكوارث. وحتى في المناطق التي تم فيها تطبيق نموذج كهذا فإنه تفكك. وهناك أماكن ما زال هذا النموذج قائما فيها ويريدون تفكيكه. ففي دولة مثل إسبانيا يطالب الكتالونيون بالاستقلال، وكذلك الباسكيون. وحتى في بريطانيا، وهذا ليس مشابها لوضعنا بالضبط، وليت حالنا مثل حال بريطانيا، يطالب الاسكتلنديون بالانفصال. وإيرلندا هي مثال أيضا في هذا السياق. والتفكير بأنه في بلادنا بالذات، ومع كل تاريخنا البائس والترسبات والشحنات، سينجح نموذج الدولة ثنائية القومية، بينما فشل في كل الأماكن الأخرى، يستلزم قدرا كبيرا من السذاجة. ومع ذلك هناك جهات في اليمين، أشخاص قوميون، أصبحوا يتأتئون بأقوال تدعو إلى حل الدولة الواحدة. وإذا ما نظرنا إلى الوضع الديمغرافي القائم اليوم، نرى أننا نحن اليهود نعد ٦ر٥ مليون نسمة، والفلسطينيون ٥ ملايين حاليا، في الضفة والقطاع والعرب في إسرائيل. هذا يعني أن الوضع الآن يقترب من المساواة. وبعد وقت سيصبح العدد في الجانبين متساويا. هل تعتقدان أنه سيتم إعطاء مواطنة متساوية للجمهور الفلسطيني؟ وأنه سيجلس في الكنيست ٧٠ نائبا يهوديا و٥٠ نائبا فلسطينيا؟ وعندما يتساوى الميزان الديمغرافي يصبح ٦٠ نائبا لهؤلاء و٦٠ نائبا لأولئك؟ هذا ليس جديا. هناك نية أخرى (لدى اليمين الإسرائيلي) وهي إقامة دولة واحدة لشعب واحد، أي للشعب اليهودي، وليجد الفلسطينيون ترتيبا لهم، فإما ألا يكون لهم كيان قومي أبدا، ويقولون لهم انتخبوا في الأردن، وإمّا أن يتم منحهم حكما ذاتيا، لنعود إلى فترة الحكم الذاتي في عهد بيغن. لكن العالم، الآن، يستند كله إلى نموذج الدول القومية. هكذا هو النظام العالمي. وربما يتغير هذا النظام في نهاية المطاف. وأنا سأكون أول الذين يفرحون عندما يتحقق هذا. وعندما تُلغى أول دولة قومية ستكون إسرائيل والفلسطينيون الدولة الثانية. نحن أسأنا الواحد للآخر بما فيه الكفاية، ودعونا لا نستمر في حالة التدخل في حياة بعضنا البعض. أنا أدرك أن حل الدولة الواحدة هو حل نابع من اليأس. وأنا أتفهم أولئك الذين يطرحونه. قالوا لي إن أبو العلاء (أحمد قريع) أعلن مؤخرا أنه لا حل سوى حل الدولة الواحدة للشعبين. لكنني أعرف أبو العلاء منذ سنوات طويلة وأعرف أنه عارض هذا الحل، وكان من أكبر مؤيدي حل الدولتين. والآن هو يطرح فكرة الدولة الواحدة لأنه يئس. وليس صدفة أنه يئس. فالإسرائيليون والفلسطينيون يدفعونه إلى هذا اليأس، وربما يدفعه الإسرائيليون إلى هذه الحالة أكثر من الفلسطينيين. واليأس يولد حلولا ليست جيدة، وهو عموما مستشار سيء.

لا يوجد أي احتمال لحل في الوقت الراهن رغم توفر الحل

سؤال: هل تتوقع حلا من أي نوع كان في الأفق المنظور؟

سريد: ليس الآن. لا يوجد أي احتمال لحل في الوقت الراهن. غير أنه بطبيعة الحال يوجد حل، لكن ليس هناك من يمكنه تطبيقه. توجد على الطاولة مبادرة السلام لجامعة الدول العربية المدرجة منذ أكثر من عشر سنوات. وهذه أفضل مبادرة. وتتضمن كل ما حلمت به إسرائيل طوال السنوات الماضية. لكن إسرائيل لم تتطرق إليها بشكل جدي. دائما بالإمكان إجراء تعديلات على اتفاق بين أطراف. فالتسويات هي ليست أمرا سيئا، شريطة ألا تكون عفنة، بمعنى ألا ألوي ذراعك من أجل أن توافق على التسوية، لأنه في هذه الحالة لا تكون هذه تسوية وإنما إملاء. لكن إذا اتفق الجانبان على حل أو تسوية على أساس حدود العام ١٩٦٧ مع تقسيم القدس، فسيكون هذا هو الأساس للمفاوضات.

استخدام نتنياهو للمحرقة وتشبيه أشخاص بهتلر أمران يثيران حنقي. كذلك فإن استخدام المحرقة لأغراض سياسية يثير الغضب

سؤال: حدثنا عن مرحلة انتقالك من حزب العمل إلى حزب ميرتس.

سريد: أريد في البداية أن أقول شيئًا عن حزب العمل. في العادة يترك أشخاص حزبا لأنه مكان سيء بالنسبة لهم، أو لأنه لم يتم انتخابهم من خلاله، أو لأنهم لا يتوقعون أن يتم انتخابهم من خلاله، وعندها يبحثون عن ملجأ آخر. وفي حالتي كان الوضع معاكسا تماما. كان وضعي رائعا في حزب العمل. ورغم أن الجميع في الحزب لم يتفقوا مع آرائي، إلا أن علاقتي مع الجميع كانت جيدة جدا وبالإمكان إثبات ذلك. وكنت أستمتع من أنه بمجرد أن أبدأ الحديث كان الجميع في الحزب يتململون من أقوالي، وبينهم غولدا مئير. كان الأمر مسليا. ولم تكن لدي مشكلة مع هذا الأمر. لكن، حقيقة هي أنه انتخبت أربع مرات للكنيست من خلال حزب العمل، رغم أنهم لم يحبونني، وأقول هذا لصالح حزب العمل. وليس فقط أنني انتخبت وإنما في المرة الأخيرة، عشية انتخابات العام ١٩٨٤، كان الاثنان اللذان حصلا على أعلى نسبة أصوات في الانتخابات الداخلية في الحزب هما إسحق رابين وأنا. وحصلت حينها على تأييد حوالي ٨٠ بالمئة من المصوتين. ومن عدة نواح كنت مدللا. لكن عندما سألوني خلال الحملة الانتخابية في العام ١٩٨٤، ماذا سأفعل في حال تشكيل

اسرائيل ٢٠١٢: مواصلة التدحرج يميناً.

التفكير في أنه في بلدنا بالذات، ومع كل تاريخنا البائس والترسبات والشحنات، سينجح نموذج الدولة ثنائية القومية، بينما فشل في كل الأماكن الأخرى، يستلزم قدرًا كبيرًا من السذاجة

حكومة وحدة وطنية بين العمل وحزب الليكود، أي مع إسحق شامير وأريئيل شارون، وكانت إمكانية كهذه موجودة في الأفق، قلت إنني لا أعتقد بأنني سأبقى في حزب العمل في هذه الحال، لأنني لا أوافق على ذلك بأي شكل من الأشكال. وجرت الانتخابات وتم بعدها تشكيل حكومة تكتل قومي. وأنا رفضت أن أصوت لإسحق شامير كرئيس للحكومة، ورفضت أن أجلس مع شارون في حكومة واحدة. وكان هذا في منتصف حرب لبنان الأولى، أي أن التوقيت لم يكن سهلا أبدا بالنسبة لي، فقد كنت أول المعارضين الشديدين لها. وقلت إن هذا الأمر ليس واردا في الحسبان بالنسبة لي. وهناك أشخاص يعتقدون حتى اليوم أنني اقدمت على خطوة غبية عندما انشققت عن حزب العمل، وربما هم محقون. لكن زوجتي تقول لي دائما: «يوسي، لأنني أعرفك جيدا، فإنك لو لم تنشق في العام ١٩٨٤، لانشققت عشر مرات عن حزب العمل بعد ذلك». وأعتقد أنها على حق. بالإمكان القول عني كل شيء، وبعض هذه الأشياء قد تكون صحيحة أيضا، لكن ما لا يمكن قوله عني هو أنني غبي. ولا شك في أن الانتقال من حزب كبير، كحزب العمل الذي أعطاني الكثير، إلى حزب صغير، هو أمر يشبه الانتقال إلى «صحراء سياسية». لكنني شعرت حينها بأنه لا يمكنني الموافقة على التواجد في حكومة واحدة مع اليمين.

سؤال: في فترة معينة لم يكن ميرتس حزبا صغيرا كما هي حاله اليوم؟

سريد: كان ميرتس في حينه، بمصطلحات إسرائيلية، حزبا متوسطا. وبالمناسبة أنا لم أنتقل إلى ميرتس وإنما إلى حزب راتس. وهذا كان حزبا صغيرا جدا لديه أربعة أو ثلاثة نواب في الكنيست. واعتقدت في حينه أن وجود ثلاثة أحزاب يسارية صغيرة، وهي راتس وشينوي ومبام، هو أمر مبالغ فيه. وبعد ذلك توحدت الأحزاب الثلاثة وشكلت حزب ميرتس. وفي انتخابات العام ١٩٩٢ حصل هذا الحزب على ١٢ مقعدا في الكنيست، وكان برئاسة شولاميت ألوني. وفي انتخابات العام ١٩٩٩ حصل على عشرة نواب، وهذا أمر مهم.

سريد ورابين... خصومة فصداقة

سؤال: إبان فترة أوسلو، راجت في أوساط أنصار السلام آراء تفيد بأنه لن يُكتب لإسرائيل حكومة مثل حكومة رابين، التي تألفت من تحالف حزبي العمل وميرتس، وخصوصًا فيما يتعلق بموقفها من عملية التسوية السياسية؟

سريد: هذا صحيح. فما حدث في حينه لا يصدق، حيث حصل حزب العمل على ٤٤ نائبا في الكنيست، وحصل حزب ميرتس على ١٢ نائبا. وسوية مع الأحزاب العربية أصبحنا نشكل أغلبية في الكنيست مؤلفة من ٦٦ نائبا. ولم نكن بحاجة إلى أي شركاء من أحزاب اليمين. كان هذا فعلا وضعا استثنائيا وغير مألوف. بالمناسبة أريد أن أقول هنا ملاحظة جانبية أو هامشية حول تقدير لم أوافق عليه أبدا، مؤداه أنه كلما ساء وضع حزب العمل أصبح وضع ميرتس أفضل. هذا ليس صحيحا أبدا، فطوال الطريق، عندما نجح حزب العمل نجح ميرتس أيضا. وعندما فشل حزب العمل فشل ميرتس. وربما يعود سبب ذلك إلى أنه في اللحظة التي يسود فيها الشعور بأن حزب العمل سيحصل على أصواته كاملة، ولن يتضرر، يسمح الناس لأنفسهم بالتصويت لحزب ميرتس أيضا. وكلما كان حزب العمل في ضائقة، فإن ميرتس يكون أيضًا في ضائقة.

وبالعودة إلى السؤال الأصلي، فعلا لم يكن بالإمكان أن تكون هناك حكومة أفضل من حكومة رابين التي شكلها في العام ١٩٩٢.

ورابين كان ثعلبا. وأنا انضممت إلى هذه الحكومة بعد تشكيلها بثلاثة شهور، لأن رابين لم يردني في الحكومة. ولقد قام بعدة حيَل،

هناك نية أخرى (لدى اليمين الإسرائيلي) هي إقامة دولة واحدة لشعب واحد، أي للشعب اليهودي، وليجد الفلسطينيون ترتيبا لهم، فإما ألا يكون لهم كيان قومي أبداً، ويقال لهم انتخبوا في الأردن، وإما أن يتم منحهم حكما ذاتيا

اشترك فيها زملاء لي، من أجل ترتيب الأمور بحيث لا أدخل إلى الحكومة. وأقول بتواضع إن هذه الحيل كانت واضحة لي، لأني كنت أكثر شخص مركزي في ميرتس. وفي حينه كان هناك ترتيب داخل ميرتس، يقضي بأن يحتل رؤساء الأحزاب الثلاثة السابقة التي يتكون منها ميرتس الأماكن الثلاثة الأولى في قائمته الانتخابية. وأنا لم يزعجني أن أكون في المكان الرابع. لكن مكانتي لم تكن نابعة من موقعي في قائمة الحزب. والحيلة كانت أنه تم إدخال الثلاثة الأوائل في القائمة إلى الحكومة والرابع استثني.

وأذكر أنه في أحد الأيام بقيت في البيت مع ابني الصغير. وكنا نشاهد في التلفزيون مراسم تنصيب الحكومة وأداء الوزراء يمين الولاء في الكنيست. وعندها سألني ابني: «أبي، إذا لم تكن في هذه الحكومة، فبأي حكومة ستشترك؟». ورابين نفسه لم يرغب في وجودي في الحكومة بسبب خلافات دبّت بيننا في الماضي. فقد كانت هناك نقاشات فيما بيننا، بالأساس من فترة الانتفاضة الفلسطينية الأولى، عندما صرح رابين بأنه يجب تكسير عظام الفلسطينيين. وقد وجهت له انتقادات شديدة حينها من على منصة الكنيست، وقلت له «أنت وزير دفاع سيء». كذلك جرت نقاشات بيننا إبان حرب لبنان الأولى. فرابين عارض الحرب في البداية، لكنه بعد ذلك رافق شارون وسافر معه إلى بيروت. كذلك أسدى نصائح إلى شارون بشأن تشديد الحصار. وعلى أثر ذلك جرت نقاشات شديدة بيننا. لذلك لم يرغب في وجودي في حكومته. لكن بعد عدة أسابيع من تشكيل الحكومة، كان ملزما بالاجتماع معي بين حين وآخر لأني كنت رئيس كتلة ميرتس البرلمانية. وهذا الوضع سمح لنا بالالتقاء بين حين وآخر. وعندها بدأ رابين يسأل المقربين منه عما إذا كان بالإمكان الاعتماد عليّ. وقالوا له إن هذا ممكن وأن بإمكانه أن يتصالح معي. وفي أحد الأيام اتصل رابين بي وبلغني بأنه يريد أن أنضم إلى الحكومة. فأجبت بالإيجاب. وسألني عن رأيي بتولي منصب وزير شؤون البيئة، فأجبت بأنني مرتبط بهذا الموضوع، وأنه لا توجد أي مشكلة لدي في تولي هذه الحقيبة. هناك قاعدة أساس في مجال المسرح تقول إنه لا توجد أدوار صغيرة، وإنما يوجد ممثلون صغار. وعندما دخلت إلى الحكومة حدث تحول بيننا بمقدار ١٨٠ درجة، وأصبحت أكثر شخص في الحكومة مقربا من رابين. وكان يستشيرني في أي موضوع. وهو أصر على أن أكون عضوا في طاقم المفاوضات مع الفلسطينيين، الذي ضم ثلاثة أشخاص، هو ووزير الخارجية في ذلك الوقت، شمعون بيريس، وأنا. وتم هذا رغم استياء الوزراء من حزب رابين. وعندها أصبحت هناك عبارة متداولة هي أن «رابين تمرتس» (أي أصبح يحمل الأفكار السياسية لحزب ميرتس). لكن رابين لم يحب هذه العبارة.

وكثيرا ما تم طرح السؤال: ما الذي حدث لرابين؟ هل أصبح من حزب ميرتس؟ الحقيقة هي أنه حدث لديه انقلاب في أفكاره. وقد قال لي ذلك. ولا يتعين علي أن أتكهن لأنه هو بنفسه قال لي هذا. وأنا أذكر متى قال. لقد قال عدة مرات، لكنني أذكر جيدا مناسبة مميزة، وذلك عندما سافرنا إلى القاهرة للتوقيع على اتفاق مع عرفات، ورفض عرفات حينها التوقيع وحدث حرج كبير. وقد تواجدنا، الحاشية الفلسطينية كلها والحاشية الإسرائيلية كلها، في قصر حسني مبارك. وبدأوا يصوغون التفاصيل الأخيرة للاتفاق. وكان مبارك يذهب إلى النوم مبكرا. لكن تعين علينا أن نبقى يقظين طوال الليل. وقد أرسلوا بيريس إلى مبارك كي يبقى الرئيس صاحيا. وفجأة وجدنا نفسينا، أنا ورابين، عاطلين عن العمل، نجلس وحدنا في غرفة كبيرة للغاية في القصر. وكان يدخل أحد ما بين الحين والآخر. وكلانا مدخنان. وفجأة انتهت السجائر التي معنا. فقال رابين إنه سيذهب للبحث عن سجائر، لكنني تطوعت للبحث عن سجائر بدلا منه. وفعلا أخذت سجائر من حارس في القصر. ولعلمكما، رابين لم يكن رجل محادثات عميقة، وخصوصا محادثات حميمة من القلب إلى القلب. لكنني أجريت معه محادثات كهذه، لأنه في تلك الليلة كان لدينا متسع كبير من الوقت. وكل مرة أذكر هذه المحادثة يقشعر بدني. وقال لي في تلك الليلة حرفيًا ما يلي: «يوسي، سأقول لك ما هي النتيجة التي توصلت إليها. إن الشعب لا يمكنه أن يُجهد

ثمة أمور يمكنني أن أتكهن بها، وثمة أمور أخرى أعرفها بشكل حقيقي. رابين تنازل عن هضبة الجولان، وأنا أعرف هذا بكل تأكيد لأني سمعت ذلك منه

عضلاته أكثر مما ينبغي، ونحن نجهد عضلاتنا منذ عشرات السنوات، وفي النهاية لا بُدّ من أن تتعب العضلات. الأمر الثاني، هو أن جيشنا ممتاز، لكن الجيش أيضا لا يمكنه أن يعرض أكثر مما يمكن لأفضل جيش في العالم أن يقترح. وأنا لا أريد أن أضع الجيش الإسرائيلي أمام امتحانات ليست ضرورية، لا أريد أن أضع الجيش الإسرائيلي في امتحانات تكون فيها خيارات. وقد أخذت على عاتقي التدقيق في أي احتمال، مهما يكن صغيرًا، وطرق جميع الأبواب كي أكون واثقا من أني فعلت كل شيء من أجل الوصول إلى تسوية».

أنا لا أقول إنه لا يمكن خداعي. وبالإمكان القول عن رابين أمورا كثيرة، لكنه لم يكن محتالا. وحتى ألد أعدائه لم يقولوا عنه إنه محتال، بل على العكس. كانوا يقولون إن مشكلتهم معه هي أنه يقصد ما يقول. وعندما قال وجهة نظره هذه قررت أن أساعده بأقصى ما أستطيع، وحتى لو اضطررت إلى التنازل عن شيء ما، وأنا لست معروفا بأنني أتنازل بسهولة. لكنني قررت أن أتنازل عن أمور كثيرة من أجل أن أسهل الأمور عليه. ولقد كانت بيننا علاقات جيدة وكنت أزوره في بيته كثيرا. وأنا لست زائرا دائما في بيت أي سياسي. كما أن السياسيين لا يزورونني في بيتي. وزملائي هم رفاقي في العمل، والطريق، لكنهم ليسوا اصدقاء شخصيين لي. أصدقائي قليلون وهم ليسوا من الوسط السياسي.

ثمة أمور يمكنني أن أتكهن بها، وثمة أمور أخرى أعرفها بشكل حقيقي. ومن هذه الأمور الأخيرة أيضًا أن رابين تنازل عن هضبة الجولان، وأعرف ذلك بكل تأكيد لأني سمعت هذا الأمر منه. لقد أبلغني بما قاله للأميركيين وأية وديع منحها لهم، ولا أحد يمكنه أن يروي لي أساطير في هذا الصدد. لكنني لم أسمع منه عما كان يفكر فيه بشأن القدس. لكن من خلال قناعته الداخلية، أنا متأكد أنه كان سيمضي بعيدا. فقد كان يدرك أنه في بداية الطريق وحسب، وأن نهاية الطريق بعيدة جدا. وكان يدرك إلى أين ستؤدي هذه العملية. وكان يدرك ما هي الشروط الضرورية من أجل التوصل إلى تسوية بيننا وبين الفلسطينيين.

سؤال: هل كان رابين يخشى من تشكل خطر على إسرائيل جراء استمرار الاحتلال؟

سريد: هذا أمر مؤكد ولا لبس فيه.

سؤال: وهل الوضع القائم الآن هو نتيجة لاغتياله؟

سريد: من المنطقي أن نقول هذا، فلقد قُتل. ونحن درجنا على القول في مراسم إحياء ذكراه إن الرجل قُتل لكن طريقه لم تُقتل. غير أن طريقه قُتلت أيضًا. ومن المنطقي القول كذلك إن الوضع كان سيبدو مختلفا لو بقي رابين على قيد الحياة. فقد كان هناك شمعون بيريس (الذي خلف رابين)، وكعادته طبخ مسألة الانتخابات (بعد شهور معدودة)، وصعد نتنياهو إلى سدة الحكم. وكل وجود نتنياهو كان من أجل إحباط الاتفاقيات. وقد نجح بقدر كبير في تحقيق ذلك.

سؤال: فترة كامب ديفيد العام ٢٠٠٠ كانت فترة مهمة وخطرة، كيف تلخصها؟ وما هي برأيك أبرز تداعياتها؟

سريد: حسنا. بداية إليكم قصة أشبه بقصص ألف ليلة وليلة. إنها قصة السرير، وينبغي أن تدخل في إطار القصص الكلاسيكية. أنا، كوزير في حينه، عارضت عقد مؤتمر القمة في كامب ديفيد. وذهبت عندها إلى (رئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود) باراك وقلت له «لا تذهب إلى هذا المؤتمر». ورد عليّ مستغربًا قولي هذا. وأوضحت له أن هذه القمة ليست جاهزة وأنها ثمرة غير ناضجة، مثل الحصرم. وسيكون فشلها مدعاة لبكاء الأجيال سنوات طويلة. وسيتم تدمير كل شيء. كل هذه القمة ليست جاهزة، وخاصة موضوع القدس ليس جاهزا. وأضفت: إن ما تقترحه جيد، لكن عرفات لا يمكنه قبوله. وأنت لا تقترح ما يمكن أن يقبل به عرفات. لا جدوى من الذهاب إلى القمة إلا إذا تم تجهيزها مسبقا. لكن باراك لم ينصت إلي. ولم أكن الوحيد الذي حذر باراك.

وهناك فيلم رائع أعرضه أمام الطلاب في الجامعة، وهو فيلم وثائقي يتحدث عن الانتفاضة. ويظهر في الفيلم أشخاص معروفون، وهم أيضا يقولون لباراك أمورا مشابهة لتلك التي

قلت لباراك ألا يذهب إلى قمة كامب ديفيد في العام ٢٠٠٠ لأنها ليست جاهزة ولكونها ثمرة غير ناضجة، حصرمًا، ولكون فشل القمة سيكون مدعاة لبكاء الأجيال سنوات طويلة، وسيتم تدمير كل شيء... لكن باراك لم ينصت إليّ، ولم أكن الوحيد الذي حذر باراك من مغبة هذا الأمر

قلتها له. حسنا، في نهاية المطاف، هو لم يستمع للنصائح وقرر الذهاب إلى قمة كامب ديفيد. عندما قرر الذهاب إلى القمة، كنت رئيس حزب ميرتس. ورغم كل شيء يوجد لهذا الحزب حصة في كل ما يتعلق بالسلام. وكان باراك يقول لي طوال الوقت إنه يريد أن أذهب معه إلى القمة. وأنا لم أرغب في الذهاب معه، لأنه عندما أكون هناك لن أتمكن من مناقشة رئيس حكومتي. وينبغي أن أحافظ على الزمالة بيننا. ورأيت أن ثمة أمورا ستطرح هناك ولن يكون بإمكاني الموافقة عليها أو تأييدها. كذلك فإنه عندما نعود إلى البلاد سيتعين عليّ أن أدافع عن باراك. فلماذا عليّ أن أفعل ذلك؟ لكن ما حصل هو أن رفاقي في ميرتس كانوا يحثونني على السفر معه. واعتبروا أنه ليس واردا في الحسبان ألا أسافر. وهم لم يفكروا مثلي. وقالوا لي إنه ليس معقولا عقد مؤتمر سلام من دون أن يكون حزب ميرتس حاضرا فيه. ونحن شركاء مهمون في الحكومة، ونحن مرتبطون بهذه الأمور ربما أكثر من أي حزب آخر. عندها قلت لباراك: حسنا، إذا أردت أن أسافر معك فإنني سأسافر. لكن قبل أسبوع من السفر لم يتحدث معي أحد ولم أسمع شيئا عن القمة.

وبدأت أشك في أن شيئا ما هنا ليس على ما يرام. وكنا سنسافر ليلة يوم الأحد. ومر يوم الاثنين الذي سبق السفر، وبعد ذلك مرّ يوم الثلاثاء ويوم الأربعاء ولم يتصل بي أحد للتحدث عن السفر والقمة. وأنا كنت متأكدا من أن مشاورات جارية، وأنا خارج هذه المشاورات. لم أكترث، لأني لم أرغب في السفر، لكن رفاقي كانوا مهتمين. واتصلت بجومس (كنية عضو الكنيست والوزير في حينه حاييم أورون من حزب ميرتس). وهو سألني ما إذا كان باراك قد تحدث معي. قلت لا. فاستغرب. وقلت له إني أرجوه جدا باسم الصداقة التي بيننا وأتوسل إليه ألا يتحدث مع ديوان رئيس الحكومة ويصرخ عليهم هناك لأنهم لم يتحدثوا معي، وعندها سيرغمهم على التحدث معي. وقد وعدني بألا يفعل ذلك. لكن بعد عدة ساعات، وكان الوقت ما زال ظهيرة يوم الجمعة، تلقيت اتصالا هاتفيا من ديوان رئيس الحكومة، وأبلغوني بأن رئيس الحكومة يريد أن يلتقي بي في ديوانه في القدس. وحاولت أن أتهرب من اللقاء والقول أنه لا جدوى منه وأنه يصعب علي السفر من بلدة مرغليوت في أقصى الشمال إلى القدس.

حاولت التهرب، لأني كنت أدرك تماما أنه لا تتم دعوتي إلى لقاء مع باراك مساء السبت من أجل التحدث عن السفر في اليوم التالي، وإنما للتحدث عن أسباب عدم سفري إلى مؤتمر القمة. لم أنجح في التهرب من اللقاء، وذهبت إلى ديوان رئيس الحكومة. وقررت ألا أذكر كامب ديفيد خلال اللقاء مع باراك. وتحدثنا، وأنا لا أذكر الآن عما تحدثنا. وفي النهاية فقدت صبري وبدأت أتململ في مقعدي والقيام بحركات تشير إلى أني على وشك المغادرة. وقد فهم باراك أنني سأنهض، فقال: «لحظة يا يوسي، لقد نسيت. اسمع، أردت أن أقول لك لماذا أنا آسف جدا على عدم تمكنك من السفر معنا». فقلت في قرارة نفسي بأني سأصعب الأمور عليه، ولكن بهدوء. وسألته: «حقا؟! لماذا لا يمكنني السفر؟». وأجاب باراك: «لم يبق أي سرير في كامب ديفيد». نظرت إليه نظرة ذات دلالة وقلت له: «ايهود، أنت تهينني. ألم تجد سببا أفضل من السرير؟ يوجد لدي في البيت سرير متنقل. وإذا لم يكن هناك سرير في كامب ديفيد بإمكاني أن آخذ سريري معي». فقال إن المسألة لا تتعلق بالسرير وإنما بعدم وجود غرفة خالية. فقلت: «اسمع يا إيهود، أنا وزير في حكومتك، وعموما لا أميل إلى إقحام أمور شخصية في العمل. وعلى كل واحد منا أن يقوم بعمله على أفضل وجه. لكن في كل ما يتعلق بالعلاقات الشخصية بيننا ليست لدي علاقات معك. وقد فقدت الاهتمام بك. ولست معنيا بالنقاش معك». وبعد أن استمع إلى كلماتي هذه اصفر وجهه وقمت وغادرت الديوان. وبعد حين، تأكدت أنني كنت على حق. لماذا يتعين عليّ أن أتحمل الشراكة معه في كامب ديفيد. ومن الجهة الأخرى فإن هذه شهادة على

شخصية باراك المريبة.

سؤال: أليس من الجائز أيضا أن باراك كان مقتنعا مثلك بأن هذه القمة ليست جاهزة بالشكل الصحيح، وأنه قرر الذهاب إليها بنية مسبقة لتفجيرها؟

سريد: بعد أن حدث ما حدث، فإن روايته ملائمة لروايتكما. وعمليا هو قال إنه لم يتنازل عن شيء وأنه «سافر إلى القمة من أجل أن ينزع القناع عن وجه عرفات الحقيقي». وإذا كان قد قال هذا بنفسه، فعلى ما يبدو أن ما تقولانه ليس بعيدا عن الحقيقة. ربما كان قد خطط هذا من أجل أن يقنع الجمهور في إسرائيل، إذ قال بعدها: هل ترون، ليس هناك من يمكن الجلوس معه (في الجانب الفلسطيني)؟. وربما اعتقد أن الفلسطينيين سيقبلون اقتراحه. فقد قال لي أنه بمجرد أن يطرح اقتراحه فإنه سيتم التوصل إلى اتفاق خلال خمس دقائق. وأنا لا أعرف ما إذا كانت لديه نية مبيتة أم أنه أطلق تصريحه بأنه ليس هناك شريك فلسطيني، بعد أن حدث ما حدث في القمة. لكن هذا لا يغير شيئا. فهو قفز إلى بركة من دون أن يفحص ما إذا كان يوجد فيها ماء أم لا وكسر رأسه. وأنا لا يهمني أن يكسر رأسه، لكنه في الواقع كسر رؤوسنا جميعا.

سؤال: زميلك حاييم أورون قال في مقابلة صحافية بعد تركه الكنيست إن باراك دمّر اليسار الإسرائيلي.

سريد: يعتبر حزب العمل في نظر الجمهور الإسرائيلي حزب اليسار الرئيس. وفي واقع الأمر، هذا الحزب لم يكن حزبا يساريا أبدا، لا من الناحية السياسية ولا من الناحية الاقتصادية، وخصوصا خلال فترة ولاية باراك في رئاسة الحزب. وعندما يقول رئيس المعسكر كله أنه لا يوجد بين الفلسطينيين من يمكن التحدث معه، وأنه لا يوجد ما يمكن التحدث حوله، وأنه أعطى الفلسطينيين كل شيء والفلسطينيون رفضوا، فإن هذا سيظل يلاحقنا طوال الوقت. وما فعله باراك في كامب ديفيد كان عبارة عن زلزال. والأرض ما زالت تهتز. ورئيسة حزب العمل الحالية (شيلي يحيموفيتش) لديها موقف غريب، الآن. فهي تقول إنها ستعالج قبل أي شيء آخر المشكلات الداخلية، وفقط بعد ذلك ستتفرغ جلالتها للشؤون الخارجية. لكن ليس صحيحا التفريق بين الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فكل هذه هي قضية واحدة. فقط في الخزانة توجد أدراج، لكن الحياة ليست مقسمة إلى أدراج، وكل شيء موجود في الحيز نفسه. هل تعتقدان أن بالإمكان حل مشكلة اجتماعية واحدة في إسرائيل من دون أن نتحرّر من تلك الحدبة التي اسمها احتلال؟.

سؤال: لدى إشغالك منصب وزير التربية والتعليم في حكومة إيهود باراك، حاولت من دون نجاح كبير أن تدرج قصائد محمود درويش ضمن مناهج التدريس الإسرائيلية... كيف واتتك الفكرة؟ وماذا كانت دوافعك؟ ولماذا لم تنجح؟.

سريد: كنت صديقا لمحمود درويش، فأنا أديب وشاعر أيضا. وأعتقد أن محمود درويش هو شاعر مهم، بمعنى أنه شاعر أولا وقبل أي شيء. والشعب الفلسطيني ينظر إليه على أنه الشاعر القومي. وقد التقيت به عدة مرات. وفي أحد الأيام، وأعتقد أني كنت قد أصبحت حينها وزيرا للتربية والتعليم، روى لي درويش أنه تعلم قصائد الشاعر العبري حاييم نحمان بياليك، وأن هذا كان مهما جدا بالنسبة له، لأن بياليك كان شاعرا متميزًا وأن الإسرائيليين ينظرون إليه على أنه الشاعر القومي. وقال إنه من خلال قصائد بياليك تعلم عنا أكثر مما كان يمكن أن يتعلم من جميع كتب التاريخ، واطلع على صدماتنا وتخوفاتنا وآمالنا. وهذا أعجبني كثيرا. وبعد أن عدت إلى بيتي قلت لنفسي: «يا الله ما أغباني، يحكي لك محمود درويش عن مدى اهتمامه بتعلم بياليك. فلماذا لا يتعلم الأولاد الإسرائيليون بعض قصائد محمود درويش؟ فهذا مهم لهم أيضا». بعدها اخترت شخصيا ثلاث قصائد لدرويش كانت جميلة في نظري. ولا تظنان أنني شخص ساذج. ولم أكترث بغضب البعض هنا. لكن ولايتي في الوزارة كانت قصيرة لأسفي الشديد. وسرعان ما خلفتني ليمور ليفنات (وزيرة التربية والتعليم في حكومة أريئيل شارون الأولى) وتم دفن كل هذا المشروع. لكني سأكشف لكما، وهذه معلومة أعرفها بشكل شخصي، أن ثمة مدارس يهودية كثيرة في إسرائيل ما زالت تدرس قصائد محمود درويش على الرغم من شطبها رسميًا من مناهج التدريس.

يحزقئيل درور *

عن ضرورة الدمج بين ضرب المنشآت النووية الإيرانية والتقدم بمبادرة سلام إقليمية

[مذكرة صادرة عن «مركز بيغن- السادات للدراسات الإستراتيجية» في جامعة بار إيلان، أيـار ٢٠١٢]

توطئة

يتفحص هذا المقال الخيار المتمثل في مهاجمة إسرائيل للمنشآت النووية الإيرانية، وذلك استنادا إلى فرضيتي عمل:

الفرضية الأولى أن إيران تبذل كل ما في وسعها للوصول إلى امتلاك قدرة نووية عسكرية، وأن نيتها تتجه إلى صنع سلاح نووي، وأن تكون «دولة عتبة» مهيأة لصنع وإنتاج مثل هذا السلاح خلال وقت قصير جداً منذ اللحظة التي تقرر فيها القيام بذلك. وتعتبر هذه الفرضية، في ضوء المواد المنشورة علنا، فرضية قوية جداً تستوجب من إسرائيل العمل كما لو أن نية إيران هي في هذا الاتجاه بالفعل، إلا إذا ثبت عكس ذلك، أو إذا غيرت إيران سياستها بصورة مثبتة بمصداقية كاملة.

أما فرضية العمل الثانية فمؤداها أن إسرائيل قادرة على توجيه ضربة لمنشآت إيران النووية تؤجل امتلاكها للسلاح النووي لمدة ثلاث أو أربع سنوات على الأقل، مع احتمالية عالية جدا بنجاح مثل هذه الضربة، واحتمالية ضئيلة جدا بفشلها فشلا ذريعا. وتنطوي هذه الفرضية أيضا على إمكانية القيام بعمليات تحول دون قدرة إيران على استئناف أو تجديد مساعيها وبرامجها النووية. في المقابل ثمة تحفظ يقيد هذه الفرضية وهو وجوب تنفيذ الضربة الإسرائيلية قبل أن تتمكن إيران من إخفاء وحماية منشآتها الذرية الحساسة بشكل يحصنها ضد أي ضرر حقيقي توقعه الوسائل الهجومية الموجودة في حوزة إسرائيل (والتي تختلف جزئيا عن الوسائل الموجودة في حوزة الولايات المتحدة)، لا سيما وأن الفترة المتاحة لإلحاق مثل هذا الضرر آخذة في التقلص. فالمعلومات العلنية لا تتيح تقدير أمد هذه الفترة بصورة موثوقة، ومن المشكوك فيه أن تكون أجهزة الاستخبارات قادرة على الإشارة إلى تاريخ أو موعد دقيق، لا سيما وأن الحديث يدور على درجات أقل أو أكثر

* أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية- القدس.

ثمة من يقول إن المبادرة لحرب وقائية أمر مرفوض أخلاقيا، خاصة إذا كان من غير الممكن التيقن من أن عدم شن حرب كهذه سيؤدي إلى وقوع حرب أشد ضراوة في المستقبل. غير أن هذا الموقف يعتبر في حقيقة الأمر موقفا ساذجا ينبغي رفضه فهو يفتقر لفهم السياسة التي تبحث، بحكم جوهرها، في مستقبل غير مؤكد، كما لا يعطي وزنا للمبدأ المهم المتمثل في منع سقوط ضحايا في المستقبل، وبعبارة أخرى فإن المستقبل غير قائم في حسابات أصحاب هذا الموقف. فضلا عن ذلك فإن هذا الرأي ذاته يتمسك بما هو «يقيني» أو «مؤكد»، ويتجاهل الـ «ربما»

من «قابلية الضرر» أو «الحصانة» تبعا لنوعية الضربة الهجومية. وفي كل الأحوال فإن الوقت المتاح لتوجيه ضربة إسرائيلية ناجحة قصير نسبيا.

وتستند الفرضية بشأن القدرة العسكرية لإسرائيل على إلحاق ضرر كبير بالمنشآت النووية الإيرانية، على تقديري الشامل لقدرات الجيش الإسرائيلي، وعلى أنه في غياب توفر مثل هذه القدرة سوف تمتنع إسرائيل عن مهاجمة المنشآت الإيرانية.

وإذا كانت فرضية العمل هذه غير صحيحة، فإن الطرح والتوصيات الواردة في هذا المقال، تغدو نافلة، لكنني أعتقد أن الفرضية صحيحة، ومن يدعي خلافا لذلك عليه أن يبرهن صحة إدعائه.

إن تناول الموضوع في وسائل الإعلام ومن قبل الخبراء ومراكز الأبحاث على اختلافها، لا يتسم بالموضوعية أو المصداقية، وذلك لأنه ينقصه الإلمام بالخطط التنفيذية للجيش الإسرائيلي، والمعلومات المتعلقة بالمنشآت النووية الإيرانية وقابلية المس بها. كذلك فإن جزءا من التصريحات والتقديرات المطروحة علنا من جانب مسؤولين كبار في الأجهزة والهيئات الأمنية، في الماضي والحاضر، ليس مقنعا بالضرورة بل وتشوبه الشكوك في بعض الحالات.

إن المهمة الأولى لهيئات الأمن القومي هي العمل من أجل تقليص المخاطر التي تهدد أمن إسرائيل وأمن سكانها، قدر الإمكان (وكذلك المساعدة، إذا ما اقتضى الأمر، في تعزيز أمن اليهود أينما كانوا، وسط التعاون الوثيق مع السلطات المحلية). ويتطلب ذلك تشخيص التهديدات الرئيسة وتقدير مغزاها وتفحص بدائل المواجهة.

وتشمل سيناريوهات التهديد، على سبيل المثال لا الحصر: تجدد الجبهة الشرقية، حرب على الحدود الشمالية، أزمات مواجهات مع مصر، هجمات صاروخية، انتفاضة من نوع جديد، هجمات إرهابية كبيرة، هجمات جماهيرية واسعة النطاق على إسرائيل، أشكال حديثة من المقاومة الشعبية السلبية غير العنيفة، وغير ذلك.

في هذا المقال سأركز على التهديد الأخطر في المستقبل المنظور، والمتمثل في إيران نووية معادية لإسرائيل بدرجة متطرفة.

في ضوء خطر مستقبلي جسيم

إن المأزق المبدئي إزاء خطر مستقبلي محتمل، هو بين عملية وقائية في الحاضر وبين الانتظار حتى يتجسد هذا الخطر أو يصبح وشيك التحقق. وفي هذا السياق فإن العوامل الرئيسة التي يجب أن تؤخذ في الحسبان هي درجة إحتمالية تجسيد الخطر والضرر المترتب على ذلك في هذا المستقبل أو ذاك، مقابل تكلفة العملية الوقائية في الحاضر. فإذا كان الخطر المستقبلي ذا احتمالية تحقق ضئيلة في المستقبل البعيد تكون حالة عدم الوضوح تجاهه كبيرة جداً بالضرورة، ولا يوجد فرق كبير بين الضرر المتوقع في المستقبل وبين تكلفة القيام بعملية وقائية في الحاضر، فإن البديل المفضل حينئذٍ هو الانتظار. في المقابل إذا كانت احتمالية تحقق الخطر في مستقبل قريب نسبيا، عالية، وإذا كان من المتوقع أن يكون الضرر أكبر كثيرا من تكلفة عملية تمنع الضرر في المستقبل، فإن البديل المفضل يكون عندئذٍ القيام بعملية وقائية.

ثمة إمكانية إضافية وهي عندما تكون احتمالية تحقق الخطر في المستقبل ضئيلة أو ضئيلة جداً، أو – وهذه مسألة مختلفة تماما– غير قابلة للتقدير، لكن الضرر الذي سينجم عنها يفوق بما لا يقاس تكلفة العملية الوقائية. أحد الأمثلة على ذلك، شن حرب في الحاضر ضمن ظروف مريحة، بهدف منع حرب في ظروف أصعب، يمكن أن تندلع في مستقبل منظور. ذلك بوضوح هو الوضع فيما يتعلق بالحسم الإسرائيلي حول ما إذا كان يجب

مناورة لسلاح الجو الاسرائيلي.

مهاجمة منشآت إيران النووية.

ويدور الحديث هنا على مسألة مواجهة وضعية «صعبة» من انعدام اليقين، والتي لا يمكن فيها التكهن بنتائج وفق سلم احتمالات، فصورة النتائج في حد ذاتها غير قابلة، في جانب منها، للرؤية مسبقا، كما ولا يجوز استبعاد نتائج تتعدى التفكير المسبق. إذا عدنا لمثال الحرب أعلاه، فإنه ما من يقين بشأن تكلفة حرب تنشب الآن، حتى وإن كان التقدير الأفضل بأن هذه التكلفة ستكون منخفضة نسبيا، كما أنه لا يقين بأن حربا سوف تنشب في المستقبل، وليس هناك وضوح بشأن النتائج الممكنة لهكذا حرب، حتى وإن كان هناك أساس قوي للتقدير بأن احتماليتها عالية وأن تكلفتها باهظة.

ثمة من يقول إن المبادرة لحرب وقائية أمر مرفوض أخلاقيا، خاصة إذا كان من غير الممكن التيقن من أن عدم شن حرب كهذه سيؤدي إلى وقوع حرب أشد ضراوة في المستقبل. غير أن هذا الموقف يعتبر في حقيقة الأمر موقفا ساذجا ينبغي رفضه فهو يفتقر لفهم السياسة التي تبحث، بحكم جوهرها، في مستقبل غير مؤكد، كما لا يعطي وزنا للمبدأ المهم المتمثل في منع سقوط ضحايا في المستقبل، وبعبارة أخرى فإن المستقبل غير قائم في حسابات أصحاب هذا الموقف. فضلا عن ذلك فإن هذا الرأي ذاته يتمسك بما هو «يقيني» أو «مؤكد»، ويتجاهل الـ «ربما» حتى لو كانت الاحتمالية عالية، الأمر الذي يؤدي إلى استبعاد أي جهد أو محاولة للتأثير على المستقبل، الذي يرتبط دائما بحالة من انعدام اليقين إلى هذا الحد أو ذاك.

كثيرون ممن يعارضون قيام إسرائيل بعملية عسكرية ضد منشآت إيران النووية بحجج أخلاقية، وسط تغليب تفادي سقوط ضحايا وخسائر بشرية بشكل مؤكد في الحاضر على فرصة تجنب وقوع خسائر بشرية أكبر في المستقبل، يؤيدون بحماس أخذ مخاطر أمنية مؤكدة في الحاضر من أجل فرص سلام مستقبلية غير مؤكدة. ليس في هذا ما يدعو للاستغراب، ذلك لأن الناس لا ينظرون بصورة ثابتة ومنهجية لأبعاد الزمن ودرجات الخطر. غير أن أي سياسة مسؤولة ملزمة من الناحيتين الأخلاقية والعملية على حد سواء بتجنب قصورات في التفكير وميول من هذا القبيل، لا سيما حين يتعلق الأمر بحياة الناس ومصير أمة.

إن من واجب زعماء الدول والحكومات الصمود أمام الضغوط القيمية والنفسية وأن يقدموا على اتخاذ القرارات الحاسمة التي تعتبر بمثابة مراهنات ضبابية مثلى، بعد تفكير عميق ومن خلال الشعور بالمسؤولية، مع إبداء الحزم اللازم في الوقت ذاته، حتى لو تعذرت إمكانية شرح القرار للجمهور العريض في البلاد أو في الدول الأخرى.

لذلك ينبغي أن يكون المبدأ الموجه هو أعطاء وزن كبير لتفادي مخاطر مستقبلية، ولو بثمن في الحاضر، شرط أن يكون الحديث يدور من جهة عن خطر جدي في المستقبل، بمعنى إمكانية حقيقية مرتبطة بضرر جسيم، وعلى إحتمالية عالية لتقليص خطر مستقبلي بشكل كبير، بتكلفة أقل في الحاضر، من جهة أخرى.

مع ذلك يجب أن يكون واضحا أن الحديث يدور هنا على «رهان غامض»، ذلك لأن تقدير نتائج البديل المتمثل في شن عملية عسكرية في الحاضر وبديل عدم القيام بذلك، لا يعدو كونه فرضيات معقولة، وأحيانا مجرد تخمينات، في ظل بقاء قدر كبير من انعدام اليقين. ومما لا شك فيه أن ضرورة «المقامرة» المرتبطة بثمن باهظ، يمكن أن يشمل أحيانا مصير أمة بأكملها، هي شيء مأساوي. غير أن عدم المقامرة، أي الإحجام عن القيام بأي عمل، يعتبر في الكثير من الأحيان المقامرة الأسوأ. وفي عالم مليء بالقيود والاحتمالات وانعدام الوضوح، لا مفر من حقيقة أن القرارات المصيرية هي بطبيعتها «مراهنات ضبابية». إن من واجب زعماء الدول والحكومات الصمود أمام الضغوط القيمية والنفسية المترتبة على ذلك وأن يقدموا على اتخاذ القرارات الحاسمة التي تعتبر بمثابة مراهنات ضبابية مثلى، بعد تفكير عميق ومن خلال الشعور بالمسؤولية، مع إبداء الحزم اللازم في الوقت ذاته، حتى لو تعذرت إمكانية شرح القرار للجمهور العريض في البلاد أو في الدول الأخرى.

يتعين على كبار المسؤولين عن اتخاذ القرارات، ومستشاريهم، وسائر المشاركين في تشكيل الرأي العام، أن يكونوا مدركين لحقيقة أن أي اختيار، في ظل حالة انعدام اليقين، يشمل قرارات حاسمة، يشكل في جوهره مقامرة غامضة، ترتبط أحيانا بثمن باهظ. وينطبق ذلك بصورة جلية على التحدي الذي تضعه المساعي النووية لإيران أمام إسرائيل.

واجب الزعماء المنتخبين

عندما تقف الدولة أمام قرارات حاسمة تصوغ المستقبل، تنشأ مسائل صعبة بشأن عمليات الحسم الملائمة من ناحية مبادئ الديمقراطية. ثمة من يقول إن واجب الزعماء «الإصغاء لنبض الشارع» وإعطاء وزن كبير لمواقف الجمهور وفقما تعبر عن نفسها في استطلاعات الرأي العام والمظاهرات الجماهيرية وما شابه. في مقابل هذا الرأي تقف عدة اعتبارات عملية ووجهة نظر مبدئية بشأن ماهية الديمقراطية. وتشمل الاعتبارات العملية شكوكا فيما يتعلق بمصداقية استطلاعات الرأي ودرجة استقرار الرأي العام وثباته، الذي يمكن أن يتغير من النقيض إلى النقيض، مثلا بعد عملية عسكرية ناجحة أو فاشلة.

وتضاف إلى ذلك حقيقة أن الجمهور يفتقر في الكثير من المواضيع إلى المعلومات التي تتيح اتخاذ موقف راسخ يستند إلى أساس. فالموضوع الإيراني يرتبط أساسا باعتبارات أمنية وتقديرات مهنية وسياسية لا يلم بها سوى أشخاص قلائل جداً. لذلك فإن رأي الجمهور في موضوع مهاجمة المنشآت النووية الإيرانية يعاني حتما من عدم توفر المعرفة الضرورية لاتخاذ موقف متزن ومدروس. ومن هنا الاستنتاج بأنه لا يجوز إعطاء وزن لرأي الجمهور في الحسم السلطوي في هذا الصدد، حتى وإن كان رأي الجمهور معروفا وثابتا. والأهم من ذلك هو مبادئ الديمقراطية التمثيلية التي تلقي كامل مسؤولية الحسم على كاهل رؤساء وقادة الحكم الشرعيين، وتخولهم اتخاذ القرارات وتحمل المسؤولية. لذلك لا مجال، من ناحية قيم ومبادئ الديمقراطية، لأخذ رأي الجمهور في الحسبان في مسألة العملية العسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية، ولا قطعا استطلاعات الرأي العام والمظاهرات على اختلاف أشكالها. بالإضافة إلى ذلك، من واجب متخذي القرارات أن يأخذوا على عاتقهم مخاطر سياسية إذا كان ذلك ضروريا من أجل اتخاذ قرار سليم في مسألة حساسة من هذا القبيل، حتى إذا كانوا من ناحية عملية غير مطالبين بذلك

لا مجال من ناحية قيم ومبادئ الديمقراطية، لأخذ رأي الجمهور في الحسبان في مسألة العملية العسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية، ولا قطعا استطلاعات الرأي العام والمظاهرات على اختلاف أشكالها. بالإضافة إلى ذلك، من واجب متخذي القرارات أن يأخذوا على عاتقهم مخاطر سياسية إذا كان ذلك ضروريا من أجل اتخاذ قرار سليم في مسألة حساسة من هذا القبيل، حتى إذا كانوا من ناحية عملية غير مطالبين بذلك

إلى حد مبالغ به، إذ أن باستطاعتهم في الموضوع الإيراني أن يجندوا بسهولة تأييدا شعبيا لأي قرار يقدمون على اتخاذه، إلا إذا كانت مثل هذه القرارات ستؤدي إلى إخفاقات جلية للعيان.

وبغية وضع المبدأ المحبذ في سياقه الصحيح، علي أن أضيف بأن الوضع يختلف في موضوع آخر مثل عملية السلام. فعملية السلام تعتبر موضوعا قيميا إلى حد كبير، والمعلومات المصنفة المتعلقة به ليست حساسة، كما أن النقاش فيه يستغرق وقتا طويلا، إضافة إلى أن تطبيق الاتفاق سيحتاج إلى تأييد شعبي واسع.

المخاطر الكامنة في إيران نووية

إن أحد التوجهات الخاطئة في تحليل المخاطر الكامنة في تحول إيران إلى دولة نووية، هو تفحص المسألة في ضوء فرضيات مختلفة بشأن مدى كون إيران «عقلانية». ويتناول مصطلح «عقلانية» في معناه الدقيق اختيار بدائل عملية من أجل تجسيد قيم وتحقيق أهداف محددة، كما يتناول أيضا الاستعداد المنطقي لاستخلاص استنتاجات من فرضيات مختلفة. غير أن المصطلح لا يتناول «منطقية» القيم والأهداف التي تعتبر مسألة خاضعة لوجهات نظر وثقافة وكذلك قناعة واختيار شخصيين. وعلى سبيل المثال فإن مجموعة إرهابية تبيح قيمها القتل الجماعي لـ «الكفار»، يمكن أن تكون عقلانية جدا في انتقاء طرق وأساليب عملها. أما الاستخدام الاعتباطي لمصطلح «عقلانية»، الذي يصف مبدأ «الحكمة» أو التبصر، فإنه يخطئ المسألة المرتبطة بالجهود الرامية لفهم إيران.

عموما، فإن قيم إيران وأهدافها، وبضمن ذلك التعاطي مع المخاطر، تشذ بشكل واضح عما يعتبر بصورة مألوفة من الأمور «المعقولة» في الثقافة الغربية. غير أن إيران تبدو إلى حد بعيد وكأنها تتصرف وفقا لـ «عقلانية آلية»، حتى وإن كانت المعتقدات والقناعات المتطرفة التي تتبناها الزعامة الإيرانية، تشوه على الأغلب، في جزء منها، صورة الواقع واختيار البدائل، وهي ظاهرة يمكن أن تتفاقم في حالات التوتر. بالإضافة إلى ذلك فإن عملية اتخاذ القرارات تتأثر بالضرورة، وليس دائما إلى الأسوأ، بالحدس والمشاعر، والتي تتداخل فيها مستويات وعمليات مختلفة للعقل. كذلك هناك تأثير شديد للثقافة والمؤسسات والمزاج والحسابات الشخصية لكبار الضالعين في اتخاذ القرارات، فضلا عن عناصر وعوامل متنوعة أخرى. كل ذلك يضاف إلى الاستنتاج بأن وصف إيران كـ «عقلانية»، أو «مجنونة»، أو بمفاهيم مجردة أخرى، تعتبر وصفا سطحيا ومضللا. عوضا عن ذلك ثمة حاجة لرؤية مركبة لأنماط التفكير والشعور وعملية اتخاذ القرارات لدى الزعامة الإيرانية.

لقد كان من المحبذ من الناحية المبدئية بناء نموذج احتمالات ديناميكي لعمليات اتخاذ القرارات من جانب زعماء إيران، بناء على مقولات من هذا النوع، وبضمن ذلك صور سيكولوجية. وعلى الرغم من عدة محاولات جرت في هذا الاتجاه، إلا أنه لم تتوفر بعد المعرفة النظرية والعملية المطلوبة. ولعله يكفينا في هذا الصدد تأمل مدى الصعوبة التي نواجهها في توقع قرارات الحكومة الإسرائيلية، أو شرحها بعد وضعها موضع التنفيذ، حتى في ظل توفر إمكانية الوصول لكل المواد والمعلومات المتعلقة بالموضوع، والمعرفة الجيدة للمسؤولين عن اتخاذ القرارات وللثقافة السياسية والأمنية الإسرائيلية، لكي نقر بتعذر إمكانية التكهن بقرارات مستقبلية لإيران بهذه الطريقة. لذلك لا خيار سوى تطوير تقديرات عامة تستند إلى أساس قدر الإمكان، وإجراء فحص مفصل لمكونات تتوفر معلومات حولها، مع الإقرار مسبقا بالقيود والثغرات التي تشوب مثل هذه التقديرات وما يترتب عليها من حالة انعدام يقين. وفي ضوء المخاطر الشديدة الكامنة في امتلاك إيران للسلاح النووي، ينصح بأن تعمل إسرائيل وفق مبدأ إبداء قدر كبير- ولكن محسوب- من التشاؤم، والذي يقتضي، إزاء انعدام اليقين الذي لا سبيل إلى الحد منه، أن تكون فرضية العمل بأن إيران يمكن أن تعمل بتطرف ضد إسرائيل على الرغم من المخاطر المرتبطة

وفي ضوء المخاطر الشديدة الكامنة في امتلاك إيران للسلاح النووي، ينصح بأن تعمل إسرائيل وفق مبدأ إبداء قدر كبير- ولكن محسوب- من التشاؤم، والذي يقتضي، إزاء انعدام اليقين الذي لا سبيل إلى الحد منه، أن تكون فرضية العمل بأن إيران يمكن أن تعمل بتطرف ضد إسرائيل على الرغم من المخاطر المرتبطة بذلك من ناحية إيران ذاتها. غير أن ذلك ليس كافيا لتبرير القيام بعملية عسكرية ضد منشآت إيران النووية مع كل ما يترتب على ذلك. هناك حاجة لتفصيل عناصر الخطر الكامنة في وجود سلاح نووي بحوزة إيران، بالنسبة لإسرائيل.

بذلك من ناحية إيران ذاتها. غير أن ذلك ليس كافيا لتبرير القيام بعملية عسكرية ضد منشآت إيران النووية مع كل ما يترتب على ذلك. هناك حاجة لتفصيل عناصر الخطر الكامنة في وجود سلاح نووي بحوزة إيران، بالنسبة لإسرائيل.

يمكن الافتراض أن إيران لا ترى في إسرائيل العدو الرئيس، وأنها لا تقوم بتطوير سلاح نووي ضدها بالأساس. فتاريخ الصراع بين السنة والشيعة، والحرب العراقية– الإيرانية، والتقاليد الإمبراطورية لإيران، كل ذلك، بالإضافة إلى عوامل أخرى، هو الذي يقف على الأرجح وراء تطوير السلاح النووي، حتى لو لم تكن إسرائيل موجودة نهائيا. ويدرك حكام إيران قطعا أن أي هجوم نووي على إسرائيل سيجر بشكل مؤكد ضربة إسرائيلية مضادة مدمرة، وربما أيضا ردود فعل وخطوات قاسية جداً من جانب دول أخرى وفي مقدمها الولايات المتحدة الأميركية. غير أن ذلك لا يلغي إمكانية قيام إيران في ظروف معينة، لا يمكن التكهن مسبقا بها جميعا، بمهاجمة إسرائيل بسلاح نووي، لا سيما وان تصريحات الزعماء الإيرانيين تفصح عن عداء مستحكم تجاه إسرائيل، ورغبة في تصفية وجودها. فمن الممكن أن يقدم حكام إيران، إذا ما اندلعت ثورة داخلية وشعروا بالخطر، على مهاجمة إسرائيل بمثل هذا السلاح الذي يقع تحت سيطرتهم المباشرة، وذلك من منطلق «علي وعلى أعدائي الصهيونيين». تضاف إلى ذلك إمكانية توجيه ضربة نووية لإسرائيل دون إعلان رسمي عن ذلك، أو بواسطة وكيل من نوع منظمة إرهابية ، أو عن طريق الخطأ. هناك أوضاع لا تخطر في البال، او أنها تتجاوز حدود التفكير. ودون الإدعاء بتشابه الحالتين، علينا ان نتذكر أنه وأثناء أزمة الصواريخ الذرية في العام ١٩٦٢ اقترح الزعيم الكوبي (فيدل كاسترو) على زعماء الاتحاد السوفياتي شن حرب نووية ماحقة، رغم إدراكه الكامل ان كوبا ستباد كليا. ونحن لا نمتلك معلومات كافية عن مؤسسات اتخاذ القرارات، قيم صانعي القرارات في إيران، حتى نكون واثقين بأن احتمالية الهجوم النووي ضد إسرائيل هي احتمالية ضئيلة، وأنها أكثر من مجرد «قصة» نرويها لأنفسنا على أساس قيمنا ومؤسساتنا.

فضلا عن ذلك، ليست هناك سابقة تاريخية يمكن أن تشكل نقطة بداية للتكهن بما يمكن ان تفعله إيران حال امتلاكها للسلاح النووي، كما أنه لا توجد نظرية موثوقة تتيح ذلك. من هنا، ثمة إمكانية حقيقية، ولو باحتمالية ضئيلة وربما ضئيلة جدا، في أن تقدم إيران على استخدام السلاح النووي في مهاجمة إسرائيل. وفي الواقع، فإن من الأصح تقدير الاحتمالية على أنها «غير قابلة للتقدير»، ودون أن يعني ذلك بالضرورة احتمالية ضئيلة.

والسؤال المطروح، ما الذي يمكن أن تفعله إسرائيل من أجل تقليص خطر هجوم نووي إيراني، عن طريق الدمج بين منظومة دفاعية متعددة الطبقات وبين ردع نهائي (حاسم)؟. ويمكن لمنظومة من هذا القبيل أن تساعد في مثل هذه الحالة، ولكن من ناحية فنية وبسبب محدودية الموارد، لا يمكن إغلاق إسرائيل بصورة تامة ومحكمة أمام الصواريخ أو وسائل أخرى تحمل سلاحا نوويا. إلى ذلك، لا يجوز التغاضي عن طرق أخرى تؤدي الغرض نفسه، والتي لا يمكن تفاديها كلها باحتمالية عالية. لذلك فإن إسرائيل ملزمة بإتباع ما أسميه «الردع النهائي»، والذي يدرك بموجبه الطرف المعادي أن أي مس خطير بإسرائيل سيؤدي إلى إبادته، بمعزل عن وضع إسرائيل بعد تعرضها للهجوم. وفي هذا الصدد فإن إسرائيل تتمتع بصورة ردع ملائمة، ينبغي العمل على تعزيزها أكثر. كذلك فإن مثل هذا الردع يعطي لإسرائيل حرية عمل كبيرة، تمكنها من تجاهل تهديد إيران بأنها ستعتبر أي عملية إسرائيلية (ضد منشآتها النووية) بمثابة «إعلان حرب» يمكن أن يجر إلى هجوم نووي على إسرائيل.

غير أن علاقات إسرائيل– إيران ليست مشابهة للعلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في حقبة الحرب الباردة، التي وصل فيها الطرفان إلى ردع متبادل موثوق، وإن لم يكن كاملا، مثلما أظهرت أزمة الصواريخ في كوبا. كذلك فإنها لا تشبه

صحيح أن إسرائيل دولة قوية ذات مجتمع محصن، وأنها تستعد باستمرار لمواجهة أوضاع طارئة خطيرة. ولكن العبر والدروس المستخلصة من استخدام سلاح نووي بدائي وضعيف نسبيا ضد اليابان، تعزز الخشية من ان إصابة تجمعات سكانية بعدد قليل من الرؤوس او القنابل الذرية يمكن ان تتسبب بنتائج خطيرة جداً، بل ويمكن لذلك، في ظروف معينة، ان يشكل خطرا على قدرة إسرائيل على البقاء، على الرغم من ان المدن الإسرائيلية مبنية بصورة محصنة ومنيعة نسبيا، خلافا لمدن اليابان في حينه.

الوضع السائد بين الهند وباكستان، حيث توجد هناك علاقات بين الدولتين، كما أن أيا منهما لا تدعي بأنه لا حق للأخرى في الوجود. إضافة إلى ذلك فإن النظام وأنماط الحكم في إيران ليست مستقرة، وبالتالي ليس من المستبعد أن تقدم الزعامة الإيرانية على عمل «جنوني»، حتى وإن كانت احتمالية ذلك ضئيلة او غير قابلة للتكهن.

من هنا السؤال: ما هو الضرر المتوقع أن يلحق بإسرائيل جراء هجوم نووي؟

صحيح أن إسرائيل دولة قوية ذات مجتمع محصن، وأنها تستعد باستمرار لمواجهة أوضاع طارئة خطيرة. ولكن العبر والدروس المستخلصة من استخدام سلاح نووي بدائي وضعيف نسبيا ضد اليابان، تعزز الخشية من ان إصابة تجمعات سكانية بعدد قليل من الرؤوس او القنابل الذرية يمكن ان تتسبب بنتائج خطيرة جداً، بل ويمكن لذلك، في ظروف معينة، ان يشكل خطرا على قدرة إسرائيل على البقاء، على الرغم من ان المدن الإسرائيلية مبنية بصورة محصنة ومنيعة نسبيا، خلافا لمدن اليابان في حينه.

كذلك يجب ان تؤخذ في الحسبان، لكن دون مبالغة، الانعكاسات المترتبة في ظل تهديد نووي إيراني، على المجتمع في إسرائيل. فليس من المستبعد أن تكون لهذا التهديد تأثيرات سلبية على نواحي الهجرة والهجرة المعاكسة والاستثمارات والسياحة وغيرها.

تضاف إلى ذلك الخشية من مساع لاستنزاف وإنهاك إسرائيل في مراحل تشمل من ضمن أشياء أخرى تهديدات نووية مبهمة دون اللجوء لاستخدام سلاح نووي، وذلك في إطار استراتيجيا كبرى طويلة الأمد لإضعاف إسرائيل، والتي ورد ذكرها في الأدبيات الإستراتيجية العربية، وجرى التلويح بها في تصريحات الزعماء الإيرانيين. مثل هذه المحاولات والمساعي لن يكتب لها النجاح، لكنها قد تؤدي إلى إطالة وتصعيد النزاع العربي– الإسرائيلي مع كل ما يترتب على ذلك من تكلفة خطيرة بالنسبة لجميع الأطراف.

من هنا يأتي التقدير بأن وجود سلاح نووي في حوزة إيران يضر في حد ذاته بالتأكيد بأمن إسرائيل القومي. فضلا عن ذلك، من الممكن ان تقدم إيران على استخدام سلاح نووي ضد إسرائيل وأن تلحق بها ضررا جسيما، الأمر الذي يمكن ان تكون له نتائج خطيرة على الشعب اليهودي بأكمله. صحيح ان إيران، إذا ما أقدمت على ذلك، سوف تتسبب بدمار ذاتي وبأضرار جسيمة لأجزاء واسعة من الشرق الأوسط وضرر حقيقي للعالم بأسره، غير ان كل ذلك لا يغير مغزى الخطر الذي يتهدد إسرائيل. وعليه يتعين على إسرائيل ان تبذل كل ما في وسعها من أجل إبطال وجود مثل هذه الإمكانية حتى وإن كانت احتمالية تحققها ضئيلة، وهذا ليس مؤكدا على الإطلاق في ضوء كون هذه الإمكانية غير قابلة للمعرفة. إن المبدأ المفضل لمواجهة حالة انعدام اليقين التي لا سبيل للحد منها عن طريق تقويم للوضع يميل للتشاؤم في كل ما يتعلق باستخدام إيران للسلاح النووي، يعزز الاستنتاج المقترح.

مخاطر مضاعفة لوجود شرق أوسط نووي

من المؤكد تقريبا أن وجود سلاح نووي في حوزة إيران أو قدرة على إنتاجه بسرعة، سيتسببان، إذا ما توفرت معلومات ومعرفة بذلك، بسلسلة ردود فعل ستعمل بموجبها دول أخرى في الشرق الأوسط على تطوير أو امتلاك سلاح نووي. ومن الدول المرشحة لذلك باحتمالية عالية، كل من السعودية وإمارات الخليج ومصر وربما أيضا تركيا وغيرها.

وفي ظل الوضع غير المستقر للشرق الأوسط، لا يمكن الاعتماد على ميزان نووي متعدد الدول مستقر، والذي سيكون في الظروف والأحوال جميعها ميزانا إشكاليا. إلى ذلك هناك خشية حقيقية من إمكانية تسرب سلاح نووي إلى أيدي عناصر أصولية متطرفة، حتى وإن كانت الحكومات ستدرس خطواتها في هذا الصدد بعناية وحذر شديدين، مع ان مثل هذا الحذر من جانب الحكومات أبعد من ان يكون مضمونا. من المحتمل ان يؤدي مثل هذا الوضع إلى تدخل قوي من جانب القوى العظمى التي توجد لها جميعا مصلحة كبيرة في منع وقوع حرب طاحنة في الشرق الأوسط،

لكن الحديث هنا يدور على إمكانية غير مؤكدة على الإطلاق. من هنا ثمة أساس للخشية من أن يؤدي وجود سلاح نووي في حوزة إيران إلى انتشار مثل هذا السلاح في منطقة الشرق الأوسط، وهو وضع ستتضاعف فيه احتمالية استخدام السلاح النووي بما في ذلك ضد إسرائيل. ويشكل ذلك اعتبارا مهما آخر لعمل كل ما يمكن من أجل منع إيران من امتلاك سلاح نووي، أو القدرة على إنتاجه خلال وقت قصير، ومن ضمن ذلك قيام إسرائيل بمهاجمة المنشآت النووية الإيرانية في حال فشل الجهود الأخرى أو اقترابها جدا من الفشل.

دبلوماسية، عقوبات وضغوط أخرى

يعتري صانعو القرارات ميل من الصعب تفاديه، يجعلهم يرون الواقع ضبابيا بصورة لا تستوجب القيام بعمل لا يرغبون القيام فيه. فنظرا لعدم الرغبة في التورط في عمل عسكري ضد إيران، فإن النتيجة هي التمسك الزائد بالقناعة بان الدبلوماسية والعقوبات ستؤتي أكلها في نهاية المطاف، وأن المعلومات الاستخباراتية الغامضة ستفهم كما لو أنها تبقي الوقت إلى حين ضرورة التدخل العسكري. إن الميل الغربي نحو التفاؤل بشأن جدوى ونجاعة الدبلوماسية، يعزز الخشية من آمال عقيمة فيما يتعلق بالسلوك الإيراني. كذلك فإن التعلم المبالغ فيه من دروس إخفاقات الاستخبارات قبل اندلا ع حرب الخليج الثانية، ومن ضمن ذلك التقديرات الخاطئة بشأن وجود أسلحة إبادة جماعية في حوزة العراق، يمكن ان يشوش أيضا الرؤية السليمة المسبقة لنوايا إيران.

تبرهن على هذا الأمر المفاوضات الحالية بين إيران والدول الست الكبرى. إذ ينظر إلى استعداد إيران للتفاوض على انه مؤشر إلى وجود فرصة للتوصل إلى تسوية يمكن للدول الكبرى القبول بها. لكن الحقيقة أن الاستعداد للتفاوض والمساهمة في خلق «أجواء حسنة»، والإعراب عن التفاؤل الحذر وما شابه، من جانب إيران، كل ذلك يمكن أن يكون مناورة تهدف إلى كسب الوقت، المستغل من جانب إيران من أجل دفع برامجها النووية قدما، ومن أجل تحصين منشآتها ضد هجوم ممكن.

وفي غياب طريقة موثوقة لتقدير ما هي الحقيقة التي تقف خلف السلوك الإيراني في المفاوضات، يغدو من الضروري منع استمرار هذه المفاوضات لفترة طويلة تمكن إيران من المضي قدما في برامجها وأنشطتها النووية. غير أن عدم الرغبة في الوصول إلى «لحظة الحقيقة» التي تتطلب عملا عسكريا لا يرغبون فيه، والميل للثقة بالدبلوماسية و«النوايا الحسنة» من أجل التوصل

ايران والنووي: لعبة كسب الوقت.

وفي غياب طريقة موثوقة لتقدير ما هي الحقيقة التي تقف خلف السلوك الإيراني في المفاوضات، يغدو من الضروري منع استمرار هذه المفاوضات لفترة طويلة تمكن إيران من المضي قدما في برامجها وأنشطتها النووية. غير أن عدم الرغبة في الوصول إلى «لحظة الحقيقة» التي تتطلب عملا عسكريا لا يرغبون فيه، والميل للثقة بالدبلوماسية و«النوايا الحسنة» من أجل التوصل إلى تسويات معقولة، ينطويان على خطر حقيقي بأن تنجح إيران في استغلال المفاوضات لدفع برامجها النووية قدما.

إلى تسويات معقولة، ينطويان على خطر حقيقي بأن تنجح إيران في استغلال المفاوضات لدفع برامجها النووية قدما. عموما فإن هذه هي فرضية العمل الموصى بها، خاصة في ضوء تاريخ سلوك إيران في الموضوع النووي، إلا إذا برهنت إيران بوضوح العكس.

ربما كانت إسرائيل مصابة بميل معاكس، تفسر بموجبه المعلومات الضبابية أو الغامضة بصورة متشائمة أكثر من اللازم، وذلك بسبب عوامل التاريخ والنزاع العربي- الإسرائيلي كما يراه الإسرائيليون. غير أنني أميل للرأي القائل إن إيران مصممة على تطوير سلاح نووي، وأنه ما من فرصة كبيرة في أن تؤدي الدبلوماسية والعقوبات إلى حملها على التخلي عن تطلعاتها النووية، وأنها تسعى لاستغلال الدبلوماسية والمفاوضات من أجل كسب الوقت وتحسين مناعة منشآتها النووية. كذلك يجب عدم استبعاد إمكانية أن تعلن طهران ذات صباح بصورة مفاجئة عن امتلاكها للسلاح النووي.

ليس هناك ما يؤكد ان هذه الرؤية صحيحة، وفي جميع الأحوال مطلوب تصعيد العقوبات وإفساح المجال للدبلوماسية كي تحاول التأثير على إيران، وتحاشي الحاجة لاستخدام القوة العسكرية. ولكن إذا لم تؤد الدبلوماسية والعقوبات إلى النتائج المطلوبة خلال فترة محددة، فإنه لا يجوز ترك هذا الخيار يحل مكان العمل العسكري طالما كانت إمكانية ضرب المنشآت النووية الإيرانية متاحة، وهذا يتطلب الابتعاد عن التقديرات المفرطة في التفاؤل فيما يتعلق بالمدى الزمني المتاح للقيام بعملية عسكرية إسرائيلية ضد هذه المنشآت قبل أن تصبح محصنة وموزعة بطريقة تكسبها مناعة.

يضاف إلى ذلك أن الفرص أمام حمل إيران على التخلي عن أسلحتها النووية في المستقبل المنظور، بعد حيازتها لها، بمساعدة وسائل لم تنجح في منع تطوير هذه الأسلحة، هي فرص ضئيلة للغاية، فإيران لا تشبه ليبيا، على العكس فإن أحد الدروس المنطقية التي استخلصها حكام إيران مما حصل لحكام ليبيا، هو عدم التخلي عن السلاح النووي، بل المضي قدما في تطويره والاحتفاظ به.

بالإضافة إلى ذلك ينبغي عدم الانجرار خلف أوهام وتقديرات عقيمة بأن النظام في إيران سيتغير نحو الأفضل، بينما في الحقيقة سيؤدي وجود السلاح النووي في حوزته إلى زيادة مناعته، إضافة إلى أن موضوع التسلح النووي يحظى بتأييد شعبي واسع في إيران. ومن هنا فإن وجود سلاح نووي في حوزة إيران سيخلق مصاعب إضافية أمام الجهود الرامية إلى إحداث تغيير في نظام الحكم وسيزيد المخاطر المترتبة على جهود من هذا القبيل.

الولايات المتحدة

يعتقد كثيرون في إسرائيل أنه يجب ترك مهمة منع إيران من امتلاك السلاح النووي للولايات المتحدة الأميركية. ومما لا شك فيه أن من الأفضل لإسرائيل أن تتولى الولايات المتحدة مهمة العمل من أجل تحقيق هذا الهدف. وقد صرح الرئيس الأميركي (باراك أوباما) بشكل واضح بأنه لن يسلم بوجود سلاح نووي في حوزة إيران، وذكر أنه تعهد بذلك لزعماء إسرائيل. ولكن على الرغم من جدية هذه التصريحات والوعود، إلا أنه لا يجوز الاستنتاج من ذلك بأن الولايات المتحدة ستلجأ بصورة مؤكدة لخيار العمل العسكري ضد وجود سلاح نووي في أيدي إيران.

لا ريب في أن الولايات المتحدة قادرة على تدمير المنشآت النووية الإيرانية، على الرغم من أن مرور الوقت سيجعل الأمر أكثر صعوبة، ويتطلب عملية أكثر عمقا وتغلغلا. إضافة إلى ذلك فإن الولايات المتحدة قادرة على منع إيران من استئناف وتجديد مساعيها وبرامجها النووية فيما بعد، وربما كانت تمتلك أيضا قدرة على إحداث تغيير نحو الأفضل في نظام الحكم في إيران، على الرغم من إشكالية هذا الموضوع، كما تبين الأحداث والتطورات

مطلوب تصعيد العقوبات وإفساح المجال للدبلوماسية كي تحاول التأثير على إيران، وتحاشي الحاجة لاستخدام القوة العسكرية. ولكن إذا لم تؤد الدبلوماسية والعقوبات إلى النتائج المطلوبة خلال فترة محددة، فإنه لا يجوز ترك هذا الخيار يحل مكان العمل العسكري طالما كانت إمكانية ضرب المنشآت النووية الإيرانية متاحة، وهذا يتطلب الابتعاد عن التقديرات المفرطة في التفاؤل فيما يتعلق بالمدى الزمني المتاح للقيام بعملية عسكرية إسرائيلية ضد هذه المنشآت قبل أن تصبح محصنة وموزعة بطريقة تكسبها مناعة.

في العراق وأفغانستان.

غير أن ثمة عدة اعتبارات وعوامل قد تمنع الولايات المتحدة من العمل عسكريا ضد المنشآت النووية الإيرانية. فوجود سلاح نووي في حوزة إيران لا يشكل خطرا مباشرا على الولايات المتحدة، خلافا لوضع إسرائيل. وربما يضر وجود هذا السلاح في حوزة إيران بمصالح الولايات المتحدة والدول المتحالفة معها في الشرق الأوسط، وربما يشكل تطويره مسا بمصداقية واشنطن.

يعتقد كثيرون أن قيام الولايات المتحدة بمهاجمة منشآت إيران النووية يمكن ان يشعل حروبا في أجزاء من الشرق الأوسط، وأن يضر بشدة بتصدير النفط. هذا الرأي يتردد كثيرا في المناقشات التي تدور في الولايات المتحدة، ومن ضمن ذلك داخل أوساط الجيش الأميركي. غير أنه لا يقين بأن ذلك هو ما سيحدث بالفعل. هناك شك كبير في أن يرغب حكام إيران في المجازفة بضربة قاسية من جانب الولايات المتحدة، ولذلك من المحتمل أكثر أن يكون الرد الإيراني على هجوم أميركي على المنشآت النووية، ردا محدوداً.

إن الكثير من الآراء التي تتردد في الولايات المتحدة بشأن الضرر الجسيم المتوقع لقواتها ومصالحها إذا ما هاجمت إسرائيل المنشآت النووية الإيرانية، لا تعدو كونها تقديرات تستند كما يبدو بالأساس على محاكيات. ولكن ينبغي الحذر الشديد من الاعتماد على مناورات محاكاة في مواضيع مرتبطة بتحكيم العقل من جانب متخذي القرارات.

إن نظرة إلى الأمام (وليس «تكهنا») على جانب من القرارات والخطوات الإيرانية المحتملة في أعقاب هجوم أميركي أو إسرائيلي، تستوجب تحليلا حذرا ومركبا، جنبا إلى جنب مع الشك فيما يتعلق باستنتاجات مثل هذا التحليل. وفي هذا السياق فإن أفضل تقدير، حتى لو استعان بمجموعة من طرق التكهن المتنوعة، يمكن له فقط أن يشخص عدة سيناريوهات، من ضمن سيناريوهات كثيرة، والإشارة إلى بعضها باعتبارها منطقية أو محتملة، ومن هنا يمكن تصور حدود قدرة العمل القصوى لإيران، بمقدار ما تتوفر معرفة حولها، ولكن ليس أكثر من ذلك. قطعا لا توجد إمكانية للتكهن بـ «المفاجآت» المألوفة في مثل هذه الظروف، لا سيما في غياب الفهم للنظام الإيراني وعمليات اتخاذ القرارات لديه، وعندما يكون الأمر متعلقا بحدث فريد من نوعه، خاصة من حيث سمات مثل هذا الحدث. مع ذلك يمكن تفحص عوامل تأثير رئيسة، من قبيل الحذر المتوقع من جانب إيران بعدم جر الولايات المتحدة إلى توجيه ضربة مضادة قاسية، وذلك في مقابل حاجة حكام إيران إلى عدم الظهور في مظهر العجز، حيال الخارج والداخل على حد سواء.

ومن أجل فهم توجه متخذي القرارات الأميركيين إزاء الموضوع وتقدير ما هو متوقع منهم، يجب أن تؤخذ في الحسبان، من ضمن أشياء أخرى، خلفية ما يراه كثيرون كفشل للعمليات والنشاطات العسكرية والمدنية في العراق وأفغانستان وباكستان، والأزمة الاقتصادية ومعارضة الرأي العام (الأميركي) للتورط في حروب أخرى يعود منها جنود أميركيون جثثا في «أكياس الموتى». ويتضح مما ينشر علنا أن الجيش الأميركي لا يبدي حماسا لخوض مواجهة مسلحة مع إيران، وأنه يكثر من التحذير من العواقب التي يمكن أن تترتب على مهاجمة إسرائيل للمنشآت النووية الإيرانية، بما في ذلك بالنسبة للقوات الأميركية المرابطة في المنطقة. وسواء أكانت هذه التقديرات صحيحة أم لا، فإن مجرد طرحها هو أمر ذو مغزى من شأنه أن يؤثر على سلوك الولايات المتحدة. إن التكهن بما سيقرره الرئيس الأميركي في لحظة الحقيقة، وفي ظروف ليست واضحة مسبقا، أمر غير ممكن، خاصة في ظل عدم وجود نتائج مصيرية بالنسبة لمستقبل الولايات المتحدة، مطروحة على بساط البحث.

إن التصريحات التي تتردد غالبا قبيل الانتخابات الرئاسية لا تشكل ضمانة للعمل بعد الانتخابات. وحتى لو كانت الطريقة

من وجهة النظر الإسرائيلية فإن لجوء الولايات المتحدة إلى خيار العمل العسكري كوسيلة أخيرة لمنع تزود إيران بالسلاح النووي أفضل، من مختلف النواحي، من قيام إسرائيل بمثل هذا العمل. غير أنه لا يمكن لإسرائيل ان تكون واثقة من أن الأمور ستجري على هذا النحو. ولذلك فإن التوصية الحتمية، على الرغم من متطلباتها وربما تماديها أيضا، هي ان على إسرائيل أن تعمل بنفسها، في حال عدم وجود خيار آخر.

الوحيدة لمنع امتلاك إيران للسلاح النووي هي القيام بعملية عسكرية واسعة، فإن من المحتمل أن تحجم الولايات المتحدة عن القيام بذلك. ويمكن الافتراض بأن واشنطن ستقوم، عوضا عن ذلك، بتزويد إسرائيل بقدرات دفاعية معززة، من قبيل ميزانيات كبيرة للتزود بمنظومة «القبة الحديدية» ومنظومة صواريخ «حيتس» وضمانات رسمية ضد هجوم نووي من جانب إيران ينظر إليه كهجوم على القوات الأميركية، ومساعدة من هذا النوع أو ذاك لقدرة الردع الإسرائيلية الإستراتيجية. غير أن كل ذلك، مع كل ما ينطوي عليه من جدوى وفائدة، لا يمكن له أن يلغي جوهر مخاطر السلاح النووي الإيراني على أمن إسرائيل القومي.

إن ما ذكر لا يشكل تقديرا أو توقعا موثوقا، غير أنه يعتبر بمثابة إمكانية واقعية. لذلك فإن القائلين بوجوب ترك مهمة معالجة تسلح إيران النووي للولايات المتحدة، محقون فقط إذا ما افترضوا بأنه سيكون في الإمكان المحافظة بشكل مؤكد على أمن إسرائيل حتى في ظل امتلاك إيران للسلاح النووي. لكن، وفقا للتحليل المطروح هنا، فإن هذا الرأي ليس صحيحا. فالتقدير المنطقي هو أن وجود مثل هذا السلاح في حوزة إيران يشكل خطرا داهما على إسرائيل، على الرغم من كل وسائل الدفاع والردع النهائي والضمانات والمساعدة. ومن هنا ينبع بالضرورة الاستنتاج بأن إسرائيل لا تستطيع ترك القرار النهائي، بشأن مسألة منع إيران من امتلاك السلاح النووي، في يد الولايات المتحدة.

من وجهة النظر الإسرائيلية فإن لجوء الولايات المتحدة إلى خيار العمل العسكري كوسيلة أخيرة لمنع تزود إيران بالسلاح النووي أفضل، من مختلف النواحي، من قيام إسرائيل بمثل هذا العمل. غير أنه لا يمكن لإسرائيل ان تكون واثقة من أن الأمور ستجري على هذا النحو. ولذلك فإن التوصية الحتمية، على الرغم من متطلباتها وربما تماديها أيضا، هي ان على إسرائيل أن تعمل بنفسها، في حال عدم وجود خيار آخر، كما يبين هذا المقال.

النتائج المترتبة على عملية عسكرية إسرائيلية

قبل بلورة هذه التوصية البعيدة الأثر، ينبغي تفحص النتائج المتوقعة لهجوم إسرائيلي، وذلك برؤية متفائلة ومتشائمة على حد سواء، وفي إطار فرضية العمل القائلة: إن الهجوم سيمنع امتلاك إيران للسلاح النووي لعدة سنوات على الأقل. وتشمل التكلفة المتوقعة لإسرائيل تلقي ضربة مباشرة، وغير مباشرة من قبل إيران وجهات تعمل لحسابها. كذلك هناك أمر لا يقل أهمية، وهو الانعكاسات السلبية (للهجوم) على العلاقات مع الولايات المتحدة ودول أخرى، وعلى المكانة الدولية لإسرائيل ومستقبل النزاع العربي- الإسرائيلي. لن أتطرق هنا إلى الآراء المتضاربة التي تتردد في أوساط الجمهور بشأن الضرر المتوقع لإسرائيل جراء رد فعل عنيف مباشر وغير مباشر من جانب إيران، فهذه الآراء لا أساس لها، أو أنها تستند إلى مواد سرية بصورة جزئية فقط، ولذلك فإنها غير مكشوفة لتفحص نقدي. عموما من المؤكد، حتى لو انطلقنا من الفرضيات المتشائمة، أن الضرر الذي سيلحق بإسرائيل جراء رد فعل على مهاجمتها للمنشآت النووية الإيرانية سيكون أقل بما لا يقاس من الضرر المتوقع جراء هجوم نووي تتعرض له إسرائيل، سواء من جانب إيران أو كنتيجة لانتشار السلاح النووي في الشرق الأوسط عقب امتلاك إيران لهذا السلاح. كذلك سيكون الضرر أقل بكثير من استنزاف إسرائيل وإضعافها عن طريق تهديد نووي غامض مستمر.

فضلا عن ذلك، فإن مهاجمة إسرائيل للمنشآت النووية الإيرانية، تبقي في يدها كامل القوة الكفيلة بردع أي محاولة للمس بها، وتقليص القدرة على ترجمتها أو تنفيذها. وعلى سبيل المثال، فإن إسرائيل تمتلك القدرة على ضرب أهداف أخرى في إيران إذا ما

فيما يتعلق بالعلاقات مع الولايات المتحدة، هناك تخوف كبير من أن تؤدي عملية عسكرية إسرائيلية، خلافا لوجهة النظر الأميركية، إلى إلحاق ضرر حقيقي بالعلاقات بين الدولتين. فإذا ما تضررت الولايات المتحدة أو قواتها جراء ردود فعل إيرانية، فإنها ستنجر إلى حروب شرق أوسطية، وستشهد أسعار النفط ارتفاعا حادا، وفي هذه الحالة يمكن للضرر الذي سيصيب العلاقات الأميركية الإسرائيلية أن يكون جديا.

ردت بصورة عنيفة وغير محتملة على الهجوم الإسرائيلي. ولا بد من التأكيد في هذا السياق أن منظمتي «حزب الله» و«حماس» مكشوفتان لعمليات شديدة البأس والقوة من جانب إسرائيل إذا ما أقدمتا على مهاجمتها. وقد يوفر ذلك أيضا فرصة لإسرائيل للقيام بعمليات وخطوات مطلوبة أصلا، بمعزل عن ذلك لكنها غير قابلة للتنفيذ من ناحية سياسية في ظروف اعتيادية. هذا الأمر يدركه زعماء «حماس» و«حزب الله»، وبالتالي يمكن أن يردعهم عن القيام بمحاولات للمس بإسرائيل بناء على طلب أو أوامر من إيران. مع ذلك لا يجوز الاتكال على مثل هذا التقدير المتفائل وإن كان منطقيا.

وحتى من منطلق الفرضيات المتشائمة، فإن الأضرار التي يمكن أن تلحق بإسرائيل جراء رد فعل على مهاجمة المنشآت النووية الإيرانية، لا تلغي التوصية بمهاجمة هذه المنشآت إذا لم تكن هناك وسيلة أخرى لمنع إيران من امتلاك السلاح النووي. غير أن هناك استثناء ممكنا ومهما جدا، وهو خطر قيام إيران بتوجيه ضربة انتقامية بعد مرور فترة من الوقت بواسطة سلاح نووي يعاد تطويره مجددا. إن خطورة هذه الإمكانية تستوجب المناقشة بصورة مركزة، وهذا ما سأفعله في الجزء القادم من المقال..

فيما يتعلق بالعلاقات مع الولايات المتحدة، هناك تخوف كبير من أن تؤدي عملية عسكرية إسرائيلية، خلافا لوجهة النظر الأميركية، إلى إلحاق ضرر حقيقي بالعلاقات بين الدولتين. فإذا ما تضررت الولايات المتحدة أو قواتها جراء ردود فعل إيرانية، فإنها ستنجر إلى حروب شرق أوسطية، وستشهد أسعار النفط ارتفاعا حادا، وفي هذه الحالة يمكن للضرر الذي سيصيب العلاقات الأميركية الإسرائيلية أن يكون جديا. هذه الإمكانية قائمة بمعزل عن نتائج انتخابات الرئاسة الأميركية.

كما أسلفنا، هناك أساس للتقدير بأن إيران ستبدي حذرا من استفزاز الولايات المتحدة والدول المتحالفة معها وجرّها إلى عملية حازمة. ومن هنا فإن الآراء التي تسمع من حين إلى آخر بشأن «حرب إقليمية» و«توقف ضخ النفط» و«إغلاق مضائق هرمز لفترة طويلة» وما شابه من آراء، مبالغ فيها على الأرجح. ولكن إذا عدنا للتحفظ الذي يجب أن يرافق أي نظرة إلى الأمام من هذا القبيل، فلن نجد ما يؤكد صحة مثل هذا التقدير المتفائل. وبرؤية شاملة وبعيدة المدى فإنه لا يجوز مقارنة الضرر الذي سينجم عن رد إيران على عملية عسكرية إسرائيلية، حتى لو كان مثل هذا الضرر حقيقيا، بالعواقب الخطيرة جداً التي ستقع على الولايات المتحدة ودول أخرى نتيجة لهجوم نووي إيراني على إسرائيل، وهجوم إسرائيلي مضاد يمكن الافتراض بأنه سيدمر على الأقل أجزاء من إيران ويلحق ضررا على نطاق واسع جداً. غير أن الأمور قد تبدو على نحو مغاير بالنسبة للولايات المتحدة سواء من ناحية المؤسستين السياسية والعسكرية، أو على مستوى الجمهور الواسع. لكن هناك، كما أسلفنا، إمكانية واقعية بأن تتعرض العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة لضرر حقيقي جراء هجوم إسرائيلي على المنشآت النووية الإيرانية خلافا لرأي صريح للرئيس الأميركي. هذا التخوف لا يلغي الحاجة الملحة لهجوم إسرائيلي على المنشآت النووية في غياب سبيل آخر لمنع إيران من امتلاك السلاح النووي، فالعلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل تقوم على أسس قوية، ولذلك فهي قابلة للإصلاح، في حين أن السلاح النووي في حوزة إيران سيشكل خطرا على إسرائيل لفترة طويلة. مع ذلك من الضروري أن ترافق أي هجوم إسرائيلي على المنشآت النووية الإيرانية خطوات إسرائيلية مدروسة ومجددة تكفل تقليص الأضرار التي يمكن أن تلحق بالعلاقات مع الولايات المتحدة، بل وتساهم في تعزيز هذه العلاقات، ومن ضمن ذلك دفع جهود أميركية حيوية لمنع إعادة ترميم قدرات إيران النووية. سأعرض لاحقا مبادرة إسرائيلية أوصي بها، تستجيب، من جملة أشياء، إلى هذه الضرورة. وعلى الرغم من أن بعض

الدول ستشعر بالسرور لكون إسرائيل حررتها من مخاطر حيازة إيران للسلاح النووي، إلا أن ذلك قد لا يحول دون المس بالمكانة الدولية لإسرائيل لفترة من الوقت. إن الإدانات الرسمية والدعاوى القضائية وما شابه، لها مغزى ضئيل بالمقارنة مع الخطر الكامن في وجود سلاح نووي في حوزة إيران، مع ذلك، هناك أهمية لأي ضرر يلحق بمكانة إسرائيل، مما يعزز الحاجة إلى خطوات توازن إسرائيلية مصاحبة لمهاجمة المنشآت النووية الإيرانية، لتساهم في تعزيز مكانتها العالمية.

فيما يتعلق بدول الشرق الأوسط هناك دلائل ومؤشرات إلى أن معظم حكامها، ومن ضمنهم الجدد، سيشعرون بالسرور والامتنان إذا ما قامت إسرائيل بدرء خطر تحول إيران إلى قوة نووية، حتى لو لم يجاهروا بذلك علنا. غير أن رد فعل الشارع العربي، الذي يعتبر مهما، يمكن أن يكون معاديا جدا، ومصحوبا بممارسة ضغط مناوئ لإسرائيل على الحكومات العربية. وهذا الأمر يتطلب بذل جهود إسرائيلية إبداعية في مخاطبة الجمهور العربي، وفي الوقت ذاته التشبث بوسائل الحذر في مواجهة أعمال عدائية ضد إسرائيل.

إن عملا إسرائيليا حازما ضد منشآت إيران النووية من شأنه أن يتيح لإسرائيل تعزيز ردعها وقدرتها على العمل في مواجهة أي تهديد أو عدوان. غير أن ثمة سببا للتخوف من أن يؤدي الهجوم الإسرائيلي (على المنشآت النووية الإيرانية) إلى تصعيد النزاع العربي – الإسرائيلي، وإلى المس مثلا بمعاهدة السلام المبرمة مع مصر، جراء ضغوط داخلية تطالب بالعمل ضد إسرائيل إزاء اعتدائها على دولة مسلمة.

عموما، ليس من المنطقي أن نتوقع من عملية إسرائيلية ناجحة ضد المنشآت النووية الإيرانية، أن تغير للأفضل الديناميكية الخطيرة للنزاع العربي الإسرائيلي. ففي هذه الديناميكية، تأتي في أعقاب أي نجاح إسرائيلي محلي، أنواع جديدة من الأعمال العدائية ضد دولة إسرائيل وضد وجودها في حد ذاته. لذلك ينبغي تفحص كيفية استغلال الهجوم الإسرائيلي في مواجهة خوض غمار النزاع العربي – الإسرائيلي.

إيران- ميول انتقامية..

ثمة حاجة لتفحص الإمكانية الخطيرة المتمثلة في أن تؤدي عملية عسكرية إسرائيلية، تسفر عن إعاقة تطوير السلاح النووي، إلى زيادة تصميم حكام إيران، الذين يتمتعون في هذا الموضوع بتأييد شعبي– داخلي واسع، إلى العودة إلى تطوير مثل هذا السلاح والانتقام من إسرائيل على ما أقدمت عليه. ثمة مجال كبير للشك في ما إذا كانت إيران ترى اليوم في إسرائيل العدو الرئيس الذي توجه نحوه سلاحها النووي، حتى لو كان حكام طهران راغبين جداً في زوال إسرائيل، بيد أن من شأن أي هجوم إسرائيلي على منشآتها النووية، أن يجعل من إسرائيل العدو رقم واحد. تستوجب هذه الإمكانية المحتملة جداً تأملا متأنيا وتقديرات عميقة. وفي هذا السياق ينبغي العمل قدر المستطاع من أجل تقليص الإصابات في صفوف المدنيين، وبذل جهود دعائية تجاه الشعب الإيراني، تلقي مسؤولية الهجوم (الإسرائيلي) على حكام طهران الذين فرضوا ذلك على إسرائيل. مع ذلك من المرجح أن تولد مهاجمة إسرائيل للمنشآت النووية الإيرانية غضبا في صفوف قطاعات واسعة من الجمهور الإيراني، بما في ذلك لدى المعارضين للنظام، وتصميما لدى زعماء الحكم على العودة مجدداً لتطوير السلاح النووي بغية الانتقام من إسرائيل.

لذلك، وكما سبق وأشرنا، هناك حاجة لجهود إسرائيلية قصوى من أجل منع إيران من تطوير مثل هذا السلاح أو الحصول عليه بطرق أخرى، بعد ضرب المنشآت النووية، بمساعدة الولايات المتحدة وقوى أخرى، وعن طريق ضغوط دولية ومحاولة تغيير نظام الحكم، وعمليات وقائية مختلفة، وكذلك عن طريق توجيه ضربات عسكرية إضافية إذا ما دعت الحاجة.

عموما فإن من شأن عملية عسكرية إسرائيلية أن تساعد في الردع الإسرائيلي الإستراتيجي (النهائي)، والذي ينبغي أن يبقى قائما طالما أنه لا يسود في الشرق الأوسط ومحيطه سلام مستتب. غير أن هذا الردع يتطلب تعزيزا كبيرا إذا ما تمكنت إيران من امتلاك سلاح نووي بعد الضربة الإسرائيلية، ولو بعد عدة سنوات، رغم كل الجهود الرامية لمنع هذا التطور الخطير، وهي إمكانية لا يجوز لإسرائيل تجاهلها. وبحسب تقديري فإنه يمكن تقليص الخطر إلى حد يبرر قيام إسرائيل بضرب المنشآت النووية الإيرانية، شرط أن يرافق ذلك جهد شامل لتغيير ديناميكية النزاع العربي– الإسرائيلي لجهة تقليص، ولاحقا إبطال، الخطر الإيراني.

اقتراح لمبادرة سلام في الشرق الأوسط

تستوجب انعكاسات مهاجمة إسرائيل للمنشآت النووية الإيرانية عملية مراجعة خلاقة للنظرية الأمنية الإسرائيلية، وذلك بناء على المبادئ الأربعة التالية:

أ. وجود الردع الإسرائيلي وتعزيزه على الصعد والمستويات كافة، وبضمن ذلك الردع النهائي، وسط استغلال الفرصة

عموما، ليس من المنطقي أن نتوقع من عملية إسرائيلية ناجحة ضد المنشآت النووية الإيرانية، أن تغير للأفضل الديناميكية الخطيرة للنزاع العربي الإسرائيلي. ففي هذه الديناميكية، تأتي في أعقاب أي نجاح إسرائيلي محلي، أنواع جديدة من الأعمال العدائية ضد دولة إسرائيل وضد وجودها في حد ذاته. لذلك ينبغي تفحص كيفية استغلال الهجوم الإسرائيلي في مواجهة خوض غمار النزاع العربي - الإسرائيلي.

التي تتيحها العملية العسكرية ضد إيران.

ب. بذل أقصى الجهود لمنع إيران من العودة إلى تطوير السلاح النووي أو الحصول عليه، والاستعداد لمواجهة هذه الإمكانية.

ج. إعادة النظر في مجمل نظرية تفعيل القوة الإسرائيلية وذلك بغية مواءمتها للواقع الجديد، ومن ضمنه انعكاسات لا رجوع فيها للهجوم الإسرائيلي.

د. تحسين إضافي بعيد الأثر في حماية الجبهة الداخلية الإسرائيلية، عدا عن الجهود المهمة التي جرت وتجري في هذا المجال.

ويتطلب كل ذلك زيادة حجم الموازنة العسكرية، إلا إذا طرأ تحول حقيقي نحو الأفضل في مجمل النزاع العربي الإسرائيلي. يقودنا ذلك إلى البعد السياسي الذي أضحى حاسما أكثر من نواح كثيرة. وفي هذا السياق تزداد الحاجة إلى الدمج الكامل بين الرؤية «الأمنية» والرؤية «السياسية»، وذلك في ضوء مسألة السياسة النووية الإيرانية. وعلى الرغم من التحسن الكبير في هذا المجال، إلا أنني لست مقتنعا من أن إسرائيل، وفقما ينشر علنا، وصلت فعلا إلى هذا الدمج الحيوي بالمستوى المطلوب، ومن ضمن ذلك ربط مواجهة الخطر النووي الإيراني بالمواجهة الفعلية لمجمل النزاع العربي – الإسرائيلي.

وكما أسلفنا فإن مهاجمة المنشآت النووية الإيرانية تتطلب خطوات سياسية قادرة على احتواء وتقليص الضرر السياسي الذي سيلحق بإسرائيل جراء العملية العسكرية الإسرائيلية، والذي يمكن أن يكون ضررا جديا. وينطبق ذلك على الحاجة الحيوية لحشد جهد شامل لمنع إيران من استئناف أو تجديد مساعيها لتطوير سلاح نووي. مع ذلك فإن الصدمة المتوقعة جراء العملية الإسرائيلية ستشكل أيضا فرصة لتحسين الوضع السياسي والأمني لإسرائيل، إذا ما أحسنت استغلال آفاق التغيير الكامنة في الأزمة.

إن من المجدي والضروري أن تعرض إسرائيل مبادرة سلام شرق أوسطية شاملة، من خلال الاستناد جزئيا إلى مبادرة السلام العربية. ومثل هذه المبادرة الإسرائيلية مطلوبة حتى بمعزل عن مهاجمة المنشآت النووية الإيرانية، لكنها تغدو حيوية وملحة أكثر إذا ما قامت إسرائيل بضرب منشآت إيران النووية.

وترمي مثل هذه المبادرة إلى تحقيق عدة أهداف:

أولا، تقليص، وربما إبطال المخاطر البعيدة المدى المتربصة بأمن إسرائيل القومي، والتي تنبع من استمرار النزاع العربي– الإسرائيلي، ودفع التعايش مع الدول والمجتمعات العربية والإسلامية، وهذا يتطلب منع تصعيد النزاع بسبب العملية العسكرية الإسرائيلية وديناميكية النزاع وانعدام الاستقرار في الشرق الأوسط، وتعزيز اتفاقات السلام القائمة وتحسين العلاقات مع بعض الدول الإسلامية مثل تركيا.

ثانيا، حشد جهد شرق أوسطي ودولي بقيادة الولايات المتحدة ودول كبرى أخرى، وسط التعاون، سرا أو علنا، مع دول في الشرق الأوسط، بغية منع إيران من العودة إلى تطوير السلاح النووي.

ثالثا، تقليص المس بمكانة إسرائيل العالمية جراء مهاجمتها للمنشآت النووية الإيرانية، وتقليص الأضرار الناجمة عن الهجوم، وذلك وسط تحويل الاهتمام لينصب على مبادرة السلام، التي ينبغي أن تشكل المسألة الفلسطينية مكونا مهما فيها ولكن ليس موضوعها الجوهري.

رابعا، وهذا هو الأساس والمفتاح لكل ما ذكر: منع تدهور العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة وإضافة أساس متين جديد لعلاقات وثيقة أكثر، يتمثل في التعاون الوثيق في دفع اتفاق شرق أوسطي شامل. ومن دون الخوض هنا في تفاصيل مبادرة السلام الإسرائيلية الشرق أوسطية المقترحة، ينبغي لهذه المبادرة أن تطرح على المستوى المبدئي، وأن تكون في الوقت ذاته جادة وذات مصداقية، على أن

إن من المجدي والضروري أن تعرض إسرائيل مبادرة سلام شرق أوسطية شاملة، من خلال الاستناد جزئيا إلى مبادرة السلام العربية. ومثل هذه المبادرة الإسرائيلية مطلوبة حتى بمعزل عن مهاجمة المنشآت النووية الإيرانية، لكنها تغدو حيوية وملحة أكثر إذا ما قامت إسرائيل بضرب منشآت إيران النووية.

تتضمن في المرحلة الأولى ذكراً لمبادرة السلام العربية، وربطا يواكب التطورات التي يمر بها الشرق الأوسط، إضافة إلى عدة عناصر ومكونات تشمل على سبيل المثال إقامة سلام إقليمي شامل ومستقر كأساس لتطور وازدهـار المنطقة وسكانها؛ انسحابات إسرائيلية واتفاق حول القدس وعلاقات كاملة بين إسرائيل والدول العربية والإسلامية، وخطوات «كاسرة للعداء» وترتيبات أمنية موثوقة، وإقامة دولة فلسطينية وحل مشكلة اللاجئين والتقدم على مراحل باتجاه جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، بعد إحلال السلام. وينبغي أن يكون الاتفاق مفتوحا أمام جميع دول الشرق الأوسط ودول أخرى لها ضلع في النزاع، ومن ضمن ذلك إيران. وفي هذا السياق أيضا يتعين على إسرائيل أن تعلن استعدادها للشروع فورا في مفاوضات مكثفة، مع التطلع إلى التوصل في أقرب وقت إلى اتفاق ينفذ على مراحل.

في ضوء الأحداث والهزات التي يمر بها الشرق الأوسط، والعداء والعنف، وعدم استقرار أنظمة الحكم، من السهل رفض هذا الاقتراح (عرض مبادرة سلام إسرائيلية) لكونه يبدو «طوباويا» وغير جدير بنقاش جاد. غير أن ذلك سيكون خطأ فادحا يتجاهل الحاجة الملحة إلى عملية سلام شاملة، والفرصة التي تتيحها الظروف الحالية لطرح مبادرة سلام مبنية بصورة ملائمة، وسوف تزداد هذه الحاجة والفرصة عقب مهاجمة إسرائيل لمنشآت إيران النووية والتي ستبرز ضرورة وضع الشرق الأوسط على مسار تاريخي جديد.

إن الأفضليات والفوائد التي يمكن لإسرائيل أن تجنيها من اقتراح مثل هذه المبادرة، في سياق جهودها لتقليص المخاطر المتوقعة للشرق الأوسط من وجود سلاح نووي إيراني، غير مرتبطة في جزء منها بفرص التحقق الفورية. فمجرد طرح مبادرة إسرائيلية جادة من هذا القبيل، سيحسن على الأرجح بشكل ملموس وضع إسرائيل، شرط أن يكون واضحا أن المبادرة قد تكون مفيدة قبل ضرورة مهاجمة إسرائيل للمنشآت النووية الإيرانية، إذ يمكن لها أن تسهل على الولايات المتحدة وشركائها ضرب هذه المنشآت إذا لم تكن العقوبات مجدية. فضلا عن ذلك، أعتقد أنه يتعين على إسرائيل في ضوء تحليل النزاع العربي– الإسرائيلي، أن تتقدم بمبادرة سلام شرق أوسطية، حتى لو لم تقم بمهاجمة المنشآت النووية الإيرانية، وذلك إذا ما أوقفت إيران نشاطاتها النووية بسبب العقوبات أو اعتبارات أخرى، أو في حال قيام الولايات المتحدة بضرب المنشآت بمعزل عن مبادرة السلام الإسرائيلية. مع ذلك فإن طرح إسرائيل لمثل هذه المبادرة في ظل مواصلة إيران لمساعيها لامتلاك السلاح النووي يمكن أن ينظر له كعلامة ضعف، ولذلك يجب التفكير في هذا الأمر مليا في ضوء التطورات الحاصلة عمليا.

توصية: مهاجمة المنشآت النووية بصورة متزامنة مع طرح مبادرة السلام

إذا ما وضعنا الـ «مع» والـ «ضد» في ميزان مسألة مهاجمة إسرائيل للمنشآت النووية الإيرانية، فإن الدمج بين الهجوم ومبادرة السلام الإسرائيلية للشرق الأوسط بأكمله يمكن أن يرجح الكفة، إذ إن من شأن مثل هذا الدمج أن يقلص بشكل ملموس خطر المس بالعلاقات مع الولايات المتحدة، وأن يساهم كثيرا في حشد جهود مجدية تمنع إيران من استئناف أنشطتها النووية مجدداً. فضلا عن ذلك فإن الدمج بين عمل عسكري ومبادرة سلام شاملة ينطوي على انعكاسات إيجابية متضافرة على المدى القصير والمدى البعيد، على أمن إسرائيل القومي، إذ أنه يضاعف جدوى كل منهما على انفراد، بما في ذلك في مجال تقليص الأضرار.

هذا المقال لا يذهب إلى حد الاشتراط الكامل والتام للتوصية بمهاجمة منشآت إيران النووية بأن تدمج إسرائيل بين الهجوم وبين طرح مبادرة سلام شرق أوسطية جادة.. ولكن في غياب مثل هذا الدمج يغدو نفاذ مفعول التوصية بشأن ضرب المنشآت ضئيلا أكثر.

لذلك فإن توصيتي الشاملة تقوم على محورين متلازمين: يتعين على إسرائيل أن تقوم بضرب المنشآت النووية الإيرانية طالما كان الأمر ممكنا، ولم يكن هناك سبيل آخر لمنع إيران من امتلاك السلاح النووي، جنبا إلى جنب وبالتلازم مع طرح مبادرة إسرائيلية جادة

في ضوء الأحداث والهزات التي يمر بها الشرق الأوسط، والعداء والعنف، وعدم استقرار أنظمة الحكم، من السهل رفض هذا الاقتراح (عرض مبادرة سلام إسرائيلية) لكونه يبدو "طوباويا" وغير جدير بنقاش جاد. غير أن ذلك سيكون خطأ فادحا يتجاهل الحاجة الملحة إلى عملية سلام شاملة، والفرصة التي تتيحها الظروف الحالية لطرح مبادرة سلام مبنية بصورة ملائمة، وسوف تزداد هذه الحاجة والفرصة عقب مهاجمة إسرائيل لمنشآت إيران النووية والتي ستبرز ضرورة وضع الشرق الأوسط على مسار تاريخي جديد.

لسلام شرق أوسطي شامل.

الأداء السياسي والسلطوي

إن كون إسرائيل دولة ديمقراطية ذات نظام برلماني- ائتلافي يخلق صعوبات أمام اتخاذ القرارات في المواضيع الخلافية، حتى عندما يكون الإقرار والتسويات الفضفاضة هي البدائل الأكثر سوءا. كذلك تعاني إسرائيل من مشاكل في العمل الطاقمي، مثلا عند مواجهة حالة صعبة من انعدام اليقين والوضوح، وفي عمليات اتخاذ القرارات، من قبيل الميل للرؤية الضيقة، وذلك على الرغم من التحسينات الكثيرة التي طرأت على هذا الصعيد في الفترة الأخيرة. لذلك فإن إمكانية تنفيذ التوصيات من ناحية سياسية وسلطوية تحتاج إلى إعادة نظر. وكما أشرنا فإن من واجب أعضاء الحكومة أن يحكموا رأيهم وضميرهم عند اتخاذ القرارات. فعندما يكون هناك موضوع بالغ الأهمية بالنسبة لمستقبل إسرائيل مطروحا على بساط البحث، فإن واجبهم يقتضي منهم تنحية المصالح الحزبية والشخصية جانبا. فحتى لو كانت أغلبية الجمهور تعارض القيام بعمل عسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية، وكان من المتوقع أن يتسبب مثل هذا العمل بخسارة الذين اتخذوا القرار بشأنه في الانتخابات المقبلة، فإن ذلك لا يعفي قادة ورؤساء الحكم من واجبهم في ضرب المنشآت النووية إذا ما رأوا أن الأمر حيوي وضروري لأمن إسرائيل على المدى البعيد.

صحيح أن هذا المطلب يصطدم بمصاعب، إلا أنه غير مطروح للاختبار في السياق المتعلق بمهاجمة المنشآت النووية الإيرانية، وذلك لأن رؤساء الحكم لا يواجهون في هذا الموضوع مشكلة حقيقية مع الرأي العام. فمواقف أغلبية الجمهور، بعد قيام إسرائيل بعملية عسكرية، تتحدد في ضوء النتائج وعوامل مشابهة، وليس بناء على رأيها (رأي أغلبية الجمهور) قبل العملية وهو أصلا ليس رأيا معارضا لها. لذلك، حتى لو كان هناك ما يدعو مبدئيا إلى أخذ مواقف الجمهور بنظر الاعتبار في قرار حاسم من هذا القبيل، فإن ذلك لا يستدعي ترجيح الكفة ضد التوصية بمهاجمة المنشآت النووية إذا لم تكن هناك وسيلة أخرى لمنع إيران من امتلاك السلاح النووي.

فيما يتعلق بالمواقف داخل الحكومة، وخاصة في «طاقم الثمانية» (الكابنيت المصغر) الذي سيتخذ فيه القرار عمليا، فإن الحديث يدور على تركيبة جدية. من ناحية جوهرية فإن الخلاف في الرأي في موضوع حاسم ومركب من هذا النوع (عملية عسكرية ضد المنشآت النووية) هو أمر مبرر وطبيعي. غير أن رئيس الحكومة ووزير الدفاع، اللذين يتحملان جل المسؤولية عن قرارات تتعلق بإيران، سيتمكنان على الأرجح من إقناع أغلبية أعضاء طاقم الثمانية، ومن ثم أكثرية أعضاء الحكومة، بقرار ضرب المنشآت النووية، إذا ما توصلا لاستنتاج بضرورة ذلك .

وفيما يتعلق بمبادرة السلام الشرق أوسطية وما يترتب عليها من خطوات إسرائيلية، الأمر مختلف تماما. صحيح أن الحديث يدور على مبادرة يحتاج تحقيقها إلى وقت طويل، دون وجود ما يؤكد بأنه سيتم إحراز تقدم فيها في ظل استمرار الوضع الراهن في الشرق الأوسط، غير أن طرح المبادرة في حدّ ذاته ينطوي على التزام إسرائيلي منوط بمواضيع محل خلاف شديد، أيديولوجيا وأمنيا.

إن قراءتي للوضع السياسي في إسرائيل تشير إلى أنه إذا أقتنع رئيس الحكومة بجدوى وضرورة الدمج بين مهاجمة المنشآت النووية الإيرانية وبين عرض مبادرة سلام إسرائيلية شاملة، فإنه سيتمكن من القيام بذلك وسط مخاطرة سياسية ضئيلة. هذا الاستنتاج غير مرتبط بموعد الانتخابات للكنيست التاسع عشر، فلا يجوز للاستعداد للانتخابات أو نتائجها أن تؤثر على القرار وحيثياته، بشأن مهاجمة المنشآت النووية الإيرانية، وربطه على هذا النحو أو ذاك بمبادرة سلام إسرائيلية. إن من شأن عملية

إذا ما وضعنا الـ «مع» والـ «ضد» في ميزان مسألة مهاجمة إسرائيل للمنشآت النووية الإيرانية، فإن الدمج بين الهجوم ومبادرة السلام الإسرائيلية للشرق الأوسط بأكمله يمكن أن يرجح الكفة، إذ إن من شأن مثل هذا الدمج أن يقلص بشكل ملموس خطر المس بالعلاقات مع الولايات المتحدة، وأن يساهم كثيرا في حشد جهود مجدية تمنع إيران من استئناف أنشطتها النووية مجدداً. فضلا عن ذلك فإن الدمج بين عمل عسكري ومبادرة سلام شاملة ينطوي على انعكاسات إيجابية متضافرة على المدى القصير والمدى البعيد، على أمن إسرائيل القومي.

إسرائيلية ناجحة ضد منشآت إيران النووية، أن تسهل حشد التأييد السياسي اللازم لمبادرة السلام إذا ما عرضت على الجمهور بشكل ملائم. لذلك فإن استنتاجي هو أن التوصية بالدمج بين الأمرين (ضرب المنشآت ومبادرة السلام) قابلة للتنفيذ من ناحية سياسية، حتى إذا تطلب التقدم في موضوع اتفاق السلام الشامل إجراء انتخابات مبكرة تتمحور حول الاتفاق، وربما إجراء استفتاء عام. لكن هذه المواضيع تتعلق بالمستقبل البعيد، وبالتالي لا يجوز لها أن تعيق بشكل ملموس تنفيذ التوصية بشأن الدمج بين الأمرين.

قد يبدو الأمر غريبا بالنسبة لشخص غير مطلع على طرق عمل حكومات إسرائيل منذ سنوات طوال. لكن هذه الحكومات (حالها في ذلك حال حكومات كثيرة أخرى) تجد صعوبة في اتخاذ قرارين سياسيين- أمنيين حاسمين في آن واحد، مع كل ما يترتب على ذلك. سيقول الكثيرون إن السير بصورة متزامنة نحو مهاجمة المنشآت النووية الإيرانية والتقدم بمبادرة سلام إسرائيلية للشرق الأوسط، يشكل «عبئا زائدا» لا تستطيع منظومة الحكم الإسرائيلي تحمله.

هذا الطرح له ما يبرره، لكن الحديث لا يتناول اعتبارا اجتماعيا- قيميا صارما من نوع خلافات عميقة في الرأي تجاه عملية السلام. فآليات العمل داخل مؤسسات الحكم منوطة بالحكم ذاته، لا سيما وأن الحديث لا يتعلق بإصلاح شامل وإنما بجهد مركز على مستوى عدة أحداث منتقاة.. لذلك من غير المبرر السماح لحجة «العبء الزائد» بإسدال الستار على أفضليات التوصية القائمة على المحور الثنائي.

إن ما هو مطلوب وما يمكن عمله هو ضمان أن تكون هيئة الأمن القومية (الإسرائيلية) هي المسؤولة عن التحضير ووضع الخطط اللازمة وسط التأكيد بشكل خاص على الدمج بين الأبعاد العسكرية والسياسية، بما يشمل العملية الهجومية من جهة ومبادرة السلام من جهة أخرى، في سياق متسق ومتزامن. كذلك يتعين على هيئة الأمن القومية أن تزود رئيس الحكومة ووزير الدفاع وطاقم الثمانية وأطرًا أخرى تشارك في اتخاذ القرارات، بـ «نظرة ثانية» على الجوانب والأبعاد العسكرية كما تقتضي جدية الموضوع. وكل ذلك يتلاءم مع القانون الخاص بـ «هيئة الأمن القومية» من العام ٢٠٠٨، ولكن بمعزل عن القانون أيضا، مثلما أوصت «لجنة فينوغراد» و«لجنة ليبكين- شاحك» بشأن تنفيذ توصيات لجنة فينوغراد بعد حرب لبنان الثانية. يتعين على رئيس الحكومة ووزير الدفاع ضمان القيام بذلك على الرغم من جملة العوائق البيروقراطية وسواها.

وفقا لاستنتاجي فإن التوصية بضرب المنشآت النووية الإيرانية جنبا إلى جنب مع طرح مبادرة سلام شرق أوسطية، لها احتمالية عالية في اجتياز اختبار التنفيذ، شرط أن يحسن رئيس الحكومة ووزراء كبار آخرون التصرف وإمعان التفكير كزعماء يتصفون بالحنكة والرأي السديد، ومعظمهم حسب تقديري قادر على القيام بذلك إذا ما بذل الجهد الذي يقتضيه الموضوع.

[مترجم عن العبرية. ترجمة نواف عثامنة]

برهوم جرايسي *

إلغاء الانتخابات الإسرائيلية المبكرة لحل أزمات ساخنة توافقيا

كشفت التطورات الحزبية الإسرائيلية التي شهدتها الحلبة البرلمانية في شهر أيار الماضي (٢٠١٢)، مدى تسارع الخطى نحو الصدام الحتمي بين المؤسسة الحاكمة، بمواصفاتها الحالية، وبين شرائح في المجتمع اليهودي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، كشفت ايضا صعوبة التوصل إلى المعادلة الكفيلة باستقرار الحكم في إسرائيل، كون الحلول المطروحة لا تعترف بالأسباب الموضوعية لحالة عدم الاستقرار هذه.

فقد ظهرت المبادرة لإجراء انتخابات برلمانية مبكرة، في سياق غير طبيعي للوضع الحزبي والبرلماني القائم، وفي ظل استقرار حكومي غير مسبوق منذ العام ١٩٨٨، وكانت المبادرة محاولة لاجتياز مسألة تجنيد الشبان الأصوليين اليهود «الحريديم» في الجيش الإسرائيلي، ولدى زوال هذه المبادرة بتشكيل حكومة «الوحدة» بانضمام حزب «كاديما» إلى الائتلاف، طرحت أيضا من جديد مسألة تغيير طريقة الانتخابات وبعض أنظمة الحكم في إسرائيل.

وعلى الرغم مما يظهر وكأن القضيتين، تجنيد «الحريديم» وطريقة الانتخابات، مختلفتان، إلا أنهما مرتبطتان بشكل مباشر بتعقيدات تركيبة المجتمع اليهودي في إسرائيل، وبالأزمات المتنامية، والتي من المتوقع لها أن تنفجر مستقبلا.

فمسألة إعفاء الأصوليين من الخدمة في الجيش، أو تجنيدهم، هي القضية السطحية لأزمة أعمق بكثير تتعلق بطبيعة جمهور «الحريديم» وتكاثره بنسبة أكثر من ضعف تكاثر اليهود العلمانيين، ما زاد من قلق الأطر الرسمية وجهات رسم الاستراتيجيات المستقبلية من هذا التنامي، الذي «سيهدد» طبيعة المجتمع الإسرائيلي على مختلف الأصعدة، الاجتماعية والاقتصادية، وحتى هناك من يتحدث عن تأثير مباشر على شكل مستقبل إسرائيل.

* صحافي فلسطيني- الناصرة

كان نتنياهو يدرك، وازداد إدراكه في اللحظات الأخيرة قبل حسم موضوع الانتخابات، بأن الانتخابات المبكرة، وعلى الرغم من ان قوة حزبه مرشحة للازدياد بعدد قليل من المقاعد البرلمانية، إلا أن القاعدة اليمينية المتشددة ستتقلص بعض الشيء، وتصبح أغلبيتها هشة، وهذا يضعف قوته لدى تشكيل حكومة أوسع من القاعدة اليمينية المتشددة.

وثانيا، أن في ذهابه إلى انتخابات مبكرة سينقل عمليا الأزمة أو الأزمات إلى حكومته الجديدة، لتبدأ عملها بأزمات تهدد استقرارها، ويكون سقوطها أسرع.

أما في قضية تغيير طريقة الانتخابات البرلمانية، وتغيير بعض أنظمة الحكم، لحل معضلة استقرار الحكم، وعدم نجاح الغالبية الساحقة من الحكومات الـ ٣٢ على مدى ٦٤ عاما، في البقاء في الحكم طيلة المدة القانونية، فهي لها أيضا علاقة مباشرة وقوية بطبيعة المجتمع اليهودي، والجمهور ككل في إسرائيل، إذ إنه على الرغم من مرور ستة عقود ونيف، إلا أن المجتمع اليهودي في إسرائيل لا يزال أبعد عن انصهاره كمجتمع واحد، لا بل تتعزز فيه أكثر التقاطبات والنزاعات الطائفية، على الرغم من أن لعدم الاستقرار أسبابا موضوعية أخرى أكثر عمقا.

وفي هذه المعالجة، التي نستعرض فيها جوانب مركزية في الجانب الحزبي للحراك السياسي الأخير، نستعرض أيضا العقبات الجدية التي ستواجه «حكومة الوحدة»، لدى محاولتها طرح حلول للقضيتين المركزيتين اللتين وضعتهما على رأس جدول أعمالها: «الحريديم» وتغيير طريقة الانتخابات، إذ إن الحلول التي تضمن عدم تفجر أزمات كبيرة في داخل إسرائيل ستكون جزئية، وليست كلية.

الحكومة الأكثر ثباتا

لم تشهد إسرائيل منذ العام ١٩٨٨ حكومة أكثر ثباتا من تلك التي ترأسها بنيامين نتنياهو في اليوم الأول من نيسان ٢٠٠٩، وعلى الرغم من أنها ارتكزت على قاعدة ائتلافية أضعف بكثير من حكومة الوحدة برئاسة إسحق شمير في العام ١٩٨٨، إلا أنها الأكثر تماسكا سياسيا، من باب الخط اليميني المتشدد، الرافض لأسس حل الصراع، وفي مقدمة هذا التيار يقف بنيامين نتنياهو شخصيا، وليس صحيحا القول إنه «خاضع» لقوى المستوطنين.

ولهذا كان منطقيا التوقع أن هذه الحكومة ستصمد طيلة الدورة البرلمانية التي يحددها القانون، وتنتهي في خريف العام ٢٠١٣، وكانت هذه الفرضية قائمة حتى انتهاء الدورة الشتوية في نهاية آذار الماضي، ولكن قبل أسبوع من افتتاح الدورة الصيفية، بدأت تتدحرج أحاديث في الحلبة السياسية وتنشرها وسائل الإعلام، عن قرار نتنياهو التوجه إلى انتخابات مبكرة، بدافع سلسلة من الأسباب، منها أن استطلاعات الرأي تمنحه زيادة في قوة حزبه البرلمانية، رغم أن الاستطلاعات ذاتها تنبأت بتقلص القاعدة الائتلافية التي ارتكزت عليها حكومته، قبل حكومة الوحدة.

وثانيا، أن نتنياهو لم ير في ظل تركيبة حكومته إمكانية وضع حل توافقي بديل للقانون الذي كان ينظم مسألة إعفاء الشبان الأصوليين اليهود (الحريديم) من الخدمة العسكرية، «قانون طال»، بعد أن أمرت المحكمة العليا بعدم شرعية تمديده، إلى ما بعد الأول من شهر آب المقبل (٢٠١٢).

وتم طرح أسباب أخرى، ولكن تطور الأحداث أكد أنه لم يكن وزن لتلك الأسباب في قرار نتنياهو، مثل تجنب ضغوط حزبية لدى إقرار الموازنة العامة للعام المقبل ٢٠١٣، وأيضا مسألة مواجهة قرارات المحكمة الإسرائيلية القاضية بإخلاء بعض البيوت من بعض البؤر الاستيطانية، وحتى الحديث عن نية نتنياهو استباق الانتخابات الأميركية، بتعزيز حكمه بانتخابات جديدة، تكرس بقاءه في كرسي رئاسة الوزراء، ويكون بذلك «أقوى» في مواجهة الرئيس الأميركي باراك أوباما، في حال أبقاه الأميركان في البيت الأبيض لولاية ثانية.

وعلى الرغم من كل هذا، فإن السؤال الأكثر شيوعا في أروقة الكنيست وفي جميع المستويات، حتى الساعات الأخيرة التي بدأ فيها النواب يصوتون على مشاريع قوانين حل الكنيست كان: «من

نتنياهو: أسرار البقاء.

يريد هذه الانتخابات أصلا؟».

كان نتنياهو يدرك، وازداد إدراكه في اللحظات الأخيرة قبل حسم موضوع الانتخابات، بأن الانتخابات المبكرة، وعلى الرغم من ان قوة حزبه ستزداد بعدد قليل من المقاعد البرلمانية، إلا أن القاعدة اليمينية المتشددة ستتقلص بعض الشيء، وتصبح أغلبيتها هشة، وهذا يضعف قوته لدى تشكيل حكومة أوسع من القاعدة اليمينية المتشددة.

وثانيا، أن في ذهابه إلى انتخابات مبكرة سينقل عمليا الأزمة أو الأزمات إلى حكومته الجديدة، لتبدأ عملها بأزمات تهدد استقرارها، ويكون سقوطها أسرع.

ولكن من جهة أخرى، فقد قرأ نتنياهو ومعه أجهزة التخطيط الاستراتيجي العليا، أن هذه الانتخابات أو مسارات الحلول التي باتت تظهر، إن كان على لسان «العلماني» أفيغدور ليبرمان، وأيضا لدى «كاديما» وهي في صفوف المعارضة، ومعهما أحزاب صغيرة أخرى، ستعني تسريع الصدام الحتمي مع جمهور الأصوليين «الحريديم»، الذي يرفض من حيث المبدأ التجند في الجيش الإسرائيلي من منطلقات دينية بحتة، وسعيه الدائم إلى عدم الانخراط الكلي في المجتمع العلماني، وحتى عدم الغرق كليا في «المجتمع والمشروع الصهيوني».

وتدرك إسرائيل الرسمية وأجهزتها، أن الصدام مع هذا الجمهور هو أمر حتمي في السنوات المقبلة، ولكن الرهان الآن، هو كيف من الممكن تأجيل هذا الصدام، على أمل إحداث تغيرات ديمغرافية ومجتمعية تساعد على تخفيف حدته بفعل العامل الزمني، ولهذا ليس صدفة أنه في اليوم التالي لتشكيل حكومة الوحدة بين «الليكود» بزعامة نتنياهو، و«كاديما» بزعامة شاؤول موفاز، لمسنا أن اللهجة في «كاديما» بشأن تجنيد الأصوليين قد خفت حدتها، ويجري الآن الحديث عن حل توافقي، وهذا ما قاد إلى أحاديث في وسائل الإعلام عن احتمال خروج حزب «إسرائيل بيتنا» بزعامة أفيغدور ليبرمان من الحكومة في أعقاب حل توافقي.

لكن إلى جانب مسألة تجنيد الأصوليين، فقد رأينا ملامح أولية لتغيرات حزبية قريبة، تمهد الطريق نحو احتمالات تغيير طريقة الانتخابات وبعض أنظمة الحكم، إذ إن الأحزاب الكبيرة،

حاول نتنياهو التخلص من ظاهرة سيطرة المستوطنين على هيئات الحزب المركزية، وخاصة المجلس المركزي، وهي الحالة التي يواجهها الحزب منذ نهاية سنوات التسعين، إذ في كل موسم انتسابات للحزب، يتدفق آلاف المستوطنين للانتساب لليكود كي يشاركوا في الانتخابات الداخلية، ولكن غالبيتهم الكبيرة لا تصوت للحزب ذاته في الانتخابات البرلمانية، وجرى إثبات الأمر مرارا، بأن حصل «الليكود» على أصوات في مستوطنات صغيرة، أقل من عدد الأعضاء المسجلين له في المستوطنة ذاتها.

تتمسك برأي مفاده أن أسباب عدم استقرار الحكم في إسرائيل يعود إلى كثرة الأحزاب الصغيرة، وغياب تكتل حزبي كبير، دون ربط هذه القضية بتعقيدات تركيبة المجتمع اليهودي في إسرائيل، والارتفاع المستمر في نسبة الفلسطينيين داخل إسرائيل، وأيضا بالأساس دون ربط هذا بقضية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وعدم الاقتراب من الحل.

الوضع الحزبي

جاءت المبادرة لحل الكنيست والتوجه إلى انتخابات مبكرة، في وضعية شبه استقرار حزبي في الكتل الحزبية البرلمانية، وهذا الاستقرار ممتد منذ الانشقاق الذي حصل في حزب «العمل» في ١٧ كانون الثاني ٢٠١١، حين انشق رئيس الحزب في حينه إيهود باراك، مع أربعة نواب، من بينهم وزراء، بعد أن شعر باراك بوجود أغلبية في هيئات الحزب تؤيد الانسحاب من حكومة نتنياهو، وعمليا فإن هذا الانشقاق ثبّت حكومة نتنياهو وجعلها أكثر تماسكا وأطال عمرها.

إلا أن استطلاعات الرأي، وحتى قبل الإعلان عن التوجه إلى انتخابات مبكرة، كانت تتنبأ بتغيرات في الخريطة الحزبية في الكنيست، بعد أي انتخابات، وعلى الرغم من التحفظ، وضرورة التعامل بحذر مع هذه الاستطلاعات، كونها تجري بسرعة بعد حدث ما، متأثرة من ضجات إعلامية، إلا أنها كانت توحي بشيء ما أقرب إلى الواقع الآني.

وقد أجمعت هذه الاستطلاعات على أن حزب «كاديما» كان سيتلقى ضربة قاصمة تفقده نصف مقاعده البرلمانية الـ ٢٨، وحتى أن استطلاعات أخرى تنبأت بخسارة أكبر، على أن تتجه هذه المقاعد أساسا للحزب الجديد الذي أقامه الصحافي يائير لبيد، الذي قدرت الاستطلاعات بأن يحصل على ما بين ١٠ إلى ١٤ مقعدا، ولكن الملفت للنظر أن حزب «العمل» برئاسة شيلي يحيموفيتش، كان سيحقق قفزة جدية، بعد الضربة القاصمة التي تلقاها في الانتخابات الماضية، ليعود إلى مكانة الحزب الثاني في إسرائيل، رغم الفجوة الظاهرة بينه وبين الحزب الأول «الليكود».

بطبيعة الحال لن ندخل في تفاصيل تلك الاستطلاعات، كونها باتت غير ذات صلة، ولكن من هذا السيل الكبير من الاستطلاعات، من الممكن أن نستنتج أنه لو جرت الانتخابات المبكرة، لشهدنا من جديد استفحالا أكبر لظاهرة تبعثر الخريطة الحزبية في إسرائيل وتشتتها: حزب واحد كبير، الليكود، الذي بالكاد كان سيحصل على ٢٥٪ من المقاعد الـ ١٢٠، ثم تليه خمسة أحزاب ستتراوح مقاعد كل واحد منها ما بين ١٠ إلى ١٨ مقعدا.

وفي وضعية كهذه ما من شك في أنها كانت ستشكل سببا مركزيا لحالة عدم استقرار أي حكومة مقبلة، إذ إنه على الأغلب بإمكان كل واحدة من هذه الكتل البرلمانية بإمكانها أن تحدد بقاء أو انهيار الحكومة، لأنه بحسابات جافة فإن أي حكومة ستقام بحاجة إلى ثلاث من هذه الكتل على الأقل، وكلها ذات توجهات متناحرة في ما بينها.

وما من شك في أن نتنياهو قرأ بعناية شديدة هذه الوضعية، واختار التوجه إلى تعزيز حكومته، وأن لا يخوض مغامرة كهذه، ويراهن على كسر توقعات الاستطلاعات، ثم يفشل في رهاناته.

كذلك أدرك نتنياهو أن ما أنجزه في داخل حزبه في السنوات الست الماضية بقي منقوصا، فمنذ خريف العام ٢٠٠٥، وحتى الآونة الأخيرة، عمل نتنياهو على القضاء على أي فرصة لكل من كان يفكر بمنافسته، ووضع شخصيات بارزة في الحزب أمام استنتاج بأنه لا يمكن خلع نتنياهو عن رئاسة الحزب، ولكن هذه الوضعية أبرزت منافسه الدائم، موشيه فايغلين، الذي أصر

«كاديما»، كان واضحا أنه ليس معنيا بانتخابات مبكرة بهذه السرعة، وقد سعى جهارا إلى تأجيل الموعد المقترح لحوالي شهرين، وهذا نابع من عدة أسباب، أهمها أن المبادرة لانتخابات مبكرة فاجأت «كاديما»، الخارج لتوه من انتخابات لرئاسة الحزب، أحدثت نتيجتها المتوقعة هزّه، بعدما خسرت تسيبي ليفني رئاسة الحزب، وشعر موفاز بأن وحدة الحزب ليست مضمونة، خاصة وأن ليفني استقالت من عضويتها في الكنيست، مع نوايا لأن تخوض السياسة من خلال إطار آخر.

على الاستمرار في المنافسة، وهو يميني متشدد يقود مجموعات استيطانية شرسة.

وقد حاول نتنياهو التخلص من ظاهرة سيطرة المستوطنين على هيئات الحزب المركزية، وخاصة المجلس المركزي، وهي الحالة التي يواجهها الحزب منذ نهاية سنوات التسعين، إذ في كل موسم انتسابات للحزب، يتدفق آلاف المستوطنين للانتساب لليكود كي يشاركوا في الانتخابات الداخلية، ولكن غالبيتهم الكبيرة لا تصوت للحزب ذاته في الانتخابات البرلمانية، وجرى إثبات الأمر مرارا، بأن حصل «الليكود» على أصوات في مستوطنات صغيرة، أقل من عدد الأعضاء المسجلين له في المستوطنة ذاتها.

وسعي نتنياهو إلى تقليص تأثير المستوطنين المتشددين على هيئات الحزب، لا ينبع إطلاقا من منطلقات سياسية، بل لأن نتنياهو لا يريد مراكز قوى غيره في الحزب، وخاصة مراكز قوى تكون سندا لمن لا يرغب نتنياهو في وجودهم في الصفوف الأولى، وفي مقدمة اللائحة الانتخابية لليكود في الانتخابات البرلمانية، وكان هذا السبب وراء مبادرة نتنياهو في نهاية العام ٢٠١١ إلى تغييرات جدية في شكل تركيبة المجلس المركزي للحزب، بزيادة عدد أعضائه تقريبا بنسبة ٥٥٪، ومنح وزن لمنتخبي الجمهور من «الليكود» من نواب ورؤساء مجالس بلدية وقروية، والأهم أنه جعل تمثيل فروع الحزب في البلدات، بموجب عدد الأصوات التي حققتها لحزب «الليكود» في الانتخابات البرلمانية.

وبهذه الطريقة أضعف نسبة تمثيل المستوطنين في هذا المجلس، كون أن ٤٪ فقط من الأصوات التي حصل عليها «الليكود» في الانتخابات السابقة كانت من المستوطنات، بينما يشكل المستوطنون اليوم ٩٪ من أعضاء الحزب المسجلين. ولكن في الانتخابات لرئاسة الحزب التي جرت في نهاية الشهر الأول من العام الجاري، حصل منافس نتنياهو فايغلين على نسبة ٢٤٪ من أصوات عدد أعضاء الحزب، مقابل ٧٦٪ لنتنياهو، رغم أن الأخير أعلن جهارا أنه يطمح لنسبة تفوق ٨٠٪، وهذه ليست مجرد نسب، بل تعكس مدى تأثير كل جهة على الحزب.

وقد لمس نتنياهو قبل يومين من التصويت في الكنيست على قرار التوجه إلى انتخابات مبكرة، بأنه على الرغم مما قام به من تغييرات في تركيبة هيئات الحزب المركزية، إلا أنه لا يزال يفتقر للسيطرة المطلقة على المجلس المركزي في الحزب، إذ جوبه بمعارضة قوية في المجلس حينما طلب منحه منصب رئاسة المجلس مؤقتا، كي يقرر أنظمة الانتخابات الداخلية لتشكيل اللائحة الانتخابية، واعتبر نتنياهو ذلك مؤشرا إلى أن الاقلية التي يقودها فايغلين، تشكل مركز قوة يمنعه من السيطرة المطلقة على اللائحة الانتخابية التي يتوخاها، لتشمل مركبات عديدة في كوادر وجمهور مصوتي الحزب، وهذا المشهد الحاصل، ساهم أيضا، ولو جزئيا، في جعل نتنياهو يعيد حساباته، في ما يتعلق بالتوجه إلى انتخابات مبكرة.

حسابات «كاديما»: في الطرف الآخر، فإن حزب المعارضة الأكبر في الدورة الحالية، «كاديما»، كان واضحا أنه ليس معنيا بانتخابات مبكرة بهذه السرعة، وقد سعى جهارا إلى تأجيل الموعد المقترح لحوالي شهرين، وهذا نابع من عدة أسباب، أهمها أن المبادرة لانتخابات مبكرة فاجأت «كاديما»، الخارج لتوه من انتخابات لرئاسة الحزب، أحدثت نتيجتها المتوقعة هزّه، بعدما خسرت تسيبي ليفني رئاسة الحزب، وشعر موفاز بأن وحدة الحزب ليست مضمونة، خاصة وأن ليفني استقالت من عضويتها في الكنيست، مع نوايا لأن تخوض السياسة من خلال إطار آخر.

ومن تلك الأسباب، أيضا، أن موفاز سلّم بالأمر وهو أن حزبه يتجه لتلقي ضربة في انتخابات مبكرة كهذه، ولهذا فإنه، كما تبين لاحقا، سعى على مدى أسبوع، لتشكيل حكومة الوحدة مع نتنياهو، ليبعد عنه «شبح الانتخابات».

وقد يكون الدافع الفوري لحزب «كاديما» ورئيسه موفاز، هو أن تأجيل الانتخابات قد يعيد ترتيب الأوراق من جديد، مثلا، تهدئة

الضجة التي ثارت حول حزب الصحافي يائير لبيد، ونحن نلمس أن هذا الحزب الذي كان مجرد عناوين في الإعلام، قد غاب كليا عن الساحة، في الأيام الأولى بعد تشكيل حكومة الوحدة.

لكن إذا ما بقيت هذه الحكومة إلى حين انتهاء ولايتها القانونية في خريف العام المقبل، فإنها قد تكون مقدمة لتغيرات جدية في الحلبة السياسية، مثل التوصل إلى استنتاج في «كاديما» و«الليكود» سوية، بضرورة إعادة الوحدة بينهما، خاصة وأن «كاديما» انشق عن «الليكود» في خريف العام ٢٠٠٥، ولكن لا تزال أصول غالبية الصف الأول من نوابه وكوادره ورؤساء المجالس البلدية والقروية التابعين له، من حزب «الليكود» ونهج هؤلاء اليومي لا يختلف كثيرا من حيث الجوهر، ولكن هذا يبقى في إطار سيناريو بات أكثر واقعية، خاصة على ضوء الأحاديث عن تغيرات في طريقة الانتخابات وبعض أنظمة الحكم.

خسارة وربح «العمل»: الانطباع السائد كان أن تأجيل الانتخابات «أسعد» جميع الأحزاب الممثلة في الكنيست، وعلى الرغم من ذلك، فإن حزب «العمل» قد يكون خسر بعض الشيء، ولكنه عاد ليربح من جديد.

وكما ذكر هنا، فإن استطلاعات «بشّرت» حزب «العمل» التاريخي، الذي أسس وقاد الحكم في السنوات الـ ٢٩ الأولى لإسرائيل، بأنه سيعود ليحل في المرتبة الثانية من بين الكتل البرلمانية، بعدما ألقت به الانتخابات السابقة في العام ٢٠٠٩، إلى المرتبة الرابعة، وليس هذا فحسب بل شهد انشقاقا جديا في كتلته، جعله في المرتبة السادسة من بين الكتل البرلمانية.

وتوقعت استطلاعات الرأي أن يقفز «العمل» من ١٣ مقعدا في الانتخابات السابقة (٨ مقاعد بعد الانشقاق) إلى ١٨ مقعدا، وقد علّمت التجربة، أنه حينما ترشح استطلاعات الرأي حزبا ليكون المنافس الأول للحزب الأكبر، فإنه سيحصد عدد مقاعد أكبر من المتوقع، كلما تقدم نحو الانتخابات، ولهذا فإن الخسارة الفورية لحزب «العمل» كانت أن تأجيل الانتخابات ستبعده زمنيا عن هذه الفرصة.

لكن من جهة أخرى، فإن تشكيل حكومة الوحدة، وانتقال «كاديما» من المعارضة إلى الائتلاف، حوّل حزب «العمل» إلى حزب المعارضة الأول، ورئيسته باتت رئيسة المعارضة، وهذه مكانة يمنحها القانون امتيازات خاصة، مثل ضرورة تلقي تقارير دورية «سرية» من رئيس الوزراء، إضافة إلى امتيازات بروتوكولية في سير العمل البرلماني والمناسبات الرسمية.

ولهذا فإن «العمل» قد يربح من حكومة الوحدة، بأنه سيعزز

موفاز: الهرب ب"كاديما" من صناديق الاقتراع

وتوقعت استطلاعات الرأي أن يقفز «العمل» من ١٣ مقعدا في الانتخابات السابقة (٨ مقاعد بعد الانشقاق) إلى ١٨ مقعدا، وقد علّمت التجربة، أنه حينما ترشح استطلاعات الرأي حزبا ليكون المنافس الأول للحزب الأكبر، فإنه سيحصد عدد مقاعد أكبر من المتوقع، كلما تقدم نحو الانتخابات، ولهذا فإن الخسارة الفورية لحزب «العمل» كانت أن تأجيل الانتخابات ستبعده زمنيا عن هذه الفرصة.

مكانته أكثر كحزب المعارضة «الأكبر» أمام ائتلاف يرتكز على ٩٤ مقعدا من أصل ١٢٠ مقعدا.

خسائر «إسرائيل بيتنا»: ربما أن حزب «إسرائيل بيتنا» بزعامة المتطرف أفيغدور ليبرمان هو الحزب الوحيد الذي كان سيخسر في الحالتين: في الانتخابات المبكرة، وفي حكومة الوحدة، فقد تنبأت استطلاعات الرأي بأن هذا الحزب سيخسر بعضا من مقاعده الـ ١٥ الحالية، على الرغم من أن استطلاعات السنوات الثلاث الماضية كانت تمنحه ثباتا وحتى في مراحل معينة تنبأت له بزيادة صغيرة، وكان من المحتمل أن يسجل هذا الحزب خسارة أكبر، لو صدر القرار النهائي بشأن تقديم ليبرمان للمحاكمة بتهم الفساد، في أوج الحملة الانتخابية، فقرار نهائي بتقديمه للمحاكمة كان سينتقص من مكانة «الرجل القوي» التي نسبت لليبرمان أمام جمهور واسع، مثل المهاجرين الجدد، وضعضعة مكانته من شأنها أن تضع الحزب كله تحت علامة سؤال.

أما خسارته في حكومة الوحدة، فهي متعددة، وأولها أنه لم يعد الحزب الذي يقرر مصير الحكومة، لأن خروجه منها لن يؤثر على الأغلبية المطلقة التي تتمتع بها الآن، وما يزيد قلق ليبرمان في هذه الحكومة، هي حالة الانسجام بين نتنياهو وموفاز، خاصة وأنه لم يكن على علم بالاتصالات السرية التي سبقت حكومة الوحدة بأيام.

وبرز هذا القلق في خطاب ليبرمان في اليوم التالي للإعلان عن حكومة الوحدة، إذ برزت العصبية على خطابه، ولم يبخل في تهديدات مبطنة بالخروج من الحكومة في حال تم التوصل إلى حل توافقي مع «الحريديم» بشكل يبقي على الوضع القائم، بمعنى الإعفاء من الجيش، إذ إن ليبرمان يراهن على خانة «العلمانية»، باعتبار أنها تعزز مكانته في الحلبة السياسية.

ولكن ليبرمان يعرف أن قرارا باتهامه رسميا بالفساد، حتى لو كانت اللائحة مخففة، فإن هذا سيؤثر على مستقبله السياسي، خاصة وأن وسائل الإعلام ستلعب دورا في تأليب الرأي العام ضده، كعادتها في ملفات الفساد السلطوي.

أما بالنسبة لباقي الكتل البرلمانية، على مختلف تنوعاتها السياسية والدينية والقومية، فإن تأجيل الانتخابات أبعدها على خوض معركة منهكة، كانت على الأغلب ستنتهي تقريبا بالحجم البرلماني الحالي لكل واحدة منها، مع تغير طفيف نسبيا إلى الأعلى والأدنى، باستثناء كتلة «عتسماؤوت» برئاسة إيهود باراك، التي كان من المتوقع لها أن تختفي عن الساحة السياسية في أي انتخابات مقبلة، وهذا وفق ما تتنبأ به استطلاعات الرأي.

تغيير طريقة الانتخابات

أحد الملفين الأساسين اللذين جرى الحديث عنهما، وكأنهما يقفان على رأس جدول أعمال حكومة نتنياهو موفاز، كان تغيير طريقة الانتخابات في إسرائيل، مع تغيير بعض أنظمة الحكم، وهذه قضية مطروحة على جدول أعمال السياسة الإسرائيلية منذ مطلع سنوات التسعين من القرن الماضي، مع ازدياد قوة الأحزاب الدينية، وباتت ترجح كفة ميزان الحكم، وما تبع ذلك من مشهد وكأن هذه الأحزاب قائمة على ابتزاز الخزينة العامة، ولكن لاحقا ظهرت أسباب أخرى تدفع في اتجاه تغيير طريقة الانتخابات، منها ازدياد القوة الانتخابية للفلسطينيين في إسرائيل.

وهذا أمر برز بشكل قوي وخاص حينما حسمت كتلتان من خمسة نواب مصير أي حكومة تقام في إسرائيل بعد انتخابات العام ١٩٩٢، حينما قامت حكومة إسحاق رابين، رغم بقاء هاتين الكتلتين خارج الائتلاف الحكومي.

أحد الملفين الأساسين اللذين جرى الحديث عنهما، وكأنهما يقفان على رأس جدول أعمال حكومة نتنياهو موفاز، كان تغيير طريقة الانتخابات في إسرائيل، مع تغيير بعض أنظمة الحكم، وهذه قضية مطروحة على جدول أعمال السياسة الإسرائيلية منذ مطلع سنوات التسعين من القرن الماضي، مع ازدياد قوة الأحزاب الدينية، وباتت ترجح كفة ميزان الحكم، وما تبع ذلك من مشهد وكأن هذه الأحزاب قائمة على ابتزاز الخزينة العامة، ولكن لاحقا ظهرت أسباب أخرى تدفع في اتجاه تغيير طريقة الانتخابات، منها ازدياد القوة الانتخابية للفلسطينيين في إسرائيل.

وهذه تجربة كانت لمرّة واحدة ولم تتكرر، ولا يبدو في الأفق أنها قد تتكرر، ولكن لاحقا ازدادت قوة الكتل التي تمثل الفلسطينيين في إسرائيل من ٥ مقاعد في العام ١٩٩٢ (وقبل ذلك ٦ مقاعد) إلى ١١ مقعدا اليوم، وهذا عدد مرشح لأن يزداد مستقبلا في ما لو ارتفعت نسبة التصويت، ولكن أساسا لأن نسبة الفلسطينيين من مجمل السكان عادت في السنوات الأخيرة لترتفع سنويا، بفعل تراجع موجات الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، وكلما ازدادت هذه القوة، تقلص حجم مناورة الحزب الحاكم لدى تشكيله الحكومة، لكون هذه الكتل تبقى في المعارضة في كل الأحوال.

لكن مسألة استقرار الحكم في إسرائيل تعود إلى سلسلة عوامل، لا تريد المؤسسة الاعتراف بها جهارا، وبالأساس ترفض طرحها على طاولة الحوار، لأنها تشوش الصورة التي تحاول المؤسسة اظهارها وكأن المجتمع اليهودي في إسرائيل بات منصهرا، وهذا الإدعاء يتبدد باستمرار، مع كل حدث مفصلي تشهده إسرائيل، ولكن بشكل خاص في المواسم الانتخابية.

وكما نذكر، فإن إسرائيل اعتقدت في سنوات التسعين الأولى أن الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة، سينهي مشهد «الابتزازات» الحزبية لدى تشكيل الحكومة، إلا أن كل الصلاحيات التي أودعت بيد رئيس الحكومة المنتخب، وتغيير أنظمة الكنيست، خاصة في ما يتعلق بالأغلبية المطلوبة لإسقاط الحكومة، لم تحل الأزمة بل عمقتها بشكل لم يسبق له مثيل في إسرائيل.

وكما نذكر، فإن الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة أرغم الحزبين الأكبرين في إسرائيل على مقايضة الأحزاب الصغيرة، كي يحصلا على دعمها وأصواتها في الانتخابات لصالح رئيس الحكومة، مقابل عدم منافستها على الأصوات لصالح اللائحة الانتخابية، وأفرزت تلك الانتخابات، في العامين ١٩٩٦ و١٩٩٩، شبه انهيار لوزن كتلتي حزبي «العمل» و«الليكود»، وحوّلت الأحزاب الصغيرة التي كانت تحلم يوما بالاقتراب من سقف ١٠ مقاعد، إلى أحزاب وسط من حيث الحجم.

غير أن الأهم أن هذا النمط الانتخابي شجع الانتماءات الطائفية والمجتمعية في داخل المجتمع اليهودي، فالشرقي رأى أن بإمكانه المساهمة في تحديد هوية رئيس الحكومة، وفورا يتجه للحزب الذي هو أقرب إلى قطاعه ليصوت له، وكذا الأمر مع المهاجرين الجدد، والأحزاب الدينية والمستوطنين، وكذا أيضا في الشارع العربي، إذ ساعد هذا النمط على تشجيع أوساط كانت تصوت للأحزاب الصهيونية على أن «ترضي» الأحزاب الصهيونية برئاسة الحكومة، وتصوت لأحزاب تمثل بشكل حقيقي أكبر مصالح المجتمع العربي.

ودفعت هذه الحال الحزبين الكبيرين للتخلي عن هذا النمط الانتخابي، في العام ٢٠٠١، في سبيل إعادة القوة للحزبين، ولكن تأثيرات هذا النمط ترسخت ولا تزال قائمة حتى اليوم في جميع القطاعات بما فيها العرب، ولهذا فإن السعي الجديد هو إحداث تغييرات «جذرية» في طريقة الانتخابات الحالية.

وعلى مرّ السنين ظهرت مبادرات ولجان، وحتى معاهد حاولت طرح تصورات لتغيير طريقة الانتخابات، ولكن في السنوات الأخيرة برزت مبادرتان: الأولى مبادرة لجنة خاصة أقامها موشيه قصّاب، حينما كان رئيسا للدولة، والمبادرة الثانية جاءت من المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، إضافة إلى مبادرات أخرى أقل شأنا. وتركزت هذه المبادرات في موضوعين رئيسيين، الأول دعوة إلى إجراء الانتخابات مناصفة بين إقليمية وقطرية، والثاني رفع نسبة الحسم، التي هي اليوم ٢ر٥٪، ولكن شهدنا دعوات أخرى، مثل زيادة عدد أعضاء الكنيست الـ ١٢٠، وتوسيع صلاحيات رئيس

الأصوليون في إسرائيل: اصطفاف متسارع

الوزراء، ورفع سقف الأغلبية المطلوبة لنزع الثقة عنه، مثلا ٦٥ نائبا، بدلا من ٦١ نائبا اليوم، وغيرها من المبادرات.

وإذا استثنينا مسألة نسبة الحسم، التي قد يكون رفعها إلى ٣٪ وليس أكثر أمرًا سهلا نسبيا في الوضع القائم في الكنيست، فإن باقي الحلول ستصطدم بمعارضات داخل الكنيست، وداخل المجتمع، وبالذات في مسألة الانتخابات الإقليمية.

والعقبة الأساسية في الانتخابات الإقليمية هي كثرة تعقيدات مركبات المجتمع في إسرائيل، وقد سعت الأحزاب الكبرى، والمؤسسة الحاكمة، على مدى عشرات السنين للحفاظ على هذا النسيج الدقيق والحساس، وعلى الرغم من ذلك فإن النزعات الطائفية بقيت قائمة، كما أن التصويت على أساس طائفي مجتمعي بقي قائما، كما هي الحال مع الأحزاب الدينية الأصولية على مختلف طوائفها الكبيرة والصغيرة، ومجموعات المهاجرين على مختلف تنوعاتهم، وبطبيعة الحال العرب في إسرائيل أيضا، الذين لا يتم أخذهم في حسابات واعتبارات المؤسسة في مثل هذه الحالة، لا بل فإنهم يكونون مستهدفين بشكل خاص.

ومن الطبيعي أن الأحزاب الوسطية والصغيرة من حيث حجمها البرلمانية، تستفيد كليا من طريقة الانتخابات القطرية النسبية، والتوجه إلى مناصفة الانتخابات بين إقليمية وقطرية ستقلص حجم تمثيل هذه الأحزاب في الكنيست، وهذا صحيح أيضا حتى في حال رفع عدد مقاعد الكنيست، لأن الوزن البرلماني سيبقى أقل مما هو عليه في الوضع القائم.

وما يعزز هذا الاستنتاج، هو نتائج الانتخابات الأخيرة وما قبلها، على مستوى المناطق والمدن الكبرى، فالأحزاب المتوسطة والصغيرة لا يمكنها أن تتجاوز الأحزاب الكبيرة، باستثناء حالات محدودة، مثل مناطق عربية شبه مطلقة، إذ ان الغالبية الساحقة تصوت للكتل الثلاث، ومستوطنات الضفة الغربية المحتلة، التي تمنح أصواتها للوائح التي تمثلها مباشرة، وربما أيضا في منطقة القدس، التي تمنح نسبة جدية من أصواتها لصالح الأحزاب الدينية الأصولية.

والتعقيد الأكبر الذي سيواجه المؤسسة هو كيفية توزيع المناطق، بحيث ستسعى الأحزاب الكبرى لتقسيمها بشكل يفيدها انتخابيا،

وهنا عمليا سيكون صدام آخر مع الكتل الوسطية والصغرى، لهذا، فإن الاستنتاج الأقوى في ظل الوضع القائم في الكنيست حاليا، هو أن احتمال الاتجاه إلى انتخابات إقليمية مناصفة مع القطرية النسبية سيكون ضعيفا، لأنه باستثناء حزب الليكود، فإن كل الأحزاب الباقية ستتضرر من هذا النمط، وإن تم إيجاد أغلبية هشة توافق على هذا النمط، فإنها ستكون تجربة تقود إلى تفجير أزمات مجتمعية، حينما ستجد قطاعات خاصة أن تمثيلها البرلماني قد تراجع.

كذلك، فإن الحديث عن زيادة عدد المقاعد البرلمانية، كمحاولة لتخفيف المشكلة التي يواجهها الحزب الكبير لدى تشكيله الحكومة، سيواجه هو أيضا تحفظات كبيرة، فهناك من يربط عدد أعضاء الكنيست، ١٢٠ مقعدا، بعدد أسباط إسرائيل الـ ١٢، ولكن إذا تم تجاوز هذه «العقبة» الرمزية، فإن زيادة عدد أعضاء الكنيست سيكون مرتبطا أيضا بميزانيات ليست قليلة، وتغييرات لوجستية وقانونية في البرلمان الإسرائيلي، والفترة الباقية، ليست كافية لحل كل هذه الإشكاليات.

إسرائيل ما زالت بعيدة عن انصهار الشرائح اليهودية في «شعب واحد»، كما أن التعددية الحزبية في معظمها مرتبطة ارتباطا مباشرا بكثرة تنوعات الشرائح والطوائف اليهودية، ومن دون ضمان تمثيل «مقنع» لكل من هذه الشرائح والطوائف في برلمان «الدولة اليهودية»، فإنه سيفجر أزمات داخلية تسعى المؤسسة إلى تجنبها.

إن تجربة الانتخابات المباشرة لرئاسة الحكومة أثبتت أن الإصرار على حلول لا تعترف بالواقع والأسباب الموضوعية للحالة الداخلية في إسرائيل سيزيد الأزمات تعقيدا.

قضية تجنيد الأصوليين

يمكن اعتبار مسألة تجنيد الشبان الأصوليين (الحريديم) في الجيش الإسرائيلي، أو ضمن ما يسمى بـ «الخدمة المدنية» أو «الخدمة الوطنية»، أنها تسمية التورية لما هو أعمق في التعامل مع جمهور «الحريديم»، ومقولة حكام إسرائيل بشأن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني: «لا يمكن حل صراع قائم منذ مئة عام خلال أشهر قليلة»، تسري أيضا على مسألة «الحريديم» وكيفية التعامل معهم.

فالقضية أبعد من قضية تجنيد الشبان «الحريديم» في الجيش أو في الخدمة البديلة، بل هي كيفية التعامل مع جمهور يعيش في قلب المجتمع اليهودي، ومنعزل تقريبا عنه، وينمو بنسبة تكاثر قلما تجد مثيلا لها حتى في الدول النامية، حوالي ٣٪، وربما أكثر بقليل.

انتقل الحديث في الشأن الديمغرافي، في السنوات الأخيرة، من «القلق» من تكاثر المواطنين العرب، إلى «القلق» من تسارع ازدياد نسبة «الحريديم» بشكل خاص، ومن ثم جمهور المتدينين الليبراليين دينيا والمتشددين سياسيا.

وفق تقديرات المرحلة فإن «الحريديم» يشكلون اليوم ما بين ١٢٪ إلى ١٤٪ من مجمل السكان في إسرائيل، ما يعني ما بين ١٥٪ إلى ١٧٪ من مجمل اليهود في إسرائيل، وتقول دراسة ظهرت في نهاية العام ٢٠١٠ في جامعة حيفا، إن نسبة «الحريديم» من مجمل السكان ومجمل اليهود بشكل خاص، سترتفع حتى العام ٢٠٣٠ إلى أكثر من ضعفي نسبتهم اليوم، ولهذا الأمر انعكاسات عديدة، على مستوى المجتمع والاقتصاد.

فعلى المستوى الاجتماعي تحدثت الدراسة ذاتها عن حتمية الصدام بين جمهور المتدينين على أنواعهم، وبين العلمانيين، الذين قد يزداد تدفقهم على «دولة أبيب» وفق تعبير الدراسة، هربا من سطوة المتدينين على المدن والمناطق السكانية الكبرى، وفرض أنظمة وحياة على أسس الشريعة اليهودية.

وعلى المستوى الاقتصادي، فهذا جمهور لا ينخرط في سوق العمل، إذ تبلغ نسبة الانخراط في العمل بين الرجال في جيل العمل ما بين ٣٩٪ إلى ٤٣٪، مقابل ما بين ٧٥٪ إلى ٧٨٪ بين الرجال العلمانيين والمتدينين العلمانيين، أضف إلى ذلك أن هذا الجمهور هو ذو نمط حياة تقشفي، ما يعني ان نمط الاستهلاك لديه مخالف لطبيعة الاستهلاك الفردي والجماعي في باقي المجتمعات في إسرائيل. ويرى خبراء أن تنامي هذه الشريحة بوتيرة عالية سيخفض مستقبلا وتيرة ارتفاع الاستهلاك الفردي في إسرائيل، وهذا ما سينعكس أيضا على نسب النمو الاقتصادي سلبا.

وفوق كل هذا، فإن هذا الجمهور يقتطع ميزانيات ضخمة من الموازنة العامة سنويا، تتدفق على المعاهد الدينية التي تأوي عشرات الآلاف من الرجال «الحريديم»، الذين يتقاضون مخصصات اجتماعية من تلك المعاهد، قسم منها من الخزينة العامة، وقسم آخر من تبرعات وتمويل خارجي من طوائف «الحريديم» في العالم، وبشكل خاص في الولايات المتحدة الأميركية.

إلى جانب كل هذا، فإن جمهور «الحريديم» يعيش في مجموعات طائفية منغلقة، تسعى طيلة الوقت إلى تقليص حجم الاحتكاك مع «العالم الخارجي»، ما يعني الجمهور اليهودي العلماني، وحتى المتدين الليبرالي، ولهذا فإن التواصل بين الجمهورين هو في الحد الأدنى.

سيواجه الحديث عن زيادة عدد المقاعد البرلمانية، كمحاولة لتخفيف المشكلة التي يواجهها الحزب الكبير لدى تشكيله الحكومة، هو أيضا تحفظات كبيرة، فهناك من يربط عدد أعضاء الكنيست، ١٢٠ مقعدا، بعدد أسباط إسرائيل الـ ١٢، ولكن إذا تم تجاوز هذه «العقبة» الرمزية، فإن زيادة عدد أعضاء الكنيست سيكون مرتبطا أيضا بميزانيات ليست قليلة، وتغييرات لوجستية وقانونية في البرلمان الإسرائيلي، والفترة الباقية، ليست كافية لحل كل هذه الإشكاليات.

حتى وإن رأينا أن «الحريديم» يشاركون في الحلبة السياسية، فيجب ان نتذكر أنهم يرفضون الصهيونية، ويعتبرونها بدعة على الشريعة والدين، لأن «مملكة إسرائيل» ستقام عند مجيء المسيح لأول مرّة إلى العالم، ولهذا فإنه في الحوارات الداخلية، وأحيانا العلنية، نشهد كثيرا هجوما على الصهيونية كفكر وحركة.

وعلى الرغم من ذلك، فإن غالبية «الحريديم» في إسرائيل بعد العام ١٩٤٨ قررت التعامل مع الدولة ككيان عابر، وبقيت نسبة ضئيلة، ما بين ٥٪ إلى ١٠٪ من «الحريديم» في إسرائيل، لا تعترف إطلاقا بالدولة، وأمثال هؤلاء يشكلون الأغلبية من «الحريديم» في أوطانهم في العالم، وبشكل خاص في الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا.

أما تعامل أغلبية «الحريديم» في إسرائيل مع «الدولة» فقد تنوّع، فمثلا «الحريديم» الأشكناز (الغربيون)، وهم الأكثر تشددا، يرفضون تولي منصب وزير، كي لا يتحملوا المسؤولية العامة عن قرارات حكومية تتعارض بنظرهم مع الشرائع اليهودية المتشددة التي يتمسكون بها، بينما الحريديم «السفراديم» (الشرقيين) مستوى تشددهم أقل نسبيا، ولكنهم يحرصون على مسايرة الأشكناز في القضايا الدينية.

وشبكة العوامل، التي نعرضها هنا بإيجاز شديد، تتداخل في قضية امتناع الشبان «الحريديم» عن الانخراط في الجيش أو في الخدمة المدنية، على الرغم من أن نسبة ضئيلة منهم باتت تقبل بخدمة جزئية كهذه، ولكن من الصعب رؤية قبول القيادة الروحية لطوائف «الحريديم» الكثيرة بمطلب المؤسسة الإسرائيلية الانخراط كليا في الخدمة العسكرية أو المدنية، لأن ذلك سينطوي على تنازل كبير عن تقاليد وأنظمة تتحكم في سير حياة «الحريديم» اليومية، وبشكل خاص ما يرتبط من ذلك بالعامل الديني.

وتدرك المؤسسة الإسرائيلية، ومعها الأحزاب الكبيرة، التي ترى نفسها شمولية وأكثر مسؤولية، حقيقة الأزمة الحالية والمستقبلية مع «الحريديم»، وهي تعلم أن أي حلول ليست مقبولة على القيادات الروحية، ستقود إلى انفجار شديد مع هذا الجمهور، فنتذكر مثلا كيف أنه في سنوات مضت بسبب فتح شارع في القدس أيام السبت، أو حتى قبل سنوات قليلة بسبب فتح موقف سيارات ايام السبت في القدس، شهدت المدينة وغيرها مظاهرات استمرت لأيام وأسابيع شارك فيها عشرات آلاف «الحريديم»، ووقعت فيها صدامات عنيفة بين «الحريديم» وعناصر الشرطة والأمن، فكيف ستكون الحال إذا ما قررت المؤسسة فرض أمور أكبر بقوة القانون؟.

إن المدة الزمنية المتبقية إلى حين الانتهاء من العمل بـ «قانون طال» الذي ينظم إعفاء «الحريديم» من الخدمة المدنية، وهو مطلع آب ٢٠١٢، لا يمكنها ان تكون كافية للتوصل إلى حل شامل، ولهذا فإن الاتجاه هو البحث عن صيغة توافقية، تطبيقها يحتاج إلى سنوات طوال، وبشكل لا يغير الواقع القائم كثيرا.

وحل كهذا قد يثير ضجة بين أوساط علمانية، أو لدى حزب مثل «إسرائيل بيتنا»، ولكن ضجة كهذه تكون هامشية لو كان الحل معاكسا ويملي على «الحريديم» ما لا يريدونه.

في سياق الحديث عن تجنيد «الحريديم»، تجدد الحديث عن فرض «خدمة مدنية» على الشبان والشابات العرب، وأيضا هنا القضية شائكة من ناحية المؤسسة، وليس فقط بسبب رفض الأغلبية الساحقة بين المواطنين العرب لهذه الخدمة، المرتبطة أساسا بوزارة الدفاع، وتأتي بديلا للخدمة العسكرية في زمن استمرار الصراع مع أبناء شعبهم الفلسطيني.

من الصعب التكهن كيف ستتدحرج الأمور بالنسبة للعرب،

إن المدة الزمنية المتبقية إلى حين الانتهاء من العمل بـ «قانون طال» الذي ينظم إعفاء «الحريديم» من الخدمة المدنية، وهو مطلع آب ٢٠١٢، لا يمكنها ان تكون كافية للتوصل إلى حل شامل، ولهذا فإن الاتجاه هو البحث عن صيغة توافقية، تطبيقها يحتاج إلى سنوات طوال، وبشكل لا يغير الواقع القائم كثيرا.

وحل كهذا قد يثير ضجة بين أوساط علمانية، أو لدى حزب مثل «إسرائيل بيتنا»، ولكن ضجة كهذه تكون هامشية لو كان الحل معاكسا ويملي على «الحريديم» ما لا يريدونه.

ولكن هناك بعض الأمور التي يجب أخذها بالحسبان، ومنها أنه سيكون على المؤسسة حسم القضية مع العرب وفرض خدمة عليهم بقوة القانون، في الوقت الذي تتساهل فيه مع «الحريديم».

وثانيا، أن عدم انخراط العرب في الخدمة العسكرية أو الخدمة المدنية، هو غطاء دائم تتستر فيه المؤسسة الحاكمة على مر العقود الستة، من أجل تبرير سياسة التمييز القومي ضد العرب، على الرغم من عدم وجود قانون يلزمهم بتأدية هذه الخدمة.

وثالثا، أن فرض خدمة والتجاوب معها، ولو جزئيا بنسبة ملموسة، سيكون له تكلفة مالية جدية، تدفعها الخزينة العامة، وهناك شك كبير في ما إذا كانت المؤسسة الإسرائيلية معنية أصلا بتدفق أموال بهذا الحجم على العرب، بشكل يتناقض مع سياسة التمييز المطبقة رسميا.

لقد أثبتت السياسة الاستراتيجية العليا، التي طبقتها كل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تجاه العرب على مدى ستة عقود ونيف، أن المؤسسة «تستفيد» من بقاء العرب شريحة ضعيفة اقتصاديا واجتماعيا، بالأساس بفعل سياسة التمييز، ولهذا فإن المؤسسة لن تبادر إلى تغيير جذري في هذا المضمار، ولن تستعجل في سحب البساط من تحت ذرائع سياسة التمييز.

في نظرة شاملة، نرى أن في عدم انخراط الشبان والشابات العرب في الخدمة العسكرية أو في بديل لها، التقاء مصالح ورغبات، كل من زاويته ومنطلقاته، ومن الصعب رؤية تغيير جدي قريب في هذه النقطة.

خلاصة

إن التقلبات السياسية في الأسابيع الأخيرة كانت إفرازا لأزمات أعمق مما ظهر على سطح الخطابات السياسية والإعلامية، ولهذا فإن حلها في غضون أسابيع وشهور قليلة هو أمر خارج المنطق والواقع، وعليه فإن حكومة الوحدة الحالية ستسعى أساسا إلى البحث عن صياغات تبقي من حيث الجوهر على الوضع القائم، مع محاولات تغيير طفيفة نسبيا، وهذا يسري أساسا على مسألة تجنيد الحريديم، ولكن أيضا على ما يتعلق بتغيير طريقة الانتخابات.

مهند مصطفى *

حركة «إم ترتسو»: حدود الحرية الأكاديمية وتعريف الصهيونية من جديد

توطئة

ينطلق هذا المقال من الادعاء بأن حركة «إم ترتسو» هي جزء من جهود اليمين للسيطرة على الحيّز العام الإسرائيلي وتعريف الصهيونية من جديد بما يتلاءم مع التصور اليميني لدور الصهيونية في هذه المرحلة، وهذا الأمر يحتاج إلى إعادة امتلاك الصهيونية من جديد واحتكارها في المفهوم اليميني الاستيطاني الجديد. إن الجهود التي تقوم بها حركة «إم ترتسو» غير منقطعة عن المناخ السياسي العام في إسرائيل والناتج عن سياسات الحكومة الحالية في الانقضاض على الحيز العام وإعادة ترتيبه من جديد فكريا، سياسيا واجتماعيا. ولا تنفصل جهود حركة «إم ترتسو» عن مجمل الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة من جانب مؤسسات يمينية على اختلاف تخصصاتها في إعادة ترتيب الحيز العام وتعريف الصهيونية من جديد بما ينسجم مع الرؤية اليمينية عموما والاستيطانية خصوصا.

وركزت حركة «إم ترتسو» عملها منذ تأسيسها على الحيز الأكاديمي، وشكل العمل في الجامعات وأمام الجامعات مركز النشاطات التي تقوم بها الحركة، وتوسع عملها في الفترة الأخيرة ليشمل أيضا تصديها لحملات نزع الشرعية عن إسرائيل في الداخل والخارج، كما تتصورها الحركة. وتمارس الحركة نوعا من الشرطية المعرفية على المحاضرين الإسرائيليين تصل إلى درجة مراجعة مضامين المساقات التي تدرس في الجامعات والأدبيات النظرية المستعملة فيها. ونقول كما تتصورها، لان الحركة وسعت من مفهومها لنزع الشرعية بشكل كبير، فحتى أنماط النقد الذي يوجهه إسرائيليون إلى السياسات الإسرائيلية أصبح يعتبر في عرف الحركة نزعا للشرعية عن إسرائيل. يعتمد هذا المقال على

* حاصل على شهادة الدكتوراة في العلوم السياسية من جامعة حيفا. باحث ومحاضر جامعي- أم الفحم.

تحليل أدبيات الحركة وتحليل نصوص كتبت في السنوات الأخيرة كجزء من النقاش الذي خلقته حركة «إم ترتسو» وخصوصا في مجال الحرية الأكاديمية.

نشوء حركة «إم ترتسو» ومنطلقاتها

تعود بذور الحركة إلى مركز الإستراتيجية الصهيونية، وهو مركز يميني يضم قيادات بارزة في اليمين، ويضم المركز من بين أعضائه: مايكل اورن- سفير إسرائيل لدى الولايات المتحدة الأميركية، موشيه بوغي يعلون- نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي، موشيه آرنس- وزير الدفاع السابق، البروفسور يسرائيل أومان- الحائز على جائزة نوبل والمعروف بتوجهاته اليمينية المتطرفة، نتان شيرانسكي- رئيس الوكالة اليهودية العالمية، البروفسور أبراهام ديسكن- المحاضر اليميني في الجامعة العبرية والذي يعمل ضمن المركز على كتابة دستور كما يراه مركز الإستراتيجية الصهيونية، ويدير المركز حاليا يوعاز هندل الذي شغل منصب رئيس شعبة الإعلام في مكتب رئيس الحكومة الحالي بنيامين نتنياهو قبل استقالته هذا العام وتسلمه لهذا المنصب خلفا للمدير السابق يسرائيل هرئيل أحد قادة المستوطنين[1]. ويضم المركز لجنة استشارية تضم عشرات الشخصيات الأكاديمية المعروفة بتوجهاتها اليمينية بالإضافة إلى رجال دين يهود ومستوطنين وعسكريين، إلا أن أهم الشخصيات الأعضاء في اللجنة الاستشارية هو الجنرال يعقوب عميدرور الذي يشغل الآن منصب رئيس مجلس الأمن القومي ومستشار نتنياهو للشؤون الأمنية[2].

شكل هذا المركز الأرضية الخصبة التي نمت فيها حركة «إم ترتسو»، فاثنان من قيادات الحركة، رونين شوفال- رئيس الحركة الحالي وإيرز تدمور- مسؤول الإعلام فيها (يسكن في مستوطنة «إفرات» وقبلها في «كريات أربع» وناشط في الليكود)، شاركا في برنامج خاص نظمه المركز بعنوان «القيادة الشابة»، وذلك قبل تأسيسهما للحركة. ومخصص البرنامج للشباب الذين «لديهم الحس بأنهم يحملون رسالة ومسؤولية على مستقبل دولة إسرائيل والشعب اليهودي».

بعد تخرج كل من شوفال وتدمور قاما بتأسيس حركة «إم ترتسو»، وفي مجال عمل الحركة في الجامعات فإنهما يكملان ما يقوم به مركز الإستراتيجية الصهيونية مما يدل على التأثير الذي تركه المركز فيهما وفي نشاطهما، ولا نستبعد إمكانية أن تكون حركة «إم ترتسو» نتاج هذا البرنامج الذي مرت فيه قيادة الحركة.

أطلق القائمون على الحركة اسم «إم ترتسو» (إذا أردتم) وهي جزء من العبارة المشهورة التي تحولت إلى أسطورة في الرواية والوعي الصهيوني، وهي لمؤسس الصهيونية ثيودور هرتسل «إذا أردتم فإنها ليست أسطورة» التي ذكرها في روايته «التنويلاند». وألحق باسم «إم ترتسو» شعار «الثورة الصهيونية الثانية»[3]. فما هي الثورة الصهيونية الثانية التي تريد أن تحققها الحركة؟ إنها الثورة التي تعيد للصهيونية بريقها الأخلاقي وتعيد لإسرائيل شرعيتها كدولة يهودية بالأساس ومن ثم ديمقراطية.

تعتقد الحركة أن إسرائيل تركت المعركة الأخلاقية حول صدق قيامها وأخلاقية الحركة الصهيونية، وان هناك تراجعا حتى في صفوف اليهود في درجة إيمانهم بأخلاقية المشروع الصهيوني، وذلك بسبب الهجوم الأخلاقي العربي على الصهيونية ودولة إسرائيل وروايتها، وتعتقد الحركة أن الثورة الصهيونية الثانية يجب أن تكون في هذا الاتجاه، المسار الأخلاقي.

تأسست الحركة رسميا العام ٢٠٠٧، إلا أنها بقيت حركة مجهولة جماهيريا وإعلاميا حتى صعود حكومة نتنياهو إلى الحكم العام ٢٠٠٩، ولا ندعي أن الحكومة ساندت الحركة بشكل مباشر، إلا أن المناخ السياسي الذي خلقته حكومة نتنياهو شكل أرضا خصبا للحركة، على الرغم من أننا لا نستبعد الدعم المباشر، فمثلا بارك وزير التربية والتعليم غدعون ساعر وغيره من الوزراء وأعضاء الكنيست من الائتلاف الحكومي نشاط الحركة وتقاريرها حول الجامعات التي سنأتي على ذكرها لاحقا.

عقد أول مؤتمر للحركة في العام ٢٠٠٨، وكان المتحدث المركزي في المؤتمر موشيه بوغي يعلون، الذي يشغل الآن منصب نائب نتنياهو ورئيس هيئة الأركان سابقا، وفي هذا العام لم يهتم أحد بمشاركة يعلون في مؤتمر الحركة، فهو لم يكن سياسيا بعد ولم تكن حكومة نتنياهو قد اعتلت الحكم. وربما شارك يعلون بسبب كونه عضوا في مركز الإستراتيجية الصهيونية الذي تخرج منه مؤسسو حركة «إم ترتسو». وعقد المؤتمر الثاني في العام ٢٠١٠، أي بعد عامين، وهذا الانقطاع يدل على هامشية الحركة في المرحلة الأولى، وكان المتحدث المركزي في هذا المؤتمر وزير التربية والتعليم في حكومة نتنياهو، ساعر، وجاءت مشاركته متزامنة مع التقرير الذي أصدرته الحركة ضد التوجهات الما- بعد صهيونية في الجامعات الإسرائيلية واعتبرت المشاركة دعما للتقرير، لا بل صرح ساعر بشكل مباشر عن دعمه لهذا التقرير، حيث قال: «أريد أن أبارككم على نشاطكم وأنا اقدر هذا النشاط كثيرا».

وفي المؤتمر الثالث للحركة في ٢٠١١ تحدث وزير الدعاية الإسرائيلية (نعم هناك وزارة بهذا الاسم!!) يولي ادلشتاين، وهذا ليس صدفة ففي هذا العام أصدرت الحركة كتابا دعائيا

تحاول حركة إم ترتسو ومثيلاتها من المؤسسات اليمينية الفاعلة إعادة تعريف الصهيونية، وتوسيع تعريف التوجهات الما بعد صهيونية أو اللاصهيونية. في مستهل تقريرها لم يتم توضيح المقصود بالتوجهات اللاصهيونية في العلوم السياسية في الجامعات، وفي هذا السياق نستعين بالتعريف الذي أدرجه مركز الإستراتيجية الصهيونية للتوجهات اللاصهيونية والذي نعتقد ان حركة «إم ترتسو» تتبناه أيضا، وسنوضح ذلك خلال استعراض تقرير الحركة.

بعنوان «نكبة خرطة» سنأتي على ذكره لاحقا في المقال، كما شارك في مؤتمرات الحركة عضو الكنيست الليكودي زئيف الكين رئيس الائتلاف الحكومي، ورأس الحربة في التشريعات القانونية العنصرية في الكنيست الحالي.

هاجمت الحركة كثيرا منظمات ومؤسسات حقوق الإنسان الإسرائيلية، وخصوصا منظمة الصندوق الجديد لإسرائيل، التي تعتبرها الحركة جزءا من مسار نزع الشرعية عن إسرائيل، واصطفت إلى جانب المحاولات التشريعية لتقييد تمويل هذه المؤسسات المدنية، ومهاجمتها لتلقيها مساعدات مالية من حكومات أجنبية مثل الاتحاد الأوروبي. إلا أن حركة «إم ترتسو» كأغلب الجمعيات والمؤسسات اليمينية والاستيطانية تتلقى دعما من شخصيات ثرية بالأساس، وليس من قبل حكومات أو صناديق دعم منظمة، لهذا فان الرقابة الرسمية على أموال المنظمات اليمينية هي أشد تعقيدا من الرقابة على منظمات حقوق الإنسان أو الجمعيات المدنية الأخرى الفاعلة في المجتمع الإسرائيلي، لأن مصادر تمويلها في الغالب هي من صناديق معروفة وعالمية تدعم قضايا عينية ليس فقط في إسرائيل فحسب، وإنما في مناطق أخرى في العالم مثل صندوق الاتحاد الأوروبي. إلا أن الأثرياء، وتحديدا في الولايات المتحدة الأميركية، الذين يدعمون المنظمات اليمينية والاستيطانية، يكون دعمهم عادة للمنظمات الفاعلة في إسرائيل ذات الأجندات السياسية اليمينية الواضحة والعينية.

في تقرير نشرته الصحيفة الاقتصادية الإسرائيلية «كلكاليست» حول مصادر دعم حركة «إم ترتسو»، كشفت (اعتمادا على كشف مالي للحركة موقع من مديرها شوفال) أن الحركة تلقت تبرعا بمبلغ يتجاوز مئة ألف دولار من الوكالة اليهودية[٤]، ولكن ما لم تذكره الصحيفة في تقريرها أو تنتبه إليه، أن مدير الوكالة اليهودية هو نتان شيرانسكي، وهو عضو في مركز الإستراتيجية الصهيونية، الذي تخرجت منه قيادة حركة «إم ترتسو». على كل الأحوال، لم تأت هذه الأموال مباشرة من صندوق الوكالة اليهودية، بل شكلت الأخيرة قناة لنقل أموال إلى مؤسسات يهودية في إسرائيل من الولايات المتحدة بهدف إعفائها من الضرائب، وجاء الدعم للحركة بالأساس من مؤسسة Christians United For Israel، ويرأس هذه المنظمة رجل الدين جون هايغي، وكان هايغي قد دعم جون ماكين في انتخابات الرئاسة الأميركية، وأطلق تصريحات اعتبرها اليهود في أميركا لا- سامية (مثل قوله أن النازية حققت إرادة الرب)، حتى أن جون ماكين ابعد نفسه عنه، ويعتبر هايغي رجلا مسيانيا لهذا لا يرى التناقض بين تصريحات لا سامية وبين دعمه لليمين الاستيطاني في إسرائيل. بالإضافة إلى الدعم الذي تتلقاه الحركة من مؤسسة هايغي، تحصل الحركة على دعم من «الصندوق المركزي لإسرائيل» وهو مؤسسة يمينية في نيويورك، وحصلت الحركة على مبلغ ٣٤ ألف دولار من الصندوق في العام ٢٠٠٩[٥].

على الرغم من كل ما ذكرناه أعلاه حول هوية الحركة (خلفية قيادتها، مصادر التمويل، ومنطلقاتها وهوية السياسيين الداعمين لها)، إلا أن قادتها يرفضون تصنيفهم كحركة يمينية، بل يعتبرون حركتهم حركة المركز السياسي، ولا تعبر عن اتجاه سياسي حزبي معين، بل هي حركة تعمل على إعادة الإيمان بالصهيونية ومشروعها في صفوف الشباب عموما والطلاب الجامعيين خصوصا.

«إم ترتسو» كشرطية معرفية

ركزت حركة «إم ترتسو» عملها على ملاحقة التوجهات التي أسمتها «توجهات ما بعد صهيونية» (Post-Zionism) أو توجهات لا- صهيونية (Anti-Zionism) في الجامعات

الإسرائيلية، وفي إطار هذا النشاط أصدرت تقريرا حول التوجهات الما- بعد صهيونية في كليات العلوم السياسية في الجامعات. وقبل عرض وتحليل هذا التقرير أو البحث، لا بد من الإشارة إلى أن طريقة العمل هذه شبيهة بطريقة عمل مركز الإستراتيجية الصهيونية، حيث يعمل المركز من خلال طواقم بحثية على فحص مناهج التعليم الإسرائيلية وخصوصا في التاريخ والمواطنة (المدنيات) والكشف عن توجهات لا صهيونية أو ما بعد صهيونية في هذه المناهج، وقد اصدر المركز عدة أوراق بحثية في هذا الخصوص، كما أن المركز اصدر في العام ٢٠١٠ تقريرا بحثيا حول التوجهات اللا- صهيونية أو الما- بعد صهيونية في مساقات علم الاجتماع في الجامعات الإسرائيلية، وفي نفس العام أصدرت حركة «إم ترتسو» تقريرا مشابها ولكن في كليات العلوم السياسية، الأمر الذي يدل على تكامل العمل بين المؤسستين[٦]. هناك أيضا مؤسسة ثالثة تعمل كشرطة معرفية وهي مؤسسة «مراقبة الأكاديمية الإسرائيلية»، التي تراقب نشاطات وإصدارات المحاضرين في الجامعات[٧].

كما ادعينا سابقا، فان حركة إم ترتسو ومثيلاتها من المؤسسات اليمينية الفاعلة تحاول إعادة تعريف الصهيونية، وتوسيع تعريف التوجهات الما بعد صهيونية أو اللاصهيونية. في مستهل تقريرها لم يتم توضيح المقصود بالتوجهات اللاصهيونية في العلوم السياسية في الجامعات، وفي هذا السياق نستعين بالتعريف الذي أدرجه مركز الإستراتيجية الصهيونية للتوجهات اللاصهيونية والذي نعتقد ان حركة «إم ترتسو» تتبناه أيضا، وسنوضح ذلك خلال استعراض تقرير الحركة. على كل حال، عرف المركز التوجهات اللاصهيونية عموما وفي الجامعات خصوصا في النقاط التالية[٨]:

١. إلغاء الهوية اليهودية للدولة.
٢. إلغاء قانون العودة.
٣. إلغاء رموز الدولة.
٤. عدم إمكانية الدمج بين يهودية الدولة وديمقراطيتها.
٥. موافقة جزئية أو كاملة على حق العودة الفلسطيني.
٦. تصور بديل: دولة كل مواطنيها أو كل قومياتها
٧. تعريف الصهيونية كمشروع كولونيالي.

يتضح من تعريف اللاصهيونية انه تعريف فضفاض يطال أفرادا وتيارات تعرف نفسها صهيونية في المجتمع الإسرائيلي، كما أن التعريف لا يفرق بين الخطاب السياسي والخطاب الأكاديمي إن صح التعبير، فتعريف الصهيونية كحركة كولونيالية قد يكون تعريفا أكاديميا مجردا، وهذا يعتبر أيضا توجها لاصهيونيا، وواضح من بنود التعريف أن هذه الحركات تقدم الهوية اليهودية على الطابع الديمقراطي لإسرائيل.

يبدأ تقرير حركة «إم ترتسو» بمقولة افتتاحية للبروفسور ايلان درشوفيتس، وهو محام يهودي أميركي معروف بمواقفه الداعمة لإسرائيل، اصدر كتابا دفاعيا عن إسرائيل بعنوان (The Case for Israel)، وتشكل هذه المقولة الافتتاحية محل نقاش حول مفهوم الحرية الأكاديمية، إذ تتبنى الحركة هذا المفهوم للحرية الأكاديمية، حيث يقول درشوفيتس:

«تنتمي الحرية الأكاديمية للطلاب أيضا، وهذا يشمل الحق بعدم كشفهم لدعاية من طرف محاضرين في الجامعات.... لا تشمل الحرية الأكاديمية حق النقد فقط، وإنما حق الدفاع عن الحكومة، والعمل مع الحكومة والحق في أن تكون وطنيا، تنتمي الحرية الأكاديمية للطلاب، ولديهم الحرية في التعبير عن حقوقهم».[٨]

جاءت هذه الجملة لتبرير عمل حركة «إم ترتسو»، وهي تحمل عدة معان، أولا الحرية الأكاديمية تشمل حق الطالب في الامتناع عن سماع محاضرات لمحاضرين يعتبرها دعائية. وفي هذا الموقف تسفيه للعمل الأكاديمي، فلو كانت الاكاديميا إسماع الطالب بما يتوافق مع خلفيته السياسية أو الإيديولوجية لما تحولت الجامعات إلى مكان للإنتاج المعرفي، والتجديد النظري والنقد العلمي، بل لتحولت إلى حالة أيديولوجية حزبية تعين المحاضرين حسب خلفياتهم الحزبية.

أما المعنى الثاني لها فهو أن حركة «إم ترتسو» تؤمن بضرورة التماهي بين السلطة والمعرفة، ولكنه تماه من النوع الذي يجعل هدف الجامعة ليس مساعدة السلطة في تحقيق سعادة ورفاهية الناس، بل خدمة أيديولوجية السلطة كما تراها السلطة وكما تتصورها.

يشير التقرير الذي أعدته الحركة في أيار ٢٠٠٨، ونشر في العام ٢٠١٠، إلى أن نسبة الأبحاث اللاصهيونية واللاقومية (وهنا تم إدراج مصطلح جديد وهو اللاقومية دون تفسيره أو تحديد اختلافه عن الأول) التي تدرس في كليات العلوم السياسية تصل إلى ٨٠٪، بينما تصل الأبحاث القومية والصهيونية التي تدرس إلى ٢٠٪. وأشار التقرير إلى أن البحث اعد بمرافقة أكاديمية من الدكتور اودي ليبل، والأخير هو محاضر في المركز الجامعي في مستوطنة أريئيل، وحاصل على جائزة رئيس الحكومة للعام ٢٠١٢ عن كتابه الذي أصدره حول بلورة الذاكرة التاريخية الصهيونية، والذي يفحص فيه الجهود الذي بذلت مع اعتلاء الليكود الحكم في نهاية السبعينيات لإعادة تشكيل المعبد التاريخي الإسرائيلي من خلال إدخال رواية الصهيونية التنقيحية إلى هذا المعبد[٩].

لا ننسى أن إعادة تشكيل الذاكرة التاريخية الصهيونية لتشمل التيار التنقيحي الذي حاول بن غوريون بشكل حثيث إقصاءه عن المعبد الصهيوني، هو جزء من عملية إعادة تعريف الصهيونية من جديد لتقترب أكثر إلى اليمين بما يحمل من أيديولوجية وذاكرة.

جدول 1: نسبة الأبحاث اللاصهيونية في الجامعات كما ورد في تقرير «إم ترتسو»

الجامعة	نسبة الأبحاث اللاصهيونية واللاقومية (٪)	الأبحاث الصهيونية والقومية (٪)
بار إيلان	٧١	٢٩
تل أبيب	٧٢	٢٨
العبرية– القدس	٧٨	٢٢
حيفا	٨٤	١٦
بن غوريون– بئر السبع	٩٢	٨
المجمل	٧٩,٥	٢٠,٥

يذكر التقرير أن حقل العلوم السياسية ينقسم إلى أربعة مجالات: سياسة مقارنة، المؤسسات والبيروقراطية، علاقات دولية، وفكر وفلسفة سياسية. وقد ركز البحث على فحص المجال الرابع، وذلك من خلال الاطلاع عن مخططات المساقات في هذا المجال (Syllabus). وركز البحث على الأدبيات التي تدرجها المساقات لدراسة القومية والصهيونية. وتطرق البحث إلى ثلاث قضايا:

١. نشوء القومية: هل الظاهرة القومية هي ظاهرة لها جذور إثنية وتاريخية أم أنها صناعة حديثة، بمعنى هل القومية هي نتاج تطور تاريخي طبيعي للشعوب، أم أن النخب هي التي صنعت المجموعات القومية حديثا. تعتبر الحركة أن الادعاء بأن القومية هي صناعة حديثة هو توجه لاصهيوني، بينما تعتبر أن تدريس الظاهرة القومية على أن لها جذورا ضاربة في التاريخ هو الادعاء الذي ينسجم مع صهيونية المحاضر. فإذا درس المحاضر الادعاء الأول فانه محاضر ما بعد صهيوني. فحص التقرير هذه النقطة وكل النقاط الأخرى التي سنأتي على ذكرها من خلال تحليل إحصائي للأدبيات التي تدرج في المساقات لأولئك الذين يجعلون القومية ظاهرة حديثة (أمثال: بنديكت أندرسون، إرنست غلنر وأريك هوبسباوم) أو الذين يدعون أن القومية لها استمرارية إثنية وجذور تاريخية (أمثال: أنتوني سميث وجون أرمسترونغ).

٢. النظريات الفلسفية السياسية حول العدل، الأخلاق والنظام

الاستيطان: توسع على الأرض وفي الخطاب.

الاجتماعي، وهنا تم التطرق إلى تقسيم هذه الأدبيات للجوانب الأخلاقية والعادلة أو غير الأخلاقية وغير العادلة للأيديولوجيات والدول القومية.

٣. التطرق المباشر للصهيونية وللصراع مع الحركة الوطنية الفلسطينية.

يعرض التقرير شهادات لطلاب جامعات يدعون بأنهم أحسوا بعدم الارتياح من بعض المساقات التي تعرض التوجهات اما- بعد صهيونية، أو أن المحاضر قام بمنعهم من التعبير عن رأيهم خلال المحاضرة لأنه يتناقض مع الطروحات الأيديولوجية للمحاضر، طبعا الطروحات الأيديولوجية المناهضة للصهيونية، لأن الحركة لا يهمها إبداء الطلاب رأيهم في الطروحات الصهيونية، إذا كان يسمح لهم بذلك أو يتم قمعهم. ومن ثم يعرض بالتوازي مع شهادات الطلاب أمثلة على مخططات مساقية حصلت عليها الحركة[١٠]، مثل مساق للبروفسور يهودا شنهاف بعنوان «البيروقراطية، الحاكمية وحقوق الإنسان» في كلية علم الاجتماع والإنسان في جامعة تل أبيب، حيث جاء في مخطط المساق انه يهدف إلى تحليل الممارسة والنظرية الإدارية، من خلال التركيز في آليات السيطرة التي نشأت في سياق الاحتلال الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية» (تقرير «إم ترتسو»، ص: ٩). مثال على مساق آخر هو للدكتور أمل جمال من كلية العلوم السياسية في جامعة تل أبيب، بعنوان «السياسة والحكم في إسرائيل»، حيث ادعت الحركة أن المساق يعرض أدبيات منحازة ضد الصهيونية ودولة إسرائيل، وترى فيهما «ظواهر سلبية»، مثل مقالات وأبحاث لعزمي بشارة، يهودا شنهاف، أوري رام وباروخ كيمرلينغ وغيرهم، إلا أن التقرير لا يعرض باقي المصادر التي استعرضها المساق ويكتفي بذكر هذه المصادر للتدليل على موقفه.

يستعرض التقرير في القسم الثاني فعاليات ونشاطات طلابية اعتبرتها معادية لدولة إسرائيل، فمثلا إحياء المناسبات الوطنية داخل الجامعات تعتبرها الحركة نشاطات معادية وجزءا من نزع الشرعية عن إسرائيل. وفي القسم الثالث يستعرض التقرير أمثلة لـ١٨ بيانا وعريضة وقع عليها محاضرون إسرائيليون ضد إسرائيل، مثل العريضة التي وجهت إلى منظمة التعاون الاقتصادي تحثها على رفض قبول عضوية إسرائيل بسبب ممارساتها الاحتلالية، وبين التقرير أسماء المحاضرين الموقعين على العريضة، أو العريضة التي تطالب بالمقاطعة الأكاديمية لإسرائيل.

عودة إلى موضوع نشوء القومية والمجموعات القومية، وهو دون شك نقاش أكاديمي مجرد بين مدارس نظرية مختلفة، بين من تدعي أن القومية هي ظاهرة جديدة نشأت نتيجة عوامل مختلفة في القرن التاسع عشر، وبين من تدعي أن للفكرة القومية جذورا ضاربة في التاريخ حافظت على تماسك المجموعة القومية. وكأحد الدارسين للعلوم السياسية فان هذا النقاش الأكاديمي هو نقاش عادي في كليات العلوم السياسية، حتى أن هناك من المؤرخين الصهيونيين من يدعي أن الحركة الصهيونية هي من صنعت المجموعة القومية اليهودية، وهناك من يذهب بهذا التعريف بعيدا نافيا أي خصوصية جماعية تاريخية للمجموعة اليهودية، وهناك في المقابل من يذهب بعيدا في الاتجاه الآخر بالادعاء أن الوعي القومي اليهودي هو وعي يمتد لآلاف السنين، ويتوزع الباحثون الإسرائيليون وغيرهم في دراسة القومية اليهودية والصهيونية على محور يمتد بين هذين القطبين.

فماذا فعلت «إم ترتسو»؟ قامت بتحليل المخططات المساقية وبينت بالإحصاء (إذا انطلقنا جدلا أنه صادق وغير انتقائي من حيث المساقات المختارة، ومن حيث المواد المختارة داخل المساقات) إلى أين يميل كل مساق من خلال عدد الأدبيات بين المدرستين.

جدول 2: تكرار أدبيات المدرستين في كل الجامعات حسب تقرير «إم ترتسو»

التوجه الذي يدعي أن القومية هي اختراع حديث	تكرار ظهوره في مخططات المساق	التوجه الذي يدعي أن القومية لها جذور إثنية وتاريخية	تكرار ظهوره في مخططات المساق
بنديكت أندرسون	١٤	أنتوني سميث	١١
إرنست غلنر	١٣	أدريان هستنغيز	٠
أريك هوبسباوم	١٤	أرمسترونغ	٠
ايلي كدوري	١	كليفورد غيرتس	٠
المجمل	٤٢	المجمل	١١

بغض النظر عن منهجية البحث ومصداقيته، فإن حركة «إم ترتسو» تعتبر أن مجرد تعليم أدبيات من المدرسة التي تدعي اختراع القومية هو توجه ما بعد صهيوني، لاحظ كيف تريد الحركة مرة أخرى من خلال شرطية المعرفة المساهمة في امتلاك الصهيونية وإعادة تعريفها، ومن جهة أخرى التأثير على عمل المحاضرين

خلال تدريسهم والضغط عليهم في تدريس توجهات نظرية تخدم الصهيونية، فحركة «إم ترتسو» تعتبر أن أدبيات أنتوني سميث وغيره من هذه المدرسة هي المفضلة أيديولوجيا لأنها تعطي شرعية تاريخية للحركة القومية اليهودية، وان اليهود حافظوا على وعيهم القومي وانتمائهم الجمعي على مدار آلاف السنين، وهذا ما تنفيه باقي الأدبيات ليس فقط على الحركة القومية اليهودية بل على كل الحركات القومية في العالم، ويجب أن نعلم أن هذه الأدبيات لا تعالج القومية اليهودية بل هي أدبيات نظرية تحاول تحليل نشوء الحركات القومية والوعي القومي ولا تقتصر على الوعي القومي اليهودي والحركة الصهيونية، وهي أدبيات مركزية في حقل العلوم السياسية وعلم الاجتماع والفلسفة.

أما بالنسبة للمحور الثاني وهو المتعلق بنظريات العدل، فقد صنف التقرير أدبيات العدل والأخلاق والنظام الاجتماعي التي تدرس في مساقات العلوم السياسية ضمن ثلاثة توجهات، التوجه الأول وهو ما أسمته الحركة «التوجه الليبرالي ذو البعد الواحد»، وحسبه يجب الفصل التام بين الفرد والدولة، من خلال تأسيس دولة حيادية من الناحية القيمية، بمعنى تأسيس دولة لا تقوم على دعم ثقافة معينة وإنما ينحصر جوهر وجودها في الحفاظ على حقوق الفرد.

أما التوجه الثاني فهو التوجه الجماعي، الذي تعتقد أن هناك حاجة إلى تعزيز العلاقة مع المجموع وبين علاقة المجموعة والدولة لصالحهما حتى لو جاء ذلك على حساب طموح الفرد في تحقيق ذاته. أما التوجه الثالث فهو التوجه الذي يقع في الوسط بين التوجهين السابقين، وهو توجه التعددية الثقافية. ادعى التقرير، بشكل جامد وغير منهجي وعلمي لكل مطلع على أدبيات العدل والأخلاق والنظم الاجتماعية التي تم اختزالها بأسماء محددة، أن جون رولز، يورغن هبرماس ويولي تامير يمثلون التوجه الأول. وتامير هي باحثة إسرائيلية في موضوع التعددية الثقافية وشغلت منصب وزيرة التربية والتعليم عن حزب العمل، وهي تصنف في التقرير ضمن التوجه الما- بعد صهيوني. بينما يمثل مايكل ساندال والسايدر مكينتاير التوجه الثاني وهو طبعا التوجه المفضل أيديولوجيا على حركة «ام ترتسو»، أي توجه التماهي بين المجموعة والدولة حتى لو كان على حساب قمع حريات الفرد.

ويمثل التوجه الثالث مايكل فولتسر وتشارلس تايلور، ويوضح التقرير أن البحث مزج بين التوجهين الثاني والثالث، واعتبرهما توجها واحدا خلال العملية الإحصائية لان التوجه الثالث يعطي قدرا من الأهمية للمجموعة وليس للفرد فقط كما التوجه الأول.

جدول 3: تكرار أدبيات المدرستين في كل الجامعات حسب تقرير «إم ترتسو»

التوجه الذي يركز على حقوق الفرد	تكرار ظهوره في مخططات المساق	التوجه الذي يركز على الجماعة والدولة	تكرار ظهوره في مخططات المساق
جون رولز	١٤	مكنتاير	١
هبرماس	٧	ساندال	١
تامير	٣	فولتسر	٤
		تايلور	٣
المجمل	٢٤	المجمل	٩

لسنا مرة أخرى بصدد التطرق لهذه الأدبيات، ولكن لا بد من القول إن نظرية العدالة والإنصاف عند جون رولز تقع في صلب الفلسفة السياسية المعاصرة، وهي نظرية من الانتشار الأكاديمي والثقل المعرفي ما جعلها مركزية في الأكاديمية العالمية، وإن توصيف المحاضرين الذي يدرسون جون رولز بأنهم لا صهيونيين يشكل لائحة اتهام للصهيونية نفسها ونفي الصفة الأخلاقية عنها، فنظرية رولز حول العدل والإنصاف من أهم نظريات العدل في القرنين الماضيين، وأصبحت مرجعية أخلاقية لدى الكثير من التوجهات الفكرية رغم النقد الذي وجه لها كأي فلسفة أخرى، لهذا فان حركة «إم ترتسو» ترى أن الصهيوني الحقيقي هو الصهيوني الذي عليه أن يكون في الطرف الأيديولوجي الثاني من نظرية العدل الرولزيانية.

في المحور ناقش التقرير مخططات المساق المتعلقة بشكل مباشر بالصهيونية والصراع الإسرائيلي الفلسطيني، واعتبر البحث أن الأدبيات اللاصهيونية تتمثل في ثلاثة باحثين وهم: عالما الاجتماع الإسرائيليان باروخ كيمرلينغ وأوري رام، والمفكر الفلسطيني إدوارد سعيد. أما الأدبيات الصهيونية فتتمثل في ثلاثة باحثين إسرائيليين، وهم: روت غابيزون وهي قادمة من حقل الحقوق وسخرت أبحاثها للقول بعدم التناقض بين الطابع اليهودي للدولة وبين الديمقراطية، شلومو أفنيري وهو عالم سياسة كتب كتابا عن هرتسل وعن الفكرة الصهيونية، وأمنون روبنشتاين وهو أيضا

حددت الحركة مسبقا الكتاب الذين تريد أن تفحص من خلالهم «صهيونية المحاضرين»، ولكنها لم تقدم إحصاء عن باقي الكتاب والأدبيات المدرجة في المخططات المساقية في دراسة الصراع العربي الإسرائيلي والصهيونية غير من قامت بفحصهم، وذلك لإعطاء انطباع أن المحاضرين في كليات العلوم السياسية هم محاضرون لاصهيونيين (بالمفهوم الأيديولوجي) في الغالب وهو كلام غير صحيح، فالاكاديميا الإسرائيلية في المجمل هي أكاديميا محافظة

حقوقي حاول الدفاع عن النظام الإسرائيلي وطابعه اليهودي.

جدول 4: تكرار أدبيات المدرستين في كل الجامعات حسب تقرير «إم ترتسو»

التوجه المعادي للصهيونية	تكرار ظهوره في مخططات المساق	التوجه المؤيد للصهيونية	تكرار ظهوره في مخططات المساق
كيمرلينغ	٢٣	غابيزون	٦
رام	١٠	روبنشتاين	١
سعيد	٤	أفنيري	٠
المجمل	٣٧	المجمل	٧

يتضح بشكل جلي الانتقائية في تحليل هذا الجزء، فقد حددت الحركة مسبقا الكتاب الذين تريد أن تفحص من خلالهم «صهيونية المحاضرين»، ولكنها لم تقدم إحصاء عن باقي الكتاب والأدبيات المدرجة في المخططات المساقية في دراسة الصراع العربي الإسرائيلي والصهيونية غير من قامت بفحصهم، وذلك لإعطاء انطباع أن المحاضرين في كليات العلوم السياسية هم محاضرون لاصهيونيين (بالمفهوم الأيديولوجي) في الغالب وهو كلام غير صحيح، فالاكاديميا الإسرائيلية في المجمل هي أكاديميا محافظة سواء في توجهاتها النقدية للسلطة السياسية، أو في المشاركة الاجتماعية والسياسية الفاعلة للمحاضرين في المجتمع.

يقول «غابي شيفر» وهو بروفسور متقاعد للعلوم السياسية في جامعة تل أبيب في مقال نشره بعنوان «صمت الأكاديميين»[١١]، وكجزء من الرد على تقرير حركة «إم ترتسو»: «إن الاكاديميا الإسرائيلية صاحبة تأثير قليل على الأيديولوجيات والتيارات السياسية وعلى طريقة الحكم وعلى الأطر البنيوية والتنظيمية في الدولة»، ويضيف: «فقط قلة من الأكاديميين اسمعت صوتا نقديا واقترحت اقتراحات لتغيير الواقع، الوضع أصبح سيئا منذ أن فقد اليسار السياسي قوته واختفى من الحيز السياسي والاجتماعي وسيطر اليمين على الجهاز السياسي».... «ليس فقط أن المجتمع الإسرائيلي انزاح نحو اليمين السياسي وأصبح اقل تدخلا في السياسة، أيضا الكثير من الأكاديميين ومن ضمنهم أولئك الذين يبحثون المجتمع والسياسة في إسرائيل، أصبحوا يميلون إلى تأييد المواقف الموجودة لدى السلطة»، وفي مكان آخر يقول، «اليوم الاكاديميا اقل نقدية مما كانت في السابق، وحيزها العام يتقلص في وسائل الإعلام المختلفة».

إن الانطباع الذي ترسمه حركة «إم ترتسو» عبر تقريرها أن كليات العلوم السياسية في إسرائيل هي كليات لاصهيونية أو ما بعد صهيونية هو كلام عار عن الصحة. ولكن يهدف التقرير إلى ملاحقة القلة الفاعلة سياسيا واجتماعيا ضد السياسات الإسرائيلية وليس ضد شرعية إسرائيل كما تدعي الحركة، وحتى المحاضرين ذوي التوجهات الما- بعد صهيونية لا ينزعون الشرعية عن إسرائيل، وقسم منهم لا يعارض تعريفها كدولة يهودية، ولكنه يعتقد انه يمكن دمقرطة طابعها اليهودي في مقابل المحاولات لتهويد طابعها الديمقراطي.

إن حركة «إم ترتسو» تحاول أن تشكل حركة تمارس شرطية المعرفة على هذه القلة القليلة من خلال خلق جو من الملاحقة والمراقبة الدائمة ونزع الشرعية عن المحاضرين النقديين، أو من خلال المبالغة في سيطرة التوجهات النقدية على الجامعات الإسرائيلية.

احد المحاضرين النقديين ويدعى داني غوطفاين من كلية تاريخ «أرض إسرائيل» في جامعة حيفا، كتب مقالا ناقدا لتقرير «إم ترتسو» بعنوان «بروتوكولات الاكاديميا»[١٢]، (للإيحاء ببروتوكولات

استطاعت الحركة أن تحقق نجاحا ملحوظا في هذا الاتجاه، فتقريرها أخذ شرعية من وزير التربية والتعليم وشرعية برلمانية من لجنة التعليم البرلمانية. أثار التقرير والمباركة السياسية له من أطراف حكومية غضب الكثير من المحاضرين فقد، وقع حوالي 500 محاضر عريضة يرفضون فيها التقرير ويعتبرونه مسا خطيرا في الحرية الأكاديمية.

حكماء صهيون اللاسامية)، كتب فيه:

«المؤشرات التي يحاول البحث أن يكشف من خلالها التوجهات الما- بعد صهيونية تشير إلى الغربة بين كاتبي البحث وبين أسس البحث التاريخي والاجتماعي، يشير البحث بتهمة الما- بعد صهيونية إلى كل شكل من أشكال النقاش النقدي في تاريخ الحركة الصهيونية والمجتمع الإسرائيلي، حتى تجاه باحثين يصفهم بصهيونيين، وهذا يحقر بحث التصورات الصهيونية الكلاسيكية ويعطيها جوهرا ثابتا وغير متطور.... يشوه البحث خريطة السجال الما- بعد صهيوني ويربط بين الما- بعد صهيونية وبين اليسار الإسرائيلي وبين الصهيونية واليمين الإسرائيلي، ويتنكر أن جزءا من النقد الما- بعد صهيوني جاء من اليمين مثل النقد الموجه لبوتقة الصهر، أو فكرة الدولة ثنائية القومية التي يطرحها اليمين عبر طموحه بإقامة الدولة الواحدة».

رفعت الحركة تقريرها إلى وزير التربية والتعليم غدعون ساعر والذي شارك في مؤتمرها الثاني متحدثا ومباركا لها على نشاطها، وتم نقاش التقرير في لجنة التعليم البرلمانية، وكانت هذه جزءا هاما من إثارة النقاش حول المضامين الأكاديمية في إسرائيل رغم ما ذكرناه من ادعاءات أعلاه.

إلا أن الحركة استطاعت أن تحقق نجاحا ملحوظا في هذا الاتجاه، فتقريرها أخذ شرعية من وزير التربية والتعليم وشرعية برلمانية من لجنة التعليم البرلمانية. أثار التقرير والمباركة السياسية له من أطراف حكومية غضب الكثير من المحاضرين فقد وقع حوالي ٥٠٠ محاضر عريضة يرفضون فيها التقرير ويعتبرونه مسا خطيرا في الحرية الأكاديمية.

وساهم الكثير من المحاضرين في النقاش الجماهيري حول التقرير وانتقدوه، فعلى سبيل المثال كتب البروفسور ميني ماوتنر مقالا بعنوان «نكتب ونعّلم كل شيء»، جاء فيه:

«الجامعة هي مؤسسة أكاديمية على الدولة الليبرالية أن تمولها، دون الاهتمام بمضمونها الذي قد تستفيد منه على مستوى البحث والتدريس، حتى لو كان هذا التدريس والتعليم يدحض المميزات الأساسية التي قامت على أساسها الدولة، الاعتبار الوحيد لاختيار المضامين في الجامعة هو اعتبار إنساني، هل تساهم المضامين في تطوير رفاهية الإنسان؟... الجامعة غير تابعة للدولة ولا للحركة الصهيونية التي أقامت الدولة (الجامعة) كتابعة للبشر»[١٣].

في المقابل اعتبر محاضرون أن التقرير، رغم رفضهم المبدئي له، فرصة لإجلاء السياسة عن الاكاديميا، ويعتبر هؤلاء المحاضرون أن الجامعة هي مؤسسة لا سياسية، ويستطيع المحاضر أن يترك خلفياته السياسية والأيديولوجية خارج الحرم الجامعي. ففي مقال كتبه عالم الاجتماع البروفسور إيفي ياعر من جامعة تل أبيب بعنوان «الاستقامة الأكاديمية أولا»، قال:

«هناك خطر على الاكاديميا من اليمين المتطرف واليسار المتطرف، وعلى المحاضرين أن يحرصوا على أن يعرف طلابهم كل المنظومات النظرية وليس المنظومة التي يريدونها أو يفضلونها، عليهم أن لا يستغلوا بشكل سيء الاحتكار الذي لديهم في نقل المعرفة في الصف»[١٤].

في القسم الثاني سوف نتطرق إلى جانب آخر من نشاط حركة «إم ترتسو»، وهو ما تسميه الحركة الحرب الأخلاقية على الرواية الصهيونية، وسنتطرق إلى كتيب أصدرته الحركة بعنوان «نكبة خرطة».

«نكبة خرطة»

تعتقد الحركة أن إسرائيل انتصرت عسكريا على أعدائها العرب، إلا أن العرب انتصروا في المعركة الأخلاقية على إسرائيل، وذلك ليس لأن إسرائيل غير أخلاقية، وإنما لأنها أهملت الحرب الأخلاقية وركزت على الحرب العسكرية، وكان نتاج ذلك، حسب رأي الحركة، تصاعد توجهات نزع الشرعية عن إسرائيل. لهذا تعتقد الحركة أن المعركة الأخلاقية والدعائية والكشف عن «الأكاذيب»

العربية والفلسطينية هو الكفيل بانتصار إسرائيل في هذا المعركة.

في مقال نشره رئيس الحركة رونين شوفال في أعقاب إحياء ذكرى النكبة في جامعة تل أبيب في أيار ٢٠١٢، كتب فيه (وفيه تم استعمال، باعتقادنا عن وعي، مصطلح المسلم بدل العربي أو الفلسطيني):

«على مدار ٦٤ عاما منذ استقلالها حاول العدو العربي- المسلم مرارا وتكرارا إبادة دولة إسرائيل، من خلال استعمال أربع استراتيجيات قتال مختلفة، المحاولة الأولى بدأت مع قيام الدولة ووصلت ذروتها في حرب الغفران (أكتوبر ١٩٧٣- الكاتب) وفي هذه الفترة كان الجهد لإبادة دولة إسرائيل جهدا عسكريا، وكان الهدف هزيمة جيش الدفاع الإسرائيلي، وتعليم اليهود السباحة (دلالة على إلقائهم في البحر- الكاتب)..... إلا أن فشلهم أوصلهم إلى نتيجة أنهم لا يستطيعون التغلب على الجيش الإسرائيلي، فالجندي اليهودي أفضل بكثير، وهو مثابر أكثر وشجاع جدا مقارنة مع الجندي المسلم»[١٥]....

الإستراتيجية الثانية، حسب شوفال، بدأت منذ سنوات السبعينيات، حيث يقول: منذ بداية السبعينات وحتى العام ٢٠٠٠ توجه المسلمون إلى الإرهاب، إلا أننا نجحنا في مواجهة هذا التحدي أيضا، فحتى الألف قتيل في شهور الانتفاضة الثانية لم يكسروا عزيمتنا، خرجنا إلى عملية «الجدار الواقي» وقضينا على الإرهاب، وتحول الإرهاب من قضية إستراتيجية إلى مشكلة تكتيكية».

وبعد ذلك يتطرق شوفال إلى الاستراتيجيين المتبقيتين ويقول «تقف دولة إسرائيل اليوم أمام إستراتيجيتين بهدف إبادتها، الأولى هي المجهود العلني لإيران للحصول على سلاح نووي..... والثانية هي إستراتيجية دربن. مؤتمر دربن الذي «لحقوق الإنسان» (الهلالين من المصدر- الكاتب)، الذي عقد في العام ٢٠٠١، كان يهدف إلى التغلب على إسرائيل من خلال قوة ناعمة. الحديث عن إستراتيجية تستعمل معايير مزدوجة في التعامل مع إسرائيل وباقي العالم، عشرات المؤسسات الدولية والإسرائيلية تعمل ليل نهار على تشويه إسرائيل، وذلك ضمن إستراتيجية نزع الإنسانية ونزع الشرعية عن الدولة، بمعنى توصيف المشروع الصهيوني كمشروع لا إنساني، وتثبيت التصور أن دولة إسرائيل كدولة يهودية هي كيان غير أخلاقي وليس له حق الوجود».

انطلاقا من هذا التصور عند الحركة حول المعركة الأخلاقية، التي تعتقد أن الصهيونية تخسرها حتى في صفوف اليهود الإسرائيليين، أصدرت الحركة كتابا دعائيا صغيرا بعنوان «نكبة خرطة»، من تأليف إيرز تدمور وأريئيل سيغال[١٦]، و«الخرطة» هي مفردة فلسطينية عامية تستعمل للتدليل على الكذب. فالخرطة هي الكذبة التي تم الإضافة عليها والمبالغة فيها، فالكذب عكس الصدق، أما «الخرطة» فهي حالة من تطوير الكذب من خلال الإضافة عليها والمبالغة في توصيفها.

لا نهدف في هذه المقالة إلى نقاش مضمون الكتاب، ولكن يمكن القول بعد قراءته انه كتاب سفيه، انتقائي بطريقة مقززة للغاية، غير ما يحمل من أكاذيب تجاوزها حتى علم التأريخ الصهيوني، أو انه تعامل معها بنقدية.

يحاول الكتاب إعادة القارئ اليهودي إلى المربع الأول في علم التاريخ الصهيوني، لهذا فان جمهور الهدف للكتاب هم بالأساس طلاب الجامعات حيث تنشط هناك الحركة بقوة ولها فروع في كل جامعة.

أما الهدف الثاني فهو نفي وجود روايات تاريخية (Narratives) مختلفة لنفس الحدث التاريخي، بل هناك حقيقة تاريخية واحدة صادقة هي الحقيقة الصهيونية حول ما جرى العام ١٩٤٨، وينسجم هذا الهدف مع الهدف الأساس للحركة في ملاحقة محاضرين في الجامعات الإسرائيلية يتطرقون للرواية الفلسطينية في مساقاتهم العلمية كجزء من التوجه الما- بعد صهيوني في الجامعات الإسرائيلية. أما الهدف الثالث فهو الادعاء بأخلاقية قيام دولة إسرائيل والمشروع الصهيوني من خلال نفي رواية الآخر الفلسطيني- الضحية.

جاء الكتاب في ظل ازدياد النقاش حول النكبة، وازدياد إحياء ذكرى النكبة في صفوف الفلسطينيين في إسرائيل، كما أن النكبة أصبحت حاضرة في الخطاب السياسي الإسرائيلي بشكل كبير مما أدى إلى سن قانون النكبة في الكنيست الذي يمنع إحياءها في مؤسسات حكومية.

جاء في بداية الكتاب: «الصراع العربي الإسرائيلي هو صراع مزدوج، صراع عسكري وصراع على العدل. إذا كنا انتصرنا في الصراع العسكري، فإننا خسرنا الصراع على العدل، ولهذا انعكاس كبير على وجودنا» (ص:١).

فما هي حقيقة النكبة حسب كتيب «إم ترتسو»؟: العرب هم الذين رفضوا قرار التقسيم وأعلنوا الحرب لإبادة «اليشوف اليهودي»، غالبية العرب تركت البلاد حسب أوامر اللجنة العربية العليا، العرب هجروا ٩٠٠ ألف يهودي من الدول العربية أي أكثر من عدد اللاجئين الفلسطينيين، تحالف العرب مع النازية بهدف إبادة اليهود. وباختصار حسب «إم ترتسو» فإن الفلسطينيين هم

انطلاقا من هذا التصور عند الحركة حول المعركة الأخلاقية، التي تعتقد أن الصهيونية تخسرها حتى في صفوف اليهود الإسرائيليين، أصدرت الحركة كتابا دعائيا صغيرا بعنوان «نكبة خرطة»، من تأليف إيرز تدمور وأريئيل سيغال[16]، و«الخرطة» هي مفردة فلسطينية عامية تستعمل للتدليل على الكذب. فالخرطة هي الكذبة التي تم الإضافة عليها والمبالغة فيها، فالكذب عكس الصدق، أما «الخرطة» فهي حالة من تطوير الكذب من خلال الإضافة عليها والمبالغة في توصيفها.

من جلب النكبة على أنفسهم وعليهم أن يتحملوا نتائج سياساتهم، وكما جاء في الكتيب «الفلسطينيون والعرب يتحملون ١٠٠٪ من نتائج الحرب» (ص: ١٩).

تعاملت الحركة مع هذا الكتيب كجزء من المعركة على أخلاقية الرواية الإسرائيلية وخصوصا في صفوف الطلاب الجامعيين، وينسجم مع صراعها ضد التوجهات الما- بعد صهيونية في الاكاديميا الصهيونية التي تعالج الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بصورة نقدية وتطرح على الطلاب الخطاب الناراتيفي، أي الخطاب الأكاديمي الذي يتعامل مع التاريخ من خلال المنظومة الناراتيفية، أي إعطاء مكانة علمية لكل رواية تاريخية وعدم التعامل مع الوقائع التاريخية كحقائق تاريخية مجردة. إذن، كتيب «نكبة خرطة» هو محاولة للتصدي للتوجهات الما- بعد صهيونية التي يتعرض لها الطلاب الجامعيون في الجامعات.

خلاصة

تحتاج دراسة ظاهرة حركة «إم ترتسو» إلى محاور أخرى إلى جانب المحاور التي ذكرت في هذا المقال. إلى جانب ذلك فإن دراسة هذه الحركة يجب أن تتم في السياق الواسع لإعادة تعريف الصهيونية من جديد وتحديد حدودها بشكل ينسجم مع التيار اليميني الاستيطاني.

لم يستوف المقال الحالي الجوانب المتعددة لظاهرة حركة «إم ترتسو»، ولكنه أبرز أهم ملامح هذه الظاهرة فكريا وسياسيا وخصوصا على مستوى النقاش حول الحرية الأكاديمية.

تشكل «إم ترتسو» مكونا واحدا من مكونات مفهوم السيطرة اليمينية على المجتمع والسياسة الإسرائيلية، ويقع موقع الحركة إلى جانب مؤسسات أخرى في إطار الجهود لإعادة امتلاك الحركة الصهيونية.

تستعمل الحركة أدوات عديدة للسيطرة ولكنها تركز على الجامعات من خلال لعب دور شرطية المعرفة، ومراقبة المحاضرين بطريقة تصلح لتكون متبعة في الأنظمة السلطوية التي تراقب حتى مضامين المساقات، وترفض ليس فقط الأبحاث والأدبيات النظرية الناقدة لأيديولوجياتها بشكل مباشر، وإنما ترفض تدريس الأدبيات التي تحمل قيما عالمية ليس لها علاقة مباشرة بأيديولوجية النظم السلطوية.

تعتبر الحركة أن تدريس أدبيات عالمية مثل أدبيات العدل لجون رولز، أدبيات نشوء القومية لباندیکت اندرسون وإرنست غلنر، توجهات لاصهيونية أو ما بعد- صهيونية، لأن هذه الأدبيات تصطدم مع جوهر الصهيونية كما تراها حركة «إم ترتسو». وتحاول الحركة رسم انطباع خاطئ بأن الجامعات الإسرائيلية هي مؤسسات ما- بعد صهيونية وهذا في الحقيقة غير صحيح. ولكن إذا نظرنا إلى الجانب الآخر، غير الواعي، عند هذه الحركة فان اعتبارها تدريس أدبيات عالمية مثل أدبيات جون رولز كتوجهات لاصهيونية يشكل ضربة أخلاقية للمشروع الصهيوني ويحقق بالنتيجة عكس ما تحاول «إم ترتسو» الوصول إليه، فنشاط الحركة يؤكد أن الصهيونية لا تتمتع بمفاهيم العدل والحريات الفردية بل تقدم مصلحة الدولة والمجموعة على مصلحة الفرد بالمفهوم الشمولي، وهذا المفهوم ليس مفهوما حصريا بحركة «إم ترتسو» بل هو التعريف الذي يحاول اليمين الإسرائيلي الجديد أن يمتلكه ويعرفه من جديد ويفرضه على المجتمع والفكر الإسرائيلي بأدوات شتى، حركة «إم ترتسو» هي واحدة منها.

لا يستنتج من هذا الادعاء أن مفهوم الصهيونية قبل هذه الحقبة كان ينسجم مع مفاهيم العدل والقيم العالمية، ولكن التيار المهيمن على الصهيونية لم يكن يرى ضررا في التعاطي مع هذه الأدبيات، أو أنه لم يقحم نفسه في هذه الأسئلة الصعبة، وحاول أن يتعامل مع الواقع الفكري والسياسي الإسرائيلي والعالمي باعتيادية كبيرة، ولكن هذا يحتاج إلى مقال آخر.

الهوامش

١ . حول مدير وأعضاء مركز الإستراتيجية الصهيونية، أنظر إلى موقع المركز على الرابط:
http://www.izs.org.il/default.asp?father_id=104&catid=115

٢ . للاطلاع على أسماء أعضاء اللجنة الاستشارية للمركز انظر إلى الرابط التالي:
http://www.izs.org.il/default.asp?father_id=115&catid=166

٣ . أنظر إلى موقع الحركة باللغة الانكليزية على الرابط:
http://en.imti.org.il/

٤ . أنظر تقرير الصحيفة على موقعها الالكتروني:
http://www.calcalist.co.il/articles/0,7340,L-3415006,00.html
وأيضا أنظر إلى تقرير صحيفة «هآرتس» عن مصادر التبرع للحركة، ٢٠١٠/٨/٢٤.

٥ . المصدر السابق.

٦ . حنان موزس، لا صهيونية في الاكاديميا الإسرائيلية، القدس: مركز الإستراتيجية الصهيونية، ٢٠١٠. أما تقرير حركة «إم ترتسو» فكان تحت عنوان: «تحريض، إقصاء وتوجهات لا صهيونية في الجامعات»، أيار ٢٠١٠.

٧ . أنظر إلى رابط المؤسسة على الانترنت:
http://www.israel-academia-monitor.com/index.php

٨ . حنا موزس، مصدر سبق ذكره.

٩ . اودي ليبل، الطريق إلى المعبد: إيتسل وليحي وحدود الذاكرة الإسرائيلية، القدس: منشورات الكرمل، ٢٠٠٧.

١٠ . لا تشكل هذه المخططات المساقية وثائق سرية، فهي توزع لكل الطلاب المشاركين في المساق، وتشمل مخطط المساق بالتفصيل وأهدافه، والأدبيات والمواد التي على الطلاب قراءتها، وعادة يتم وضع مخطط المساق في مواقع الجامعة، لهذا فهي ليست مساقات يدرسها المحاضرون سرا، بل من واجبات المحاضر على الطلاب توزيع مخطط للمساق الذي يدرسه.

١١ . غابي شيفر، «صمت الأكاديميين»، «هآرتس»، ٢٠١٠/٧/٨

١٢ . داني غوطفاين، «بروتوكولات الاكاديميا»، «هآرتس»، ٢٠١٠/٨/٢٠.

١٣ . ميني ماوتنر، «نكتب ونعّلم كل شيء»، «هآرتس»، ٢٠١٠/٨/١٩.

١٤ . إيفي ياعر، «الاستقامة الأكاديمية أولا»، «هآرتس»، ٢٠١٠/٦/٢٩.

١٥ . رونين شوفال، أزمة إحياء النكبة في تل أبيب، «هآرتس»، ٢٠١٢/٥/١٦.

١٦ . إيرز تدمور وأريئيل سيغال، نكبة خرطة: الكتيب الذي يحارب من أجل الحقيقة، إصدار حركة إم ترتسو، ٢٠١١.

صدر عن "مدار".....

أوري رام *

المثقفون الفلسطينيون في إسرائيل و«نموذج العتبة»!

[قراءة في كتاب حول دور المثقفين الفلسطينيين في بناء وإنشاء المجتمع العربي الفلسطيني في الداخل]

(*) اسم الكتاب: «بناء الأمة من جديد: المثقفون الفلسطينيون في إسرائيل»

(*) اسم المؤلفة: هنيدة غانم

(*) إصدار: منشورات ماغنس- أشكولوت، القدس ٢٠٠٩

كما هو معلوم لدي، يعتبر كتاب هنيدة غانم «بناء الأمة من جديد: المثقفون الفلسطينيون في إسرائيل» أول كتاب (على الأقل باللغة العبرية) يتناول بشكل جذري ومنهجي دور المثقفين الفلسطينيين في بناء وإنشاء المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل منذ العام ١٩٤٨. يتناول هذا الكتاب النص الفكري في سياقه الاجتماعي، والتاريخي والسياسي، ويُحلل أنماط الخطاب والتصورات الأيديولوجية للمثقفين، أي أشخاص (وكلاء اجتماعيين) يكتسبون موارد ثقافيّة ويحولونها للاستعمال في المجال المجتمعي العام. في الفترة الأخيرة، وكما تقول غانم، ارتفعت مكانة المثقفين بشكل ملحوظ لدى الجماهير الفلسطينية في إسرائيل، وتشكّل

* أستاذ العلوم الاجتماعية والإنسانية في جامعة بن غوريون- بئر السبع.
ملاحظة من المؤلف: كتبت هذه المقالة بناء على مداخلتي في اليوم الدراسي في «مركز هرتسوغ»، جامعة بن غوريون، في السادس من نيسان ٢٠١٠.

حولهم نقاش حي بدأه عزمي بشارة؛ وتم إنشاء تنظيمات أهلية عديدة مثل «عدالة»، وغيرها من جمعيّات المرافعة القانونية والتطوير الاجتماعي التي أقامها مثقفون؛ وتطورت دراسات فلسطينية في إسرائيل مثل مركز مدى الكرمل؛ كما يتم عقد المؤتمرات ونشر الأدبيات حول ذلك؛ ويتأثر الخطاب السياسي الفلسطيني في إسرائيل من التيارات الفكرية (ص: ٢٩).

كيف تُفسّر غانم المكانة الخاصة للمثقفين الفلسطينيين في إسرائيل، ودورهم وأنماط نشاطاتهم؟

تقول الأطروحة المركزيّة للكتاب، والتي تتطور على طول صفحاته، إن طابع المثقفين الفلسطينيين في إسرائيل ينبع من مكانتهم على حيز العتبة، أي أن «المتواجدين في هذا الحيز يقعون لا في الداخل ولا في الخارج. في فضاء مليء بالتناقضات، والتضاد الشعوري والصراعات بين الماضي والحاضر، وبين المدني والسياسي، وبين القومي والسياسي وبين الحداثوي والتقليدي» (الصفحة السابقة). لا تتناول أطروحة العتبة «الموضع» الاجتماعي نفسه فقط، بل في الأساس «اعتبار هذا الموضع مؤقتا، واصطناعيا وعابرا» (ص: ٣٤). ويتضح أن موضع العتبة هذا غير مريح، ولكنه خلّاق بشكل خاص. حيث توفر العتبة، ضمن ما توفره، للمثقفين، أداة ثمينة من ثنائية اللغة وثنائية الثقافة.

تصف الكاتبة ميزات موضع العتبة الفلسطيني كما يلي:

تاريخيّا الفلسطينيون في إسرائيل هم وليد العملية الكولونيالية الصهيونية وحرب ١٩٤٨ التي أدت إلى إقامة إسرائيل على معظم أراضي فلسطين الإنتدابية. ونتيجة هذه السيرورة التاريخية أصبح الفلسطينيون في إسرائيل أقلية في وطنهم... ومن الناحيّة القومية فهم جزء من الشعب الفلسطيني الذي يعيش خارج حدود إسرائيل... أما من الناحية المدنية فهم يعتبرون «خطرا ديمغرافيا»؛ ومن الناحية الثقافية فهم يقعون بين هيمنة الثقافة الريفية العربية وبين هيمنة الثقافة اليهودية الأشكنازية؛ ومن الناحية السياسية فهم يقعون داخل دولة إسرائيل التي تُعرف نفسها كدولة اليهود ودولة يهودية (ص: ٢٩).

استعراض خريطة التناقضات هذه بما تعنيه بالنسبة لمكانة المثقفين الفلسطينيين في إسرائيل ودورهم وخطابهم، هو عمليّا مهمة هذا الكتاب وإنجازه الأكبر.

وتعتبر هنيدة غانم نموذج العتبة الذي تستعرضه في الكتاب ليس فقط نموذجا مكملا يصف مكانة المثقفين، بل نموذجا بديلا لنماذج النقاش القائمة حول الفلسطينيين عامة؛ نموذج الحداثوي مقابل التقليدي، ونموذج الفلسطينية مقابل الإسرائيلية، ونموذج

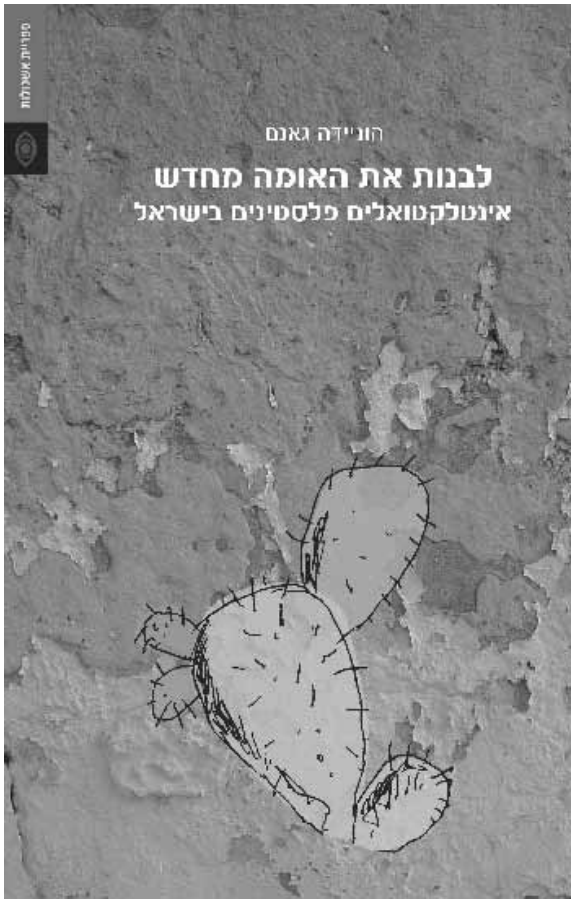

المركز مقابل الضواحي أو نموذج الكولونيالية مقابل الاقطاع. صحيح أن مفهوم العتبة يستند إلى ما وضعه فيكتور تيرنر، لكن غانم توسّع هذه المفهوم بهدف دراسة الواقع الفلسطيني وتنحت مفاهيم مرافقة جديدة مثل: «العتبة القسرية»، «العتبة الثابتة»، «العتبة المزدوجة» و«منطقة المشاع العتبيّة» (ص: ٣٨-٣٩).

عملية التشخيص الأولى التي تقوم بها المؤلفة، وبأعقاب أطروحة كارل منهايم الشهيرة، بخصوص مجموعات الأجيال المختلفة للمثقفين. تضع مجموعتي جيل من المثقفين الفلسطينيين في إسرائيل الواحدة مقابل الاخرى لتستعرض مواقفهم على شكل تجارب حياتية من الصدمة التي نبعت من الواقع التاريخي المتغيّر: جيل النكبة، جيل ما بعد ١٩٤٨؛ وجيل النكسة، جيل ما بعد ١٩٦٧.

لقد شكلت النكبة بنظر المثقفين الفلسطينيين أبناء جيلها (محمود درويش، محمد على طه، سعيد زيداني وغيرهم)، ليس مصيبة قومية فقط ، بل أيضا «فقدانا للحيز الشخصي، وفقدانا للطفولة، بل وفقدانا للحلم» (ص: ٤٥).

إضافة للفقدان المادي فقد العرب في إسرائيل مكانتهم لدى العرب خارج حدود إسرائيل، وأيضا داخل حدودها. وكما

تُصنف غانم الأنماط الثقافية التي تشكّلت في الخمسينيات والستينيات في ظل النكبة والحكم العسكري إلى نوعين أساسيين: المثقف التكنوقراطي والمثقف النقدي. وتصف المثقف التكنوقراطي بـ «مقاول فرعي» لنشر سرديات الدولة (ص: ٦٤). والحديث هنا عادة عن موظفين في سلك الدولة، أو مرتبطين بها من موظفين، معلمين، صحافيين وغيرهم. وينبع نشاط هؤلاء من دوافع البقاء والرقابة، بل وأحيانا بسبب الإيمان الساذج بالنوايا الطيبة للدولة.

تقتبس غانم أقوال الشاعر راشد حسين حين كتب العام ١٩٥٩ «من نحن عرب إسرائيل؟ هنا داخل إسرائيل يعتبروننا طابورا خامسا، وهناك يتعاملون معنا كخونة. نحن نعيش في عالمين ولا ننتمي لأي أحد منهما» (ص: ٦١). وتعمل غانم على تحليل المقولة الفكرية في إطار هذا الواقع، وخاصة كما تم التعبير عنها في الشعر. ففي غياب الأطر المؤسساتية، والمراكز الثقافية والأوتونوميا السياسية، أصبح الشعر الوسيلة الوحيدة للمثقفين للتعبير عن مواقفهم (ص: ٧٢). وكما وصف ذلك الشاعر محمود دوريش بقوله أنه كتب على الشاعر أن يكون مؤرخا، وجغرافيا وأسطوريا، وسياسيا ومحاربا (ص: ٧٤).

تُصنف غانم الأنماط الثقافية التي تشكّلت في الخمسينيات والستينيات في ظل النكبة والحكم العسكري إلى نوعين أساسيين: المثقف التكنوقراطي والمثقف النقدي. وتصف المثقف التكنوقراطي بـ «مقاول فرعي» لنشر سرديات الدولة (ص: ٦٤). والحديث هنا عادة عن موظفين في سلك الدولة، أو مرتبطين بها من موظفين، معلمين، صحافيين وغيرهم. وينبع نشاط هؤلاء من دوافع البقاء والرقابة، بل وأحيانا بسبب الإيمان الساذج بالنوايا الطيبة للدولة. فيقول أحدهم في المقابلة «في فترة الحكم العسكري كنا خائفين ومشلولين وكأننا مسحورون» (ص: ٦٦).

في المقابل كان المثقفون النقديون الذين طوّروا سردا قوميا راديكاليا. حيث منحهم الحزب الشيوعي مظلة عريضة، على الرغم من أن الحزب نشط في مجال الاحتجاجات الليبرالية (والتي سميت في حينه ديمقراطية، شعبية وإنسانية وغيرها) ضد القمع والتمييز، أكثر مما نشط في تعزيز السرد القومي البديل. وعلى عكس السياسيين، فقد عمل المثقفون في الحزب الشيوعي على تنمية روح القيم الجمعية القومية الثورية. ويمكن القول إن السياسيين انشغلوا في الاندماج في الدولة بينما انشغل المثقفون في فقدان الوطن (ص: ٧٠–٧١)، وذلك من خلال انتاج هوية جوهرية– أسطورية (ص: ٧٥)، تستعمل لغة التقاطب: قامع ومقموع؛ خائن ومخلص؛ متجذر ومُهجّر، ظلم وعدل وغيرها (ص: ٧٧). كما نجد التقاطب الرجولي مقابل الأنوثة الذي تم بواسطه تمثيل الوطن الفلسطيني بمصطلحات الأم والعشيقة، بينما تم تمثيل الفقدان الفلسطيني بمصطلحات من الأنوثة الذليلة والخنوعة وحتى العاهرة، ومن خلال التعبير عن قيم رجولية تقليدية (ص: ٨٣–٩٢).

أشير هنا في ملاحظة هامشية إلى أنه ليس واضحا تماما كيف يتماشى هنا نموذج التقاطب الجوهري في أسلوب المثقفين في الخمسينيات والستينيات مع نموذج العتبة التحليلي الذي تقترحه غانم كقاعدة لتحليلاتها. فخطاب التقاطب الجوهري الفلسطيني لجيل النكبة يعرض ما هو عكس التضاد الشعوري المرحلي الذي من المفترض أن يكون نموذجيا في الحالة العتبية. فما الذي يحدث في المرحلة الانتقالية من نكبة ١٩٤٨ إلى نكسة ١٩٦٧؟ تحاول غانم في أطروحتها أن تُبيّن أن حالة العتبة المأزومة التي تشكلت في أعقاب النكبة تحولت إلى عتبة راسخة بعد النكسة. أي، ما بدأ كنتيجة عرضية ومؤقتة بعد العام ١٩٤٨، أصبح مع الوقت وبعد العام ١٩٦٧ إلى حالة من الثبات؛ فمن جهة تموضع الفلسطينيون كمواطنين (الغاء الحكم العسكري العام ١٩٦٧)، ومن جهة أخرى عملت مواطنتهم الإسرائيلية على ترسيخ استثنائيتهم داخل المعسكر القومي الفلسطيني. فما هي نتائج هذا الرسوخ على خطاب المثقفين؟

في الواقع تشير غانم إلى صيغتين من هذه التحوّلات: حتى ثمانينيات القرن الماضي كانت المطالبة بتحسين مكانة العرب في إطار المبنى القائم (على غرار السياسة الشيوعية السابقة)؛ ومنذ تلك الفترة وفي التسعينيات بدأ تحدي المبنى السياسي للدولة، أي تعريف الدولة كيهودية، والمطالبة بتحويل الدولة إلى دولة جميع المواطنين أو إلى دولة ثنائية القومية. وهو الأمر الذي يعبر عن قوة وفي نفس الوقت (ربما) عن تناقض مع القومية الفلسطينية والمواطنة الإسرائيلية.

تقول غانم: «في حين شكلت النكبة ورموزها القوى المؤسسة لخطاب المثقفين من الجيل الأول، فإن الدولة هي التي احتلت هذا المركز لدى الجيل الثاني» (ص: ٩٣).

اذن، فغانم لا تقترح أطروحة الأجيال فقط، بل أطروحة أجيال موضوعية، التي يمكن إجمالها بالقول: في مركز صيرورة جيل النكبة كان الوطن وفقدانه؛ وفي مركز صيرورة جيل النكسة كانت الدولة ومكانة الفلسطينيين داخلها. أي، تطلعات المثقف الفلسطيني من جيل النكسة لم تكن العودة إلى كمال الماضي قبل الصهيوني (الذي غذّاه الوضع العسكري بعد ١٩٦٧)، بل كان التطلع نحو تغيير راديكالي في المستقبل، إلى تمدين دولة إسرائيل. وبنظر غانم فإن هذا التحول يفاقم وضعية العتبة لدى المثقفين الفلسطينيين، فقد سبق وخرجوا من الوطن، وفي الوقت نفسه بقوا عمليا خارج الدولة (ص: ٩٣).

في الواقع تشير غانم إلى صيغتين من هذه التحوّلات: حتى ثمانينيات القرن الماضي كانت المطالبة بتحسين مكانة العرب في إطار المبنى القائم (على غرار السياسة الشيوعية السابقة)؛ ومنذ تلك الفترة وفي التسعينيات بدأ تحدي المبنى السياسي للدولة، أي تعريف الدولة كيهودية، والمطالبة في تحويل الدولة إلى دولة جميع المواطنين أو إلى دولة ثنائية القومية. وهو الأمر الذي يعبر عن قوة وفي نفس الوقت (ربما) عن تناقض مع القومية الفلسطينية والمواطنة الإسرائيلية.

ساهم في هذه التحولات التغيير البنيوي النابع من انخراط العرب الفلسطينيين في جهاز التعليم العالي الإسرائيلي وفي الخارج، ونشوء شريحة واسعة من المثقفين المستقلين (عن الدولة وعن الأحزاب أيضا). إن أحد المظاهر الهامة لتفاقم وضعية العتبة التي تحللها غانم، هو التغيير الردايكالي في أسلوب المثقفين. أي الإنتقال من التصوّر المتماسك والجوهري للهوية الفلسطينية لدى جيل النكبة، إلى تصوّر متجزئ ومتناقض للهوية الفلسطينية لدى جيل النكسة:

ففي حين خلق الشعراء الذين كتبوا عن النكبة والحكم العسكري خطاب الهوية الجوهرانية، فإن خطاب بعض الشعراء المعاصرين يفكك هذه الهوية الجوهرية. حيث يعمل هذا الخطاب على تفكيك ثنائية الأنا مقابل الآخر، ويقترح مزيجا من الحدود ويفكك الهوية الكبرى التي بنيت في الماضي إلى هويات ثانوية سيولية ومركبة... وتتم بلورة هوية مركبة، غير متجانسة ومتعددة الأصوات (ص: ١٠٩).

تتحول العتبة هنا من نقص إلى ميزة، وإلى وجهة نظر قادرة على تفكيك الهويات الجذرية. وأشير هنا أيضا إلى أنه من غير الواضح تماما هل حقا يتجاوز الخطاب الشعري الفلسطيني في إسرائيل الجوهرانية القومية نحو «هوية مركبة، غير متجانسة ومتعددة الأصوات»، أم أن هذا التطور، بقدر ما هو موجود، ما زال يعشش في شقوق الهوية الفلسطينية، التي تشعر بخطر التفكيك الفعلي، وربما بسبب هذا بالذات تسعى إلى إعادة توحيدها.

تشمل خريطة الخطاب الفكري الفلسطيني في داخلها اليوم الصيّغ المعاصرة للأجيال السابقة: جيل النكبة وجيل النكسة، كما تقول غانم. لكن ومنذ التسعينيات نشأ تيار راديكالي جديد، وتقترح غانم خريطة من ثلاثة تيارات فكرية متمايزة عن بعضها من ناحية التصور العتبي. التيار الأول، هو تيار

تدعي غانم أن خصائص الخطاب الفكري الفلسطيني هي وليدة وضع ووعي معينيّن، والتي تنعتها «بالعتبية»؛ حالة أن لا تكون هنا ولا تكون هناك وما شابه، كما ذكرنا أعلاه. الوضع الفلسطيني قيد البحث هنا ينبع تاريخيا من هزيمتين عسكريتين: حرب ١٩٤٨ وحرب ١٩٦٧. فإذا كان الأمر كذلك كيف نفسر حقيقة وجود خريطة خطاب فكري مماثلة في الجانب الإسرائيلي؟ فهل يمكن أن ما حدث مع الخطاب الفلسطيني في المجال القومي هو ما يحدث بكل بساطة في جميع الثقافات القومية، وليس بالضرورة نتاج ظروف خاصة؟ أم أن اليهود في إسرائيل هم أيضا يتواجدون في واقع «عتبي»؟

«العتبة كإمتياز»؛ التيار الثاني، هو تيار : «العتبة كحالة مؤقتة»؛ والتيار الثالث، هو تيار «عتبة الآخر». تعبر التيارات الثلاثة عن توجهات مختلفة ثقافيا وسياسيا. فالتيار الأول يمثل بشكل أو بآخر الحزب الشيوعي الإسرائيلي؛ ويمثل التيار الثاني بمجمله الحركة الإسلامية، ولكن ليس هي فقط؛ أما التيار الثالث فيمكن نسبه إلى حزب التجمع.

يدعو التيار الأول إلى تحسين مكانة العرب في إسرائيل وإقامة دولتين تعيشان بسلام جنبا إلى جنب. ويتطلع هذا التيار على المستوى الثقافي إلى الحداثة وتطوير أسلوب حياة غربي وديمقراطي، ويعتقد أن العيش داخل إسرائيل يساهم في ذلك. ويعتبر نفسه جزءا من الطليعة الحداثوية في العالم العربي (ص: ١١٥–١٢٥). أما منتقدو هذا التيار فيرون به تعبيرا عن الانفصال والاغتراب. (ص: ١٢٥–١٣٢).

بينما يحمل التيار الثاني موروث النكبة، ويعتبر دولة إسرائيل حالة عابرة، وكيانا غريبا احتل الوطن الفلسطيني. ويتم رفض الواقع القائم برمته ولذلك يتم رفض الاعتراف بهذا الواقع. أما التسوية فهي بمثابة خيانة. ويتطلع هذا التيار إلى تطهير الوطن والعودة إلى العصر الذهبي.

التيار الثالث هو الأحدث والأكثر تحديا. ويسعى هذا التيار إلى خلق توليفة بين تصور الوطن وتصور الدولة، وذلك بواسطة تمدين الدولة من جهة، وترسيخ مكانة الفلسطينيين فيها كمجموعة أصلانية، من الجهة الثانية. والحديث عن مسعى لتغيير إسرائيل إلى دولة لجميع مواطنيها أو إلى دولة ثنائية القومية. وتُعرّف غانم مثقفي هذا التيار كمن «يحاولون تغيير المبنى السياسي من الداخل: فهم يعملون من داخل الخطاب، لكنهم يعملون ضده» (ص: ١٤٣). وأيضا، «يستعمل هذا التيار المفاهيم التي تستعملها المؤسسة: المساواة، والديمقراطية وحقوق المواطن، بهدف تأسيس خطاب بديل» (ص: ١٥١). ويعمل هذا التيار على تحصين شرعيته بواسطة استغلال الموارد الفكرية ودمج الخطاب الأكاديمي الغربي مع مفاهيم نقدية وما بعد كولونيالية.

قمت حتى الآن بتتبع خطوات مؤلفة الكتاب، وبودي الآن إضافة بعض وجهات نظر مقارنة ونظرية. لدى مقارنة هذا الترسيم الثلاثي للخطاب الفكري الفلسطيني في إسرائيل مع خريطة الخطاب الفكري الإسرائيلي– اليهودي، يمكننا ملاحظة أوجه تشابه مثيرة (طبعا مع بعض الفروقات التي يفرضها الموضع المختلف في الجهاز السياسي العام). ويمكن القول إن التيارات الثلاثة في الخطاب الفلسطيني موازية لثلاثة تيارات في الخطاب الفكري اليهودي الإسرائيلي كما أفهمها أنا (أستعمل هنا كلمة «يهودي» فقط بهدف اختصار المتعارف عليه). فالتيار الأول، العتبة كإمتياز، يقابله التيار الصهيوني المركزي. فكلا التيارين يحاولان التعبير عن الصيرورة القومية في دولة سيادية حديثة؛ وكلاهما يطالبان بإقامة ديمقراطية قومية مع مساواة فردية للجميع، لكن مع أفضلية لقومية واحدة؛ ويقابل التيار الثاني للعتبة المؤقتة التيار الصهيوني الجديد (الصهيونية الإثنية القومية المتدينة)، والذي لا يقبل «الآخر»، لا الصهيوني ولا الفلسطيني، ويعتبر وجوده كعائق يجب إبعاده

عن الطريق؛ أما التيار الفلسطيني الثالث، تيار عتبة الآخر، فيقابله تيار ما بعد الصهيونية. فلدى كلاهما توجد رغبة في إقامة دولة المواطنين. وفي كليهما يعتبر البعض المواطنة مفتاحا لهوية جديدة، وهناك من يقدس الهويات القومية المنفصلة في إطار المواطنة المشتركة. وأشدد هنا على أن هنيدة غانم لا تقترح مثل هذه المقارنة بل أقترحها أنا كفرضية بهدف المقارنة.

ولنتقدم خطوة أخرى، إذا جازت هذه المقارنة، ولو بشكل جزئي ومع بعض التحفظات، فهي تثير تساؤلات حول الأطروحة المركزية للكتاب، أي أطروحة العتبة نفسها.

فإذا كان الخطاب الفكري الفلسطيني في إسرائيل يشبه الخطاب اليهودي الإسرائيلي، فما هي إسقاطات ذلك على أطروحة العتبة؟

تدعي غانم أن خصائص الخطاب الفكري الفلسطيني هي وليدة وضع ووعي معينيّن، والتي تنعتها «بالعتبية»؛ حالة أن لا تكون هنا ولا تكون هناك وما شابه، كما ذكرنا أعلاه. الوضع الفلسطيني قيد البحث هنا ينبع تاريخيا من هزيمتين عسكريتين: حرب ١٩٤٨ وحرب ١٩٦٧. فإذا كان الأمر كذلك كيف نفسر حقيقة وجود خريطة خطاب فكري مماثلة في الجانب الإسرائيلي؟ فهل يمكن أن ما حدث مع الخطاب الفلسطيني في المجال القومي هو ما يحدث بكل بساطة في جميع الثقافات القومية، وليس بالضرورة نتاج ظروف خاصة؟ أم أن اليهود في إسرائيل هم أيضا يتواجدون في واقع «عتبي»؟

بودي أن أطرح هنا للنقاش الفرضية التالية: من المحتمل أن العتبة بالذات هي الوضع الوحيد القائم بالنسبة للهوية الجمعية كالقومية مثلا، وليس «الإقليمية». صحيح أن القوميين أنفسهم يحاولون ترسيخ هوية «جوهرانية»، لكن منتقديهم يعرفون جيدا أن هذه «الجوهرانية» ليست إلا محاولة للتغطية على الخيوط المتفككة باستمرار في التضامن الجماعي المبتكر.

وعلينا أن نتذكر أن تصوّر فيكتور تيرنر حول «العتبة»، الذي يرتكز عليه هذا الكتاب نظريا، يفترض وجود «أقاليمية» على كلا جهتي العتبة، إقليمية متماسكة. فالعتبة هي الانتقال من تماسك إلى آخر. لكن إذا درسنا بشكل جدي عبرة ما بعد الحداثة، سنعلم أنه لا توجد هنالك هوية أولية وأساسية قائمة كصخرة ثابتة ومصدر خالد. فلا يوجد تماسك، يوجد فقط بناء متواصل لما يبدو كتماسك. ولكنه بناء يحتاج إلى صيانة مستمرة، بالذات لأنه يواجه التحديات المستمرة وفي حالة تآكل متواصلة. صحيح أن بيير بروديو يتحدث عن «الهابيتوس» (الطابع الاجتماعي الثقافي) كحالة ثابتة من التموضعات عبر الزمن، لكن برونو لاتور يبين كيف تخلق الحداثة ثنائيات متضادة على محور الزمن لا يمكنها الوفاء بها؛ إذن، فهذه هي الحال أيضا بالنسبة للثنائية الضدية للعتبة والرصانة، والعتبي والنهائي. فالقومية اللاعتبية، أي التماسك، هي فقط أمثولة الأيديولوجية القومية، وفقط في لحظات عابرة، لحظات عتبية، تتواجد كحالة قائمة «وضعية».

إذن، ما يمكن ربما تعلمه من دراسة هنيدة غانم هو ليس بالذات أن الوضع الفلسطيني فريد ، بل على العكس؛ أي أن الوضع الفلسطيني نموذجي. فإذا كانت هذه هي الحال، فلا عجب أن الإسرائيلية المنتصرة، والتي تبدو كأنها متماسكة، تخلق «هابيتوس» فكريا عتبيا. زيادة على ذلك، يمكن القول إن حالة ما بعد الحداثة وحالة ما بعد الكولونيالية هي أيضا بمجملها حالة عتبية. وعليه فالسؤال السياسي الكبير هو كيف يُترجم هذا الوضع بالذات، وليس الوضع الذي كأنه متجانس والذي ليس إلا تعبير عن أيديولوجية هوياتية جوهرية (قومية أو غيرها)، إلى قاعدة ديمقراطية. من أجل هذا بالضبط على المثقفين من طرفي الجدار الأيديولوجي الإدراك أن حالة العتبة هي الحالة المنشودة، وهي المكان حيث يجب أن تتواجد الهوية الديمقراطية. أما التطلع إلى الوضع العكسي (المتماسك والمتجانس والجوهري والأقليمي) فهو تطلع غير ديمقراطي في أساسه. وهو التطلع الذي يجب التخلي عنه حتى يتم أخيرا الاعتراف بالموضع العتبي كموضع طبيعي.

وإذا كان كل ما ذكرت صحيحا، فإن كتاب هنيدة غانم الرائع هذا لا يعلمنا فقط عن هوية العتبة للمثقفين الفلسطينيين، بل أيضا عن مسألة الهوية المعاصرة بشكل عام، الهوية التي تتحول في أعقاب العولمة إلى أكثر عتبية، وأكثر إثارة لردود فعل معارضة إثنو- إقليمية. فالمثقفون الفلسطينيون في إسرائيل والمثقفون الإسرائيليون اليهود يتأرجحون بين «ماكوورد» العولمة مفترس الهويات وبين «جهاد» عراقة الهوية. والعتبة هي الخط الرمادي الذي يتخطاه الجميع ذهابا وإيابا في تأرجحهم هذا.

[مترجم عن العبرية. ترجمة نواف عثامنة]

أودي أديب *

الاحتلال كنتيجة ناجمة عن ماهية النظام الإسرائيلي

[قراءة في كتاب «نظام ليس واحدا»]

* اسم الكتاب: «نظام ليس واحدا- الاحتلال والديمقراطية بين البحر والنهر [١٩٦٧-]»
* اسم المؤلفين: أريئيلا أزولاي وعدي أوفير
* ترجمه عن العبرية نبيل الصالح
* إصدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، ٢٠١٢

لقد كتب وقيل الكثير عن التحوّل التدريجي في الأكاديمية، والأدب والفنون الإسرائيليّة في أعقاب حرب ١٩٦٧. والادعاء هو أنه حتى العام ١٩٦٧ عملت الأكاديمية والثقافة الإسرائيليّة بمجملهما على نسخ وتعزيز روح الأسطورة الصهيونية، مما يعني افتقارهما كليًا إلى البعد النقدي الكامن في طبيعة الإنتاج الروحي كنقيض للواقع القائم وكتعبير عن التطلع للحصول على، ولتحقيق، واقع «مثالي».

ويزعزع ضم الفلسطينيين إلى «الإمبراطورية الصغيرة» الإسرائيلية، التي أقيمت في أعقاب احتلال المناطق الفلسطينية في حرب ١٩٦٧، بشكل تدريجي، المفهوم القومي اليهودي الوحدوي

*أستاذ جامعي وسجين سياسي سابق.

للمجتمع الإسرائيلي كما كان قائما منذ إقامة الدولة العام ١٩٤٨. كما أن تفكيك الصيرورة الإسرائيلية يزعزع بدوره «البنيّة الفوقية» للوعي الإسرائيلي، الأمر الذي يُعبّر عنه بشكل واضح من خلال ظهور النزعة النقديّة. وهي النزعة التي تطوّرت أكثر بعد حرب تشرين الأول (١٩٧٣) والتي زعزعت للمرة الأولى شعور التفوق والتميّز الإسرائيليين.

بناء عليه، بدأت تظهر في إسرائيل ومنذ بداية السبعينيات أدبيات نقدية مختلفة لمن يسمَّون «المؤرخين الجدد»، وعلماء الاجتماع، والأنثروبولوجيين والباحثين من العلوم السياسية «ما بعد الصهيونيين»، الذين حاولوا حقا طرح نسق نظري جديد للواقع الإسرائيلي؛ نسق نظري يلائم أكثر الظروف الكولونيالية الجديدة التي شكلتها حرب ١٩٦٧.

في هذا السياق التاريخي كُتب أيضًا كتاب أريئيلا أزولاي وعدي أوفير «نظام ليس واحدًا». فكلاهما سوسيولوجيان نقديان ما بعد صهيونيين، من أنصار النظرية «الليبرتارية» الراديكالية للفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو، ويتطلعان إلى «تخليص صورة النظام الإسرائيلي» مما يسميانه قيود «السرد» الإسرائيلي المهيمن من أجل عرضه كما هو فعلا. وهما يوَّجهان إدعاءاتهما النقدية ضد «السرد» الإسرائيلي المهيمن الذي يعرض دولة إسرائيل كدولة قومية يهودية متجانسة، حيث يرميان إلى إلغاء جوهرانية الصورة القومية اليهودية الوحدوية للنظام الإسرائيلي، وعرضه على أنه «سرد» مُختلق وتعسفي يستغل فقط كأداة لقمع وإسكات القومية والثقافة العربية الفلسطينية داخل حدود الدولة وفي المناطق المحتلة.

إضافة إلى ذلك، يبدو أن الرسالة النقدية لهذا الكتاب موجهة في الأساس ضد من يسميهم المؤلفان «الناطقين باسم الخطاب الإسرائيلي القائم»، والذين يعتبرون الاحتلال «مشروعا خارجيا للنظام الإسرائيلي»، وعليه فهو مشروع لا يتناقض مع الطابع القومي اليهودي الوحدوي لدولة إسرائيل. في المقابل يدعي أزولاي وأوفير وبحق أن «منظومة السيطرة» الجديدة المعمول بها في المناطق الفلسطينية ليست إلا استمرارا للنظام الإسرائيلي القديم الذي أُقيم بعد حرب ١٩٤٨. وكانت النتيجة بنظرهما تغيير شكل النظام الإسرائيلي، أو ما يسميانه «المنظومة السلطوية» الإسرائيلية الجديدة القديمة التي أصحبت ذات وجهين: مدني (داخلي) وعسكري استبدادي في المناطق المحتلة.

ويجب أن نقول بحق المؤلفين إنهما وعلى عكس الناطقين باسم اليسار الإسرائيلي «الموجود» يعتبران احتلال المناطق الفلسطينية في العام ١٩٦٧ نتيجة نابعة من ماهية النظام الإسرائيلي وليس فقط عملا خاطئا يجب إلغاؤه. رغم ذلك، وفي قراءة ثانية أكثر تعمقا

غلاف: نظام ليس واحدا

يمكننا القول إن إشكالية هذا الكتاب الضخم «ليست واحدة»، بل لها وجهان: نظري وسياسي.

تكمن الإشكالية النظرية بما أسميته العنوان «الليبرتاري» الفوكوياني الذي ينفي جميع التقاليد الفلسفية الإنسانية منذ أفلاطون وأرسطو وحتى العصر الحديث. بناء على مفكري عصر التنوير يتم تحقيق التحرر بواسطة اكتشاف العالم وإلغاء المكانة الطبيعية الفردانية للإنسان في العالم وتحويله إلى «إنسان العالم». وعلى المستوى الاجتماعي يتم تحقيق التحرر خلال السيرورة التاريخية على شكل الخروج التدريجي للإنسان من حالته السلبية كعبد وتابع «للسيد» وتحوله إلى ما يسميه أرسطو «مخلوق سياسي»، أي مواطن يعمل بشكل واع في تخوم وداخل دولته «هو». في المقابل، وبناء على نظرية فوكو المتشائمة «المحافظة»، فإن التاريخ ليس سيرورة تحرر وتطور الإنسان، بل سيرورة تغيير «وتطوير» أشكال السيطرة وقمع الإنسان. يتم التعبير عن التغيير الذي يُميّز العصر الحديث عن طريق الانخفاض التدريجي في شدة العنف الذي تمارسه السلطة، ومن خلال استغلال المعرفة العلمية والثقافية كوسيلة سيطرة أكثر تطورا ونجاعة. وهي المعرفة التي يتم التعبير عنها بما يسميه فوكو الـ «سرد» الذي يُنتج بدوره

وكما جاء في مقدمة الكتاب كان من المفروض استعراض وصف حقيقي للواقع السياسي السلطوي القائم، أي وصف متحرر من قيود «السرد» الإسرائيلي الموجود. كما يبدو فإن المؤلفين ينتقدان «السرد» المهيمن والتعسفي للنظام الإسرائيلي من وجهة نظر القوميات والطوائف والديانات التي تشكل المجتمع الإسرائيلي. ولكن المشكلة هي الأسلوب ما بعد الحداثوي المبهم؛ أسلوب ميزته الأساسية كما هو معلوم هي ظاهرة التآمر.

منظومة مصطلحات تشرح وتسوّغ النظام الاجتماعي والسياسي القائم على أنه أفضل ما يمكن في هذا العالم.

وهكذا يتم في الحالة الإسرائيلية التمييز بين «العنف الضمني» كعنف مكبوت يتحقق بناء على القانون من خلال علاقة السلطة مع الفلسطينيين مواطني إسرائيل، وبين «العنف المتفجر» المكشوف والتعسفي ضد الفلسطينيين في المناطق المحتلة.

بناء على هذا المفهوم يتم ادراك التحرر فقط عن طريق النفي و«تفكيك» النظام السياسي الاجتماعي القائم، من دون أي أهمية للتحرر بمفهومه الإنساني المعروف حول خلق وإنتاج نظام سياسي كوني كتحقيق لفكرة «الإنسان المفكر» ورجل العالم.

في هذا السياق النظري يبدو كتاب أزولاي وأوفير كنقد لذاته يرمي الطفل مع المشيمة، أي نقد ليس فقط ضد النظام الإسرائيلي القائم، بل نقد يلغي شيئا فشيئا مجرد وجود الدولة بحد ذاتها. فكل دولة حسب تعريفها «كمنظومة سلطوية» هي كيان غريب قادر على كل شي فوق الإنسان ويسيطر عليه. زيادة على ذلك، وكما جاء في مقدمة الكتاب كان من المفروض استعراض وصف حقيقي للواقع السياسي السلطوي القائم، أي وصف متحرر من قيود «السرد» الإسرائيلي الموجود. كما يبدو فإن المؤلفين ينتقدان «السرد» المهيمن والتعسفي للنظام الإسرائيلي من وجهة نظر القوميات والطوائف والديانات التي تشكل المجتمع الإسرائيلي. ولكن المشكلة هي الأسلوب ما بعد الحداثوي المبهم؛ أسلوب ميزته الأساسية كما هو معلوم هي ظاهرة التآمر. وهو الأمر ذاته بالنسبة للعنوان المبهم «نظام ليس واحدا»، الذي ليس إلا إعادة صياغة لعنوان كتاب عالمة النفس البلجيكية لويس أريغاري « «The sex which is not one. ويبدو إذن وعلى عكس ما جاء على غلاف الكتاب أن الحديث ليس عن وصف بسيط للنظام في إسرائيل، وإنما محاولة أخرى لإقتراح «نموذج نظري عام»، والذي يشرح، على رأي المؤلفَين، «الواقع السياسي والسلطوي القائم» بأفضل طريقة.

أما الإشكاليّة السياسية للكتاب فيتم التعبير عنها بشكل خاص عن طريق الفصل بين النظام الإسرائيلي «كمنظومة سلطوية» قمعية وتعسفية تتطلب الإلغاء وبين «الشعب اليهودي» ككيان اجتماعي وهوية ثقافية مُحددة وتعيش إلى جانب الكيان القومي العربي الفلسطيني. وكما يتضح فإن أزولاي وأوفير في نقدهما «للسرد» القومي اليهودي المهيمن للنظام الإسرائيلي، لا ينفيان أبدا الهوية القومية وتقرير المصير للسكان اليهود كهوية منفصلة ومختلفة عن الهوية القومية العربية الفلسطينية. إذن، فالمسألة بالنسبة لهما هي تغيير الدولة وملاءمتها بحيث تمثِّل بشكل متساو «كلا الشعبين». لكن وبناءً على ما يقولانه فإن إسرائيل هي دولة اليهود وليس واضحا تماما لماذا وكيف سيتنازل اليهود عن دولتهم ويوافقون على اقتسامها مع الفلسطينيين؟

زيادة على ذلك، وبسبب ما تقدم، ليس واضحا البتة ما هي القيمة المضافة والمتميّزة والنقديّة لهذا الكتاب. فمنذ نهاية السبعينيات يعترف العديد من الناطقين باسم اليسار الإسرائيلي على أطيافه بالفلسطينيين، وهذا يعني أنهم أيضًا يعتقدون بضرورة تلاؤم النظام الإسرائيلي مع واقع ثنائية القومية القائم، وأن النظام لا يستطيع أن يستمر بكونه «شمولية يهودية»، بل فقط «واحدا من الاثنين».

فمثلا يُقول عالم الاجتماع باروخ كيمرلنيغ أنه من الناحية التاريخية أقيمت الدولة من القاعدة إلى الأعلى بواسطة «اليشوف» اليهودي في فلسطين، وفقط بعد إقامة الدولة العام ١٩٤٨ تحولت تدريجيا إلى جسم سلطوي قوي وموجه أساسا ضد الفلسطينيين سكان إسرائيل. وعلى المنوال نفسه، أيضا فإن عالم الاجتماع

وكما يتضح فإن أزولاي وأوفير في نقدهما «للسرد» القومي اليهودي المهيمن للنظام الإسرائيلي، لا ينفيان أبدا الهوية القومية وتقرير المصير للسكان اليهود كهوية منفصلة ومختلفة عن الهوية القومية العربية الفلسطينية. إذن، فالمسألة بالنسبة لهما هي تغيير الدولة وملاءمتها بحيث تمثّل بشكل متساو «كلا الشعبين».

النقدي، أورن يفتاحئيل، يُعرّف الدولة كـ «إثنوقراطية يهوديّة»، أي دولة جميع آليات السلطة فيها موجودة في يد الأغلبية الإثنية اليهودية، ولا يوجد فيها تمثيل لمن يسمِّيهم «مجموعات الضواحي في المجتمع الإسرائيلي»، وخاصة الفلسطينيين. أما أمنون راز كركوتسكين الذي يكثر اقتباسه في الكتاب، فهو يجتهد في جميع محاضراته ومقالاته في التأكيد على أنه «كيهودي» مستعد لتقاسم الدولة مع الفلسطينيين.

كذلك الأمر بالنسبة لميرون بنفينشتي، وهو باحث آخر يعزو أزولاي وأوفير أهمية لكتاباته، فهو ينتقد النظام الإسرائيلي لكونه يمثل فقط «المجموعة اليهوديّة»، وهو (النظام) يصعّد بذلك من الصراع الإثني- الإقليمي بين «مجموعتين قوميتين: اليهودية والعربية».

كما يعترف شلومو ساند في نهاية الأمر بـ «اختراع الشعب اليهودي» وينتقد فقط الدولة اليهوديّة القائمة لأنها لا تعترف أيضًا «باختراع» الشعب الفلسطيني.

ويقول الإدعاء الوضعي لأزولاي وأوفير أنه يجب إلغاء «السرد» المهيمن الوحدوي للنظام وملاءمته لتعدد الهويات القومية الموجودة. والحل الذي يقترحانه هو «إشراك العرب في السلطة هو الطريقة الممكنة لمحاولة تغيير النظام الإسرائيلي». لكن يبدو أن أزولاي وأوفير، على غرار المتحدثين النقديين الآخرين، لا يؤمنان كفاية بقدرة ما يقترحانه على تغيير الوضع القائم. فهما يكرسان الصفحة الأخيرة فقط من كتابهما للحل تحت عنوان «بفضل الطوباوية».

والسؤال الذي أطرحه: لماذا لا يتم تغيّر النظام الإسرائيلي بالذات بواسطة ملاءمة فصل «ثنائية القومية» القائمة للقيم وللقوانين الكونية لدولة المواطنين الفلسطينيّة- الإسرائيليّة؟! دولة يتعالى فيها وبواسطتها اليهود والعرب على وجودهما المجتمعي التقليدي ويحققان فضيلتهما الإنسانية الأوتونوميّة بصفة المواطنين. إذ فقط في دولة المواطنين الجمهورية يمكن بالضرورة إلغاء المكانة المهيمنة للمجموعة اليهودية، وبذلك إلغاء مكانة المجموعة العربية كمجموعة «أقلية» تعيش في تخوم وعلى هامش المجوعة اليهودية.

ها هو كتاب أزولاي وأوفير يكشف لنا أن المشكلة هي فقط «السرد» القومي- الإثني اليهودي للنظام الإسرائيلي، وليس مجرد وجود «الشعب اليهودي» بحد ذاته. المشكلة أنه في ظل غياب تصوّر مدني وحدوي للدولة كهدف بحد ذاته سنبقى بالضرورة داخل إطار «السرد ثنائي القومية» السائد. وهو نفس «السرد» الذي أنتج الصراع وفرض إقامة النظام الإسرائيلي القائم. إن دولة المواطنين الجمهورية، أي الدولة القائمة على مفهوم الخير العام، والتكافل الاجتماعي والمشاركة المدنية هي وفقط هي البديل الوحيد لدولة النخبة الإسرائيلية الحاكمة.

[مترجم عن العبرية. ترجمة نواف عثامنة]

المكتبة

الأفكار التي بلورت الجيل الحالي

اسم الكتاب: موسوعة الأفكار - ثقافة، فلسفة، إعلام
المؤلفان: دافيد غوروفيتس ودان عِاراف
الناشر: بابل
عدد الصفحات: ١٣٢٦ صفحة

هذه هي المرة الأولى التي يصدر فيها كتاب من هذا النوع في إسرائيل، وهذه هي الموسوعة الوحيدة في هذا المجال من تأليف إسرائيليين وموجهة لقراء العبرية. وعمل المؤلفان على كتابة الموسوعة على مدار ١٣ عاما. و«موسوعة الأفكار» هي رحلة بين مجالات المعرفة والأفكار المركزية التي تفسر واقع الحياة. وهي مرشد نظري وعملي للحياة الروحية واليومية، تشمل معلومات حول عدد كبير ومتنوع من المصطلحات، الظواهر، المعتقدات وطبيعة الخطاب العام، وباختصار الأفكار التي بلورت الجيل الحالي.

وتتضمن الموسوعة، الصادرة في مجلد واحد، ٦٠٠ مصطلح أساسي في نظرية الثقافة.

وبين المصطلحات التي يتناولها الكتاب: الأنا والآخر، الرجل والمرأة، المجمع التجاري والمتحف، المركز والضواحي، السينما والأدب، الهندسة وموسيقى الروك، الطعام والفكر.

ويتراوح نص كل مادة في الكتاب ما بين نصف صفحة وخمس صفحات، وتم إرفاق كل مادة باقتباسات ذات علاقة ومصادر مرجعية غنية، تساعد من يرغبون في التعمق على توسيع معرفتهم بقواهم الذاتية. وتتلاءم جميع المواد مع الخطاب الإسرائيلي والمواد الدراسية في المؤسسات التعليمية العليا في إسرائيل، وتم ربطها بالثقافة المحلية والعالمية.

مؤلفا الكتاب هما الدكتور دافيد غوروفيتس، وهو أستاذ الفلسفة في جامعة بار إيلان، ورئيس مسار الميديا والثقافة الشعبية في مدرسة الإعلام في الكلية للإدارة؛ والدكتور دان عاراف هو محاضر في الدراسات الثقافية ورئيس مسار الدعاية والإعلام المقنع في مدرسة الإعلام التابعة للكلية للإدارة ومحاضر في قسم السينما والتلفزيون في جامعة تل أبيب.

الصهيونية وتجاهل الوجود العربي

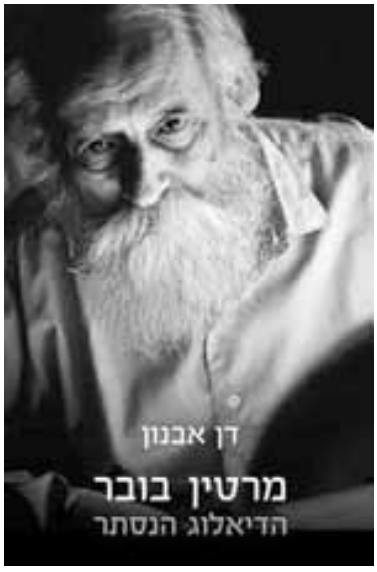

اسم الكتاب: مارتن بوبر - الحوار الخفي
المؤلف: دان أفنون
الناشر: عام عوفيد
عدد الصفحات: ٢٧٨ صفحة

يحاول هذا الكتاب الكشف عن كلمات وآيات توراتية أساسية تربط بين مجالات المعرفة والإبداع المتنوعة لدى الباحث والمفكر والمربي اليهودي – الإسرائيلي مارتن بوبر.

ويسلط الكتاب الضوء على «المنطق اليهودي – الوجودي» الواقع في صلب إصرار بوبر على أن الصهيونية ستحقق «تراث اليهود الإنساني».

ويتناول الكتاب معارضة بوبر الشديدة لليهودية الخاضعة لشرائع المؤسسة الدينية القمعية، وهو يقوم بتفسير تحفظ بوبر من تجاهل المشروع

الصهيوني للوجود العربي في فلسطين من وجهة نظر يهودية . وتوضح القراءة في مؤلفات بوبر بروح هذا الأساس تفسيري «الوثيقة والغرض» للتوراة والتراث اليهودي.

كذلك يشرح الكتاب أساس فلسفة الحوار في اللقاء الحسي للإنسان مع العالم. ويرى أن هذا التوجه هو بديل راديكالي للفلسفة المعاصرة التي تضع مقولة «أنا أفكر إذن أنا موجود» كنقطة رئيسة في التعرف على «الأنا».

ولقي هذا الكتاب الذي صدر بداية باللغة الانكليزية إعجابا كبيرا من جانب باحثين من خارج إسرائيل.

ومؤلف الكتاب، البروفسور دان أفنون، يدرّس موضوع الفلسفة السياسية في الجامعة العبرية في القدس، التي أسس فيها «مركز غيلو للتربية المدنية والديمقراطية». وتم في مركز غيلو تطوير مناهج دراسية بروح الحوار البوبرياني للإسرائيليين الذين يدرسون في جميع أجهزة التعليم الحكومية والجامعات.

كتابات ما زالت صالحة

اسم الكتاب: الكتابات اليهودية
المؤلفة: حانا آرندت
الناشر: هكيبوتس هميئوحاد وصندوق فريدريخ إيبرت
عدد الصفحات: ٣٥٨ صفحة

مثلما صاغت في كتاباتها نظريتها السياسية، لم تطلب المنظرة السياسية والباحثة اليهودية حانا آرندت استقطاب شعبية في كتاباتها التي عبرت فيها عن حال اليهود في العالم المعاصر، وأثارت ضدها معارضين كثيرين. ومن خلال محاولتها تحليل المواضيع التي تناولتها بشكل عميق خارج غلاف الأساطير والقوالب والعاطفية السهلة وقول حقيقتها، فإن آرندت لم تضع بديلا فكريا وسياسيا جريئا وعاصفا وحسب، وإنما ضمت نفسها أيضًا إلى المجموعة المرموقة «المنبوذين اختياريا».

ويصف الناشر آرندت كمن تعالت على حدود أمتها وفسرت انعتاق اليهود في أوروبا وحصولهم على حقوق متساوية مع السكان المحليين على أنه مشروع ضلوعهم في صفوف البشرية «كيهود ومختلفين ومتساوين».

ويتناول الكتاب كتابات آرندت فيما يتعلق بالعداء للسامية، واللاجئ اليهودي وحالة اللجوء عموما، والشاعر الألماني من أصل يهودي الذي اعتنق المسيحية هاينريخ هاينيه، والأديب فرانز كافكا، والصهيونية، والصراع اليهودي – العربي، ومحاكمة المسؤول النازي أدولف آيخمان في إسرائيل. ورغم أن آرندت كتبت هذه النصوص بين سنوات الثلاثين والستين من القرن الماضي إلا أنها لم تفقد من حدتها وأهميتها في الفترة الحالية.

وكتبت آرندت في العام ١٩٤٨ أنه إذا لم تعرف إسرائيل كيف تعيش بسلام وبمساواة في الحقوق مع سكانها وجيرانها الفلسطينيين فإن «اليهود» 'المنتصرين' سيكونون محاصرين داخل حدود مهددة بشكل دائم. وسيكونون منغمسين في الدفاع عن أنفسهم، الأمر الذي سيخيم على كل الأنشطة والمصالح الأخرى. وسيتوقف النمو الثقافي اليهودي عن كونه محل اهتمام الشعب كله. والفلسفة السياسية ستتقلص إلى الاستراتيجية العسكرية. وكل هذا سيكون مصير الأمة التي كلما تزايد عدد المهاجرين الذي ستتمكن من استيعابهم، وكلما توسعت حدودها، ستبقى دائما أمة صغيرة محاطة بعدد كبير من الجيران المعادين». ومثل هذه الاقوال، التي قيلت خلال حرب العام ١٩٤٨ في فلسطين، ما زالت صالحة في هذه الأيام أيضا.

ولدت حانا آرندت في مدينة هانوفر الألمانية في العام ١٩٠٦، وحصلت على الدكتوراه في الفلسفة في العام ١٩٢٨. ومع صعود النازية إلى الحكم في ألمانيا في العام ١٩٣٣ هربت إلى باريس وفي العام ١٩٤١ وصلت إلى نيويورك. ودرّست في الجامعات الأميركية: بيركلي وشيكاغو وبرينستون، وأصبحت بروفسور في الفلسفة السياسية في جامعة نيو سكول في نيويورك. وتوفيت في العام ١٩٧٥.

المدينة والذاكرة

اسم الكتاب: ذاكـرة، طمس وبناء الحيّز

تحرير: حاييم يعقوبي وطوبي بينستر

الناشر: معهد فان لير وهكيبوتس هميئوحاد

عدد الصفحات: ٢٦٨ صفحة

يجمع هذا الكتاب مقالات هي ثمرة عمل ورشة عمل باحثين دولية جرت في معهد فان لير في القدس في شهر كانون الأول من العام ٢٠٠٦. وبحث المشاركون في إطار ورشة العمل في العلاقات المتبادلة بين الذاكرة وطمس الذاكرة وبين بناء الحيز وتصميمه ليصبح واقعا مجسدا تجري فيه الحياة اليومية للمجتمعات المختلفة.

وتحلل المقالات التي يتضمنها الكتاب حالات من إسرائيل وأماكن أخرى في العالم: نيويورك، نتيفوت، سيئول، عكا، داكار، تل أبيب – يافا، القاهرة، القدس وغيرها.

ورغم الفارق الجغرافي والتاريخي والديمغرافي بين هذه الحالات، إلا أنه يوجد عدد من خطوط التشابه بينها والتي تتعلق بعملية بناء الذاكرة، وينبثق منها بناء طمس الذاكرة أيضا، وبناء الحيز.

وتستخدم خطوط التشابه هذه كبداية لبحث نظري حول أجهزة التخطيط التي تبلور الحيز المديني. وتعتبر هذه الأجهزة أنها حرفية وعقلانية ومحايدة، لكنها ليست إلا مدماكا آخر في توازن القوى الذي يترجم إلى عمل عيني محدد.

أسطورة إنقاذ يهود البلدان الإسلامية

اسم الكتاب: خروج يهود اليمن: حملة فاشلة وأسطورة مؤسسة

المـؤلـف: إسـتـيـر مـائـيـر - غليتسنشطاين

الناشر: ريسلينغ

عدد الصفحات: ٣٤٠ صفحة

بعد قيام دولة إسرائيل، هاجرت الغالبية الساحقة من يهود اليمن إليها. وقد تجمعوا في عدن ومن هناك تم نقلهم بقطار جوي. وأطلقت إسرائيل على عملية نقل يهود اليمن اسم «البساط السحري»، ووصفت حياتهم في اليمن بأنهم كانوا مجتمعا قديما وأصلانيا ومتدينا وحتى مسيانيا، وأنهم كانوا مكروهين ومقموعين وفقراء. ويعتبر الإسرائيليون أنه عندما هاجر يهود اليمن إلى إسرائيل «انتقلوا من ظلمات القرون الوسطى إلى العصرنة والتقدم».

لكن هذا الكتاب يروي قصة مختلفة لهذه الهجرة، مفادها أنها كانت منوطة بثمن إنساني غالٍ وكان لها تأثير على حياة الطائفة اليمنية في إسرائيل على مدار سنوات طويلة. وتثير مراجعة وثائق تلك الفترة، المحفوظة في أرشيفات منظمة الجوينت في إسرائيل ونيويورك والوكالة اليهودية وحكومة إسرائيل، أسئلة ثاقبة حول شكل أداء عملية «البساط السحري».

ومن بين هذه الأسئلة: ما هي أسباب موت المئات من المهاجرين خلال انتظارهم في معسكر المهاجرين في عدن؟ لماذا وصل معظم المهاجرين، حوالي ثلاثين ألف إنسان، بينهم آلاف الأطفال والأولاد، إلى إسرائيل مرضى ومنهكين من الجوع والأمراض؟ ما هو دور منظمة الجوينت وحكومة إسرائيل والوكالة اليهودية في هذه الحملة، ومن هم المسؤولون عن هذه المأساة؟ لماذا تم اعتبار تهجير يهود اليمن إلى إسرائيل على أنها قصة نجاح بينما الثمن الباهظ يدل على أن العملية كانت فاشلة؟ وكيف تحولت العملية الفاشلة إلى أسطورة إنقاذ وتخليص وتم ربطها ليس بيهود اليمن فقط وإنما بكل هجرات اليهود من البلدان الإسلامية؟

هذا الكتاب هو بحث تاريخي طليعي، ويستند إلى آلاف الوثائق المحفوظة في أرشيفات عديدة، ورسم بمساعدتها ليس فقط القصة المأساوية لتهجير يهود اليمن، وإنما رسم فصلا مهما من فصول بناء المجتمع الإسرائيلي وبلورة إحدى الأساطير المؤسسة لدولة إسرائيل.

ومؤلفة الكتاب، الدكتوره إستير مائير – غليتسنشطاين، هي محاضرة في معهد بن غوريون لدراسة إسرائيل والصهيونية في جامعة بن غوريون في بئر السبع. وتتناول أبحاثها العلاقات بين يهود البلدان الإسلامية والصهيونية ودولة إسرائيل.

اختراع «أرض إسرائيل»

اسم الكتاب: متى وكيف تم اختراع أرض إسرائيل؟
المؤلف: شلومو ساند
الناشر: كنيرت زمورا - بيتان

ما هو الوطن ومتى يتحول إلى إقليم قومي؟ هل كان الوطن موجودا منذ الأزل أم أنه منتوج تاريخي جديد؟ لماذا كان عدد كبير من الأشخاص في القرن العشرين مستعدين للموت من أجله؟ ما هي الحدود ولماذا لا توافق أية أمة عن التنازل ولو عن سنتيمتر واحد من أرض موطنها؟ خلال المئتي عام الأخيرة ولد على وجه الكرة الأرضية قرابة ٢٠٠ «وطن» وما زالت تولد أوطان. ماذا يخبئ المستقبل لهذا النمو؟

هذه القضايا وغيرها تقود إلى تساؤلات حول جوهر «الوطن اليهودي». هل مصطلح الوطن بمعناه العصري موجود أصلا في التوراة أو التلمود؟ ما هي الأرض الموعودة؟ هل هي الأرض المقدسة للديانات الثلاث التوحيدية الغربية أم أرض منشأ يهود العالم؟ هل حقا تطلع أبناء ديانة موسى وأتباع التلمود للهجرة إليها طوال ألفي عام؟ ولماذا معظم نسلهم لا يسعى إلى العيش فيها اليوم؟

وماذا عن سكان البلاد الأصليين الذين باتوا سكانا هامشيين؟ هل يُمنح لهم الحق في مواصلة التواجد فيها أم أن مكوثهم فيها مؤقت؟ ما هو الاحتمال بأن يحظوا مرة بالسيادة الذاتية في وطنهم؟

بعد أن وضع علامة استفهام على أسطورة الوجود الأبدي للشعب اليهودي، في كتابه السابق «متى وكيف تم اختراع الشعب اليهودي» (صدرت ترجمته العربية عن مركز مدار بعنوان «اختراع الشعب اليهودي»)، يتوجه شلومو ساند إلى البحث في الأرض الغامضة المقدسة التي تحولت إلى أرض صراع قومي في النزاع الأكثر استمراراً في القرن العشرين.

وفي كتابه الجديد «متى وكيف تم اختراع أرض إسرائيل؟»، يحاول ساند تفكيك أساطير قديمة العهد وتغلف المكان وأفكارا مسبقة تخنقه. ويتساءل حول جوهر مصطلح «الحق التاريخي»، ويصف كيف أن البروتستانت الإنجيليين واليهود الصهاينة اخترعوا في القرن التاسع عشر «أرض إسرائيل» كمصطلح جيو – سياسي معاصر. وهذا المصطلح القومي الذي سمح بالاستيطان في الحيز الشرق أوسطي، هو الذي شجع وهو الذي أدى إلى إقامة دولة إسرائيل وهو الذي يهدد وجودها اليوم.

يدرس البروفسور شلومو ساند موضوع التاريخ المعاصر في جامعة تل أبيب، وهو محاضر ضيف في مدرسة التعليم العالي للعلوم الاجتماعية في باريس.

ويقوم مركز «مدار» هذه الأيام بترجمة كتابه الجديد هذا إلى اللغة العربية.

السياسة الأميركية في الشرق الأوسط

اسم الكتاب: حرب يوم الغفران - الحرب التي أمكن منعها: كيف تم إفشال الجهود لتسوية سياسية قبل حرب يوم الغفران؟
المؤلف: بوعاز فونتيك وزاكي شالوم
الناشر: ريسلينغ
عدد الصفحات: ٣١٤ صفحة

تعتبر حرب تشرين العام ١٩٧٣ نقطة تحول بالنسبة للمجتمع الإسرائيلي وصدمة قومية لم تلتئم جراحها رغم مرور أربعة عقود عليها. ومنذ نهاية سنوات السبعين من القرن العشرين، بدأت تصدر، تدريجيا، مؤلفات أكاديمية ومذكرات سياسيين أميركيين وسوفيات وإسرائيليين ومصريين، والتي استعرضت سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط خلال السنوات التي سبقت نشوب حرب.

وعلى الرغم من أهمية الموضوع، إلا أنه لم تتم حتى الآن كتابة بحث شامل

في هذا المجال ويستند إلى مصادر أرشيفية ومصادر أولية أخرى. وجزء كبير من المواد المرتبطة بالموضوع تم فتحها لاطلاع الباحثين، مؤخرا فقط، وتسمح بإجراء بحث عميق، على أساس بحث أكاديمي، لواحدة من أكثر الفترات مصيرية وإثارة في تاريخ العلاقات الإسرائيلية – المصرية، وبقدر كبير للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط.

يستند هذا الكتاب بمعظمه على وثائق أميركية وإسرائيلية تم فتحها لاطلاع الباحثين عليها في السنوات الأخيرة، ولذلك يعتبر وثيقة مثيرة ومتميزة تسمح بفهم مختلف لمرحلة مصيرية وذات أهمية تاريخية في العلاقات بين إسرائيل والعرب وإسرائيل والولايات المتحدة. ويوفر الكتاب إجابات جديدة ومفاجئة للأسئلة التالية:

هل كان نشوب حرب تشرين حتميا، أم أنه كان بإمكان إسرائيل والولايات المتحدة منع هذه الحرب التي حصدت أرواحا كثيرة؟ كيف نجح مستشار الأمن القومي الأميركي، هنري كيسنجر، في إحباط جهود وزارة الخارجية الأميركية في التوصل إلى تسوية مرحلية بين إسرائيل ومصر في العام ١٩٧١؟ هل كان اتفاق كهذا سيسمح لإسرائيل بمواصلة السيطرة لسنوات طويلة على غالبية مساحة سيناء وإلى جانب ذلك منع نشوب حرب تشرين؟ هل فعلا رفضت رئيسة الحكومة الإسرائيلية في حينه، غولدا مئير، أي مبادرة تم طرحها في السنوات التي سبقت نشوب هذه الحرب؟ هل سياسة البيت الأبيض في الشرق الأوسط خلال العام ١٩٧٣ استخدمت كمحفز لنشوب الحرب؟

مؤلفا الكتاب، الدكتور بوعاز فوتنيك هو محاضر في قسم التاريخ في كلية «أحفاه»، ونشر مقالات عديدة في إسرائيل وخارجها حول العلاقات الإسرائيلية – الأميركية والسياسة الأميركية في الشرق الأوسط خلال فترة الحرب الباردة، والبروفسور زاكي شالوم هو باحث كبير في معهد دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب وفي معهد بن غوريون للدراسات الإسرائيلية في جامعة بن غوريون في بئر السبع.

العنصر الإسلامي في فتح

اسم الكتاب: حركة فتح - إسلام، قومية وسياسة الكفاح المسلح
المؤلف: عيدو زليكوفيتش
الناشر: ريسلينغ
عدد الصفحات: ١٩٠ صفحة

يرى مؤلف هذا الكتاب أن فتح، حركة التحرير الوطني الفلسطينية، تشكل علامة مركزية في الصيرورة السياسية – الاجتماعية الفلسطينية. ومنذ تأسيسها، بنت فتح شجرة التخليد الوطني الفلسطيني، وأسست الروح الوطنية التي تحولت إلى عنصر أساس في الذاكرة الجماعية الفلسطينية. وفي هذا الإطار منحت فتح الدين مكانة محترمة. ويبحث كتاب عيدو زليكوفيتش في العلاقة التاريخية والدور الاجتماعي للدين الإسلامي داخل حركة فتح، وهي حركة وطنية ثورية. وبرأيه لعب الإسلام دورا مركزيا في فترة بلورة هوية الحركة التي تخرجت نواة مؤسسيها من حركة الإخوان المسلمين. واستخدمت قيادة فتح أفكارا إسلامية، كانت مقبولة على غالبية الجمهور، من أجل تجنيده للنضال ضد إسرائيل.

وأضاف المؤلف أنه على خلفية عملية الأسلمة التي مرت على المجتمع الفلسطيني والشرق الأوسط منذ العام ١٩٦٧، عرفت فتح كيف تستعين بعنصر الشعور الديني وتجنيده لصالح نشاطها السياسي، وكل هذا على خلفية الجمود الذي ميز حركة الإخوان المسلمين التي ركزت على الدعوة وامتنعت عن الدخول في مواجهة مسلحة مع إسرائيل. ووضع دخول حركتي الجهاد الإسلامي وحماس، اللتين وضعتا أجندة إسلامية واضحة للصراع ضد إسرائيل في الثمانينيات، تحديا جوهريا أمام فتح. وتعاظم هذا التحدي بعد توقيع اتفاقيات أوسلو وإقامة السلطة الفلسطينية بقيادة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية في التسعينيات، وكذلك بعد اندلاع انتفاضة الأقصى في العام ٢٠٠٠. واضطرت فتح في هذه الفترة إلى مواجهة تحديات داخلية أيضا وضعتها أمامها أجنحة عسكرية تنتمي إلى صفوفها، وتبنت خطابا إسلاميا ولم تخضع لقرارات الحركة.

ويستند هذا الكتاب إلى مصادر عديدة ومتنوعة باللغة العربية، إلى جانب مصادر أولية متميزة. ويبحث ويحلل الخطاب الإسلامي لحركة فتح في مراحلها الأولى، سواء كحركة تحرر أو كحركة سياسية تسعى إلى تسوية مع إسرائيل.

مؤلف الكتاب، الدكتور عيد زليكوفيتش، هو باحث زميل في جامعة غوتينغن الألمانية، ويّدرس في قسم تاريخ الشرق الأوسط في جامعة حيفا، وهو باحث زميل في مركز «عزري» لدراسة إيران والخليج الفارسي في الجامعة نفسها.

مميزات الفكر السياسي الشيعي

اسم الكتاب: الفكر الشيعي
المؤلف: أوري غولدبرغ
الناشر: دار النشر التابعة لوزارة الدفاع ومودان
عدد الصفحات: ١٢٠ صفحة

يعتبر مؤلف هذا الكتاب أن الشيعة يزعجون الجميع في الشرق الأوسط. وأن إسرائيل تشارك الدول العربية في تخوفها الكبير من إيران وتوجهها نحو التطور والانتشار. وأن أمين عام حزب الله، حسن نصر الله، وقادة الحزب يهددون حكومة لبنان وإسرائيل في الوقت نفسه. وأن الاقليات الشيعية في دول الخليج تضايق أمراء النفط. وفي السنوات الأخيرة يوجد إحياء ليس للسياسة والقيادة الشيعية فقط، وإنما أيضا لمحاولات فهم بماذا يفكر الشيعة، وماذا يخططون ولماذا هم يهددون ويخضعون للتهديد؟

ويحاول هذا الكتاب التعامل بشكل أقل مع الـ «ماذا» الشيعية، وبشكل أكبر مع الـ «كيف». ويطرح أسئلة مثل، ما هي الأحجام التي بلورها ويبلورها الفكر الشيعي؟ كيف ينظر رجل الدين الشيعي إلى العالم من حوله؟ كيف يمكن أن تكون طبيعة قراراته؟ وتشخيص الأزمات؟ التفكير خارج العلبة؟ ما هي الآماد المادية والثقافية للوجود الشيعي؟

يبحث الكتاب في كل هذه الأسئلة من خلال التركيز على الأنشطة الناتجة من الهوية الدينية والهوية الاجتماعية، مع التشديد على طبيعة عمل رجال الدين الكبار في المذهب الشيعي، والذين يقودونها كمجتمع ديني منذ الأزل وكمجتمع سياسي منذ نصف قرن. كذلك يبحث الكتاب في العلاقة ما بين المجتمعات الشيعية والدول الغربية، ويكشف عن التشابه بين هذه المجتمعات فيما يتوقع وجود اختلاف في بعضها.

مؤلف الكتاب، الدكتور أوري غولدبرغ، هو باحث في الفكر الشيعي في جامعة تل أبيب.

بيغن كقائد لمنظمة إرهابية

اسم الكتاب: القائد - مناحيم بيغن كقائد منظمة عصابات في المدينة
المؤلف: يعقوب ماركوفيتسكي
الناشر: كرمل

يتناول هذا الكتاب فترة قيادة رئيس حكومة إسرائيل الأسبق، مناحيم بيغن، لمنظمة «إيتسل» (المنظمة العسكرية القومية) في السنوات ١٩٤٤ - ١٩٤٨. وكان بيغن أحد الذين طوروا مفهوم نضال الأنصار في المدينة.

وخلال قيادته لتنظيم «ايتسل»، الذي يعتبر تنظيما إرهابيا يهوديا حتى بنظر إسرائيليين كثيرين، بلور بيغن استراتيجية سعت إلى ضرب فخامة الإمبراطورية البريطانية خلال فترة الانتداب على فلسطين، وزعزعة رموز الحكم الانتدابي كأساس مركزي في الصراع من أجل إقامة دولة يهودية مستقلة في فلسطين.

ومفهوم النضال الذي بلوره بيغن رأى في الإعلام والدعاية والتوجه إلى الرأي العام العالمي عنصرا بالغ الأهمية من أجل تحقيق الأهداف السياسية والعسكرية لما يصفه المؤلف بأنه «التمرد» ضد بريطانيا.

ويقول المؤلف إن «بيغن، الذي أدرك الواقع التاريخي وتأثر منه، استمد افكاره من نضال حركات سياسية وحركات أنصار. وهذا النضال أبرز صعوبات بريطانيا الديمقراطية في التعامل مع حرب الأنصار والإرهاب».

ومؤلف الكتاب، الدكتور يعقوب ماركوفيتسكي، هو محاضر في جامعة حيفا والمركز الأكاديمي «كرمل» ومختص في التاريخ العسكري والاستيطاني.

صدر عن "مدار".....

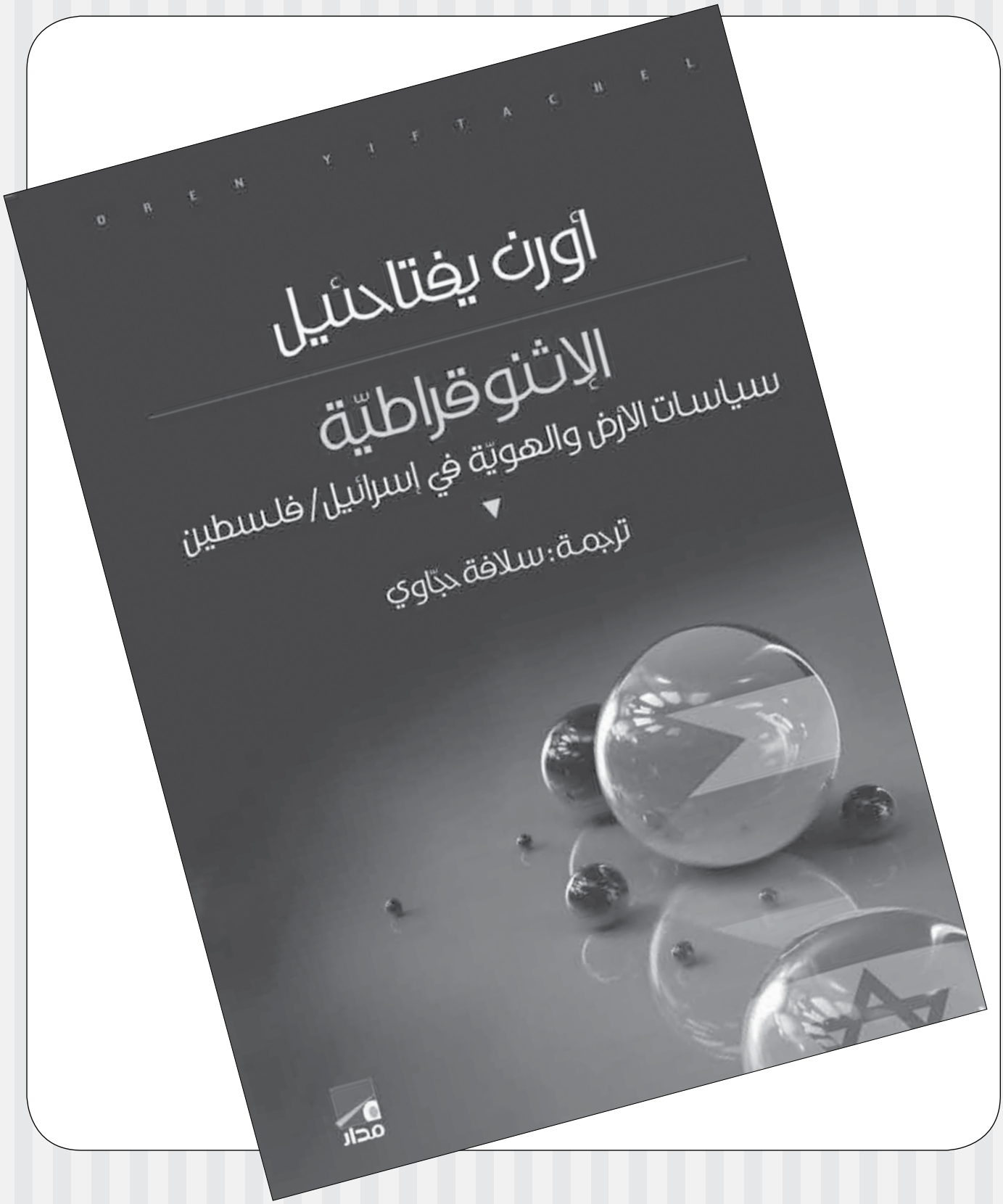
O R E N Y I F T A C H E L
أورن يفتاحئيل
الإثنوقراطيّة
سياسات الأرض والهويّة في إسرائيل/ فلسطين
ترجمة: سلافة جدّاوي
مدار

صدر عن "مدار".....

التقديرات
الاستراتيجية
لإسرائيل
العام 2011
معهد دراسات الأمن القومي- جامعة تل ابيب
إعداد وتحرير: شلومو بروم وعنات كورتس
ترجمة: سعدي الرجوب

صدر عن "مدار".....

النفي في كتابة إسرائيل
أبحاث فلسطينية حول النظام والمجتمع والدولة في إسرائيل
إعداد وتحرير: إسماعيل ناشف

This issue of Qadayya Israelieh (*Israeli Affairs*) Journal focuses on Israel and Arab Spring, under the title "Shaking the Status Quo".

This issue presents Israel's different approaches to how it deals with the Arab Spring, at the levels of governmental institutions, active political forces among Palestinians inside Israel, and some of the active forces among the Sephardic community.

An exclusive interview with former minister, Yossi Sarid, is featured in this issue, during which he emphasizes that the Arab Peace Initiative forms a good basis to solve the Israeli – Palestinian – Arab conflict, and yet, Israel's leaders have not seriously dealt with it so far. Moreover, they insist on not reaching a solution in order to uphold to the occupation; an approach that makes Israeli democracy vulnerable to many dangers.

A translation of Begin Center's new paper, is also included in this issue. The paper calls for a combination between striking Iran's nuclear facilities and launching a regional peace through the Arab Peace Initiative, in order to avoid the consequences that may ensue the attack on Iran.

In addition to the theme articles, the interview, and the translated paper, the Journal includes two articles on different aspects of politics. The first one is about the political movement in Israel, which did not lead to early elections but instead led to the formation of a new united national government. The second article is about a new rightist movement named "*I*m Tirtzu" that aims to restrict academic freedom whilst remaining loyal to Zionism.

Finally, this issue contains two books' reviews. The first review is of a book entitled, Re-inventing the Nation: Palestinian Intellectuals in Israel, by Dr. Honaida Ghanem. The book is the first (at least in Hebrew) to significantly and systematically highlight the Palestinian intellectuals' role in re-constructing and re-establishing Palestinians in Israel since 1948. The second review is of a book entitled, This Regime Which Is Not One, by Adi Ophir and Ariella Azoulay. The book was recently translated into Arabic by Nabil Al-Saleh and published by MADAR, the Palestinian Forum for Israeli Studies.

ABSTRACT